

الدكتور
محمد خالد الحريري
أستاذ في كلية الاقتصاد
جامعة دمشق

العلاقات

الاقتصاديّة الدوليّة

الطبعة العاشرة

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق
منشورات جامعة دمشق

١٤٢٠ - ١٤٢١ هـ

١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م

مكتبة الأسد - دمشق



المستودع
مخزن الدواخري

العلاقات الاقتصادية الدولية

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للجامعة دمشق

مقدمة

يميل موضوع العلاقات الدولية إلى الشيوع والانتشار في عدد متزايد من المؤلفات الضخمة . فهناك حاجة متعاقبة لدراسات تنظم شتات الفروع المختلفة للموضوع . وهذا يصدق بصفة خاصة على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وهناك بالطبع أسباب عديدة وراء الاهتمام المتزايد بالعلاقات الاقتصادية الدولية أهمها خروج الدول عن قاعدة الذهب ، وانتشار نظم الرقابة على النقد في معظم دول العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور المنظمات والمؤسسات المالية الدولية ، وكذلك قيام التكتلات الاقتصادية الدولية والأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية ومؤتمرات تضم الدول الغنية والدول النامية للتشاور في مختلف القضايا الاقتصادية التي تهم بلدان العالم . وقد زاد من أهمية هذا الفرع ظهور النظام الاشتراكي ، واتباع عدد لا بأس به من الدول النامية طريق التطور اللارأسمالي ، مما حدا بالاقتصاديين الى وضع واستخراج القوانين للحكم على الظواهر الجديدة .

وتحتل التجارة الدولية مكاناً هاماً جداً في الاقتصاد العالمي . فالتجارب التي مرت في تاريخ الانسانية توضح في جلاء أن آراء أئمة الفكر الاقتصادي إنما تكون وتشكل حسب الاحداث والتجارب التي يمرون بها . فالفيزيوقراط - وهم جماعة من الفلاسفة والاقتصاديين الفرنسيين ظهوروا في منتصف القرن الثامن عشر - يعتقدون أن الارض هي مصدر الثروة بما يمكن أن تجود به من انتاج ؛ بينما أقام الاقتصاديون الكلاسيك ، من أمثال سميث وريكاردو وميل ، نظريتهم على نظام الاسواق التجارية الحرة ، وحددوا عرض الاشياء والطلب عليها على أساس الحرية الاقتصادية وحرية العمل والانتقال والمنافسة السائدة وتبعاً لأسعار كل

عنصر من عناصر الانتاج • وبعد الازمة الاقتصادية المشهورة التي عصفت بالعالم سنة ١٩٣٠ ظهرت النظرية الحديثة التي ظهرت مع كينز والتي تدعو الى المزيد من التدخل الحكومي في ميدان الاستثمار وزيادة حجم العمالة في المجتمع •

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الخمسينات والستينات من القرن الحالي زاد الاهتمام بمشاكل الدول النامية التي تحررت من الاستعمار التقليدي ، وبدأت تناضل في سبيل التحرر من التبعية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة شعوبها وتطوير اقتصادها القومي — وهي تتمثل أساساً في الصعوبة التي تواجهها في علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة بسبب عدم استقرار أسعار المواد الاولى والحاصلات الزراعية التي تخصص في انتاجها ، وميل أسعار هذه السلع الى الهبوط المتواصل بالقياس الى أسعار المنتجات الصناعية ، وصعوبة تصريف انتاجها الصناعي في الاسواق الخارجية ، وكذلك ميل معدل التبادي الدولي لصالح البلدان الصناعية • ولهذا الغاية تم عقد مؤتمر الاسم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤ لحل مشاكل التجارة والتنمية الاقتصادية •

ورغبة في تجنب سلبيات الثلاثينات ومآسيها في مجال العلاقات النقدية الدولية ، فقد عقد المؤتمر النقدي والمالي للامم المتحدة في برينتون وودز في الولايات المتحدة في تموز ١٩٤٤ ، وكان من نتيجته انشاء جهاز دولي في مجال العلاقات المذكورة ، هو صندوق النقد الدولي ، واقامة نظام نقدي دولي جديد حاول أن يتجنب مساوئ النظام النقدي الدولية السابقة ، وأن يحتفظ في الوقت نفسه بميزاتها ، وهو نظام استقرار سعر الصرف • إلا أن أواخر الستينات وأوائل السبعينات قد شهدت أزمة في النظام النقدي الدولي بسبب الازمة التي تعرضت لها العملة الرئيسية في هذا النظام ، وهي الدولار الأمريكي •

تتوزع موضوعات كتاب « العلاقات الاقتصادية الدولية » على ثلاثة عشر فصلاً على الوجه الآتي :

الاول منها يخص لدراسة وتحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية ، والثاني يتناول علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي ، والثالث ينفرد بمعالجة

نظريات التجارة الخارجية والاتقادات الموجهة إليها ، والرابع يبحث في معدل التبادل الدولي في التجارة الدولية ، والخامس يتناول ميزان المعاملات الدولية ، والسادس يتعرض لنظم الصرف وأثرها على التجارة الدولية ، والسابع يحلل مسألة إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، والثامن يبحث في السياسة التجارية ، والتاسع والعاشر والحادي عشر تتناول بالتحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية لكل من البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا ، والتنمية والاشتراكية • والثاني عشر يتعرض لماهية وطبيعة التكتلات الاقتصادية ، وأما الفصل الثالث عشر والآخر فانه يخصص لدراسة المنظمات الاقتصادية الدولية والتطورات الأخيرة في نظام بريتون وودز •

والله نسال العون والتوفيق

دمشق — حزيران ١٩٨١

محمد خالد حريري

مفردات المنهاج المقرر لكتاب العلاقات الاقتصادية الدولية

الفصل الأول	: طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية
الفصل الثاني	: صلة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي
الفصل الثالث	: نظريات التجارة الخارجية
الفصل الرابع	: الربح من التجارة الدولية
الفصل الخامس	: ميزان المعاملات الدولية
الفصل السادس	: نظم الصرف
الفصل السابع	: التوازن في ميزان المدفوعات
الفصل الثامن	: السياسة التجارية
الفصل التاسع	: العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الراسمالية المتطورة صناعياً
الفصل العاشر	: العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية
الفصل الحادي عشر	: العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الاشتراكية
الفصل الثاني عشر	: التكتلات الاقتصادية الدولية
الفصل الثالث عشر	: التعاون الاقتصادي الدولي

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية

تحتل التجارة الدولية مكانة عظيمة الاهمية في الحياة الاقتصادية عند مختلف الشعوب . ولا أدل على ذلك من قيامها بين الشعوب المختلفة ، منذ أقدم العصور . حيث كان تبادل السلع والاحجار الكريمة والعقاقير والاسلحة معروفا فيما بينها . وتطورت المبادلات الخارجية خلال القرون التالية ، بصورة واسعة وسريعة . فلم تعد المبادلات تقتصر على السلع البدائية ، بل تجاوزتها الى سلع مهمة ، كالانسجة والادوات والمواد الغذائية ، والمعادن وغيرها من السلع الضرورية .

وقد تميزت بداية القرون الوسطى بركود خيم على العلاقات الاقتصادية الدولية ، ففسل المبادلات التجارية . إذ زالت آثار الصناعة ، وتحولت المدن الصناعية الى قرى زراعية ، وتقلص الانتاج الداخلي بشكل ملحوظ . إلا أن انهيار النظام الاقطاعي ، وظهور فكرة الدولة - كوحدة مستقلة - ، واستخدام النقود كواسطة للمبادلات التجارية ، وظهور نظام الطوائف المهنية ، وزيادة النشاط الاقتصادي في المدن ، قد ساعد على زيادة المبادلات ، واتساع نطاق التجارة الداخلية والخارجية^(١) .

وفي العصور الحديثة يلاحظ أن التجارة الدولية ، قد تأثرت بأمور ثلاثة وهي :

١ - اكتشاف العالم الجديد بموارده الطبيعية الضخمة .

(١) الدكتور محمد علي رضا جاسم . . . دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بغداد - ١٩٦١ (طبعة أولى) ، ومحاضرات في الاقتصاد السياسي القاها الدكتور احمد مراد على طلاب السنة الاولى في كلية التجارة للعام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١ .

- ٢ - اكتشاف البخار واختراع الادوات الآلية واستخدامها في الانتاج .
- ٣ - قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر .
- ٤ - ظهور مؤسسات الائتمان والصرافة ، وانتشارها في المراكز والمدن ،
مما كان له أكبر الأثر في تسهيل حركات السلع والاموال والعمال .
- ٥ - ظهور الاسواق وانتشارها واتساعها وتركزها ، ولا سيما الاسواق
التجارية ثم الاسواق المالية .

وكان من نتائج هذه الامور ، أن اتسع نطاق التجارة الدولية ، لا من حيث
البلاد المشتركة فقط ، بل أيضا من حيث عدد السلع التي تتناولها .

والواقع أن أية دولة لا تستطيع مهما كانت تميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ،
وإن كانت غنية بمواردها الطبيعية ، أن تعيش في عزلة عن سائر الدول الأخرى .
فهي لا تستطيع أن تستغني عنها ، لتصرف فائض انتاجها والارتفاع بمزايا
تخصصها إلى أقصى حد ، كما أنها تحتاج إلى غيرها للحصول على السلع
والخدمات ، التي لا يستطيع انتاجها أو تنتجها بتكاليف مرتفعة نسبيا . فالواقع
أن مبدأ تقسيم العمل والتخصص يطبق على المستوى الدولي ، كما يطبق داخل
الدولة أو داخل المصنع .

ولم يكن للعالم من تشابك في المصالح ، مثلما كان فيه اليوم من تشابك
وتعقيد وتبرز أهميته يوما بعد يوم . ولعل أهم السمات التي تربط بين هذه
المصالح تتجلى في نطاق التبادل الدولي .

وعليه نجد أن موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية ، يعني بالمشاكل
الاقتصادية عن طريق دراسة نشاط البلدان في نطاق دولي عام . تلك المشاكل
الناجمة عن مسألة استبدال السلع والبضائع ، والمشاكل الناشئة عن مسألة انتقال
رؤوس الاموال والعمال بين حدود الدول أو المناطق الاقتصادية الخاضعة لسلطات
سياسية مستقلة ، وأخيرا يعني بالمشاكل المتأصلة عن مهاجرة مجموعات من
الأشخاص بين بلد وآخر .

وتتخذ العلاقات الاقتصادية بين الدول والمناطق أشكالاً متعددة مختلفة ،
يمكن حصرها في مجموعتين :

- الاولى - علاقات ناشئة عن حركات أشخاص ، وتتمثل في الهجرة الدولية .
- الثانية - علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال ،
وتعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية^(١) .

ومع ذلك فإن ثمة اتجاهها جديراً بالاهتمام ، يجعل موضوعات التجارة الدولية (الخارجية) ، والعمليات المتصلة بها ، كالنقل البحري والتأمين على البضائع والخدمات المصرفية وعمليات التمويل جزءاً من العلاقات الاقتصادية الدولية على اعتبار أنها تؤلف قسماً من المعاملات الاقتصادية الدولية . وتتمثل هذه المعاملات ، بالإضافة الى التجارة الخارجية والعمليات المتصلة بها ، بتحركات رؤوس الاموال وانتقال العمال والخبراء والاستثمارات التي تتم من بلد الى بلد وما الى ذلك . ويمكن القول أن جميع العلاقات الدولية سواء أكانت ثقافية أم سياسية أم اجتماعية ، قد تنتج عنها معاملات ذات طابع اقتصادي .

اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن الداخلية :

لا يجوز دراسة الظواهر الاقتصادية وكأن العالم يمثل وحدة واحدة ، أو بعبارة أخرى لا يجوز أن تتجاهل الحدود القائمة بين الدول . فموضوع التبادل الداخلي يهتم بمعالجة العلاقات الاقتصادية الدولية . ويمكن القول أن كلا النوعين من العلاقات ينتمي لطبيعة واحدة يفصل بينهما أن العلاقات الدولية تحصل بين الحكومات والمقيمين في الدولة مع المقيمين في الدول الأخرى .

ويمكن تلخيص الفروق الأساسية التي تسبغ على العلاقات الاقتصادية الدولية طابعاً خاصاً يميزها عن العلاقات الاقتصادية الداخلية بالنقاط التالية :

(١) يرى بعض الاقتصاديين أن المعاملات الاقتصادية الدولية ، يمكن أن تدرس في مجالين الاول (حركات الاموال) في العلاقات الدولية ، والثاني (حركات السلع) في التجارة الخارجية .

أولاً - سهولة انتقال عوامل الإنتاج بين الأقاليم البلد الواحد ، وصعوبة ذلك بالنسبة للدول

من الواضح أن العمال يتمتعون بحرية تامة في الانتقال ، داخل حدود الدولة ، بعكس الحال عند انتقالهم من دولة الى أخرى ، حيث تترتب عقبات تحد من حرية انتقالهم منها : قوانين الهجرة ، والتقاليد والعادات وتباين اللغات ، والقوميات وغير ذلك . وهناك صعوبات أخرى بالنسبة لانتقال الاموال مصدرها الصعوبة التي يلاقيها أصحاب رؤوس الاموال في الوقوف على الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد الاخرى ، وتعذر مراقبة نتائج الاستثمار فيها ، وعدم توافر حرية توجيهه .

وبالإضافة الى ذلك فإن انتقال العمل والبضائع ورؤوس الاموال داخل الدولة ليس أمامه من العقبات ما يؤدي الى عرقلة أو تأخر ، لانه لا يوجد أي حائل أمام انتقال العمال والاموال فيما بين المناطق والاقاليم ، وبين فروع الانتاج . أما ظاهرة الانتقال الآتفة الذكر ، فهي متعذرة بين الدول لوجود حواجز تحول دون هجرة الاجاب اليها ، وخروج رؤوس الاموال الى البلاد الاخرى . وتؤدي صعوبة انتقال عناصر الانتاج من دولة الى أخرى الى تباين مستويات أجور العمال ، ومعدلات الفائدة فيها ، فلا تعمل العوامل الطبيعية الى اعادة توزيعها كما يحدث داخل الدولة . فمن المعروف أن أجور العمال في الاقاليم المختلفة التابعة لدولة واحدة ، تميل الى التساوي بالنسبة للنوع نفسه من العمل ، وهذا تحت تأثير المنافسة وحرية انتقال العمال بسهولة من المنطقة أو الفرع الذي يكون الاجر فيه منخفضا الى حيث يكون الاجر مرتفعا . وما ينطبق على الاجر ينطبق على سعر الفائدة ، إذ ينتقل رأس المال بسهولة من حيث يكون سعر الفائدة منخفضا الى حيث يكون سعر الفائدة مرتفعا حتى يعمل عائد الاستثمار الى التماثل ، ويوجد سعر الفائدة في جميع أنحاء الدولة . أما في حالة العلاقات الدولية ، فقد تظل الاجور ومعدلات الفائدة متباينة تباينا عظيما بين دولة ودولة إذ تختلف حسب ظروف الانتاج فيها وتكاليفه .

ثانياً - وحدة العملة الوطنية وتمتعها في المبادلات الدولية

إن الشائع في الواقع الاقتصادي هو أنه في كل وحدة سياسية ينبغي أن

لا يسود في التعامل غير نظام وحدة النقد ، بحيث لا يمكن أن يوجد في التبادل إلا عملة نقدية واحدة ، لها قوة إبراء قانونية داخل حدودها وتستخدم كوسيلة للتبادل ، تتحدد عن طريقها قيم السلع والمنافع والخدمات والأشياء الأخرى كافة ، ولكنها لا تصلح في تسوية المعاملات الدولية ، إلا بموافقة الطرف الآخر . ونلاحظ أنه يوجد في كل تبادل خارجي نوعان من النقد : نقد البلد المصدر ، ونقد البلد المستورد ، وتنتج عن ذلك ضرورة اجراء عمليات صرف ، أي مبادلة عملة بعملة أخرى . ف سعر الصرف هو ما يدفع من وحدات النقود الوطنية ، للحصول على وحدة نقد أجنبي . ويترتب على التغير في أسعار الصرف أن يربح أحد الفريقين أو يخسر ، وذلك بسبب تعرض أسعار صرف النقود الى الارتفاع أو الانخفاض ، حسب ظروف أسواق الصرف . وتترتب على تغيرات سعر الصرف آثار وتقلبات في مستويات الأسعار الأخرى والدخول والتشغيل ، وتتأثر أيضا كمية واتجاه الصادرات والواردات ومقادير الانتاج . هذا بينما نجد أن المبادلات داخل البلد الواحد تكون بمنأى ومنجاة عن كل ذلك .

وتتأثر بتلك الأمور بقية القواعد والانظمة النقدية والمصرفية والمالية والتجارية التي تخضع الى سلطة سياسية واحدة ، تشمل الدولة كافة بموجبها حين تعمد البلاد فائنا نكون أمام سلطات نقدية متعددة قد لا تطبق السياسة النقدية نفسها . وعلى ذلك فالتجارة الدولية تتميز بعكس التجارة الداخلية ، بكونها تقوم بين أقاليم تخضع لسلطات نقدية مختلفة .

ثالثا - اختلاف السياسات الوطنية

تدل الامور السابقة على حقيقة جوهرية ، هي أن التبادل الدولي هو تبادل بين دول تمزله حدود سياسية، بينما التبادل الداخلي ما هو إلا تبادل بين مناطق أو أقاليم ، لا تفصلها الحدود ولا الحواجز .

فالدولة تمثل مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتماسكة المرتبطة بعضها بعضا بمصالح مشتركة ، ولا يوجد مثل هذا الارتباط إذا كانت الوحدات تنتمي الى دول أخرى .

وعلى حد هذا الاختلاف ، تنشأ الاختلافات الأخرى مثل اختلاف القوانين والتشريعات الاجتماعية . وتباين التشريعات والنظم والسياسات الاقتصادية وأنظمة المال والنقد والتجارة ومستويات الأسعار والفوائد ، من دولة الى أخرى ، وتختلف بالتالي ظروف المنتجين في كل دولة من الدول ، تبعاً لاختلاف الأساطير الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يزاوون نشاطهم فيه . وبعبارة أخرى إن التبادل الداخلي يحدث بين أفراد متشابهين من حيث المزايا الممنوحة لهم ، والواجبات المفروضة عليهم ، بينما التبادل بين الدول ، لا بد أن يحدث بين أفراد مختلفين من حيث الحقوق والواجبات السالفة الذكر .

وبناءً - اسواق منفصلة

إن الاسواق الوطنية هي - على الغالب - منفصلة ، عن الاسواق الأخرى . وقد يكون سبب هذا الانفصال تدخل الدولة في السوق لاسباب مختلفة . كما يرجع أيضاً الى اختلاف اللغة والعادات وغيرها من الاسباب الكثيرة الاختلاف ، كاستعمال وحدات قياس مختلفة . فالتجارة الخارجية يجب أن تخرج عن محيط السوق الوطني في سبيل التطلع الى سلع مختلفة ، وتستعمل قياسات مختلفة ، وتنام وتشتري بشروط وبمبيلات مختلفة أيضاً .

ومما تقدم يتبين أن الفرق بين المعاملات الاقتصادية الداخلية عن المعاملات الاقتصادية الخارجية ، هو أن الأولى تشمل المجموعة نفسها من الأفراد ، بينما تشمل الثانية أفراداً أو جماعات يسكنون وحدات سياسية مختلفة . وبعبارة أخرى تعتبر التجارة داخلية اذا كانت قائمة بين المقيمين داخل حدود الدولة . وعلى عكس ذلك تعتبر التجارة دولية ، اذا كانت تجري بين أفراد يقيمون في دولتين مختلفتين ، حتى إن كانوا من المواطنين جميعاً .

اساس التجارة الدولية

تقوم التجارة الدولية في طبيعتها على مبدأ المقايضة الحديثة ، التي تعتمد على استخدام النقود والائتمان في الأحوال التي يتعذر معها الالتجاء الى المقايضة كهدف أمثل . والتجارة الخارجية في الوقت الحاضر تستند أصلاً على مبادلة

السلع بالسلع ، الامر الذي يستوجب أن تكون كل دولة مستوردة ومصدرة ، في آن واحد . فما هي العوامل التي تدفع الدول لاجراء المبادلات التجارية فيما بينها . ويرى معظم الاقتصاديين: أن هذا العامل هو الاساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، ويعنون به التخصص والتقسيم الدولي في الانتاج والمبادلة .

التخصص والتقسيم الدولي في الانتاج والتبادل :

تعريف التخصص : هو أن تخصص دولة أو منطقة معينة في انتاج سلعة ، أو عدة سلع ، لغرض تحقيق مزايا معينة ، لا يمكن الوصول اليها بغير التخصص ، أو بقصد تحقيق فروق في النفقات المبذولة لانتاج البضائع المتداولة ، على أن يجري تبادل السلع بعد ذلك بين شتى المناطق والاقاليم . ففي هذه الحالة تخصص الدولة أو المنطقة في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة أو نسبية ، حيث تستطيع أن تعرضها للبيع بأسعار أقل من مثيلاتها من السلع المنتجة في الدول أو المناطق الاخرى ، وتعتمد على التجارة أو التبادل في الحصول على السلع ، التي لا تتمتع في انتاجها بأية ميزة ، أو التي يكلف انتاجها نفقات باهظة .

ولهذا التخصص بدوره أسباب وعوامل ، يعود مرجعها الى التفاوت فيما بين الدول الذي يشمل جميع نواحي النشاط والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، (الحماية الجمركية والاساليب الاحتكارية وتغيرات أسعار الصرف وغير ذلك من العوامل) .

ولكن ما المقصود بالتفوق ، ومتى تعتبر الدولة متفوقة في انتاج معين ؟ للإجابة عن ذلك يحسن بنا أن نفرق بين نوعين من التفوق : التفوق المطلق ، والتفوق النسبي .

وتعتبر الدولة متفوقة تفوقاً مطلقاً في حالتين :

أولاً - إذا استطاعت أن تنتج بعض السلع ، بتكاليف تقل عن مثيلاتها في الدول الاخرى .

ثانياً - إذا انفردت باستخراج بعض المواد الأولية النادرة ، أو بزراعة بعض المنتجات ، التي لا تصلح زراعتها إلا في مناطق معينة .

ويظهر التفوق المطلق عند الموازنة بين الظروف الانتاجية في دولة معينة ،
وظروفها في سائر الدول الاخرى .

وتعد الدولة متفوقة تفوقا نسبيا في انتاج معين ، إذا كانت الظروف الانتاجية
السائدة ، تلائم هذه الناحية من النشاط الانتاجي فيها أكثر مما تلائم نواحيه
الاخرى . أي أن التفوق النسبي يظهر عند الموازنة بين الظروف الانتاجية بنشاط
معين ، وظروفها في انشطامات الاخرى داخل الدولة ذاتها . ونورد فيما يلي على سبيل
المثال ، بعض العوامل التي تؤدي الى التخصص في انتاج سلعة معينة . كما
سنعرض لتأثير تفاعلها مع بعضها ، ومع الاسباب الاخرى في الفصول اللاحقة .

اسباب التخصص : (١)

ويمكن القول بصفة عامة ، إن التخصص يرجع الى العوامل التالية وهي :
العامل الطبيعي والعامل البشري والعامل المالي وارتباط الانتاج بتكاليف النقل .

١ - العامل الطبيعي : قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في الدولة الى
تفوقها في انتاج بعض المواد الأولية ، أو في نشاطها الزراعي والصناعي ، أو في
تعزيز مركزها التجاري .

فالمشاهد مثلا أن المناطق الاستوائية تتفوق في انتاج المطاط والبن والموز ،
في حين تختص المناطق المعتدلة بزراعة الحبوب ، كالقمح والشعير وغيره ، أو
بزراعة الفواكه كالبرتقال والليمون . ومن هنا تتج أيضا تخصص سيلان والهند
مثلا بزراعة الشاي ، التي لا تحتاج الرطوبة الشديدة في فترة الانماء ، بينما تتطلب
زراعة الرز مياهها غزيرة . ولذلك تمت زراعتها في المناطق القريبة من الانهار
والبهار لتسهيل عمليتي السقي والصرف المستمرين .

كما تنفرد بعض الدول بتوافر مواد خام نادرة في باطن أرضها ، كمادة

(١) راجع البحث الرابع من كتاب الاقتصاد السياسي للدكتور الرفاعي - سنة
١٩٢٨ ، ومقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور الشافعي - سنة
١٩٦٧ ، والاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي للدكتور عبد الملك - سنة
١٩٦٨ .

اليورانيوم المستعملة في توليد الطاقة النووية ، والتي تستخرج أساسا من مناجم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي •

كذلك تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما منحتها الطبيعة من معادن • فكان هذا التمييز باعثا على ظهور صناعات ومنتجات متباينة وكثيرة • من ذلك أن توفر البترول في دول الشرق الاوسط جعلها تخصص في انتاجه • وغزارة الفحم والحديد في انكلترا والمانيا وفرنسا جعل مصانعها تتميز بالصناعات الثقيلة • وقد تتوافر الظروف الطبيعية الملائمة في موقع الدولة ، من حيث سهولة المواصلات ووقوعها على طريق بعض الدول الاخرى ، مما يؤدي الى تفوق هذه الدول في التجارة • ولهذا السبب كان للموقع الجغرافي ، بالنسبة لاسواق الاستهلاك أهميته في تهئية ظروف التخصص ، شأنه في ذلك شأن ظروف البيئة الطبيعية الاخرى •

٢ - العامل البشري :

وهذا العامل لا يقل أهمية عن سابقه ، وهو بدوره يؤثر الى حد بعيد على مجرى التبادل الدولي ، لان عدد السكان وقدرتهم الانتاجية ، ودرجة مهارتهم في العمل ، أمور تختلف باختلاف المناطق • وبهذه الامور يتميز اختصاص الدول في الانتاج • فالدول التي تكثر فيها اليد العاملة يؤدي ذلك الى زيادة منتوجاتها كما يساعد على تخصصها إذا كان عمالها ماهرين في صنعة خاصة يدعمها رأس مال وافر • وهناك عدة أمور بالنسبة لهذا العامل تؤثر في ظاهرة التخصص وهي : حجم القوى العاملة ، ومدى القدرة الانتاجية ، وأنواع الاعمال التي تنتج السلع •

٣ - العامل المالي :

ولا يقل هذا العامل أهمية من حيث اثره في تحديد التخصص وتقسيم العمل الدوليين • وتوضح أهمية هذا العامل بما نلاحظ من تمتع بعض الدول برصيد ضخم، من رؤوس الاموال المنتجة ، أي السلع الانتاجية كالآلات والمعدات والمكائن ووسائل النقل ، وغيرها من سلع الانتاج ، فضلا عما يهيؤه لها ارتفاع

دخلها القومي من تنمية ذلك الرصيد باستمرار . وهكذا تتيح وفرة رؤوس الاموال المنتجة لبعض البلدان ؟ أن تخصص في صناعات معينة يقتضي التخصص فيها توافر مقادير ضخمة من أموال الانتاج . ويدخل في هذه الزمرة من الدول البلدان الصناعية المتقدمة ، بينما تعتبر الدول التي تعاني نقصا في رؤوس الاموال الانتاجية فقيرة ، لا تستطيع مضاهاة الانتاج الصناعي الحديث .

٤ - ارتباط الانتاج بتكاليف النقل :

من المعروف أن الحدود السياسية ، تلعب دورا في التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية . ذلك أن التجارة الداخلية تتميز بسهولة نسبية في انتقال عناصر الانتاج من منطقة الى أخرى داخل الدولة . وعلى العكس من ذلك - في المحيط الدولي - حيث تؤدي صعوبة انتقال عناصر الانتاج ، الى تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بأقل النفقات ، على أن يجري تبادل السلع بعد ذلك بين مختلف دول العالم .

فتكاليف النقل تؤثر على مدى اتساع السوق أمام منتجات المشروع . ولهذا سوف تتفوق الدول التي تستطيع اقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل ، أو أسواق التصريف ، أو بالقرب من مناجم الفحم ، والمواد الأولية . لهذا تتجه كل دولة الى التخصص في فروع الانتاج التي تتفوق فيها .

والواقع إن المشروعات الكبيرة تحقق وفرا ، يطلق عليه « الوفور الداخلية » وذلك ناتج عن مزايا المشروع الكبير ، حيث أن الانتاج الكبير يؤدي الى نقص في التكاليف . وعندما يزداد عدد المشاريع في منطقة معينة ، تحقق هذه المشاريع وفرا يطلق عليه « الوفور الخارجية » . وترجع هذه الوفور الى بعض المزايا الاقتصادية ، التي تنتفع بها المشروعات التي تتجمع في اقليم معين ، إذ يكثر فيه العمال المدربون والورش المعدة لاصلاح الآلات ، ووسائل النقل والمصارف التي تخصص في أعمال ذات صلة بهذه الصناعة ، وما الى ذلك .

يتضح لنا مما تقدم أن التفاوت فيما وهبته الطبيعة ، هو من الاسباب التي تعد نزع التخصص الجغرافي السائد ، وبالتالي التجارة الدولية .

وليس معنى هذا أن اتجاه التخصص أمر مفروغ منه ، بحيث لا يمكن تغييره إطلاقاً . فالتخصص الدولي لا يعتمد على ظروف البيئة الطبيعية فحسب ، وإنما على مرحلة التنمية والنهوض الاقتصادي ، التي تجتازها الدولة . فالتنمية الاقتصادية في متناول الدول حيث أن للبلدان المتخلفة اقتصاديا اليوم ميزة كبرى على البلاد المتقدمة صناعيا . لأن أمامها رصيدا ضخما من المعارف والخبرات والتجربة ، تستطيع أن تستفيد منها ، كما أن في إمكانها أن تتجنب الأخطاء والمحاولات غير المجدية التي مرت بها الدول المتقدمة في طريقها إلى المعرفة .

الفصل الثاني

صلة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي (١)

يتصل الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال عمليات التجارة الخارجية ، أي استيراد وتصدير البضائع ، ومن خلال عمليات القطع الاجنبي ، أي تحويل وتلقي المدفوعات النقدية ، ومن خلال حركة المواطنين بين الوطن والخارج (هجرة أو سياحة) ، ومن خلال مجبوع هذه العمليات تتضح أهمية القطاع الخارجي للاقتصاد الوطني . ان هذه العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي ، تحددها الحسابات القومية عادة .

ومن المعروف أن النشاط الاقتصادي يقسم عادة الى أربعة قطاعات على الوجه التالي :

١ - قطاع الأعمال :

ويتألف من وحدات انتاجية (أفراد ، شركات أو هيئات عامة) تقوم بانتاج وبيع سلع وخدمات للأفراد ، بطريق جهاز السوق ، فيدخل في هذا القطاع نشاط المشروعات الصناعية والزراعية وأصحاب الحرف والمهن الحرة .

٢ - القطاع المالي :

ويضم الأفراد وأسرهم بوصفهم من المستهلكين ينفقون في شراء سلع وخدمات الاستهلاك الدخل الذي يحصلون عليه مقابل اسهامهم في الانتاج ، إما

(١) الدكتور منيس أسعد عبد الملك ... الاتجاهات الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة - ١٩٦٨ (طبعة ثالثة) .

بأعمالهم أو ممتلكاتهم . وقد يدخرون جزءا من هذا الدخل مقترن أو غير مقترن بالاستثمار . وقد يقومون ببعض الانتاج لاشباع حاجاتهم بصورة مباشرة . ويضم أيضا هذا القطاع الهيئات التي لاتعمل لغاية الربح كالجمعيات الخيرية وما الى ذلك .

٢ — قطاع الادارة الحكومية .

ويمثل المصالح الحكومية التي تمنح اعانات ، وتؤدي خدمات دون تحصيل أجر مقابل ذلك ، كخدمات الدفاع القومي والامن الداخلي والخدمات الاجتماعية ، فلا تقدر قيمة هذه الخدمات بأثمان تتحدد في السوق بظروف العرض والطلب ، كما في حالة منتجات قطاع الاعمال ، وإنما تقوم على أساس تكاليف أدائها ، وتمول هذه الاعانات ، وهذه الخدمات ، بواسطة الضرائب . فيمكن القول أن قطاع الادارة يعتبر أداة لاعادة توزيع الدخل .

٣ — القطاع الخارجي :

ويشمل العلاقات الاقتصادية التي تقيسها الدولة مع غيرها من الدول ، أو بعبارة أخرى يشمل العلاقات التي يقيسها أحد القطاعات الثلاث السابقة مع العالم الخارجي .

وتبدو هذه العلاقات على هيئة سيل متدفق من السلع ، والخدمات والاموال ، تنتقل من قطاع الى قطاع . وتجدر التفرقة بين المتدفقات العينية المثلة بالسلع والخدمات ، وبين المتدفقات المالية ، المثلة بحقوق تخول أصحابها حرية التصرف بقوة شرائية كالنقد والاوراق التجارية .

ويمكن تصوير علاقة القطاع الخارجي بالقطاعات الاخرى ، بواسطة حساب المتدفقات العينية في الاقتصاد القومي في مجموعه . فمن المعروف أن صافي الناتج القومي لسنة معينة ، بالاضافة الى الواردات والخدمات الخارجية ، التي يحصل عليها المقيمون في الدولة^(١) خلال السنة يمثل مجموع السلع والخدمات ، التي

(١) تعتبر هذه الخدمات من الواردات غير المنظورة ، وسنعمد الى شرح الفرق بينها وبين الواردات المنظورة في بحث ميزان المدفوعات .

يمكن التصرف فيها ، إما للتصدير أو القيام بخدمات للمقيمين في الخارج ، أو للإستهلاك المحلي أو لفرض الاستثمار . وبما أن هذا الأخير يشمل الإضافات الجديدة في الأموال الثابتة ، كالألات والمعدات والمباني علاوة على الزيادة الصافية في المخزون من السلع المختلفة ، لذلك يتحتم أن يتعادل مجموع أوجه الموارد ، ومجموع أوجه الاستخدام ، كما في الجدول الآتي الذي يحتوي على أرقام تقديرية :

مثال لحساب المتدفقات العينية بعلايين الليرات

الوارد		الاستخدامات	
واردات (و)	١٥٠	صادرات (ص)	١٠٠
نتاج قومي (ج)	٨٥٠	استهلاك (ك)	٨٠٠
		استثمار (ر)	١٠٠
	١٠٠٠		١٠٠٠

فاذا رمزنا إلى الناتج القومي بحرف (ج) ، والاستهلاك الداخلي بحرف (ك) ، والاستثمار الداخلي بحرف (ر) ، والواردات بحرف (و) والصادرات بحرف (ص) ، فإنه يمكن من الحساب السابق استخلاص العلاقات الآتية :

$$ج + و = ك + ر + ص$$

أو بعبارة أخرى : الناتج القومي + الواردات المنظورة وغير المنظورة = الاستهلاك الداخلي + الاستثمار الداخلي + الصادرات المنظورة وغير المنظورة .
 يفهم من المعادلة السابقة : ج + و = ك + ر + ص أنه إذا زادت

الواردات عن الصادرات ، استطاع المجتمع أن يستهلك أكثر مما ينتج ، أو يستثمر أكثر مما يدخر ، ومنوضح هذين الاحتمالين فيما يلي :

نفرض أن الناتج القومي يبلغ ١٠٠ مليون ليرة ، وأن الصادرات تبلغ ٢٠ مليون ليرة ، والواردات ٥٠ مليون ليرة ، ولا يخفى أن الصادرات هي عبارة عن جزء من الناتج القومي لا يتاح للاستهلاك أو للاستثمار المحليين ، فبالإضافة إلى الباقي المخصص لهذين الغرضين ٨٠ مليون ليرة ، وعلى عكس ذلك تؤدي الواردات إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك ، أو الاستثمار رغم أنها ليست من الناتج القومي ، فتضاف إذن إلى الثمانين مليون ليرة ويصبح مجموع السلع والخدمات المتاحة ١٣٠ مليون ليرة ، وقد يستهلك المجتمع منها ١١٠ مليون ليرة . وبذلك يمكن القول أن الاستهلاك قد يزيد عن الناتج ، وتحدث هذه الحالة إبان الحروب ، أو في أعقابها عندما تقل مقدرة الدول على الإنتاج بسبب ما يصيبها من دمار واضرار .

ومن المعروف أن الادخار يتعادل مع الاستثمار في حالة الاقتصاد المغلق ، أي عند افتراض عدم وجود علاقات اقتصادية دولية . ويتحقق هذا التوازن عندما إذا وازنا بين الاستثمارات التي أنجزت ، والمخدرات التي تكونت فعلا . فإذا افترضنا مثلا أن الدخل القومي المتوقع الحصول عليه في نهاية فترة معينة يبلغ ١٠٠٠ مليون ليرة ، والاستهلاك المتوقع ٨٠٠ مليون ليرة ، والادخار ٢٠٠ مليون ليرة ، غير أن الاستثمار المزمع تحقيقه لا يبلغ إلا ١٠٠ مليون ليرة أي أنه أقل من الادخار المتوقع . ففي هذه الحالة سيقل الطلب الإجمالي (استهلاك + استثمار) ^(١) عن الدخل القومي المتوقع ٩٠٠ > ١٠٠٠ ، وبسبب قلّة الطلب سينخفض ثمن السلع والخدمات المبعة ، ومن ثم ينخفض الدخل الفعلي في نهاية الفترة ، ويقل بما لذلك مقدار الادخار الفعلي ، وينخفض الدخل بالمقدار اللازم ، بحيث يتعادل الادخار بعد انخفاضه مع الاستثمار ^(٢) . ويتعادل مجموع الانفاق مع مجموع الدخل .

(١) المفروض أن يدخل في هذا المجموع الانفاق الحكومي إلى جانب انفاق الأفراد .

(٢) يشمل الاستثمار السلع الاستهلاكية المخزونة .

أما في حالة الاقتصاد المفتوح ، أي حالة اتصال الدولة بالدول الأخرى ، وإقامة العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، فإن الأمر يختلف ، إذ قد يزيد الاستثمار الداخلي عن الادخار الداخلي ، ويمول الفرق عن طريق زيادة الواردات بالنسبة للصادرات . ففي المثال السابق يستطيع المجتمع أن يستثمر في حدود ٢٠ مليون ليرة (١٣٠ - ١١٠) رغم أنه لا توجد مدخرات إيجابية بل سلبية ، إذ يزيد الاستهلاك عن الناتج القومي بمقدار ١٠ مليون فتحقق العلاقة الآتية :

$$\text{الاستثمار} = \text{الادخار} + \text{الفرق بين الواردات والصادرات} \cdot$$

فإذا استخدمنا الرموز السابقة ، ورمزنا السى الادخار بعرف (د) يمكن القول أن :

$$د = د + (و - ص)$$

$$٢٠ = ١٠ - ٣٠$$

فإذا فرضنا بعد ذلك أن الاستهلاك يقل عن الناتج ، ويبلغ ٩٠ مليون ليرة والادخار الداخلي ١٠ مليون ليرة (١٠٠ - ٩٠) ، فإن الاستثمار قد يزيد إلى ٤٠ مليون ليرة : $٤٠ = ١٠ + ٣٠$.

ولأن تجدر بنا ملاحظة أن الادخار الداخلي يتجزأ إلى ادخار أفراد وادخار حكومة . والادخار الحكومي هو عبارة عن فائض ميزانية الدولة ، أي الفرق بين الإيرادات والمصروفات الجارية ، وهو يضاف إلى الادخار الفردي لتكوين الادخار الداخلي ، كما قدمنا . أما في الحالة العكسية ، أي حالة وجود عجز في الميزانية ، فإن هذا العجز يمتص جزءاً من ادخار الأفراد . فإذا رمزنا إلى الادخار الفردي ونفقات الحكومة وإيراداتها بالرموز د ف ، ق م ، ي م على التوالي ، يمكننا وضع المعادلة الآتية :

$$د = د ف - (ق م - ي م)$$

أي أن الادخار الداخلي ، عبارة عن الفرق بين ادخار الأفراد ، وما يمتصه

عجز الميزانية من هذا الادخار . واذا عوضنا د بقيمتها في المعادلة السابقة حصلنا على :

$$ر = د ف - (ق م - ي م) + (و - ص)$$

أي أن الاستثمار يساوي ادخار الافراد ناقصا عجز الميزانية وزائدا عجز الميزان التجاري ، أو (ق م - ي م) = د ف - ر + (و - ص)

ومعناها أن عجز الميزانية = فائض ادخار الافراد بالنسبة للاستثمار + الفرق بين الواردات والصادرات . وتفسير ذلك أن عجز الميزانية ، من شأنه أن يؤدي عادة الى حالة تضخم عن طريق زيادة الطلب الاجمالي . أما زيادة الواردات بالنسبة للصادرات فتؤدي الى انكماش ، بسبب زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة ، فيتلاشى اذن الاثران اذا تعادلا . وفي هذه الحالة يتعادل الاستثمار والادخار ، إذ يستخدم عجز الميزان التجاري في مواجهة عجز الميزانية .

أما إذا زاد العجز في ميزانية الدولة ، بالقياس الى مقدار الفرق بين الواردات والصادرات ، فان ذلك يؤدي الى ضياع جزء من مدخرات الافراد ، إذ يقل الاستثمار عن هذه المدخرات ، ويحدث العكس في الحالة العكسية .

ويستخدم حساب المتدفقات العينية الذي تقدم توضيحه ، والمعادلة الجبرية المستخرجة منه لاغراض التخطيط ولتقدير الادخار القومي المحقق بطريقة مبسطة سريعة . فاذا تبين مثلا أن مجموع الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال سنة معينة يبلغ ٥٠٠ مليون ليرة ، وان ميزان العمليات الجارية قد أسفر عن عجز مقداره ١٠٠ مليون ليرة ، فانه يمكن أن نستنتج من ذلك أن مقدار الاستدانة من الخارج في هذه السنة يبلغ ١٠٠ مليون ليرة (العجز في ميزان العمليات الجارية) وهو يمثل أيضا الجزء من الاستثمارات التي تم تمويلها بواسطة الاقتراض من الخارج ، أما الباقي ومقداره ٤٠٠ مليون ليرة ، فان تمويله تم عن طريق المدخرات المحلية ، ولذلك يمكن تقدير هذه المدخرات بالمبلغ المذكور .

ويمكن وضع حسابات أخرى عن القطاع الخارجي ، منها حساب المتدفقات

العينية والمتدفقات المالية ، وهو يبين المتدفقات الاولى كموارد ، والثانية كأوجه استخدام لهذه الموارد . ومن المعروف أن مجموع المتدفقات المالية التي تنجز خلال فترة زمنية (سنة مثلا) ، تعادل بالضرورة مجموع المتدفقات العينية التي تنجز خلال المدة نفسها ، وسيظهر ذلك بوضوح في الفصل المخصص لشرح ميزان المدفوعات . ويمثل هذا الميزان نوعا من الحسابات التي تتناول القطاع الخارجي بالتحليل .

الفصل الثالث

نظريات التجارة الخارجية

وضعت عدة نظريات لتفسير التجارة الدولية ، منذ نهاية القرن الثامن عشر ، أهمها نظرية التكاليف المطلقة (آدم سميث) ، ونظرية التكاليف النسبية ، (دافيد ريكاردو) ، والنظرية الحديثة (نظرية توازن الاسعار الدولية) . وهذه النظريات لا تتعارض مع بعضها بعضا ، ويمكن اعتبار كل نظرية جديدة مكملة للنظريات التي سبقتها .

اولا - نظرية التكاليف المطلقة :

يمكن القول أن كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في انتاجها ، ويتركز انتاجها على هذه السلع ، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه ، لاشباع حاجاتها الداخلية ، وتبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون انتاجها غير ملائم لها ، أو التي لا تستطيع انتاجها مطلقا . وبمباراة أخرى ، تكون دولة لها بالنسبة للدول الأخرى ، ميزة مطلقة حين تتمتع مؤلدها بكفاءة عالية ، في انتاج سلعة معينة .

ففي ظل التجارة الدولية الحرة ، أي غير المقيدة ، بقيود منع الاستيراد ، أو الرسوم الجمركية ، أو غيرها من القيود ، - لابد - كما يؤمن واضع هذه النظرية « آدم سميث » - من تقسيم العمل في التجارة الداخلية والخارجية معا ، باعتباره هو الذي يحكم قدرة الدولة الانتاجية ، ويوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة . ويمثل تقسيم العمل هذا بوضوح ربحا للعالم ككل ، طالما أنه يؤدي الى زيادة انتاج كل مادة على ما يمكن انتاجه منها في حال عدم وجود توزيع عمل ،

أي اختصاص الدولة في انتاج السلع المناسبة لظروفها الملائمة ، ويثبتها وخبرتها الخاصة ، واستعدادها لانتاج هذه السلع .

ومعنى التكاليف المطلقة هي أقل كلفة تنفق في سلعة واحدة ينتجها بلدان معا . ولا تختلف هذه الكلفة عن الكلفة العادية ، إلا من حيث مقدارها ، إذا قورنت معا . وتوضيح ذلك نضرب المثال الآتي :

نفرض أن عشرة أيام عمل تنتج في سورية ٢٠ وحدة من القطن ، أو ١٠ وحدات من القمح ، وأن هذا المجهود نفسه ينتج في الهند ١٠ وحدات من القطن ، أو ٢٠ وحدة من القمح . من الواضح أن سورية متفوقة تفوقا مطلقا في انتاج القطن ، وأن الهند متفوقة تفوقا مطلقا في انتاج القمح . فلو كان كل من البلدين بمعدل عن الآخر ، وليس بينهما تجارة ، فإن كلا منهما سينتج كلتا السلعتين بموارده الخاصة ، وتكون نسبة مبادلة القطن بالقمح في سورية هي ٢٠ وحدة قطن لكل ١٠ وحدات من القمح ، أي $\frac{1}{2}$ ، في حين تكون هذه النسبة في الهند ١٠ وحدات قطن ، لكل ٢٠ وحدة من القمح . على أنه إذا افترضنا قيام التجارة بين البلدين ، فلا شك أن سورية ستخصص في انتاج القطن ، والهند في انتاج القمح . ومن الواضح أن سورية تربح من هذه التجارة إذا أمكنها الحصول على عشر وحدات من القمح ، نظير أية كمية من القطن ، تقل عن ٢٠ وحدة . أما الهند فأيضا تربح لو قدمت الى سورية هذه الوحدات العشر من القمح ، فيحصل الحصول على أية كمية من قطن ، تزيد عن خمس وحدات . لأنها إذا حصلت على خمس وحدات تماما ، لما أفادت شيئا من تجارتها مع سورية . وعلى ذلك فإن الحدين اللذين لا يسكن أن تخرج عنهما نسبة التبادل بين السلعتين هما : ★

١٠ عشر وحدات من القمح مقابل ٦ ست وحدات من القطن

١٠ وحدات من القمح مقابل ١٩ تسع عشرة وحدة من القطن

ومن الواضح أن النسبة الاولى تكون في صالح سورية ، لأنها تحصل على

✻ وذلك باهمال كسور الوحدات .

عشر وحدات من القمح ، مقابل أن تدفع ٦ وحدات فقط من القطن ، في حين أن هذه الوحدات العشر تعادل في سورية ٢٠ وحدة قطن . فكأن ما تربحه سورية من التجارة الدولية على أساس هذه النسبة ، هو ١٤ وحدة قطن ، في كل صفقة . أما النسبة الثانية ، فهي من غير شك في صالح الهند ، إذ لو تم التبادل على أساسها ، لحصلت الهند على ١٩ وحدة من القطن ، مقابل تقديم عشر وحدات فقط من القمح ، في حين أن قيمة هذه الوحدات العشر داخل الهند لا تتجاوز خمس وحدات فقط من القطن . وكان ما تربحه الهند من التجارة الخارجية على أساس هذه النسبة هو ١٤ وحدة قطن في كل صفقة .

على أنه من المهم جدا ، أن نلاحظ أن التبادل على أساس أي النسبتين أفضل للطرفين من عدم قيام التجارة بينهما إطلاقا . وتتوقف النسبة الفعلية التي يتم على أساسها التبادل بين الدولتين ، والتي تحدد ما يسمى بنسبة التبادل السلمي أو شروط التبادل التجاري ، على مرونة الطلب المتبادلة ، أو مرونة طلب كل منهما على السلعة ، التي تنتجها الدولة الأخرى . كذلك تتأثر نسبة التبادل السلمي بين الدولتين بمرونة العرض المتبادلة بينهما ، أي مرونة عرض كل سلعة ، بالنسبة لمرونة عرض السلعة الأخرى .

مثال آخر : يفترض (آدم سميث) في نظريته أن انكلترا والبرتغال ينتجان سلعتين ، هما النسيج والخمر ، وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالآتي :

الخمر	النسيج	
١ جنيه للوحدة	٢ جنيه للوحدة	انكلترا
١/٢ جنيه للوحدة	٤ جنيه للوحدة	البرتغال

يبدو لنا من المثال السابق ، أن ثمن النسيج في انكلترا ، هو أقل من ثمن النسيج في البرتغال ، كما يظهر أيضا أن كلفة الخمر في البرتغال ، هي أقل من كلفة الخمر في انكلترا . ويقال في هذه الحالة أن انكلترا تتمتع بميزة

مطلقة في انتاج النسيج ، في حين ستمع البرتغال بميزة مطلقة في انتاج الخمر . كما يصح اعتبار النفقة المطلقة لانتاج النسيج في انكلترا هي أقل منها في البرتغال ، وإن النفقة المطلقة لانتاج الخمر في البرتغال هي أقل منها في انكلترا . أي أن كمية الموارد المبذولة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الخمر ، هي أقل من الكمية اللازمة لانتاج مثل ذلك القدر في انكلترا ، والعكس صحيح .

وهكذا يؤدي تخصص انكلترا في انتاج النسيج ، وتخصص البرتغال في انتاج الخمر ، الى زيادة انتاجية العمل في الدولتين ، وزيادة الناتج الكلي بهما ، وبالتالي الى قيام التجارة بين الدولتين ، وذلك بفضل ما تتمتع به من موارد انتاجية ملائمة .

ولكن يؤخذ على هذا القول أنه إذا لم تتوفر تلك الميزة المطلقة في انتاج مجموعة من السلع ، أو السلعة الواحدة ، فماذا سيكون وضع هذه الدولة بالنسبة لمناقصها ؟ هل ستقوم التجارة بين هذه الدولة التي لا تتمتع بهذه الميزة المطلقة في الانتاج ، وبقية الدول الأخرى ؟

نجد أن ريكاردو في نظريته الشهيرة « نظرية التكاليف النسبية » قد أجاب على هذا التساؤل وبين امكانية قيام التجارة بين دولة وغيرها من الدول ، حتى ولو كانت هذه الدولة تتمتع بكفاية انتاجية أعلى من غيرها من الدول في أي فرع من فروع الانتاج .

ثانياً - نظرية التكاليف النسبية :

يعتبر دافيد ريكاردو ، أنه من مصلحة كل دولة أن تتخصص في انتاج السلعة التي يكون تفوقها فيها عند أقصى حده ، أو التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها ، على أن تحصل على ما يلزمها من السلعة الأخرى ، التي يكون تفوقها فيها ضئيلاً ، عن طريق التجارة الدولية . أما إذا كانت الدولة لا تتمتع بأية ميزة نسبية ، في انتاج أي من السلعتين ، فإنها ستتخصص في انتاج السلعة التي تكون درجة تأخرها في انتاجها أقل ، على أن تحصل بطرق المبادلة على السلعة الأخرى التي تكون درجة تأخرها في انتاجها كبيرة .

ومن الواضح أن ريكاردو في تحليله السابق لقيام التجارة بين دولتين ، يركز على أهمية الواردات في تحقيق التوازن في تنمية العلاقات التجارية بين الدول . كما أن النظرية قد نادت وشجعت على توسيع تطبيق مبدأ التخصص ، وتقسيم العمل الدوليين ، بحيث تؤدي الى تخصص كل دولة في انتاج السلع ، التي تتفوق في انتاجها ، الامر الذي يؤدي الى استغلال أفضل لمواردها ، كما يؤدي الى زيادة في أرباحها . فالتخصص الدولي إذن مرادف للتفوق النسبي ، وهو يسير على نفس المبدأ الذي يسير عليه التخصص في نطاق المشروع الفردي داخل الدولة .

وتقوم نظرية ريكاردو على الافتراضات التالية :

- ١ - تفترض أن قيام التبادل بين دولتين ، يتم في صورة مقايضة .
- ٢ - تفترض سريان قانون التكاليف الثابتة ، أي أن تكاليف الانتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة .
- ٣ - تفترض النظرية أن العمل قابل للانتقال ، بصورة مطلقة ضمن الدولة واحدة ، وعدم قابليته للانتقال بين الدول .
- ٤ - تفترض سيادة قانون المنافسة الكاملة .
- ٥ - تفترض وجود بلدين اثنين ، وأن التبادل يتناول سلعتين فقط .
- ٦ - تفترض التوظيف الكامل لعناصر الانتاج .
- ٧ - تفترض امكان تقييم المنتوجات بالعمل المبذول فيها .
- ٨ - تفترض سهولة انتقال عناصر الانتاج في الداخل .
- ٩ - تفترض عدم وجود نفقات نقل أو رسوم جمركية أو مصاريف تأمين وغيرها .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الفروض لا تمس جوهر الموضوع بشيء . قدم ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا لشرح نظريته . فأخذ بلديين هما انكلترا والبرتغال ، وافترض أن باستطاعة أي منهما ، أن يقوم باستخدام موارده بانتاج سلعتين فقط ، هما : النسيج والخمر . يفترض ريكاردو أن وحدة النسيج تكلف في انكلترا ١٠٠ ساعة عمل ، وأن وحدة الخمر فيها تكلف

١٢٠ ساعة عمل • وفي البرتغال تكلف وحدة النسيج ٩٠ ساعة عمل ، ووحدة الخمر ٨٠ ساعة عمل (١) •

ولزيادة التوضيح :

نفقات الإنتاج مقدرة بوحدات عمل		
وحدة خمر	وحدة نسيج	
١٢٠ ساعة عمل	١٠٠ ساعة عمل	انكلترا
٨٠ ساعة عمل	٩٠ ساعة عمل	البرتغال

وهذه الأرقام توضح أن البرتغال تتفوق على انكلترا في إنتاج السلعتين ، إذ تبلغ كلفة النسيج والخمر فيها (٩٠ و ٨٠) ، في حين تصل كلفتها المطلقة في انكلترا (١٢٠ و ١٠٠) • فلو كانت فروق الكلفة هذه موجودة بين منطقتين في دولة واحدة ، لا نحصر إنتاج المادتين في المنطقة ، التي تكون فيها كلفة الإنتاج أقل من الأخرى ، إذ لا يمكن لإنتاج المنطقة الأخرى ، أن يستمر بالكلفة المرتفعة ، وستعتمد على المنطقة الأولى في الحصول على ما تحتاجه إليه من السلعتين •

ولما كانت انكلترا والبرتغال دولتين مختلفتين ، فإن الوضع يختلف في كل منهما ، فالبرتغال تتفوق في إنتاج المادتين ، من حيث الكلفة المطلقة • ولكن هذا التفوق هو أعظم في إنتاج الخمر منه في إنتاج النسيج ، أي أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر ، حيث أن فرق الكلفة أكبر نسبياً منه في حال إنتاج النسيج ، لأن نسبة $\frac{٨٠}{١٢٠}$ هي أقل من نسبة $\frac{٩٠}{١٠٠}$ • وعلى العكس فإن انكلترا ذات ميزة نسبية في إنتاج النسيج ، ولكنها ذات قصور نسبي أكبر في إنتاج

(١) نلاحظ أن ريكاردو قد قيم نفقات إنتاج السلع ، بوحدات من العمل ، وذلك لاستناداه إلى نظرية القيمة للعمل •

الخمير منه في انتاج النسيج ، لان $\frac{90}{100}$ أكبر من $\frac{80}{120}$ ، وبمعبر آخر فان كلفة
 الخمير بالنسبة لكلفة النسيج في البرتغال هي أقل منها في انكلترا ، وكلفة
 النسيج بالنسبة الى الخمير في انكلترا هي أقل منها في البرتغال ، ويمكن ايضاح
 هذا الوضع باختصار بالقاء نظرة على الجدول التالي :

كلفة الانتاج المطلقة والنسبية في كل من البلدين قبل التبادل التجاري

كلفة الانتاج مقدرة بوحدات عمل		المادة :
في البرتغال	في انكلترا	
٩٠	١٠٠	النسيج
٨٠	١٢٠	الخمير
$\frac{80}{90} = 0.88$	$\frac{120}{100} = 1.2$	كلفة الخمير بالنسبة للنسيج (الكلفة النسبية)
$\frac{90}{80} = 1.12$	$\frac{100}{120} = 0.83$	كلفة النسيج بالنسبة للخمير (الكلفة النسبية)

ولتوضيح ما جاء في الجدول المنوه عنه أعلاه ، يفترض (ريكاردو) أنه
 في حال عدم وجود تبادل تجاري بين انكلترا والبرتغال فان نسبة التبادل تكون
 بين السلعتين في البرتغال هي ٨ وحدات من الخمير لقاء ٩ وحدات من النسيج ،
 أي أن وحدة من الخمير = ٨٨ وحدة من النسيج ، وفي انكلترا تكون وحدة
 واحدة من الخمير = ١٢٢ وحدة من النسيج .

وعلى ذلك ففي حال قيام التجارة بين الدولتين ، فان البرتغال تطالب بأكثر
 من ٨٨ وحدة من النسيج ، مقابل كل ١٠٠ وحدة من الخمير . كذلك فان انكلترا

ستقبل تصدير أقل من ١٢٠ وحدة من النسيج ، مقابل ١٠٠ وحدة خمر ، وإلا
 فلن تورد عليهما التجارة الدولية بأية فائدة . فكلقة الخمر بالنسبة للنسيج هي
 أقل في البرتغال منها في انكلترا ، وبذلك تمتع البرتغال بالميزة النسبية في
 انتاجه . وكلفة النسيج بالنسبة للخمر هي أقل في انكلترا منه في البرتغال ، وبذلك
 تتمتع انكلترا بالميزة النسبية في انتاجه . وعليه فكل نسبة تبادل تتراوح بين
 ٨٨ و ١٢٠ وحدة من النسيج ، لقاء وحدة واحدة من الخمر ، تمثل ربعا لكلتا
 الدولتين .

لنفترض أن معدل التبادل هو : وحدة من الخمر تساوي وحدة من
 النسيج . فمعدن تكون كل مئة ساعة عمل متضمنة في النسيج ، ترسلها انكلترا
 للبرتغال ، تتلقى مقابلها وحدة خمر كانت تكلفها ١٢٠ ساعة عمل قبل قيام التجارة
 الدولية . وتحصل البرتغال على وحدة النسيج بكلفة ثمانين ساعة عمل ، بينما
 كانت تكلفها تسعين ساعة عمل . أي أن مبادلة وحدة النسيج المنتجة في انكلترا
 مع وحدة الخمر المنتجة في البرتغال ، من شأنها أن تعود بربح قدره عشرون ساعا
 عمل على انكلترا ، وعشر ساعات عمل ، على البرتغال . وبهذا تظهر فائدة
 التجارة الدولية لكلتا الدولتين رغم كون تكاليف الانتاج المطلقة في البرتغال هي
 أقل منها في انكلترا .

قدمنا سابقا كيف تنعقد التجارة بين دولتين بحالة تفوق إحداها في انتاج
 السلعتين ، ورأينا الفائدة التي تحققها كل من الدولتين من التجارة الدولية .
 ويمكن أيضا أن تنعقد التجارة الدولية بحالة تفوق كل من الدولتين من التجارة
 الدولية . ويمكن أيضا أن تنعقد التجارة الدولية بحالة تفوق كل من الدولتين في
 انتاج إحدى السلعتين .

ويتجلى ذلك في الافتراض الذي فجعل بمقتضاه كلا من الدولتين منتجتين
 السلعتين معا :

الخشب	القطن	
١٢ وحدة	١٠ وحدات	سورية
١٠ وحدات	١٥ وحدة	الاتحاد السوفياتي

يتضح من الافتراض المتقدم ، أن التكلفة النسبية لاتاج القطن في سورية هي أقل من التكلفة النسبية للقطن في الاتحاد السوفياتي ، (لان نسبة $\frac{10}{12}$ -

هي أقل من $\frac{10}{10}$) . ولذا فمن مصلحة الاتحاد السوفياتي ، أن يستورد القطن

من سورية للاستفادة من الفرق في انتاج السلعة ، التي ينوي التخصيص في انتاجها . كما أن التكلفة النسبية لاتاج الخشب في الاتحاد السوفياتي هي أقل

من التكلفة النسبية لاتاجه في سورية (لان نسبة $\frac{10}{10}$ هي أقل من $\frac{12}{10}$) ،

ولهذا يكون من مصلحة سورية أن تستورد الخشب من الاتحاد السوفياتي .

وعليه فسوف تخصص سورية في انتاج القطن ، وتصدره للاتحاد السوفياتي ، مقابل استيراد الخشب منه ، ويصدر الاتحاد السوفياتي الخشب مقابل استيراد القطن السوري . والنتيجة هي تحقيق فائدة للدولتين معا ، تتمثل في تحقيق وفر مستغلته في انتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية وهي القطن في سورية والخشب في الاتحاد السوفياتي .

حالة تعادل التكاليف النسبية :

رأينا كيف تستفيد الدولتان المتعاملتان من التجارة الدولية بحالتي الفروق المطلقة ، والفروق النسبية ، في تكاليف الانتاج . ونظرا لان الحالة الاخيرة هي الاهم والاعم ، فقد استمد منها اسم النظرية التي توضح أساس قيام التجارة الدولية ، وهي نظرية التكاليف النسبية . غير أنه لكي نزيد هذه النظرية إيضاحا نذكر أن هناك حالة من حالات الفروق في تكاليف الانتاج ، لا تصلح مطلقا كأساس لقيام التجارة الدولية . تلك هي حالة الفروق المتساوية في تكاليف الانتاج . وتحقق هذه الحالة إذا كانت النسبة بين تكاليف انتاج السلعتين في كل من الدولتين متساوية تماما ، أي اذا كانت سورية والاتحاد السوفياتي مثلا تنتجان القطن والخشب على الأساس الآتي :

وحدة من القطن	وحدة من الخشب	
٢٠٠ ساعة عمل	٢٥٠ ساعة عمل	سورية
١٢٠ ساعة عمل	١٥٠ ساعة عمل	الاتحاد السوفياتي

ومعنى هذا أن نسبة تكاليف انتاج السلعتين في سورية متعادلة ، مع نسبة تكاليف انتاج السلعتين في الاتحاد السوفياتي . فلا مصلحة لسورية في استيراد أي من السلعتين من الاتحاد السوفياتي . وسيستج كل من البلدين ما يلزمه من القطن والخشب دون الالتجاء الى التجارة الدولية . ومن هذا يتضح أن حالة الفروق المتساوية في تكاليف الانتاج لا تصلح مطلقا كأساس لقيام التجارة الدولية .

تطبيق لنظرية التكاليف النسبية مع وجود أكثر من سلعتين

قدما أن التجارة الدولية تصبح ممكنة ومربحة ، إذا تباينت في الدولتين نسبة التبادل الداخلية للسلعتين . ويمكن تحقيق النتائج نفسها عندما يتاجر كل من البلدين بأكثر من سلعتين . فكل دولة تصدر وتستورد أنواعا مختلفة من البضائع ، على أن تخصص في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر .

لنفترض أن هناك بلدين فقط ، هما : الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية حيث يتجاوز ثلاثة أنواع من السلع وهي الحبوب والآلات والفولاذ . وأن الانتاج اليومي للعاملين في انتاج هذه السلع في كل من البلدين هو كما مبين في الجدول التالي :

الانتاج اليومي			
البلد	طن من الحبوب	طن من الآلات	طن من الفولاذ
الولايات المتحدة الأمريكية	٠٣٥	٠٢٥	٠٢٠
ألمانيا الغربية	٠١٥	٠١٥	٠٢٠

١. ويوضح من الأرقام الواردة أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحبوب ، وتتمتع ألمانيا الغربية بالميزة النسبية في إنتاج الفولاذ . لذلك تصدر الولايات المتحدة الأمريكية الحبوب إلى ألمانيا الغربية ، وتستورد منها الفولاذ . والعكس صحيح أيضا .

نلاحظ

أما بالنسبة للآلات ، فإن إنتاجها وتصديرها يتوقفان على شدة الطلب على كل سلعة من السلع التي ينتجها كل من البلدين . فمثلا إذا كان الطلب على الفولاذ كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الطلب على الحبوب قليلا في ألمانيا الغربية ، فيمكن أن ينتهي الأمر بأن تصدر الولايات المتحدة الأمريكية الحبوب والآلات ، لتسد قيمة مستوردها من الفولاذ . ومن ناحية أخرى إذا كان الطلب في ألمانيا كبيرا على الحبوب ، والطلب في الولايات المتحدة الأمريكية قليلا على الفولاذ ، فإن ألمانيا تصدر الفولاذ والآلات لتسد قيمة مستوردها من الحبوب . وهكذا فإن التخصص في كل بلد ، ومبادلة سلعه مع البلد الآخر ، يؤدي إلى مساواة ديون كل بلد قبل البلد الآخر مع حقوقه ، وتوازن الميزان التجاري بينهما .

تطبيق نظرية التكاليف النسبية على أكثر من بلدين (التجارة المتعددة الاطراف)

يمكن تعميم نظرية التكاليف النسبية ، لتشرح فائدة التجارة الدولية على عالم متعدد الدول — مثل عالمنا الذي نعيش فيه . وتتجلى هذه الفائدة في تخصص كل دولة في إنتاج السلعة ، التي تحقق فيها تميزا نسبيا على كل البلاد الأخرى . ويؤدي ذلك إلى انخفاض نفقات إنتاج السلعة ، وزيادة الطلب عليها ، الأمر الذي يؤدي إلى حصول الدولة على الربح الأكبر من التجارة الخارجية . والمقصود بالتجارة المتعددة الاطراف ، هو قيام دولة ما بتصدير سلعتها لبلد معين ، لتسد قيمة مستوردها من مكان آخر .

ولزيادة في التوضيح ، نفترض أن هناك ثلاث دول ، وهي سيلان وألمانيا الغربية وكندا ، وثلاثة أنواع من البضائع ، وهي الشاي والآلات والأخشاب . ولنفترض أيضا أن سيلان تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الشاي ، وألمانيا الغربية في إنتاج الآلات ، وكندا في إنتاج الأخشاب . كما نفترض أن الطلب كبير على

الضاي في ألمانيا الغربية ، وعلى الآلات في كندا ، وعلى الاخشاب في سيلان .
وعند قيام التبادل التجاري بين هذه الدول ، تصدر ألمانيا الغربية الآلات الى
كندا ، وتصدر كندا الاخشاب إلى سيلان ، كما تصدر سيلان الضاي الى ألمانيا
الغربية . وهذا النمط التجاري المتعدد الأطراف سيحقق فائدة قصوى لهذه
البلدان .



نظرية التكاليف النسبية مع ادخال عامل النقود بدلا من وحدات العمل
في الاقتصاد الذي يمارس فيه تقسيم العمل ، لا تبادل السلع بصورة مباشرة
بسلع بل بنقد . وعلى هذا يمكن الاستعاضة عن الاختلافات النسبية للتكاليف
باختلاف الائمان النقدية . ويتحدد التبادل التجاري الدولي مباشرة بالفروق
المطلقة للأسعار النقدية بين الدول ، لا بالفروق النسبية لكلفة العمل . ولتوضيح
ذلك نستعمل مثال حسابي للاستاذ « تاوسيج » (١) :

مثال تاوسيج ، يفترض أن هناك دولتين تقومان بإنتاج سلعتين :

ففي الولايات المتحدة الأمريكية

١٠ أيام عمل تنتج	٢٠ وحدة من القمح
١٠ أيام عمل تنتج	٢٠ وحدة من الكتان

(١) يراجع مؤلف الدكتور حيدر شيبه « التجارة الدولية وميزان المدفوعات »
ص ١٠٩ .

وفي ألمانيا الغربية

١٥ وحدة من الكتان	١٠ أيام عمل تنتج
١٠ وحدات من القمح	١٠ أيام عمل تنتج

وعلى هذا تتفوق الولايات المتحدة في انتاج السلعتين ، كما تتمتع بالميزة النسبية في انتاج القمح ، الامر الذي يؤدي الى تخصصها في انتاجه • ومن جهة أخرى تتخلف ألمانيا الغربية في انتاج السلعتين ، إلا أن درجة تخلفها أقل في انتاج الكتان ، وهذا يؤدي الى تخصصها في انتاجه وفقا لنظرية التكاليف النسبية •

ويمكن تمثيل هذا الوضع باستخدام النقد للتعبير ، عن كلفة الانتاج ، بدلا من وحدات العمل • فإذا فرضنا أن الاجر اليومي هو دولار واحد في ألمانيا الغربية ، وفي الولايات المتحدة ١٫٥ دولار • وإذا كان ثمن الكتان في ألمانيا هو أقل منه في الولايات المتحدة ، في هذه الحالة سيصدر الكتان الى الولايات المتحدة • وفي الولايات المتحدة الأمريكية يكون ثمن القمح أقل منه في ألمانيا الغربية ، وبالتالي سيصدر القمح من الولايات المتحدة الى ألمانيا الغربية •

الدولة	الاجرة اليومية (بمدة ١٠ أيام)	مجموع الاجرة الانتاج بمدة (١٠) أيام عمل	كلفة الوحدة
الولايات المتحدة	١٫٥	١٥	٠٫٧٥
الولايات المتحدة	١٫٥	١٥	٠٫٧٥
ألمانيا الغربية	١٫٠	١٥	٠٫٦٦
ألمانيا الغربية	١٫٠	١٠	١٫٠٠

والواقع إنه نسبة الاجور النقدية بين البلدين ، يجب أن تكون بين حدين هما حد أدنى وحد أعلى ، حيث يحدد الاخير ميزة الكلفة التي تتمتع بها إحدى الدولتين ، بالنسبة للدولة الاخرى • إلا أن تحديد نسبة الاجور بين البلدين ،

والنسبة التي يجري بموجبها تبادل القمح الأمريكي بالكتان الألماني ، لا يمكن تحديده على وجه الضبط ، لأن هذه النسبة تعتمد على شروط الطلب .

فقد ترتفع الاجور في الولايات المتحدة إلى دولارين ، بدلا من ١٥٠ ، بينما تبقى في ألمانيا الغربية كما كانت (١) ، وفي هذه الحالة نجد أن تصدير القمح الأمريكي لألمانيا الغربية غير ذي ربح ، بينما يستمر استيراد الكتان إلى الولايات المتحدة .

أو قد ترتفع الاجور في الولايات المتحدة إلى دولارين ونصف ، بدلا من دولار ونصف مع بقائها في ألمانيا على ما هي عليه (٢) . عندئذ ينخفض ثمن السلعتين في ألمانيا عنها في الولايات المتحدة الأمريكية . والعكس صحيح أيضا .

الدولة	الاجرة اليومية		مجموع الاجرة (بمدة ١٠ أيام)		الانتاج بمدة (١٠ أيام عمل)		كلفة الوحدة	
	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)
الولايات المتحدة	٢	٢٥	٢٠	٢٥	٢٠	٢٠	١	١٢٥
الولايات المتحدة	٢	٢٥	٢٠	٢٥	٢٠	٢٠	١	١٢٥
ألمانيا الغربية	١	١	١٠	١٠	١٥	١٥	١٠٠	١٢٦
ألمانيا الغربية	١	١	١٠	١٠	١٠	١٠	١	١

ويتضح لنا من الأرقام المبينة أعلاه أنه في حالة ارتفاع الاجور بالولايات المتحدة الأمريكية ، يلجأ المستوردون الأمريكيون إلى استيراد السلع من ألمانيا الغربية ، بسبب رخص قيمتها ، الأمر الذي يجعل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة - الحساب الجاري - خاسرا ، ويخرج الذهب منها ، وتهبط بالنتيجة

الاسعار ، ومن ثم الاجور الى الحد الذي يجعل التجارة الدولية مفيدة لكل من الدولتين . والعكس صحيح أيضا بالنسبة لحالة ارتفاع الاجور في ألمانيا الغربية .

نفقات النقل والرسوم الجمركية وانثرهما على نظرية التكاليف النسبية :

فرضنا في مناقشاتنا السابقة لنظرية التكاليف النسبية عدم وجود نفقات لنقل السلع ، والرسوم الجمركية ، بين بلد وآخر . وقد أثبت أنصار النظرية أن السلعة لن تنتقل من دولة الى أخرى إلا اذا كان ثمنها في الدولة المنتجة (مضافا اليه نفقات النقل والرسوم الجمركية) هو أقل من ثمنها في الدولة المستوردة .

فاذا كانت كلفة الوحدة من القمح في سورية ١٠٠ ليرة سورية ، وكلفة نقلها الى فرنسا ١٠ ليرات سورية ، وكانت كلفتها في فرنسا ١١٥ فرنكا فرنسيا (مع ملاحظة أن سعر الصرف بين العملتين هو ١ ل.س = ١ ف ف) فإن التبادل التجاري سيتحقق بين البلدين ، وتستفيد سورية من التبادل التجاري ، على الرغم من أنها ستتحمل تكلفة النقل البالغة ١٠ ل.س . أما إذا كانت كلفة الوحدة في فرنسا تبلغ ١٠٥ ف ف ، فإنه لا يمكن للمصدر السوري أن يصدر القمح الى فرنسا ، لا يستطيع مزاحمة المنتجين المحليين فيها . وهكذا فإن فرنسا لن تستورد القمح من سورية ، رغم انخفاض نفقات انتاجه في سورية .

ومن الواضح أن من شأن نفقات النقل ، تضيق نطاق التبادل الدولي ولا سيما حين يخضع انتاج السلعة لقانون النفقة المتزايدة . إذ يترتب - على اضافة نفقات النقل الى النفقة النسبية للسلعة - انكماش الفرق بين نفقتها النسبية في الداخل ونفقتها النسبية في الخارج . ولا يؤدي هذا الى تقليص حجم التجارة الدولية ، وتخفيض مقدار الربح على أطراف التبادل فقط ، بل الى زيادة أرباح انتاج مواد في كل من البلدين ، وهي لا يمكن تصديرها الى البلد الآخر ، رغم انخفاض تكاليف انتاج الوحدة منها في أحد البلدين عن تكاليف انتاج الوحدة في البلد الآخر .

وما ينطبق على تكاليف النقل ، ينطبق أيضا على الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الدولية ، لأنها تؤدي الى انخفاض مستويات الدخل والاتاج

والتشغيل ، وبالتالي الى تقص معدلات التبادل الدولية . وهكذا يؤدي ادخال نفقات النقل والرسوم الجمركية في الاعتبار الى اعادة تشكيل اتجاهات التخصص ، وتحديد مداه .

ولا يتناقض هذا القول مع تقسيم العمل الدولي . إذ يجب أن يكون التبادل الدولي بالسلع مفيدا ، طالما يجري هذا التبادل على الرغم من وجود نفقات النقل والرسوم الجمركية ، لانه يجري فقط اذا كان الربح من تقسيم العمل الدولي يتجاوز هذه الاضافات الى النفقة النسبية لانتاج السلعة .

نظرية التكاليف النسبية في حالة تغير نفقات الإنتاج :

افترضنا في شرح نظرية التكاليف النسبية ، أن التبادل الدولي ، إنما يقوم بين دولتين ، وأن محله سلعتان ، وأنه يمكن انتاج كميات اضافية من أية سلعة بالنفقة نفسها في انتاج كل وحدة من الوحدات السابقة . على أنه من المناسب الآن أن نتخلى عن هذا الشرط ، الذي بني عليه التحليل المقدم ، وهو خضوع الانتاج في الدولتين لقانون النفقة الثابتة ، لنبين ما اذا كانت نتائج نظرية التكاليف النسبية تبقى صحيحة أم لا . وفي الحقيقة ، فمما لا شك فيه أن التكلفة الثابتة ليست إلا حالة استثنائية . والقاعدة هي سيادة قانون الكلفة المتزايدة ، أو بتعبير آخر قانون الغلة المتناقصة في فروع الانتاج المختلفة — بما يضع حدا على نمو التخصص الدولي ، الذي — س — نتيجة لاختلاف النفقات النسبية — وبالرغم من قيام التخصص بناء على فروض هذه النظرية ، فإن كل دولة تستنز في انتاج جزء من هذه السلع ، التي لا تتمتع بمزايا نسبية في انتاجها .

فمثلا اذا فرضنا أن سورية متفوقة تفوقا مطلقا في انتاج القطن والفواكه بالنسبة للبنان ، ولكن الشروط الطبيعية المتوفرة لديها تجعل تفوقها بدرجة نسبية أكبر من ناحية انتاج القطن . وفي لبنان — ونتيجة للمزايا المتوفرة لديه من — مال وطبيعة ورأس مال — تجعل تفوقه بدرجة نسبية أكبر من ناحية انتاج السلعتين بالنسبة لسورية . وعلى ذلك فإن سورية ستخصص في انتاج القطن وتستورد الفواكه من لبنان .

مساحات أكبر من الأراضي ، واستخدام الأراضي الأقل جودة ، مما يترتب عليه استخدام كميات أكبر من رأس المال والعمل . وتتميز هذه المرحلة بزيادة التكاليف . عندئذ قد يؤدي ارتفاع نفقات الانتاج في لبنان ، الى تمكين بعض المنتجين السوريين من نقل جزء من عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج القطن الى انتاج الفواكه . أي أن سورية تستمر في التخصص في انتاج القطن ، ولبنان في انتاج الفواكه ، ولكن العوامل التي تؤدي الى تزايد النفقات ستمنع هذا التخصص من أن يستمر بلا حدود . فتضطر سورية الى انتاج جزء من احتياجاتها للفواكه ، ويضطر لبنان أيضا الى انتاج جزء من احتياجاته للقطن محليا .

وهكذا يترتب على تزايد النفقة امكان انتاج السلع في أكثر من بلد ، بكميات مختلفة . والواقع أن الدولة التي تتمتع بميزة نسبية أكبر في انتاج السلعة (مبنوية بالنسبة للقطن ، ولبنان بالنسبة للفواكه) ستقوم بدور المنتج الرئيسي ، إلا أن الاستمرار في تزايد النفقة يضعف من الميزة النسبية ، التي تتمتع بها الدولة ، ويتيح فرصة الاشتراك في الانتاج لبلاد أخرى عديدة ، ويترتب على ذلك التأثير في طبيعة التخصص الدولي وتعدد مده . وبتميز آخر فإن تخلف الدولة النسبي في انتاج بعض السلع ، يصبح أقل في حال تزايد النفقات عنه في حال ثبات الكلفة ، ويصبح توزيع العمل الدولي غير رابح ، بعد نقطة معينة عندما تحو الكلفة المتزايدة فروق الكلفة بين الدولتين ، لأن كل دولة تستمر في انتاج السلعة ، التي لا تتمتع منذ البداية بميزة نسبية في انتاجها .

انتقاد نظرية التكاليف النسبية :

وعلى الرغم مما يشوب النظرية من ضعف ، ومهما غالينا في كثرة النقد الموجه اليها ، فإن النتائج التي توصلت اليها مازالت موضع التقدير ، خاصة بالنسبة لدفاعها عن مبدأ حرية التجارة ، ودعمها لمبدأ التخصص الدولي . فالظروف الاقتصادية التي سادت العالم في النصف الاخير من القرن الماضي (حالة المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل ، وحرية انتقال عناصر الانتاج من نشاط الى

آخر وفقا لمعدلات الفائدة والارباح والاجور) هي اقرب ما يكون الى تحقيق الفروض الاساسية للنظرية . ولقد تحقق حينذاك للدول الاوربية ، وفي ظل تقسيم العمل والتخصص الدوليين والحرية التجارية ، مكسب كبير من التجارة الخارجية ، ساهم في تقدمها الاقتصادي ، وزيادة رفاهيتها . فاذا عرنا الزمن من تلك الحقبة السابقة ، الى الفترة التي نعيشها الآن ، لوجدنا أن التجارة الخارجية ، لم تعد تصلح في الظروف الحاضرة ، وبالتالي فهي تثير الشك فيما اذا كان مبدأ النفقات النسبية ، يصلح لتفسير قيام التجارة الدولية . ويعود سبب ذلك الى العاملين الآتيين :

١ - انتشار النظم الاشتراكية في كثير من دول العالم ، واحكامها الرقابة على التجارة الخارجية ، باعتبارها ركنا هاما من أركان النشاط الاقتصادي ، لما له من علاقة قوية ببرامج التنمية الاقتصادية في البلاد .

٢ - اتخاذ التجارة الخارجية أمكالا جديدة ، كنظام الاتجار الحكومي ، وتأميم التجارة الخارجية ، وما يتبع ذلك من اجراءات ، كنظام حصص الاستيراد ، ونظام الرقابة على الصرف .

أما الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ، فيمكن ايجازها فيما يأتي
أولاً : لم تتعرض النظرية للدور الذي يقوم به اختلاف الاذواق في تحديد الطلب على السلع المضافة . هذه الاذواق تتدخل أحيانا تدخلا كبيرا ، في تحديد هيكل الواردات من السلع الاجنبية ، بغض النظر عن تكلفتها النسبية . كما أن حجم الطلب المحلي ، قد يلعب دورا كبيرا في تحديد كمية الصادرات من السلع ، التي يتميز البلد فيها نسبيا . فقد تنتج سورية القمح وتنتج الصين الارز . ولكن بافتراض أن سكان الصين يطلبون الرز الذي ينتجوه فقط ، ولا يرغبون في استهلاك القمح ، قلن تقوم التجارة الدولية .

ثانيا : ان النظرية تفترض حرية انتقال عناصر الانتاج داخل الدولة ، بينما يتعذر عليها الانتقال من أحد البلدين الى البلد الآخر . وتفترض النظرية أيضا مبدأ حرية انتقال عناصر الانتاج ، من رأس مال وعمل وأرض من انتاج سلعة معينة

الى انتاج سلعة اخرى ، اذا وجد المنتجون ان نفقات انتاجهم لسلعة معينة قد ارتفعت نسبيا ، وان نفقات انتاجهم لسلعة أخرى ، قد أصبحت منخفضة ، لان هذا هو التخصص الذي يدر عليهم أكبر دخل ممكن . وهذا الافتراض يتسم بالبعد عن الواقعية لاسباب مختلفة منها :

١ - عدم رغبة المنتجين في المخاطرة بانتاج سلعة جديدة ، رغم أن انتاجهم لا يحقق المردود الملائم من الارباح .

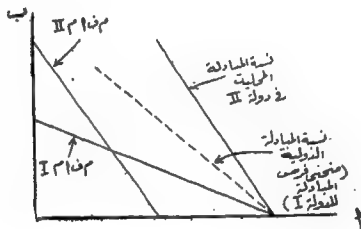
٢ - قد تنعدم الخبرة التنظيمية اللازمة لدى المنتجين ، أو تنقصهم المخاطرة ، وهي من الصفات الرئيسية ، التي يجب أن تتوفر في منظم المشروع ، أو لعدم توافر عناصر الانتاج الضرورية .

٣ - تستطيع عناصر الانتاج أن تنتقل بسهولة ويسر ، بين دولة وأخرى ، وهي تزايد وتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فيتغير الهيكل الاقتصادي كله ، وبالتالي تتغير العوامل التي أدت بالدولة الى التخصص .

ثالثاً - نظرية استخدام فكرة نفقة الاختيار :

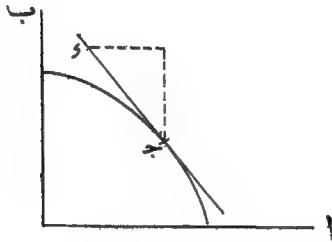
تقوم نظرية النفقات النسبية بصورتها التقليدية التي قال بها (ريكاردو) على نظرية العمل في تحديد قيمة المبادلة ، وهذه النظرية قد تم استبعادها منذ وقت بعيد ، نظراً لان السلع لا تنتج باستخدام عنصر العمل وحده ، كما أن هذا العنصر ليس عنصراً متجانساً ، وانما هنالك طوائف كثيرة منه يضعب تحديد قيمها النسبية . وقد عالج (هابرلر) هذا الصنف في الاساس الذي تقوم عليه النظرية عن طريق استخدام فكرة نفقة الاختيار ، بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل . فنفقة الاختيار الخاصة بانتاج قدر معين من سلعة معينة هو القدر من السلعة الاخرى الذي تخلت الجماعة عن انتاجه في سبيل انتاج السلعة الاولى . ويمكن التعبير عن نفقة الاختيار هذه عن طريق رسم منحني يبين المجموعات من السلعتين كافة (ولنسمهم آ ، ب) اللتين يمكن للدولة ان تنتجها بمواردها المحدودة . هذا المنحنى « منحني فرص الانتاج المحتملة » للدولة ، ويتخذ هذا المنحنى شكل الخط المستقيم في ظل ظروف

النفقة الثابتة التي كانت تفترضها النظرية التقليدية ، ويمكن ميله على المحور السيني ممثلاً لنسبة المبادلة المحلية بين السلعتين في الدولة . وعندما تختلف نسبة المبادلة المحلية في إحدى الدولتين عنها في الدولة الأخرى ، فإن أي نسبة للمبادلة بين النسبتين المحليتين يمكن أن تكون أساساً للتجارة الخارجية . ويوضح ذلك الشكل المرافق ، حيث تتخصص الدولة الأولى في إنتاج السلعة A التي تتمتع في إنتاجها بالميزة النسبية ، ثم تقوم بمبادلة هذه السلعة مقابل الحصول على السلعة B وفقاً لنسبة التبادل الدولية المبينة ، فتتحرك على « منحني فرص المبادلة » إلى نقطة مثل J تحدد ظروف الطلب الخاصة بهذه الدولة . وهنا من الظاهر أن التخصص يكون كاملاً .



أما في ظل ظروف النفقة المتزايدة فإن منحني فرص الإنتاج المحتملة يتخذ شكلاً مقعراً منظوراً إليه من نقطة الأصل . (القدر من السلعة A الذي يمكن الحصول عليه نتيجة للتخلي عن وحدة واحدة من السلعة B يتناقص باستمرار كلما اتجهنا مع المنحنى من الأعلى إلى الأسفل ، أي أن ميله على المحور السيني يتزايد) . فإذا افترضنا أن نسبة معينة للتبادل بين السلعتين قد استقرت في التجارة الدولية (بضوء ظروف الطلب المتبادل ، كما سنبين فيما بعد) فإن الإنتاج في الدولة يكون في وضع

التوازن عند نقطة التماس بين خط الثمن الذي يمثل ميله هذه النسبة ، ومنحنى فرص الانتاج المحتملة (النقطة جـ على الشكل) • أما المجموعة من السلعتين التي تستهلكها الدولة فعلا فستتحدد بمدى تحركها على خط الثمن ، أي منحنى فرص المبادلة الذي يواجهها • وهو أيضا يتوقف على ظروف الطلب الخاصة بتلك الدولة (النقطة د مثلا على الشكل) • وهنا من الظاهر أن التخصص لا يكون كاملا •

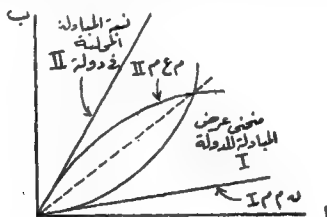


دابعا - نظرية الطلب المتبادل :

لا تعالج نظرية النفقات النسبية كيفية تحديد نسب التبادل الدولي • والنظرية التي تشرح كيفية تحديد تلك النسبة هي نظرية « ميل » المسماة نظرية الطلب المتبادل • فالذي يحدد نسبة المبادلة الدولية بين السلعتين - حسب هذه النظرية - هو الطلب المتبادل من جانب كل من الدولتين على منتجات الدولة الاخرى • ونسبة التبادل التي تحقق التوازن في التجارة الدولية ، كما يفترض (ميل) ، تلك النسبة التي تجعل صادرات وقيمة واردات كل من الدولتين متساوية • وليس للطلب المتبادل أية أهمية في تحديد نسبة التبادل الدولي ، إذا كانت التجارة بين دولة صغيرة وأخرى تفوقها كثيرا من حيث الحجم ، إذ في وسع الدولة الصغيرة هنا أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لنسبة المبادلة السائدة في الدولة الاخرى دون أن

تؤثر على تلك النسبة • ولكن في الأحوال العادية يكون الطلب المتبادل كبير الأهمية في تحديد نسبة التبادل الدولي •

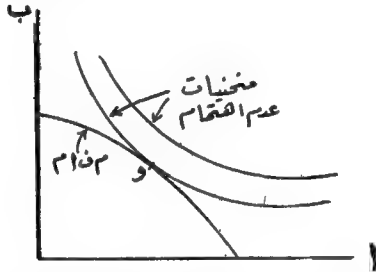
ويمكن شرح دور الطلب المتبادل في تحديد النسبة باستخدام ما يسمى « بمنتهج عرض المبادلة » • ومنحنى عرض المبادلة الخاص بدولة معينة يبين الكميات من إحدى السلعتين التي تعرض تلك الدولة لمبادلتها مقابل كمية مفترضة من السلعة الأخرى ، أو بصورة أخرى ، الكميات من السلعة الثانية التي تكون الدولة على استعداد لطلبها مقابل التخلي عن كميات معينة من السلعة الأولى • ويتعد منحنى عرض المبادلة باستمرار عن المستقيم الذي يمثل ميله نسبة المبادلة المحلية في الدولة ، نظرا لأن عرض الدولة لكميات متزايدة من السلعة التي تنتجها لا يتم إلا في ظل ثمن متزايد لتلك السلعة معبرا عنه بوحدة من السلعة الأخرى (ويمثل هذا الثمن عند أي نقطة على المنحنى ميل المستقيم الواصل من تلك النقطة إلى نقطة الأصل) • ويبين الشكل المرافق منحنى عرض المبادلة بالنسبة للدولة الأولى (التي تخصص في إنتاج السلعة T التي تتمتع في إنتاجها بالميزة النسبية) في وضعه العادي السابق شرحه •



أما منحنى عرض المبادلة الخاص بالدولة الثانية فقد اتخذ الوضع المعين ، لأن الدولة الثانية تخصص في إنتاج السلعة R • ويتحقق التوازن عندما تصل نسبة المبادلة بين السلعتين إلى الوضع الذي يحده تقاطع المنحنيين ، إذ أن أي نسبة أخرى للمبادلة بين السلعتين لا تحقق التساوي بين القدر

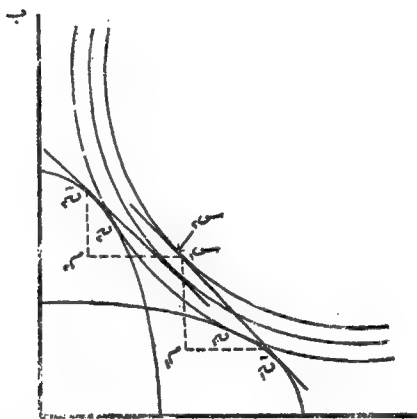
من كل السلعتين الذي ترغب إحدى الدولتين في التخلي عنه ، والقدر الذي ترغب الدولة الأخرى في الحصول عليه بظل تلك النسبة .

ولكن ما هي العوامل التي تكمن وراء هذا الطلب المتبادل ؟ من الظاهر أن هذا الطلب إنما يعبر عن الأذواق في كل من الدولتين . هذه الأذواق يمكن أن يتغير عنها بدورها في شكل منحنيات عدم اهتمام تمثل ذوق كل جماعة في اختيارها بين السلعتين . وفكرة منحنيات عدم الاهتمام الخاصة بجماعة تثير بعض المشكلات ، نظرا لانه من الصعب أن نقرر (في ظل الاتجاهات الحديثة في التحليل الاقتصادي) ما إذا كانت الجماعة أحسن حالا أم لا عندما تتغير مجموعة استهلاكها فيما ينطعلب ذلك بتغير في توزيع الناتج القومي (أي اذا أصبح بعض الافراد أحسن حالا بينما أصبح الآخر أسوأ حالا) . ولكن يمكن تفادي هذه الصعوبات عن طريق الالتجاء الى بعض



الافتراضات المبسطة ، فنفترض : (١) أن ذوق الجماعة يمكن تمثيله بذوق فرد واحد ، (٢) أن هذا الذوق لا يشوبه التناقض خلال الزمن ، (٣) أنه لا يحدث أي تغير في توزيع الدخل القومي ، أو إذا حدث مثل ذلك التغير تعتبر الجماعة في مجموعها أحسن حالا إذا كان في وسع الذين تحسنت حالتهم أن يمرضوا الافراد الذين ساءت حالتهم ، ومع ذلك فهم يظلون أفضل حالا مما كانوا قبل تغير توزيع الدخل .

ويمكن استخدام خريطة منحنيات عدم اهتمام الجماعة لبيان كيفية توازنهما في حالة عدم وجود تجارة خارجية . ويتحقق هذا التوازن عند النقطة التي يمس فيها منحنى فرص الإنتاج المحتملة أحد منحنيات عدم اهتمام الجماعة (النقطة وعلى المرافق) . فعند أية نقطة أخرى على منحنى فرص الإنتاج المحتملة ، يجد أن نسبة المبادلة المحلية بين السلعتين التي تؤدي إلى تحقيق تلك المجموعة المنتجة تؤدي في الوقت نفسه إلى تحقيق مجموعة استهلاكية مختلفة ، وبالتالي لا يتحقق التوازن .



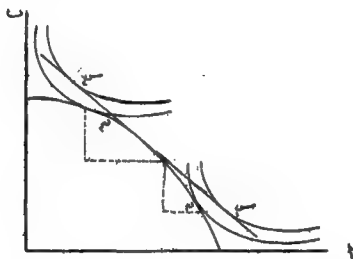
ويمكن للتجارة الدولية أن تنشأ بين دولتين على الرغم من وحدة الذوق بينهما إذا اختلفت منحني فرص الإنتاج المحتملة . وبين ذلك الشكل المرافق . فقبل قيام التجارة بين الدولتين ، تقوم الدولة الأولى بالإنتاج عند النقطة ١ ، كما تقوم

الدولة الثانية بالانتاج عند النقطة ن^٢ . وعلى ذلك فمن الواضح أن نسبتي المبادلة المحليتين في حالة انعدام التجارة مختلفتان ، وبذلك يمكن أن تقوم تجارة خارجية . وبعد قيام التجارة ، تصبح نسبة المبادلة المحلية في كل من الدولتين واحدة ومساوية لنسبة المبادلة الدولية . وينتقل الانتاج في الدولة الاولى الى النقطة ن^١ ، كما ينتقل الانتاج في الدولة الثانية إلى النقطة ن^٢ . أما الاستهلاك فيستقل في الدولة الاولى الى النقطة س^١ ، وفي الدولة الثانية الى النقطة س^٢ ، لأن كل دولة ستتحرك على منحني فرص المبادلة الذي يواجهها (المستقيم الذي يمثل ميله نسبة المبادلة الدولية) حتى تصل الى أعلى منحني عدم اهتمام ممكن . ونسبة المبادلة الدولية الميئة بالشكل هي نسبة التوازن ، لأنها تحقق التساوي بين قيمة صادرات كل دولة وقيمة وارداتها . ويتطلب ذلك انطباق المثلثين ن^١ س^١ ١م ، ن^٢ س^٢ ٢م ، أي يتطلب تساوي المستقيمين ن^١ س^١ ، ن^٢ س^٢ . أما أية نسبة أخرى للتبادل الدولي فلا تحقق هذا التوازن .

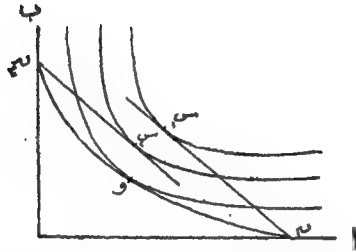
والتجارة الخارجية هنا كما هو ظاهر ، تجعل كلا من الدولتين يتخصصا في الانتاج وأقل تخصصا في الاستهلاك . وكل من الدولتين تحقق كسبا من التجارة الخارجية ، كما يتضح من انتقال كل منهما الى منحني عدم إهتمام أعلى . وعلى أنه إذا كانت إحدى الدولتين صغيرة جدا بالمقارنة بالدولة الاخرى فإن في وضعها إلى تنجر مع الدولة الاخيرة وفقا لنسبة المبادلة السائدة في تلك الدولة الكبيرة دون أن تؤثر على تلك النسبة . وظاهر في هذه الحالة أنها تحصل على كل الكسب الناشيء عن التجارة الخارجية .

ويمكن أن تقوم التجارة الخارجية بين دولتين في ظل ظروف متماثلة من حيث الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج ، وبالتالي في ظل تماثل تام في شكل ووضع منحني فرص الانتاج المحتملة في الدولتين إذا اختلفت الدولتان من حيث الذوق . وبين هذه الحالة الشكل المرافق . فقبل قيام التجارة تتوازن الدولة الاولى من حيث الانتاج والاستهلاك عند النقطة ن^١ ، كما تتوازن الدولة الثانية من حيث الانتاج والاستهلاك عند النقطة ن^٢ . أما بعد قيام التجارة الدولية ، فإن الانتقال في كلتا الدولتين يتوازن عند النقطة ن بسبب وحدة نسبة المبادلة الدولية

التي تواجه كلتا الدولتين . أما الاستهلاك فسيوازن بالنسبة للدولة الاولى عند النقطة س١ ، وبالنسبة للدولة الثانية عند النقطة س٢ . وتكون نسبة المبادله الدولية بالشكل هي نسبة التوازن نظرا لانها تحقق التساوي بين صادرات كل دولة ووارداتها . ويتطلب ذلك كما هو ظاهر في الشكل تساوي المستقيمين ذس١ ، ذس٢ . وهنا على العكس من الحالة السابقة تؤدي التجارة الدولية الى جعل كل من الدولتين أقل تخصصا في الانتاج وأكثر تخصصا في الاستهلاك .



ويمكن للتجارة الخارجية أن تقوم أيضا على الرغم من اتحاد الذوق والوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج في الدولتين ، وذلك إذا كان الانتاج خاضعا لظاهرة النفقة المتناقصة . وهذه الحالة مبيّنة في الشكل المرافق . فتوازن الانتاج والاستهلاك في الدولتين قبل قيام التجارة يكون عند النقطة و . أما بعد قيام التجارة فان إنتاج الدولة الاولى يصبح عند النقطة ذ١ واستهلاكها عند النقطة س١ ، كما يصبح انتاج الدولة الثانية ذ٢ واستهلاكها س٢ . وهذا وضع توازن بالنسبة لنسبة التبادل الدولية لان ذ١ س١ = ذ٢ س٢ ، أي أن صادرات كل دولة تتساوى مع وارداتها .



٤ - إن عناصر الإنتاج قد تترك نشاطا اقتصاديا معينا لتجد نفسها في حالة بطالة ، أو قد تبقى في نشاط معين ، رغم أن هناك نشاطات اقتصادية أخرى تدر دخولا أكبر .

ثالثا : لقد انتقدت النظرية في افتراضها حالة التوظيف الكامل : يفترض النظرية أن حالة التوظيف الكامل هي الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد ، لأن قوى السوق الحرة كفيلة باصلاح أي خلل في توازن الاقتصاد . ولقد أثبتت الاحداث العالمية وخاصة الأزمة المالية الكبرى سنة ١٩٣٠ خطأ افتراض التوظيف الكامل ، وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية .

رابعا : تفترض النظرية أن التبادل الدولي يتم في ظل مبدأ المقايضة والواقع أن البادل بين الدول لم يكن في الحقيقة مقايضة بحتة ، ودون توسط النقود والائتمان . إذ أن استخدام هذه الوسائل في التعامل الدولي ، يؤثر تأثيرا كبيرا في تحديد اسعار السلع والمنتجات ، لما لتقلبات قيم النقود من أثر في تحديد القيم والاجور والاسعار بصورة عامة .

تلك هي أهم الانتقادات التي يمكن أخذها على نظرية التكاليف النسبية . وقد حاولت النظرية الحديثة ، التغلب على هذه الانتقادات ، مما أدى إلى زيادة أهمية هذه النظرية .

خامسا - النظرية الحديثة في التجارة الدولية :

استعرضنا فيما تقدم قانون النفقات النسبية . ويتمثل في القانون المذكور جوهر التفسير الكلاسيكي الذي يقرر أن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية ، يتوقف على اختلاف النفقات النسبية بين السلع من بلد الى آخر ، وأن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد ، بحالة تخصصه في انتاج السلعة ، التي يتميز فيها نسبيا ، أي التي ينتجها بنفقة منخفضة نسبيا . ولكن النظرية لم تشرح لنا لماذا تختلف النفقات النسبية من بلد الى آخر ، وهذه قد سلمت بالتفسير الكلاسيكي في اعتمادها على مبدأ العمل أساسا للقيمة . كما استندت على وجود فروق واضحة بين طبيعة التجارة الداخلية ، وطبيعة التجارة الدولية . ثم ان التفكير الكلاسيكي قد اعتمد في تفسير النفقات النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية ، على أساس اختلاف المهارات المالية بين البلدان المختلفة ، نتيجة للتخصص وتقسيم العمل .

ويوصف النظر عما يرد على قانون النفقات النسبية من قيود ، فان السكوت عليه لا يكفي في تأصيل طبيعة التخصص الدولي ، وتحديد مدها . وبضوء الدراسات يتجلى أمام فئة من الاقتصاديين امكان قيام التبادل التجاري ، على أسس جديدة غير التكاليف النسبية ، وبفضلها يمكن انشاء علاقات اقتصادية ما بين الدول على نمط جديد .

ويعتبر الاقتصادي السويدي (أوهلن) من أشد المعارضين لنظرية التكاليف النسبية ، فقد وضع نظرية مناهضة لها ، تقوم على فكرة اختلاف اسعار عناصر الانتاج بين المناطق . وبهذا يرى (أوهلن) أن التخصص لا يحصل بين الدول فقط ، بل بين مناطق وقطاعات ، يوجد فيما بينها تشابه وتقارب في الظروف الانتاجية، وبما لذلك تصبح نظرية التجارة والتخصص الدوليين حالة جزئية ، تشملها نظرية عامة ، هي نظرية المبادلات بين المناطق المختلفة .

وتبدو أهمية النظرية الحديثة في التجارة الدولية ، (نظرية أوهلن) بكونها تعتمد على الدور الذي يلعبه النقد والصرف والاسعار ، في التبادل والتوازن الدولي . ففي الوقت الذي يحصل فيه التبادل والتخصص نتيجة لتفاوت أسعار

عوامل الانتاج في مناطق الانتاج ، يحصل أيضا وكنتيجة لما سبق ، توازن بين أسعار
العناصر والمنتجات .

على أن النظرية الجديدة لم تزل تستند على مفهوم النفقة أو الكلفة ، وكل
ما في الامر انها لا تعتبر العمل أساسا لتحديد قيمة الكلفة ، بل تعتمد على انه ود
أساسا في تحديدها . والتجارة الخارجية حسب هذه النظرية ، هي تبادل المنتجات
بين المناطق ، وليس بين الدول على أساس التفاوت النقدي بين أثمان السلع
المبادلة . ومعنى هذا أنه لا مانع لو شملت المنطقة عدة دول أو بين مناطق تخضع في
دولة واحدة ، إذ أن التبادل يحدث مع ذلك مادام هناك اختلاف بين أثمان المنتجات
المبادلة . ولما كانت أثمان السلع تتحدد بنفقات انتاجها ، لذلك يجب بحث العوامل
والاسباب التي تؤدي الى وجود الاختلاف بين نفقات انتاج السلع في المناطق المختلفة .

ويمكن القول أن النظرية الحديثة إما تعتمد في تفسير ظاهرة التضخم
الدولي على عاملين أساسيين : الاول - اختلاف مدى وفرة عناصر الانتاج من
إلى آخر (درجة الندرة) ، والثاني - هو تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في
الانتاج .

اولا - اختلاف مدى وفرة عناصر الانتاج :

يرى واضع النظرية الحديثة ، أن الدول تختلف في الانتاج التي منحتها لها
الطبيعة ، والتي تؤلف ثروتها الطبيعية والبشرية ، وأنه من الناحية التقنية ،
يمكن انتاج مختلف السلع ، بتركيب معين من عناصر الانتاج بكفاية انتاجية أعظم
من تركيب آخر . فحيث تتواجد عناصر الانتاج (الطبيعة والعمل ورأس المال) في
دولة بكثرة ، يكون وجودها باعثا في تهية ظروف التبادل بين المناطق ، وكذلك حين
يقل وينتقص هذه العناصر في تلك المنطقة . ويستوجب وجود الفرق في الثروات
الطبيعية والبشرية ، التي تتألف منها عناصر الانتاج اختلاف الأسعار النسبية لهذه
العوامل بين الدول . وبناء على ذلك فإن قيم السلع وأثمانها ، تتأثر بزيادة أو
عناصر الانتاج ، فكلما كانت هذه العناصر في منطقة ما كثيرة ، انخفضت أثمان

السلع الناتجة عن تلك العناصر . أي أن مقدار الائتمان يتناسب عكسيا مع مقدار العناصر . فتكون أسعار العمل منخفضة نسبيا في الدول التي تتوفر فيها اليد العاملة مثل الهند ، وتكون أسعار الأرض منخفضة نسبيا ، أي بالنسبة لأسعار العمل ورأس المال في الدولة التي تتمتع أراضيها بالنسبة لعدد سكانها ، كما هو الحال في استراليا وكندا مثلا .

وهناك تأثير متبادل آخر بين كمية العناصر ومبدأ التخصص ، وهو أن التخصص لابد وأن يكون نتيجة طبيعية لوفرة العناصر ، أي أن كل دولة وكل منطقة لابد أن تخصص في إنتاج السلعة ، أو السلع التي ينق فيها قدر كبير من العناصر الوفيرة لديها . ويوضح ذلك أنه لما كان إنتاج اللحوم يتطلب مساحات واسعة لرعي الماشية على حين لا يقتضي سوى عدد محدود من العمل و سلع الانتاج ، فإن إنتاج اللحوم ، وبالتالي أسعارها ، ستكون منخفضة نسبيا في البلاد التي تتوفر لديها مساحات واسعة من المراعي ، كالارجنتين واستراليا . ومن هنا تميل هذه البلاد الى التخصص في تربية وإنتاج وتصدير المواشي وملحقاتها كالأضواف واللحوم بأثمان منخفضة ، نتيجة لتوفر الطبيعة والعمل بكثرة هناك ، حيث أن ربح الأرض منخفض ، وأجر العمل رخيص .

وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة ، والدول الصناعية الأخرى ، التي اختصت بإنتاج الآلات والمكائن بأثمان رخيصة ، نتيجة لتوفر رؤوس أموال رخيصة . والسبب الأساسي في التخصص وهبوط الائتمان في هذه الدول والمناطق هو أن إنتاج الآلات والمكائن يتطلب الأيدي العاملة والأموال الطائلة ، دون حاجة كبيرة الى مساحات شاسعة من الأراضي . فحيث تتوفر الأيدي العاملة والأموال والخدمات تبرز مظاهر التخصص ، وتظهر انخفاض الأسعار والفوائد . ومن الواضح أيضا أن إنتاج الملابس الجاهزة ، يقتضي توفر عدد كبير من العمال المدربين ، وقدر متواضع من سلع الانتاج ، ومقدار ضئيل من الأرض . وهذا النوع من الانتاج يميل الى أنثوطن في البلاد التي تتوفر لديها عرض وفير نسبيا من أولئك العمال المدربين .

ومن المهم الاشارة إلى أن نسب عوامل الانتاج المستعملة في انتاج السلع لا تبقى ثابتة دوماً ، - خلال الزمن - فالثورة التقنية العلمية تبدل نسب عوامل الانتاج الملائمة لانتاج مادة معينة . وتغير بذلك قائمة البضائع التي تعتبر رخيصة نسبيا في دولة من الدول . مثلا في القطر العربي السوري كان رأس المال نادرا ، وكان عنصر العمل والارض أكثر توفرا نسبيا - لهذا كانت معظم صادرات سورية زراعية . في السنوات الاخيرة ، ومع زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي ، تغير الهيكل الاقتصادي ، وأصبحت الصادرات الصناعية تحتل نسبة لا بأس بها في القطاع الخارجي .

إن اختلاف نسب عناصر الانتاج في الدول المختلفة ، يؤدي الى اختلاف الاجور والمكافآت التي تحصل عليها عوامل الانتاج . ويترتب على ذلك أن ترتفع المكافأة التي يحصل عليها عامل الانتاج النادر نسبيا ، وبالعكس حين يكون عامل الانتاج موجودا بوفرة تكون مكافأته منخفضة نسبيا .

وعليه لا بد أن تبرز بوادر التعامل والتبادل جلية ، بين المناطق والدول المتخصصة ، حيث ستكون صادرات كل بلد أو منطقة من السلع ، التي يتميز في انتاجها نسبيا - أي السلع التي تتوفر لديه نسبيا عناصر انتاجها - ، وتكون نفقات انتاجها - اسعارها - منخفضة لهذا السبب - نسبيا - عن الاسعار السائدة في أماكن أخرى من العالم . ويستورد كل بلد تلك السلع التي يحتاج انتاجها الى عناصر انتاج غير موجودة محليا أو يعاني فيها من عجز نسبي . وبمعنى آخر تتاجر الدول والمناطق فيما بينها ، نتيجة لتخصصها في السلع التي تتوفر فيها عناصر الانتاج بكثرة ، وبحيث تتم المبادلة بين عناصر الانتاج الوفيرة في الدول والمناطق . ويترتب على ذلك أن تتم المبادلة أيضا بين منتجات تلك العناصر . وهذا مايفسر لنا لماذا تخصصت اليابان في تصدير الاجهزة الكهربائية ، أو تخصص الولايات المتحدة في انتاج السيارات ، وسويسرا في انتاج الساعات .

ثانيا - تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج :

كما أسلفنا سابقا يقع التخصص والتبادل بين الدول نتيجة اختلاف الوفرة

النسبية في عوامل الانتاج لسلع مختلفة • إذ يؤدي هذا الاختلاف الى اختلاف الاجور والمكافآت ، التي تحصل عليها هذه العوامل من بلد الى آخر • وبدوره يؤدي هذا الاختلاف الى اختلاف نفقات انتاج السلع المختلفة ، في هذا البلد أو ذاك ، ومن ثم الى اختلاف سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج • ولكي يحدث التبادل لا بد أن تتجه الدول الى توسيع نطاق الانتاج بدرجة كبيرة بالنسبة للسلع موضوع التبادل ، بحيث يترتب على زيادة الانتاج هبوط كلفة انتاج تلك السلعة ، ثم هبوط اسعارها • الامر الذي يعري الدول الاخرى على استيرادها من الدولة الاولى ، التي على الرغم من نفقات النقل ، تقل اسعار استيرادها عن اسعار الانتاج المحلي لها ، ما دام يترتب على ذلك وفر واقتصاد في ميزانيتها ، يشجعها على الاستيراد ، أكثر مما تتكلف انتاج تلك السلعة • والعكس صحيح أيضا •

ومن خلال مطالعنا لنطاق تطبيق قانون الغلة ، نجد أن المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية تمر بمراحل ثلاث : تزايد الغلة ، وثبات الغلة ، ونقصان الغلة • ويظهر أثر هذا القانون في الزراعة بشكل سريع ، أما أثره في الصناعة فيظهر ببطء نتيجة للمكتشفات العلمية • وعليه نجد أن الانتاج الكبير ، يؤدي الى قيام التخصص والتجارة بين الدول والمناطق ، حتى ولو لم يوجد اختلاف بين المناطق من حيث وفرة أو ندرة عوامل الانتاج •

ففي الدول الرأسمالية 'ناعية ، تماثل تقريبا درجة الوفرة النسبية ، بمختلف عوامل الانتاج لدى كل منها • ويقوم بين هذه الدول تبادل تجاري ، حيث يؤدي اتساع نطاق الانتاج في الميدان الصناعي ، إلى تناقص النفقة ، وبالتالي تخفيض سعر السلعة نظرا لما يحققه الانتاج الكبير من وفور داخلية وخارجية •

وهكذا يؤدي الاختلاف في وفرة أو ندرة عوامل الانتاج الى تخصص كل دولة في فرع الانتاج ، الذي يتطلب نسبة كبيرة من العنصر الموجود بها بكثرة (الأرض أو العمل أو رأس المال أو عنصرين معا) ، ثم لا تلبث نتيجة لزيادة الطلب من المناطق الاخرى ، ان توسع حجم المشروعات ، فينشأ الانتاج الكبير ، ويؤدي بدوره إلى انخفاض التكاليف وبالتالي ، الى انخفاض ثمن البيع ، الامر الذي يؤدي بدوره الى توسيع التجارة بين المناطق المختلفة •

ويترب على النتيجة الآتفة الذكر ، نتيجة أخرى ، وهي أن التجارة الدولية تعمل على تقليل الفروق بين أسعار العنصر الحاضر في المناطق المختلفة •

آثار التجارة الدولية (١) :

تؤثر التجارة الدولية على الأوضاع الاقتصادية الداخلية من ناحيتين ، تحتل ثانيتهما مركز هاما في النظرية الحديثة للتجارة الدولية • أما الناحية الأولى فتتعلق بأثر التجارة على أسعار السلع محل التبادل ، إذ من المفروض أن تؤدي التجارة الدولية ، الى أحداث التوازن في أسعار السلع في الدول المختلفة ، أي عدم وجود فروق ملموسة في أثمان السلع ، تزيد عن نفقات النقل والرسوم الجمركية • وأما الناحية الثانية فموضوعها أثر التجارة على مكافآت عوامل الانتاج ، فعن طريق الاستيراد والتصدير يصبح عامل الانتاج الوفير نسبيا نادرا ، وعامل الانتاج النادر نسبيا وفيرا ، وبذلك تميل مكافآت عوامل الانتاج الى التعادل •

أثر التجارة على أسعار السلع :

رأينا كيف تقوم التجارة الدولية عند اختلاف السلع من بلد الى آخر • إذ تنساب السلع من البلاد التي تتوفر نسبيا بها ، وتنخفض بالتالي أسعارها فيها ، الى البلاد التي تندر نسبيا بها ، وترتفع بالتالي أسعارها بها • فهل من شأن قيام التجارة الدولية أحداث التكافؤ بين أسعار السلع في مختلف بلدان العالم ؟ الجواب على هذا بالنفي • إذ يقتضي حصول هذا التكافؤ ، عدم وجود عوائق تعترض انسياب السلع من بلد الى آخر - وهذا غير صحيح • فهناك نفقات النقل والرسوم الجمركية ، التي تؤدي الى ارتفاع قيمة السلعة المستوردة ، بالإضافة الى قيام بعض الدول باستيراد سلعة تقوم هي بانتاج مثلها ، إذ تختلف أنواع السلعة الواحدة ، فقد ينتج البلد نوعا رديئا ويستورد نوعا جديدا ، أو العكس • ومن ثم ، فإن من الاصح أن يقال أن التجارة تستمر ، أو أن السلع تنساب من بلد الى آخر ، حتى يصبح الفرق بين سعر السلعة في البلد الذي يتخصص فيها ، وسعرها في البلد الذي يستوردها ، لا يزيد على نفقات النقل ، مضافا اليها الرسوم الجمركية إن وجدت • وهكذا يظل الاختلاف في أسعار السلع قائما بين مختلف بلدان العالم •

(١) الدكتور محمد زكي الشافعي ... مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت - ١٩٧٠ (طبعة ثالثة) •

أثر التجارة الدولية على مكافآت عوامل الإنتاج :

ومن الواضح أن التخصص في إنتاج وتصدير السلع ، التي يدخل عامل الإنتاج الوفير نسبيا في إنتاجها بكثرة ، يؤدي إلى زيادة الطلب على خدماته ، ويجعله بالتالي أقل وفرة ، كما أن استيراد السلع التي يدخل عامل الإنتاج النادر نسبيا في إنتاجها بكثرة ، يؤدي إلى انكماش الطلب على خدماته ، ويجعله بالتالي أقل ندرة . وهكذا تميل مكافآت عوامل الإنتاج الوفيرة نسبيا في هذا البلد ، أو ذلك إلى الارتفاع ، وتميل مكافآت عوامل الإنتاج النادرة نسبيا إلى الانخفاض ، عما كانت لتكون عليه في حالة عدم قيام التجارة الخارجية . ومن ثم يؤدي اتساع نطاق التخصص والتبادل ، إلى الميل بمكافآت عوامل الإنتاج نحو التكافؤ - أو بعبارة أخرى ، إلى تضيق شقة التفاوت بين هذه المكافآت . إذ تؤدي التجارة الخارجية بحدود ما يتفق لها من حرية ، إلى تركيز الطلب الاجنبي على العوامل الوفيرة نسبيا لدى الدولة ، وتحويل الطلب الوطني عن العوامل النادرة نسبيا إلى البلاد الأخرى . فحرية انتقال السلع من دولة إلى أخرى ، سوف يؤدي في النهاية إلى تساوي أثمان عوامل الإنتاج . وبالتالي إلى زوال الفروق في الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج ، إذا ما سادت حرية التجارة ، ولم يوجد من الرسوم الجمركية ، ما يعطل تدفق السلعة ، من دولة إلى أخرى وبسهولة .

ويرتّب على ذلك :^١ من شأن اتساع نطاق التخصص والتبادل الدولي ، التأثير على توزيع الدخل القومي ، في كل بلد من البلدان ، نظرا لما يفضي إليه من تحسين المركز النسبي ، للعوامل الوفيرة نسبيا ، وتقليل الميزة التي تتمتع بها العوامل النادرة نسبيا في كل بلد من البلدان ، كما أن من شأنه أيضا الميل بالمكافآت النسبية لعوامل الإنتاج ، نحو التكافؤ في البلاد المختلفة .

ولكن هل يتمخض هذا الميل إلى تكافؤ مكافآت عوامل الإنتاج ، عن تساوي المكافآت النسبية ، لعوامل الإنتاج المختلفة في مختلف البلدان ، بما يترتب على ذلك من زوال السبب الأول لقيام التبادل الدولي . الجواب على هذا بالنفي . إذ يقتضي تحقيق ذلك أن تتساوى أولا الأسعار النسبية للسلع المختلفة ، في البلاد التي تشارك في التبادل . ولما كان هذا الغرض يحضه وجود تعققات النقل على الأقل ،

فان الكلام عن تحقيق التكافؤ بين مكافآت عناصر الانتاج في البلاد المختلفة أمر غير ذي موضوع .

انتقاد النظرية الحديثة :

وجهت للنظرية عدة انتقادات أهمها :

أولا - تفترض النظرية تجانس عناصر الانتاج الاساسية ، (الارض والعمل ورأس المال) . فهي تهتم بالاختلافات الكمية لعناصر الانتاج ، وتتجاهل الاختلافات النوعية فيها . فنصر رأس المال يمكن أن يقسم لاربعة أنواع وهي : رأس المال الانتاجي ، ورأس المال الاجتماعي ، ورأس المال النقدي ، ورأس المال من المخزون من المواد الاولى والسلع . ويثير هذا التقسيم مشاكل من الناحيتين النظرية والواقعية . فمن الناحية النظرية هناك مسألة التعريف الدقيق الخاص بنوع رأس المال ، وأما من الناحية العملية ، فهناك مشكلة إخضاع الانواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نوع واحد . فتتأثر التقديرات في أي بلد ، وفقا للاسلوب المستخدم عن طريق ترجمة قيمة الاصول الرأسمالية الحقيقية ، إلى قيم نقدية ، كما تتأثر التقديرات بالتغيرات المستمرة في الاساليب الفنية للانتاج ، وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال . ولهذا فان تقرير النظرية بان درجة الوفرة أو الندرة النسبية ، لعنصر رأس المال ، هي المؤشر الاساسي لانتاج السلع الرأسمالية هو تقرير عمومي يتسم بالتبسيط الزائد . أما بالنسبة لعنصر الارض ، فالواقع أنه غير متجانس ، كما أن تحديد الموارد الطبيعية ، دون أخذ التقدم التقني المستمر ، يعطينا صورة بعيدة عن الواقع الذي يتسم بالتطور والحركة . وبالنسبة للعمل فهناك أيضا تفرقة بين درجات مختلفة من المهارة أو الكفاءة العمالية . وتعود هذه الاختلافات في معظم الاحوال ، الى الاختلافات في المقدرة التنظيمية لادارة الانتاج ، وإلى درجات تقدم المعرفة الفنية .

ثانيا - تفترض النظرية عدم امكانية انتقال عناصر الانتاج ، من دولة إلى أخرى . وهذا الافتراض غير منطقي نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية

في العصر الحديث • فحركات رؤوس الاموال من الدول الغنية ، إلى الدول النامية ، والمساعدات المالية التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط ، إلى الدول الفقيرة جدا ، قد أصبحت ظاهرة ملموسة في هذا القرن • أما بالنسبة لحركات تنقلات العمال ، فهي محدودة نسبيا ، نظرا للقوانين التي تضعها بعض الدول على الهجرة • وفيما يتعلق بعنصر الارض ، فهناك استحالة في انتقاله •

تقدير النظرية :

لا جدال في أن النظرية الحديثة ، قد سلكت طريقا يتميز بنظرة واقعية أكثر من النظرية التقليدية • كما أنها رفضت اعتبار العمل أساسا للكلفة ، وهي في ذلك تفر اعتبار النقود وسيلة للتسوية والتوازن • كذلك قامت النظرية على افتراض سريان المنافسة الحرة ، وتوفر التشغيل الكامل ، وأيضا إمكان انتقال عناصر الانتاج بين المناطق • وفي ظل النظرية الحديثة تخصص كل دولة في انتاج وتصدير السلع التي تتميز في انتاجها ، حسب وفرة أو ندرة عناصر الانتاج ، وإن كنا ننظر في تقدير تلك الميزة إلى اختلاف التكاليف والامان النقدية • وترى النظرية أن الاساس الذي يقوم على بنيانه العلاقات الدولية هو مبدأ التخصص ، وتقسيم العمل ، مما يؤدي إلى تحقيق الربح على جميع الدول • إلا أنه قد تبين أن الدول ، بحالات عديدة ، يتعين عليها اتباع سياسات اقتصادية معينة ، كالاخذ بأساليب التنمية الاقتصادية من أجل تنفيذ الخطط الاقتصادية اللازمة ، لتطوير الاقتصاد الوطني ، وما تتطلبه من فرض الرسوم الجمركية ، وتحديد الواردات من العالم الخارجي ، وفرض الرقابة على النقد ، وحماية مستوى التشغيل ، وغير ذلك من الاجراءات ، الامر الذي يتعارض مع مبادئ النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة •

الفصل الرابع

الربح من التجارة الدولية

مدى الاستفادة من التجارة :

رأينا مما تقدم أنه اذا اختلفت التكاليف النسبية بين بلدين ، كان ذلك داعيا لقيام التجارة بينهما . ويتخصص كل منهما في السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية ، ويعتمد على البلد الآخر في الحصول جزئيا أو كليا على حاجته من السلعة ، التي لا يتمتع فيها بميزة نسبية ، ويستفيد البلدان من هذه التجارة ، طالما أن معدل التبادل بين السلعتين ، يختلف عن معدل التبادل الذي كان سائدا في كل منهما قبل قيام التجارة .

فإذا كانت (١٢٠) ساعة عمل في الهند ، تنتج قنطارا من القطن ، أو ٢٠ مترا من النسيج ، فإن قيمة القطن بالنسبة للنسيج في الهند تكون : ١ قنطار قطن = ٢٠ متر نسيج .

وإذا كانت (٢٤) ساعة عمل في أمريكا ، تنتج قنطارا من القطن ، أو ٦٠ مترا من النسيج ، فإن قيمة القطن بالنسبة للنسيج في أمريكا تكون : ١ قنطار قطن = ٦٠ متر نسيج .

ومن مقارنة قيمة القطن بالنسبة للمنسوجات في كل من البلدين ، يتضح لنا أن الهند تتمتع بميزة نسبية في القطن ، وإن أمريكا تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات ، وتعود التجارة الدولية بالنفع على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي بين القطن والمنسوجات يقع بين ٢٠ مترا و ٦٠ مترا لكل قنطار قطن . وعلى ذلك تتخصص

(١) الدكتور حسن كمال حسنين ... اصول التجارة الدولية ، القاهرة - ١٩٦٥
(طبعة ثانية) .

الهند في القطن ، وتصدره لأمريكا وتخصص أمريكا في المنسوجات وتصدرها الى الهند .

ومن السهل أن تتبين أن مدى الاستفادة من التجارة الدولية ، انما يتوقف على معدل التبادل الدولي . فاذا فرضنا أن التبادل تم على أساس ١ قنطار قطن = ٣٠ متر نسيج ، فإن معنى هذا أن الهند تستفيد عشرة أمتار نسيج ، عن كل قنطار قطن تصدره لأمريكا . ذلك أن (١٢٠) ساعة عمل في الهند ، لا تنتج أكثر من ٢٠ مترا . ولكن عن طريق توجيه هذا المجهود الاتاجي الى القطن ، تستطيع الهند أن تنتج قنطارا من القطن ، تصدره الى أمريكا مقابل ٣٠ متر نسيج ، وكان الهند عن طريق التجارة الدولية قد جعلت (١٢٠) ساعة عمل تنتج ٣٠ مترا بدلا من ٢٠ مترا من المنسوجات .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن أمريكا تستفيد (٣٠) مترا من المنسوجات عن كل قنطار قطن ، تستورده من الهند ، ذلك أن (٢٤) ساعة عمل ، لا تنتج في أمريكا أكثر من قنطار قطن . ولكن عن طريق توجيه هذا المجهود الاتاجي الى المنسوجات ، تستطيع أمريكا أن تنتج (٦٠) مترا من المنسوجات ، تصدرها الى الهند تحصل مقابلها على قنطارين من القطن ، وكان أمريكا عن طريق التجارة الدولية ، قد جعلت (٢٤) ساعة عمل تنتج قنطارين من القطن ، بدلا من قنطار واحد .

أما إذا افترضنا أن معدل التبادل الدولي قد تم على أساس ١ : قنطار من القطن يساوي ٤٠ مترا من النسيج . فإن الهند تستفيد من ٢٠ مترا من المنسوجات عن كل قنطار قطن ، تصدره الى أمريكا . وتستفيد أمريكا أيضا ٢٠ مترا من المنسوجات ، عن كل قنطار تستورده من الهند . أي أن نعم التجارة يقسم مناصفة بين البلدين .

وهكذا نجد أن الربح الكلي من التجارة الدولية ، يتمثل في ٤٠ متر منسوجات عن كل قنطار قطن ، يصدر أو يستورد . وهذا الربح الكلي يقسم بين البلدين تبعاً لمعدل التبادل الدولي الذي يستقر عليه التعامل . فقد يسود معدل

تبادل دولي يؤدي الى حصول أمريكا على الحصص الكبرى من ربح التجارة ، أو قد يسود معدل آخر يمكن الهند من الحصول على الحصص الكبرى .

نستطيع اذن أن نعرف معدل التبادل الدولي لبلد معين ، بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة ، مقابل كل وحدة تصدرها للخارج . وفي المثال السابق معدل التبادل الدولي ، من جهة نظر الهند هو عبارة عن عدد الامتار من المنسوجات التي تحصل عليها ، مقابل كل قنطار تصدره الى امريكا . ولكننا في إطار نقدي نعبر عن ثمن كل سلعة بمبلغ معين من النقود ، ولا نعتبر عنه بوحدة من سلعة أخرى ، وعلى ذلك فإن معدل التبادل يتعين بالمقارنة بين ثمن صادرات الدولة ، و ثمن وارداتها .

معدل التبادل الدولي والرفاهية الاقتصادية :

نستطيع الآن أن ندرك أهمية فكرة معدل التبادل الدولي ، من حيث الرفاهية الاقتصادية . فان كل بلد يصدر قدرا معيناً من السلع الى العالم الخارجي ، وما يحصل عليه مقابل هذه الكمية المصدرة ، يتوقف على معدل التبادل الدولي . فاذا صدرت الهند مثلاً الى العالم الخارجي في سنة من السنوات ٧ ملايين قنطار قطن ، وكان ثمن القنطار ١٥ جنيهاً ، فإن ما تحصل عليه من واردات لقاء هذه الكمية المصدرة يتوقف على ثمن الوحدة من وارداتها . اذا جعلنا المنسوجات ترمز لواردات الهند المختلفة ، وكان ثمن المتر منها ٥٠ قرشاً فإن كل قنطار تصدره الهند يمكنها من الحصول على ٣٠ متر من المنسوجات . وعلى ذلك فإن صادرات الهند من القطن تمكنها من الحصول على ٢١٠ مليون متر من المنسوجات .

وإذا افترضنا أن ثمن القطن الهندي قد ارتفع إلى ٢٠ جنيهاً للقنطار ، مع بقاء ثمن الواردات على ما هو عليه . ففي هذه الحالة تحصل الهند على ٤٠ متراً من المنسوجات مقابل كل قنطار تصدره . وعلى هذا فإن صادرات ٧ ملايين قنطار من القطن تمكنها من الحصول على ٢٨٠ مليون متر من المنسوجات . أي ان ارتفاع ثمن الصادرات الهندية مع بقاء ثمن الواردات على ما هو عليه ، يمكن الهند من

الحصول على كمية أكبر من الواردات ، لقاء كمية معينة من الصادرات • وهذا من شأنه زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية •

وبالعكس إذا انخفض ثمن القطن الهندي الى ١٠ جنيهات للقنطار ، مع بقاء ثمن الواردات على ما هو عليه ، فإن كل قنطار تصدره الهند الى الخارج ، يمكنها من الحصول على ٢٠ مترا من المنسوجات ، وعلى هذا فإن صادرات ٧ ملايين قنطار قطن ، لا يمكنها من الحصول على أكثر من ١٤٠ مليون متر من المنسوجات •

ونرى من ذلك أنه إذا ارتفع ثمن الوحدة من الصادرات الهندية ، مع بقاء ثمن الوحدة من الواردات على ما هو عليه ، فإن ذلك يعني تحسن معدل التبادل الدولي الهندي ، وهذا من شأنه زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية • وإذا انخفض ثمن الوحدة من صادرات الهند ، مع بقاء ثمن الوحدة من وارداتها ، على ما هو عليه ، فإن ذلك يعني تدهور معدل التبادل الدولي الهندي ، وهذا من شأنه انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية •

معدل التبادل السلمي ومعدل التبادل الحقيقي :

لقد افترضنا آنفا أن تحسن معدل التبادل الدولي ، يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية ، حيث أنه يتضمن حصول الدولة على كمية أكبر من الواردات ، لقاء كمية معينة تصدرها ، وأن تدهور معدل التبادل الدولي ، يعني انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية ، لأنه يتضمن حصول الدولة على كمية أقل من الواردات لقاء كمية معينة تصدرها •

وهذا افتراض معقول ، طالما أن تحسن معدل التبادل الدولي أو تدهوره ، لم يقرن بتغير في النفقة الحقيقية ، لابتاج الوحدة من الصادرات أو الواردات • فإن تحسن معدل التبادل لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية ، وتدهوره لا يعني بالضرورة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية •

وليبيان ذلك نفترض أنه في عام ١٩٤٥ كان ثمن قنطار القطن ١٥ جنيها وثمان

المتر من المنسوجات (التي ترمز لواردات الهند) ٥٠ قرشا للمتر ، ومعنى ذلك أن معدل التبادل الدولي للهند في عام ١٩٤٥ هو :

$$\frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من الواردات}} = \frac{١٥٠٠}{٥٠} = ٣٠$$

أي أن كل قنطار قطن تصدره الهند الى الخارج ، يمكنها من الحصول على ٣٠ مترا من المنسوجات .

ونفترض أنه في عام ١٩٨٠ ، ارتفع ثمن القنطار الى ٢٨ جنيها مع بقاء ثمن الواردات على ما هو عليه . ومعنى ذلك أن معدل التبادل الدولي قد أصبح

$$\frac{٢٨٠٠}{٥٠} = ٥٦ \text{ أي أن كل قنطار تصدره الهند إلى الخارج ، يمكنها من الحصول على } ٥٦ \text{ مترا من المنسوجات .}$$

وبمقارنة عام ١٩٨٠ بـ ١٩٤٥ يمكن القول أن معدل التبادل الدولي بالهند قد تحسن ، ولكن هل يعني هذا التحسن بالضرورة ارتفاعا في مستوى الرفاهية الاقتصادية للهند ؟ تصور أن زيادة ثمن قنطار القطن من ١٥ جنيها الى ٢٨ جنيها يرجع الى زيادة في النفقة الحقيقية لانتاج القطن الهندي . أي أن الموارد الحقيقية اللازمة لانتاج قنطار قطن ، قد زادت في عام ١٩٨٠ الى ٢٠٠ ساعة عمل ، مثلا بعد أن كانت ١٠٠ ساعة عمل في عام ١٩٤٥ نتيجة استخدام أراض أقل خصوبة مثلا، أو الى تدهور المستوى الفني في الانتاج ، وكان من نتيجة ذلك أن تحصل الهند على كمية أكبر من الواردات ، لقا كل قنطار تصدره ، فإن هذه الكمية الكبرى قد اقتضت مجهودا انسانيا أكبر . ومن ثم لا نستطيع القطع بارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية على أثر هذا التحسن في معدل التبادل الدولي . والعكس بالعكس في حالة انخفاض أثمان القطن ، نتيجة انخفاض الموارد الحقيقية اللازمة للانتاج ، فانه

أيضا لا يمكن الجزم في هذه الحالة بانخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية ، نتيجة تدهور معدل التبادل الدولي .

ومن هنا جاءت التفرقة بين معدل التبادل السلمي ، ومعدل التبادل الحقيقي ، أما معدل التبادل السلمي ، فهو معدل التبادل الدولي بالمعنى السالف الذكر ، أي أنه يمثل عدد الوحدات المستوردة مقابل كل وحدة يصدرها البلد . ويتحدد بقسمة ثمن الوحدة من الصادرات على ثمن الوحدة من الواردات . أما معدل التبادل الحقيقي فهو الذي يبين العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة من الواردات ، والنفقة الحقيقية لوحدة من الصادرات . فإذا عبرنا عن النفقة الحقيقية بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة ، كان معدل التبادل الحقيقي هو عدد الساعات من العمل الأجنبي ، التي تبادل بساعة من العمل الوطني .

ونخلص مما تقدم بأن تحسن معدل التبادل الدولي ، لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية ، وذلك حيث يكون ارتفاع ثمن الصادرات راجعا الى ارتفاع نفقتها الحقيقية . كذلك فإن تدهور معدل التبادل الدولي ، لا يعني بالضرورة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية ، هذا حين يكون انخفاض ثمن الصادرات راجع الى انخفاض نفقتها الحقيقية .

وقد يدعو ذلك الى التشكك في فكرة معدل التبادل الدولي . فإذا طرأ تحسن أو تدهور فيه ، فأننا لا نستطيع أن نقطع بحكم معين ، فيما يتعلق بالرفاهية الاقتصادية . ولكن لا يجوز أن نبالغ في ذلك ، فإن تغير النفقة الحقيقية ، لا يحدث في الزمن القصير ، وإنما يحدث في فترات متباعدة . وعلى ذلك إذا تمت المقارنة بين معدل التبادل الدولي في سنة معينة ، وسنة أخرى لا تبعد عنها كثيرا ، يمكننا أن نرجح أن التغير فيه لا يرجع الى تغير في النفقة الحقيقية .

معدل التبادل الصافي ، ومعدل التبادل الإجمالي :

معدل التبادل الصافي ، هو الذي سبق أن أسميناه معدل التبادل الدولي ، أو معدل التبادل السلمي . أي يمثل النسبة بين ثمن الوحدة من الصادرات ، و ثمن

الوحدة من الواردات • أما معدل التبادل الاجمالي ، فيمثل النسبة بين كمية الواردات وكمية الصادرات •

والواقع فانه لا فرق بين معدل التبادل الصافي ، ومعدل التبادل الاجمالي ، عندما تكون قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات • وهذه نتيجة بديهية • فان تساوي قيمة الصادرات ، وقيمة الواردات يعني أن : ثمن الوحدة من الصادرات \times كمية الصادرات = ثمن الوحدة من الواردات \times كمية الواردات • ويمكن أن نضع المعادلة في الصورة التالية :

$$\frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{كمية الصادرات}} = \frac{\text{ثمن الوحدة من الواردات}}{\text{كمية الصادرات}}$$

والطرف الايمن من هذه المعادلة يمثل معدل التبادل الصافي ، والطرف الايسر يمثل معدل التبادل الاجمالي ، وهما متساويان طالما أن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات • ولكن يحدث أحيانا أن تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات أو العكس • وفي هذه الحالة ، نجد أن معدل التبادل الصافي يختلف عن معدل التبادل الاجمالي •

ويلجأ الاقتصاديون لمعدل التبادل الاجمالي ، عندما يكون المقصود اعطاء فكرة عما حصلت عليه الدولة فعلا من واردات ، سواء أدفعت ثمنها من حصيد صادراتها الجارية ، أم اقترضت في سبيل الحصول عليها ، وسواء أدفعت البلاد الاجنبية ثمن الصادرات بالكامل أم لم تدفع • ففي مثل هذه الحالات لا يكتم معدل التبادل الصافي لاعطائنا فكرة عما حصلت عليه الدولة فعلا مقابل صادراتها ومن ثم يلجأ الاقتصاديون الى معدل التبادل الاجمالي • ويركزون النظر على العلاقة بين كمية الواردات وكمية الصادرات ، بدلا من العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات و ثمن الوحدة من الواردات •

كيفية تحديد معدل التبادل الدولي :

من المهم أن نتعرف على القوى الاقتصادية المختلفة ، التي تحدد معدل

التبادل الدولي ، فقد رأينا أن حصة الدول من ربح التجارة ، وبالتالي مستوى رفاهيتها الاقتصادية تتوقف عليه . إذا تمكنت الدولة من بيع صادراتها بـ ثمن مرتفع ، والحصول على وارداتها بـ ثمن منخفض يكون معنى ذلك استئثارها بحصة كبيرة من ربح التجارة . وإذا اضطرت إلى بيع صادراتها بـ ثمن منخفض ، والحصول على وارداتها بـ ثمن مرتفع ، يكون معنى ذلك حصولها على حصة ضئيلة من كسب التجارة .

فنظرية التكاليف النسبية تعطي الحد الأدنى ، والحد الأقصى ، لما يمكن أن يكون عليه معدل التبادل الدولي . ففي المثال الذي أورده ريكاردو نلاحظ أن معدل التبادل الدولي لا يمكن أن يزيد عن وحدة من الخمر : ١٢ وحدة من المنسوجات . ولا يمكن أن يقل عن وحدة من الخمر : ٨٨٨ وحدة من المنسوجات . فلو اقترب معدل التبادل من النسبة الأولى ، كان ذلك في صالح البرتغال . فالبرتغال في هذه الحالة تحصل مقابل وحدة الخمر التي تكلفها ٨٠ ساعة على ١٢ أو ١٨١ وحدة من المنسوجات تكلفها أكثر من ذلك .

ولو اقترب معدل التبادل من النسبة الثانية ، كان ذلك في صالح إنجلترا ، حيث أنها يمكنها أن تحصل مقابل ٨٨٨ وحدة أو ٩ وحدة من المنسوجات على وحدة من الخمر ، تكلفها أكثر من ذلك .

ما هي إذن العوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي ؟ لم توضح لنا نظرية التكاليف النسبية المعدل الذي يستقر عليه التبادل التجاري بين الحدين الأدنى والاقصى . إن نظرية القيم الدولية تبين كيفية تحديد معدل التبادل الدولي . والفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية يمكن إجمالها فيما يلي :

من بين المعدلات الكثيرة بين الحدين الأدنى والاقصى ، يوجد معدل واحد هو الذي يحقق معدل التعادل بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، وأي معدل آخر غير هذا المعدل إما أن يجعل قيمة الصادرات ، أكبر من قيمة الواردات ، وإما أن يجعل قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات . ومن ثم إذا قامت علاقة تجارية بين بلدين ، فإن كل بلد يصدر السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية ، ويستقر التبادل

عند ذلك المعدل الذي يجعل صادرات كل بلد مساوية لوارداته ، وهذا هو شرط التوازن .

وبديهي أن المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، قد يمكن البلد من الحصول على الربح الأكبر من التجارة ، وقد لا يمكنه من الحصول إلا على ربح ضئيل ، والمساءلة تتوقف على عاملين :

١ - حجم الطلب في كل من الدولتين :

إذا قامت علاقات تجارية بين دولتين ، فإن معدل التبادل الدولي يستقر لمصلحة الدولة ذات الطلب الصغير ، وهو في غير مصلحة الدولة ذات الطلب الكبير ، بحيث تحصل الاولى على الربح الأكبر للتجارة ، ولا تحصل الثانية الا على ربح قليل .

مثال :

لنفترض أن انتاج وحدة من القطن في سورية تكلف من وحدات العمل نفس ما يتكلفه انتاج وحدة ونصف من الخشب . أما في الاتحاد السوفياتي ، فإن انتاج وحدة من القطن ، يتكلف مثل ما يتكلفه إنتاج وحدتين من الخشب .

فم سورية قد تتاجر مع الاتحاد السوفياتي بوحدة من القطن مقابل ١.٥ وحدة من الخشب . وفي هذه الحالة لن تكسب سورية ، أو تخسر من التجارة مع الاتحاد السوفياتي ، حيث أن المعدل المذكور هو نفسه السائد داخلياً . أما إذا انخفضت سورية أن تبادل وحدة من القطن ، مقابل وحدتين من الخشب ، وهو المعدل السائد داخل الاتحاد السوفياتي فإنها تحصل على أقصى ربح ممكن من التجارة الخارجية . فبطبيعة الحال لا يمكن للاتحاد السوفياتي ، أن يبادل وحدتين من الخشب في مقابل أقل من وحدة من القطن .

وبناء على ذلك نجد أن التجارة ستقوم ما بين الدولتين ، إلا أن معدل التبادل بين السلعتين يتراوح ما بين : وحدة قطن = وحدة ونصف خشب ، ووحدة قطن = وحدتين خشب .

فإذا كان لسورية احتياجات كبيرة من الخشب السوفياتي ، بينما أن الاتحاد السوفياتي له احتياجات صغيرة نسبيا من القطن ، الذي تخصص فيه سورية فإن شروط التبادل ستميل بين الدولتين لصالح الاتحاد السوفياتي . وإذا فرضنا أيضا أن احتياجات سورية وافاقها على الخشب السوفياتي تزايد ، كلما نقص سعره ، فإن شروط التبادل ستميل أكثر ضد صالح سورية . والعكس صحيح ^(١) .

٢ - مرونة الطلب في كل من البلدين :

إذا قامت علاقات دولية بين بلدين ، وأسفرت هذه العلاقة عن وجود عجز في ميزان أحدهما ، أي أن قيمة صادراته كانت أقل من قيمة وارداته ، فلا مناص له من قبول تدهور معين في معدل التبادل الدولي ، لكي يتحقق التوازن . فإذا كان طلب بلد على سلع البلد الآخر مرنا ، فإن التوازن يتحقق مع تدهور يسير في معدل التبادل الدولي . أما إذا كان طلب كل بلد على سلع البلد الآخر غير مرن ، فإن التوازن لا يتحقق إلا مع تدهور كبير في معدل التبادل الدولي . من مثالنا السابق إذا كان طلب سورية على الخشب السوفياتي قليل نسبيا ، فإن انخفاض سعر الخشب السوفياتي سيمكن سورية من الحصول على شروط تبادل أحسن .

معدل التبادل الدولي للبلاد الزراعية والبلاد الصناعية :

إذا أمعنا النظر في التجارة الدولية للبلاد المختلفة ، نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً بينها ، من حيث طبيعة السلع التي تصدرها كل منها . فهناك بلاد تتكون صادراتها بصفة أساسية من السلع الزراعية والمواد الأولية . أي أن النسبة الغالبة من صادراتها تتكون من قطن أو قمح أو صوف أو شاي أو بن أو مطاط أو بترول أو

(١) بين جون ستوارت مل في نظريته « نظرية الأسعار الدولية » أن التجارة الدولية تصبح ممكنة ومربحة إذا تباينت في الدولتين نسبة التبادل الداخلية للسلمتين ، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون السعر الدولي وسطاً بين السعرين الداخليين ، فيستفيد منه طرفا المبادلة . ويتوقف ذلك على ظروف الطلب في كل دولة على منتجات الدولة الأخرى .

غير ذلك من السلع الزراعية والمواد الأولية . ومن هذه البلاد الجمهورية العربية السورية ومعظم البلاد النامية .

أما واردات هذه البلاد فهي تتكون بصفة أساسية من السلع المصنوعة ، مثل الآلات والمنسوجات والادوية وما إلى ذلك .

وهناك طائفة أخرى من البلاد ، مثل بلاد أوروبا الغربية فهي على العكس من ذلك ، حيث تتكون صادراتها بصفة أساسية من السلع المصنوعة ، وتتكون وارداتها من السلع الزراعية والمواد الأولية .

هذا التفاوت بين الطائفتين ، يرجع إلى تفاوت طبيعة الإنتاج في كل منهما . فبلاد الطائفة الأولى بلاد زراعية أو تعدينية . وما زالت صناعتها في المراحل الأولى من مراحل تطورها . ومن ثم فهي تعتمد في صادراتها على السلع الزراعية أو التعدينية . أما بلاد الطائفة الثانية ، فهي بلاد صناعية ، وانعكس ذلك على هيكل صادراتها ، فأصبحت تصدر قدرا كبيرا من هذه السلع ، وتعتمد على العالم الخارجي للحصول على ما تحتاجه من مواد غذائية أو مواد أولية لازمة لصناعتها .

وبالإضافة إلى هذه الحقيقة ، نلاحظ حقيقة أخرى تتعلق باختلاف السلع الزراعية عن السلع الصناعية ، من حيث مرونة الطلب والعرض . فالطلب على السلع الزراعية قليل المرونة ، حيث أن الجزء الأكبر منها يمثل سلعا ضرورية تصعب الاستعاضة عنها بغيرها . لذلك فإن ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لا يزيد الكمية المطلوبة إلا بنسبة ضئيلة ، وانخفاض الثمن ولو بنسبة كبيرة ، لا يزيد الكمية المطلوبة إلا بنسبة ضئيلة ، كذلك الحال بالنسبة لعرض السلع الزراعية ، فإن عرض هذه السلع قليل المرونة ، وذلك لصعوبة انتقال عناصر الإنتاج من هذه السلع إلى غيرها . ومن ثم إذا انخفض ثمن السلع الزراعية ، أو ارتفع فإن ذلك لا يؤثر تأثيرا كبيرا على الكمية المعروضة منها . وهذا كله عكس السلع الصناعية ، التي تتمتع عادة بمرونة عالية في الطلب والعرض . لذلك فإن تغيرا يسيرا في ثمنها يؤثر تأثيرا كبيرا ، في الكميات المطلوبة والمعروضة منها .

ويتربط على هاتين الحقيقتين (تفاوت هيكل التجارة الخارجية ، وتفاوت

مرونة الطلب والعرض) أثر بالغ الاهمية من حيث ما يطرأ على معدل التبادل الدولي ، من تغير في فترات الاتعاش والانكماش .

وفي فترات الاتعاش تزداد دخول الافراد ، ويزداد الطلب على السلع بأنواعها من زراعية أو صناعية أو تعدينية . غير أن زيادة الطلب لا تزيد من أثمان هذه السلع بنسبة واحدة . فأثمان السلع الزراعية والتعدينية ، ترتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع أثمان السلع الصناعية لقلة مرونة العرض . ومن ثم فإن كل زيادة في الطلب ، تترجم مباشرة الى ارتفاع في الاثمان ، ولما كان الطلب على هذه السلع قليل المرونة ، فإن ارتفاع الاثمان لا يعد كثيراً من الكمية المطلوبة ، مما يدفع الاثمان الى الارتفاع .

أما بالنسبة للسلع الصناعية ، فإن زيادة الطلب عليها تترجم الى زيادة في الكمية المعروضة ، نظراً لما يتمتع به العرض من مرونة كبيرة ، ولا ترتفع أثمانها إلا بنسبة ضئيلة . ومن ناحية أخرى فإن مرونة الطلب على هذه السلع تساعد على وضع حد لارتفاع الاثمان .

لذلك فإن البلاد الزراعية والتعدينية في فترات الاتعاش ، تجد نفسها ، وقد ارتفعت أثمان صادراتها بنسبة أكبر من ارتفاع أثمان وارداتها . أي أن معدل التبادل الدولي لهذه البلاد ، يميل الى التحسن في فترات الاتعاش ، ويحدث عكس ذلك بالنسبة للبلاد الصناعية . ففي فترات الاتعاش ، تجد أن أثمان وارداتها قد زادت بنسبة أكبر من نسبة زيادة أثمان صادراتها . أي أن معدل التبادل الدولي للبلد الصناعي في فترات الاتعاش يميل الى التدهور ، وهذا هو ما حصل أثناء حرب كوريا ، حيث زاد الطلب على السلع المختلفة ، غير أن أثمان السلع الزراعية والتعدينية ، قد زادت بنسبة أكبر من نسبة زيادة أثمان السلع الصناعية ، الامر الذي ساعد على تحسين معدل التبادل الدولي للبلاد الزراعية والتعدينية وتدهوره في البلاد الصناعية .

أما في فترات الانكماش فيحدث عكس ذلك ، حيث تنكمش دخول الافراد وينخفض الطلب على السلع بأنواعها . غير أن انكماش الطلب لا يحدث نفس الاثر

في أثمان السلع الزراعية والصناعية • فالاولى تنخفض أثمانها بنسبة أكبر من الثانية لان انكماش الطلب على السلع الزراعية ، يترجم مباشرة الى انخفاض في الاثمان دون أن تتأثر الكمية المعروضة تأثيرا كبيرا • أما في حالة السلع الصناعية ، فان انكماش الطلب يترجم الى انكماش في الكمية المعروضة دون أن تتأثر الاثمان تأثيرا كبيرا •

لذلك فان البلاد الزراعية والتعدينية في فترات الانكماش تجد نفسها ، وقد انخفضت أثمان صادراتها بنسبة أكبر من نسبة أثمان وارداتها • وهذا يعني تدهور معدل التبادل الدولي للبلاد الزراعية والتعدينية ، وتحسنه بالنسبة للبلاد الصناعية • وهذا هو ما حدث أثناء الازمة العالمية الكبرى في سنة ١٩٣٠ وما بعدها ، حيث انخفضت أثمان السلع الزراعية بنسبة تجاوزت كثيرا نسبة انخفاض ثمن السلع الصناعية • وكان لذلك أعقق الاثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلاد الزراعية • فان قدرة هذه البلاد على الاستيراد تتضاءل ، كلما تدهور معدل تبادلها الدولي • فاذا كانت الهند مثلا تصدر ٧ مليون قنطار قطن ، وتحصل مقابلها على ٢١٠ مليون متر من المنسوجات ، فان تدهور معدل تبادلها الدولي ، يعني أن هذه الكمية من الصادرات لا تمكنها من الحصول على أكثر من ١٤٠ مليون متر من المنسوجات مثلا • وأثر ذلك على الرفاهية الاقتصادية للهند في غنى عن التعقيب • وتشتد وطأة هذا الاثر اذا كانت الهند مدينة للعالم الخارجي ، وعليها مدفوعات ثابتة لخدمة هذا الدين أو استهلاكه •

ففي هذه الاحوال تضطر الهند في سبيل الوفاء بالتزاماتها الثابتة ، أن تقطع نسبة متزايدة من صادراتها • فاذا كانت قبل تدهور معدل تبادلها الدولي ، تخصص نصف مليون قنطار قطن لخدمة الدين الخارجي ، فانها على أثر تدهور هذا المعدل قد تضطر الى اقتطاع مليون قنطار ، للوفاء بنفس الالتزامات • وهذا هو الوضع الذي كانت فيه أغلب البلاد الزراعية ، خلال الازمة العالمية الكبرى • فقد كانت هذه البلاد مدينة للبلاد الصناعية ، وكان عليها التزامات خارجية ثابتة يتعين الوفاء بها سنة بعد أخرى • وقد أدى انخفاض أثمان صادراتها الى زيادة عبء هذه

الالتزامات • وكان هذا العامل من العوامل الرئيسية لانخفاض مستوى رفايتها الاقتصادية بدرجة كبيرة •

تلخيص :

إذا قامت علاقة تجارية بين بلدين ، يصدر كل بلد السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية ، ويستورد السلعة التي لا يتمتع فيها بميزة نسبية . ويعود هذا التبادل بالفائدة على البلدين • ويتوقف مقدار الفائدة على معدل التبادل الدولي • وقد يستقر معدل التبادل على النحو الذي يمكن أحد البلدين من الحصول على الحصة الكبرى من نفع التجارة ، أو قد يستقر على النحو الذي لا يمكنه من الحصول ، إلا على حصة ضئيلة من نفع التجارة •

وفي الإطار النقدي يتحدد معدل التبادل الدولي عن طريق ثمن الوحدة من الصادرات ، و ثمن الوحدة من الواردات • والصلة واضحة بين معدل التبادل الدولي ، ومستوى الرفاهية الاقتصادية • فكل تحسن في معدل التبادل الدولي ، من شأنه رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية ، وكل تدهور في معدل التبادل الدولي ، من شأنه خفض مستوى الرفاهية الاقتصادية •

ويشترط لنجاح هذه القاعدة ألا يكون ارتفاع ثمن الوحدة من الصادرات راجعاً إلى ارتفاع نفقاتها الحقيقية ، وألا يكون ثمن انخفاض الوحدة من الصادرات ، راجعاً إلى انخفاض نفقاتها الحقيقية • ومن هنا جاءت التفرقة بين معدل التبادل السلمي ، ومعدل التبادل الحقيقي ، وهو الذي يبين معدل التبادل بين الموارد الحقيقية الوطنية ، وبين الموارد الحقيقية الأجنبية •

كذلك يلجأ الاقتصاديون أحياناً إلى فكرة معدل التبادل الاجمالي ، وهو الذي يبين العلاقة بين كمية الواردات ، وكمية الصادرات • ولهذه الفكرة أهميتها حيث تكون قيمة الصادرات أكبر ، أو أقل من قيمة الواردات •

غير أن أكثر هذه المعدلات أهمية ، هو معدل التبادل السلمي ، أو ما نطلق عليه معدل التبادل الدولي • ويتوقف تحديده على حجم الطلب في كل من البلدين ، وعلى مرونة الطلب في كل منهما •

ولما كان كل بلد يصدر بعض السلع ، ويستورد ما يحتاجه من العالم الخارجي، فإن معدل التبادل الدولي ، يتحدد بالمقارنة بين الأرقام القياسية ، لائتمان الصادرات والأرقام القياسية لائتمان الواردات •

في العلاقة بين البلاد الزراعية والصناعية ، نلاحظ أن معدل التبادل الدولي يميل بالنسبة للبلدان النامية للتحسن في فترات الازدهار ، وإلى التدهور في فترات الانكماش ، وذلك على العكس من البلاد الصناعية • وقد يؤدي تدهور معدل التبادل الدولي للبلاد الزراعية في فترات الانكماش ، إلى انخفاض شديد في مستوى رفاهيتها الإقتصادية ، ولا سيما إذا كانت مدينة للعالم الخارجي بالتزامات كبيرة •



الفصل الخامس

ميزان المعاملات الدولية

كانت طبيعة المبادلات الدولية واضحة تماما ، في العصور القديمة عندما كانت المعاملات التجارية تتكون على الغالب من تصدير واستيراد السلع المادية . كما كانت عمليات المقايضة شائعة نوعا ما . وفي الوقت الحاضر اتجهت الطبيعة التبادلية لاية دولة من الدول ، نحو تبادل السلع المادية والخدمات والاستثمارات الخارجية .

ميزان المدفوعات

يقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ، ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية ، التي تتم في فترة معينة من الزمن ، اتفق على تعييدها بسنة بين المقيمين في تلك الدولة ، والعالم الخارجي ، أي غير المقيمين ، حيث ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي ، أو ديون ، أو التزامات عليها قبل العالم الخارجي . وبيان ما يجري قيده في ميزان المدفوعات ، يجب معرفة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية ، التي تنشئ حقوقا وديونا دولية (١) ، وهذه المعاملات هي :

(١) الدولة تعنى الافراد والمؤسسات كافة التي تساهم مساهمة دائمة في المجال الاقليمي للدولة ، الى جانب السلطات الحكومية . فهؤلاء الافراد وهذه المؤسسات يطلق عليهما في اصطلاح ميزان المدفوعات « المقيمين » . وبصورة عامة يقصد بالمقيمين لدولة ما المواطنون الذين يقيمون بصفة مستمرة في تلك الدولة ، وبراؤلون نشاطهم الاقتصادي فيها ، وكذلك الحكومة وفروع الشركات الاجنبية الموجودة بها .

تصدير واستيراد السلع المادية :

يشمل هذا البند الصادرات « فوب » تحت الجانب السدائن ، والواردات « سيف » تحت الجانب المدين . ويعتبر هذا البند من أهم البنود في ميزان المدفوعات . وهو ما يطلق عليه الصادرات والواردات المنظورة ، ويتألف منها الميزان التجاري ، لانه بمثابة بيان للحقوق ، والديون الناتجة عن السلع المنظورة .

تصدير واستيراد الخدمات الاقتصادية :

مثال ذلك خدمات نقل الركاب وشحن السلع ، التي تقدمها سفن بلد ما الى بلد آخر ، وخدمات المؤسسات المصرفية والمالية ، كإصدار القروض وعمليات الخصم ، التي تستلزم دفع العمولة ، وخدمات التأمين وعمليات التوكيل والدلالة للعمولة ، وغير ذلك من الخدمات .

مصرفات السفر او السياحة :

يمثل هذا البند جميع المدفوعات ، والمتحصلات من السلع والخدمات ، التي تقدمها دولة ما الى الاجانب ، أثناء إقامتهم بها أو العكس . فاذا زار القطر العربي السوري سائحون عرب أو أجانب ، فإن القطر يقدم لهم بضائع وخدمات . وتسجل المصرفات التي ينفقها الاجانب في الدولة أثناء إقامتهم بها سواء أكانت هذه الإقامة بفرض السياحة أم العمل أو الدراسة أو العلاج في الجانب الدائن (المقبوضات) من ميزان المدفوعات ، كمل يسجل في الجانب المدين (المدفوعات) المصرفات التي ينفقها المواطنون السوريون خارج الدولة ، والتي تشمل نفقات سفرهم وإقامتهم في الخارج .

إيرادات الاستثمارات :

يمثل هذا البند إيرادات استثمارات الدولة في الخارج ، وإيرادات استثمارات الاجانب في الدولة ، كإيرادات الاوراق المالية الاجنبية ، والودائع بالبنوك الاجنبية ، وفوائد القروض الخارجية والمقارن وأرباح فروع الشركات

في الخارج ، وأرباح الاستثمارات المباشرة ، وهي المشروعات التي يسيطر المسترون الأجانب على نشاطها وسياستها .

الذهب غير النقدي :

يخصص هذا البند لتسجيل صادرات وواردات الذهب غير النقدي ، فضلا عن المعاملات المتعلقة بالذهب بين المقيمين والسلطة النقدية في دولة ما ، ذلك أن الاحتياطات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية ، تزداد تبعا لشراء السلطات النقدية الذهب من القطاع الخاص ، وتقل تلك الاحتياطات في حالة شراء القطاع الخاص للذهب من السلطات النقدية . والمقصود بالذهب غير النقدي ، هو الذهب الذي يتم التعامل عليه كآية سلعة أخرى ، بعيدا عن السلطات النقدية . ويسجل في الجانب الدائن من هذا البند - قيمة مشتريات السلطات النقدية من الذهب غير النقدي سواء أكان من الخارج أم من القطاع الخاص في الداخل ، كما يسجل في الجانب المدين مبيعات السلطات النقدية للذهب غير النقدي للخارج ، أو للقطاع الخاص في الداخل . ومن الطبيعي أن تحويل الذهب غير النقدي ، الى ذهب نقدي مملوك للسلطات النقدية أو تحويل الذهب النقدي المملوك للسلطات النقدية ، الى ذهب غير نقدي ، يجب أن يظهر في ميزان المدفوعات على أساس أنه يؤثر على الأصول الاحتياطية للدولة في حساب رأس المال - بالزيادة أو النقص - حسب الحالة لأن الذهب غير النقدي لا يظهر كاحتياطي نقدي للدولة ، بينما يظهر الذهب النقدي لذلك ^(١) .

(١) أن المعاملات التي تتم في هذا البند ، تخرج من القائمة المعمول بها بالنسبة للمعاملات التي يتضمنها ميزان المدفوعات ، والتي تقضي بأن المعاملات التي يغطيها الميزان ، هي المعاملات التي تتم مع الخارج . ولعل النظرة قد اختلفت بالنسبة لهذا البند فقط ، على أساس أن الذهب المملوك للسلطات النقدية في الدولة هو الذي يمكن اعتباره من الأصول الاحتياطية للدولة ، أما الذهب المملوك للقطاع الخاص ، فلا يمكن اعتماد عليه ، أو اعتباره أصلا احتياطيا من أصول الدولة ، نظرا لتعدد استخدامه عند الحاجة اليه .

النفقات الحكومية :

ويشمل هذا البند النفقات الحكومية ، التي تنفقها حكومة الدولة في الخارج ، أو التي تنفقها حكومات الدول الاخرى في الدولة ، وذلك بالنسبة للسلع والخدمات ، كمصروفات السلك الدبلوماسي .

الخدمات الاخرى :

تظهر تحت هذا البند الايرادات والمدفوعات الاخرى ، التي تمثل التأمين على غير الصادرات والواردات والغولات المختلفة ، وثقات الاعلان والافلام وغير ذلك من الاغراض :

التعويضات والهدايا والمساعدات المالية :

ويطلق على هذه التعويضات والهدايا والمساعدات المالية والهبات استئم (مدفوعات من جانب واحد) ، لانهما تستدعي انتقال رأس المال من جهة واحدة ، هي جهة البلد الذي يرسله دون أن يقوم أي التزام على عاتق البلد المرسل اليه برده في المستقبل أو بدفع فوائد وأرباح عنه :

حركات رؤوس الاموال :

يعتبر انتقال رؤوس الاموال وسيلة لخلق حقوق وديون بين طرفي الالتزام، أي بين الدولة التي صدرت رؤوس الاموال ، والدولة التي استوردتها . اذ تترتب ديون لمصلحة الدولة ، صاحبة الاموال المستثمرة ، وتترتب ديون بذمة الدولة التي توكلت فيها هذه الاموال أو القروض . ويدرج تحت هذا البند القروض والالتزامات ، وتحويل قيمة الاوراق المالية ورأس المال الوارد والمصدر لغرض الاستثمار .

حركات الذهب النقدي :

يسجل تحت هذا البند حركات الذهب النقدي ، والارصدة الثنائية المتعلقة ،

باتفاقات الدفع وتسديد الحصص في صندوق النقد الدولي سواء أكان في ذلك الجزء المسدد بالذهب أم الجزء المسدد بالعملة المحلية للدولة ، والالتزامات قبل الصندوق ، كما أنه قد يرسل من بلد لآخر ، لتسديد عجز في ميزان المدفوعات . وفي هذه الحالة يكون انتقال الذهب حركة موازنة مثل حركات رؤوس الاموال (قصيره الاجل) .

ينقسم ميزان المدفوعات الى قسمين هما قسم المقبوضات أو الدائن من جهة ، والمدفوعات أو المدين من جهة أخرى . فالمقبوضات تعادل دوما المدفوعات . أي أن ميزان المدفوعات ، يجب دائما أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية . فالعمليات التي تدرج في ميزان المدفوعات ، تتفق مع ما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج ، حيث أن كل عملية تتضمن جانبين : جانب مدين وجانب دائن . فالصادرات - على سبيل المثال - تدرج في الجانب الدائن ، والجانب المدين لها هو الزيادة في الاحتياطي النقدي للدولة ، بما يعادل قيمة هذه الصادرات ، أو زيادة التزامات المستوردين الاجانب في حالة عدم سداد قيمة هذه الصادرات نقدا . أما الواردات فتدرج في الجانب المدين ، والجانب الدائن لها هو نقص في الاحتياطات النقدية في حالة دفع القيمة نقدا ، أو زيادة المديونية من قبل المصدرين الاجانب في حالة سداد القيمة بالائتمان . والقيود في ميزان المدفوعات لا تدرج كالقيود المحاسبية ، وإنما تدرج في شكل آخر ، حيث يوجد جانبان : جانب المقبوضات ويدرج به البنود المختلفة للمقبوضات ، سواء أتم التحصيل نقدا أم عن طريق تخفيض الالتزامات ، أو عن طريق حقوق للدولة المصدرة السخ ... وجانب المدفوعات سواء أتم الدفع نقدا أم عن طريق زيادة الالتزامات ، أم عن طريق الدولة الخ ...

لنفرض أن مؤسسة سورية ، صدرت بضاعة الى عميل لها في السعودية ، بقيمة مليون ليرة سورية ، فهذه الصفقة تستدعي تسجيل عمليتين في حساب ميزان المدفوعات ، لكل من الدولتين . فتسجيل سورية يسجل في الطرف الدائن ، وفي السعودية تسجل صفقة الاستيراد في طرف المدفوعات . إلا أننا قلنا بأن للصفقة جانبين في كل بلد . فتسجيل القيد الحسابي الثاني في سورية في جهة المدفوعات

يتوقف على كيفية تمويل صفقة التصدير . فاذا دفع المستورد السعودي قيمة البضاعة مما يملكه من الليرات السورية ، فتكون مادة المدفوعات بالنسبة لسورية ، هي عبارة عن خروج رأس مال بما يعادل هذه القيمة . واذا اشترى العميل السعودي البضاعة بعملة سعودية ، كان قد دفعها في مصرف سعودي لمصلحة المصدر السوري ، فهذه العملية أيضا تتضمن خروج رأس مال أو صفقة (مدفوعات) تقابل وتساوي صفقة الاصول . واذا كان المصدر السوري قد منح القيمة إلى عميله السعودي ، فمادة المدفوعات في هذه الحالة هي « منحة » وهكذا ..

لنفرض الآن هناك صفتان ، الاولى هي تصدير بضاعة من سورية الى السعودية ، بقيمة (١٠٠٠) ليرة سورية ، مقابل الدفع من حساب المستورد السعودي في دمشق ، والثانية استيراد سورية بضاعة من السعودية بقيمة (١٠٠٠) ليرة سورية ، قد سويت بدفعة الى حساب المصدر السعودي في دمشق أيضا . فنقصان حساب المستورد السعودي في دمشق بالصفقة الاولى هو نقصان في التزامات سورية تجاه الخارج ، أو خروج رأس مال ، وهو ما يسجل في حقل المدفوعات . والزيادة في حساب السعودي في دمشق في الصفقة الثانية ، هي زيادة في التزامات سورية تجاه الخارج ، أي دخول رأس مال أو ما هو من الاصول . وعليه يظهر ميزان المدفوعات بعد الصفقة الاولى كما يلي :

ميزان مدفوعات سورية

دينار	دينار
تصدير ١٠٠٠ ل.س	—
خروج رأس مال ١٠٠٠ ل.س	—

ويظهر ميزان مدفوعاتها بعد الصفقة الثانية ، كما يلي :

ميزان مدفوعات سورية

دينار	دينار
استيراد —	١٠٠٠ ل.س
دخول رأس مال ١٠٠٠ ل.س	—

وعند جمع الصفقتين معا ، تلغي صفقتا رأس المال أحدهما الاخرى .
ويصبح ميزان مدفوعات سورية الناجم عن الصفقتين كما يلي :

ميزان مدفوعات سورية

دين	دين
تصدير	١٠٠٠ ل.س
استيراد	١٠٠٠ ل.س

وهكذا فإن حساب ميزان المدفوعات ، يقوم على أساس تتأدل طرفيه ،
الطرف الدائن مع الطرف المدين ، من الناحية الواقعية ، ومن الناحية الحسابية
النظرية .

مثال آخر : لنفرض أننا صدرنا قطنا قيمته (١٠٠) مليون ليرة سورية ،
وفي هذه الحالة يظهر ميزان المدفوعات قيدا دائنا في بند الصادرات بمائة مليون
ليرة سورية ، يقابله قيد مدين بنفس المبلغ في حساب رأس المال ، يمثل الزيادة
في إرصدتنا من العملات الاجنبية ، إذا كان الدفع قد تم نقدا ، أو زيادة في
مطلوباتنا من العالم الخارجي ، إذا كان التصدير قد تم مقابل صك بالعملة
الاجنبية ، يستحق الدفع بعد فترة معينة وهكذا . وإذا افترضنا اننا استوردنا
سلعا اتاجية بمبلغ ٥٠ / مليون ليرة سورية ، في نطاق قرض طويل الاجل ، فإن
هذه العملية يمسها ميزان المدفوعات بقيد مدين في بند الواردات بهذا المبلغ ،
يقابله قيد دائن في حساب رأس المال ، يمثل زيادة الالتزامات قبل العالم الخارجي ،
أو تدفق رأس المال الاجنبي ، نتيجة استخدام هذا القرض . ولا تختلف طريقة
معالجة العمليات الخاصة بالخدمات في ميزان المدفوعات ، والتي تشدد قيمتها
ياحدى وسائل الدفع عما ذكرناه بالنسبة للعمليات التجارية . فالتقوضات تسجل
في الجانب الدائن من حساب العمليات الجارية ، تقابلها قيود عكسية في الجانب
المدين من حساب رأس المال ، تتمثل في صافي الزيادة في الارصدة الاجنبية ، أو
صافي النقص في الالتزامات الخارجية . وبالمثل فإن القيود الخاصة بعمليات المقايضة
تظهر في كلي من الجانب الدائن والمدين في حساب العمليات الجارية ، دون أن

تكون هناك قيود عكسية في حساب رأس المال . وفيما يتعلق بالعمليات الرأسمالية، تقتصر القيود الدائنة والمدينة الخاصة بها على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات . فإذا تصورنا مثلاً تدفق رؤوس أموال اجنبية خاصة بها في ميزان مدفوعات تلك الدولة ، تظهر في الجانب الدائن في بند تنقلات رؤوس الاموال قصيرة الاجل كزيادة في التزامات تلك الدولة الخارجية ، يقابلها قيد مدين في البند ذاته ، يمثل زيادة الاصول الاجنبية للمؤسسات النقدية . وفي حالة استرداد تلك المبالغ في فترة تالية تظهر القيود الخاصة بها في الجانب المدين من بند رؤوس الاموال الخاصة قصيرة الاجل ، مثلاً كتنقص في التزامات تلك الدولة ، يقابلها في الجانب الدائن في بند المؤسسات النقدية قيد مماثل تبعاً لنقص أصولها الاجنبية في الخارج نتيجة التسديد .

وبتعبير آخر فقد تزداد قيمة الواردات عن قيمة الصادرات في وقت ما ، فتزداد التزامات الدولة نحو الدول الاخرى ، ويترتب على ذلك إما نقص في الاحتياطي من العملات الاجنبية ، أو زيادة في القروض التي تحصل عليها الدولة من الدول الاخرى . وفي كلتا الحالتين تزداد إيراداتها بمقدار الزيادة في مدفوعاتها فيتعادل ميزان المدفوعات . وقد يحدث العكس حيناً آخر فتزيد قيمة الصادرات على قيمة الواردات ، ويترتب على ذلك إما زيادة في الاحتياطي من العملات الاجنبية ، أو نقص ما عليها من ديون نحو الدول الاخرى . ويمكن توضيح ذلك بمثال : نفرض أن القطر العربي السوري قد استورد من الخارج بضاعة قيمتها (١٠٠) مليون ليرة سورية ، وأنه دفع قيمتها عن طريق السحب من أرصده الدائنة في الخارج في حدود (٧٠) مليون ليرة سورية ، وعن طريق الدفع بالعملة السورية بالنسبة للمبلغ الباقي . ففي هذه الحالة تسجل الـ (١٠٠) مليون ليرة سورية في حقل المدفوعات من الميزان التجاري ، يقابل ذلك قيد في بند العمليات الرأسمالية ، بمبلغ (٧٠) مليون ليرة سورية ، وهو تغير في الارصدة الاجنبية ، أما الـ (٣٠) مليون ليرة سورية ، فتسجل في حسابات غير المقيمين .

يقيد في الجانب الدائن جميع العمليات ، التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حصيلته للدولة من العملات الاجنبية ، أو نقص حصيلته الدول الاخرى من عملة

هذه الدولة • فمثلا إذا صدرت سورية سلعها للخارج ، فإنها تكون دائنة للخارج بقيمتها ، وتقيد تلك القيمة في الجانب الدائن في ميزان مدفوعاتها سواء أكانت تدفع بالعملة الأجنبية أم بالعملة الوطنية • ويدرج فيه أيضا قيمة القروض التي تحصل عليها الدولة ، أو المقيمون فيها من المقيمين في الدول الأخرى •

ويقيد في الجانب المدين العمليات العكسية ، التي من شأنها أن تؤدي إلى نقص حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، أو زيادة حصيلة الدول الأخرى من عملة هذه الدولة • فتقيد فيه قيمة الواردات والقروض التي تمنح للمقيمين في الدول الأخرى ، والمبالغ التي تسدد بها الديون الخارجية •

ذكرنا بأن ميزان المدفوعات ينقسم إلى قسمين ، وهما قسم المقبوضات من جهة ، والمدفوعات من جهة أخرى • وفيما يلي تقسيم أساسي لميزان المدفوعات يسهل كثيرا في الدراسة النظرية ، أو العملية المتعلقة به • وهذا التقسيم يتكون من ثلاث زمر رئيسية هي : ميزان العمليات الجارية ، وميزان العمليات الرأسمالية ، ويضيف إليه البعض حساب الذهب ، وحساب الأخطاء والافغالات •

يشتمل ميزان العمليات الجارية على جميع الصفقات ، التي تنشأ عنها إضافة للدخل القومي ، إذا كانت في طرف المقبوضات أو استهلاك (نقص) في الدخل القومي ، إذا كانت في طرف المدفوعات • ومن المعلوم أن الإنتاج (أو الدخل) القومي يساوي ما يلي :

١ - نفقات الاستهلاك الخاصة ، ونفقات استهلاك الحكومة ، مضافا إليها •

٢ - نفقات الاستثمار الثابتة ، مضافا إليها :

٣ - الزيادة في المخزون ، مضافا إليها :

٤ - قيمة الصادرات من البضائع والخدمات ، مطروحا منها قيمة المستوردات

من البضائع والخدمات • وتمثل الفقرة الأخيرة من حساب الدخل القومي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات •

ويتضمن حساب ميزان العمليات الرأسمالية ، جميع التغيرات في الالتزامات المالية للدولة موضوع البحث أمام الدول الأخرى . وفي مطالب هذه الدولة من الدول الأخرى .

ويفصل عادة حساب الذهب عن حساب البضائع المستوردة والمصدرة ، لما له من وظيفة نقدية في النظام المصرفي ، وفي ميزان المدفوعات .
أما حساب الأخطاء والأغفالات ، فهو ليس إلا مادة لتأمين التوازن الحسابي عمليا في ميزان المدفوعات .

١ - ميزان الحسابات الجارية (١)

يشتمل هذا الحساب ، كما سبقت الإشارة إليه ، على الصفقات الدولية ، التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان في الدخل القومي ، خلال فترة السنة الجارية ، ويشمل هذا الميزان :

٢ - الميزان التجاري : ويسجل الحقوق والديون ، المتعلقة بتصدير واستيراد السلع ، ويسمى أحيانا بميزان التجارة المنظورة ، لانه يشير إلى حركات السلع المادية التي تعبر الحدود . ويعتبر الميزان التجاري رابعا (موافقا) عندما تزيد قيمة الصادرات ، على قيمة الواردات ، ويعتبر خاسرا (غير موافق) عندما يحصل العكس . على أنه مما تجب الإشارة اليه أن التفرقة بين الميزان التجاري الموافق ، والميزان التجاري غير الموافق ، هي فكرة اقتصادية قديمة ، يرجع أصلها إلى سياسة التجار ، الذين كان من مبادئهم الأساسية أن تحصل الدولة على فائض من معاملاتها التجارية على شكل معادن نفيسة ، وذلك بتصدير أكبر ما يمكن ،

(١) أصدر صندوق النقد الدولي لائحته الرابعة لميزان المدفوعات في عام ١٩٧١ ، وأصبح يطلق اسم الأصول الحقيقية ، بدلا من المعاملات الجارية . وتشمل الأصول الحقيقية ، السلع (الصادرات والواردات) ، بما فيها الذهب غير النقدي ، والشحن والنقل والتأمين ، أجور نقل المسافرين ، إيجار وسائل النقل ، مصاريف الموانئ ، السفر والسياحة ، إيرادات الاستثمار المباشر وغير المباشر ، والتحويلات بدون مقابل ، التحويلات الحكومية الأخرى ، وأخيرا الخدمات الأخرى ، كالعمولات والخدمات البريدية ، وإيجار الأفلام والعقارات ، وأجور تسجيل براءات الاختراع ، وحقوق التأليف والإعلان والاشتراكات في النشرات وغير ذلك .

واستيراد أقل مما يمكن من السلع . والواقع أن تصدير السلع إلى الخارج ، ماهو إلا مجرد وسيلة للحصول على المنتجات الأجنبية ، كما أن جمع المعادن النفيسة لغرض اكتنازها في الدولة ، لا يمكن أن يكون في حد ذاته ذا فائدة كبيرة ، بالنسبة للدولة . فإذا صرفنا النظر عن الفائدة المحدودة لهذه المعادن في الصناعة ، فإن فائدتها تكاد تكون قاصرة على تمكين الدولة من استيراد ما تحتاج إليه من الخارج .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الصادرات والواردات المنظورة التي يشملها الميزان التجاري لا تمثل - رغم أهميتها - سوى عنصر واحد فقط من معاملات الدولة مع العالم الخارجي . وقد يكون الميزان التجاري لدولة ما « غير موافق » ، ومع ذلك تعويض مديونيتها في حركة التجارة الظاهرة عن طريق دائيتها في المعاملات المستترة (أو غير المنظورة) . وبناء على ذلك ، فإن مجرد كون الميزان التجاري « غير موافق » لا يصح أن يؤخذ دليلا على سوء الحالة الاقتصادية في البلاد ، بل الواقع أن الميزان التجاري « غير موافق » ، قد يكون في بعض الظروف في مصلحة الدولة ، إذا كانت لها رؤوس أموال كثيرة مستثمرة في الخارج ، وتدر عليها فوائد سنوية كبيرة ، كما أنه يكون في ظروف أخرى أمرا لا بد منه لتحقيق التقدم الاقتصادي في الدول النامية ، التي تنفذ برامج استثمارية واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية .

ب - ميزان الخدمات : ويسجل الحقوق والديون الناشئة عن تبادل الخدمات بأنواعها المختلفة ، (خدمات البنوك ، ورسوم الموانئ وشركات الطيران وشركات الملاحة البحرية ، والمرات الدولية وخدمات النقل ، والممولات التجارية والأرباح والعوائد ، المتعلقة بمرور وإقامة السواح الأجانب أو الطلبة الغرباء الذين يتلقون العلم في البلاد ، وينفقون فيها أموالا ترد إليهم من بلادهم الأصلية) ، بالإضافة إلى ربح الاستثمارات في الخارج (فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ، كفوائد الأسهم والسندات الأجنبية التي يمتلكها المواطنون) ، والأجور المحصلة من غير المقيمين ، والهبات الممنوحة من الأجانب (غير المقيمين) ، ورواتب الممثلين الدبلوماسيين ، وكذلك إيرادات أو حوالات المهاجرين لأقاربهم في الدولة ، ويطلق على هذا الميزان ميزان التجارة غير المنظورة .

٢ - ميزان العمليات الرأسمالية (١) :

وهو يسجل الحقوق والديون الناشئة عن انتقال الانواع المختلفة لرؤوس الاموال بصفة عامة ، مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة الاجل ، وبين المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل . وتشتمل المعاملات الرأسمالية طويلة الاجل في شراء الاسهم والسندات الاجنبية ، أو القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج . وتقيد القروض الاجنبية وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج ، وكذلك الاستثمارات التي يأتي الاجاب لاقامتها برؤوس أموالهم ومباشرة أعمالهم - في الجاب الدائن في حساب رأس المال ، لانها تمثل أرصدة من العملات الاجنبية ، تتدفق إلى داخل البلد . والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الاجاب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الاجنبية من جاب المواطنين أو الحكومة ، وكذلك الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المواطنون من الافراد أو الشركات في دول اجنبية . فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد ، تقيد في الجاب المدين في ميزان حساب رأس المال . والقسم الثاني من حساب العمليات الرأسمالية يخص حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل ، التي تتم بصفة تلقائية . فتحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل إلى البلد تقيد في الجاب الدائن . أما تلك التي تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد في الجاب المدين . إن تنقلات رؤوس الاموال قصيرة الاجل تنشط إذا كانت إجراءات الرقابة على النقد الاجنبي ، لا تعطر هذا النوع من العمليات لتحقيق أغراض عدة منها :

— إذا كان سعر الخصم مرتفعاً في دولة اجنبية ، إذ يكثر حينئذ تحويل الاموال

(١) كما اطلق صندوق النقد الدولي في لائحته الرابعة ، تسمية الأصول المالية بدلا من العمليات الرأسمالية . وتشتمل الأصول المالية على مايلي : رأس المال للاستثمار المباشر ، رأس المال للاستثمار في الاسهم والسندات ، والاحتياطيات الرسمية والبنود المتعلقة بها ، ويقسم الى (ذهب نقدي ، عملات اجنبية ، مركز الدولة مع الصندوق) . كما بنت اللائحة الجديدة أساسا جديدا لتقييم البضاعة المصدرة ، قد أطلق عليه فاس بدلا فوب . والفرق بين الاساسين ان الثاني يشمل اجور تحميل البضاعة من ارسفة الموانئ الى ظهر الباخرة ، في حين ان الاول لا يشملها .

الوطنية إلى أموال بعملة هذه الدولة ، لشراء الأوراق التجارية الواجبة الدفع بها ،
والانتفاع بالسعر العالي للفائدة •

— لنرض المراقبة ، ويحدث عند توقع الافراد تخفيض قيمة عملتهم الوطنية ،
إذ يكثر طلب تحويل العملة الوطنية إلى أموال تودع في البلاد الأجنبية •

ويراد برؤوس الاموال قصيرة الاجل ، أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى
الطلب ، أو التي لا يتجاوز أجل استحقاقاتها سنة واحدة • ومثال النوع الاول
الودائع الجارية ، ومثال النوع الثاني الودائع لاجل ، وأذونات الخزنة
والأوراق التجارية وغيرها من أدوات الائتمان •

ميزان حركات الذهب :

تسجل صادرات الذهب في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، ووارداته
في الجانب المدين ، حيث تتلقى الدولة بمناصفة تصديره إيرادات ، وتؤدي بمناصفة
استيراده مدفوعات ، شأنه في ذلك شأن صادرات السلع ووارداتها سواء بسواء •
ويستبدل على خروج الذهب بالتغيرات التي طرأت على أرصدة البلاد منه خلال
الفترة محل الحساب • فإذا زادت الارصدة الذهبية في آخر السنة مثلاً عما كانت
عليه في أولها ، كان معنى هذا دخول (أو استيراد) الذهب ، وتقيد الزيادة في
الجانب المدين من ميزان المدفوعات • وعلى العكس يستدل بنقص الارصدة على
خروج (أو تصدير) الذهب ، ويقيد النقص بالجانب الدائن من الميزان •

وفيما يلي ميزان مدفوعات الجمهورية العربية السورية خلال الاعوام ١٩٧٦
— ١٩٧٨ • وقد أخذ من واقم النشرة الربعية التي تصدر عن دائرة الدراسات
والمراجع في مصرف سورية المركزي •

الميزان والفائض في ميزان المدفوعات :

كثيراً ما تحدث أو تقرأ عن توازن ميزان المدفوعات ، أو اختلال ميزان
المدفوعات ، دون أن تبين بوضوح معنى هذا اللفظ أو ذلك • والواقع أن ميزان

المدفوعات قد يبدو في مظهره متوازيا ، وهو يخفي في طياته اختلالا جوهريا ليس بالضرورة في الميزان ذاته ، بل في الهيكل الاقتصادي للدولة ، الذي يعكسه الميزان في معاملات هذه الدولة مع العالم الخارجي . وقد يبدو من نظرة سطحية أن ميزان المدفوعات مختل ، وهو في حقيقة الامر أبعد ما يكون عن ذلك . فما هو المقصود فعلا بالتوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات ؟

لرد على ذلك يمكننا أن نفرق بين التساوي الحسابي لميزان المدفوعات ، والتوازن الاقتصادي بكل ما في هذه الكلمة من معنى . ولنبدأ بالحديث عن التوازن الحسابي .

فحينما يقال بأن هناك عجزا أو فائضا في ميزان المدفوعات ، فإن الاقتصاديين يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية ، أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والأسمالية معا ، وبعد اجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحويلات في الذهب النقدي ، ورصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية والإصول الأجنبية (قصيرة الأجل) وموارد صندوق النقد الدولي ، وغير ذلك من عناصر الاحتياطيات الدولية ، يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية - أي يحدث تعادل أو تكافؤ حسابي ، بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات - ومثل هذا التوازن الحسابي يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي ، الذي يمكن أن يتحقق لو تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيهما . فالتوازن الحسابي هو « توازن حتمي » لا بد أن يتم . أما التوازن بالمفهوم الاقتصادي فله ظروف خاصة ، يتحقق فيها ، فإن لم تتوفر هذه الظروف فلن يتحقق .

اسباب الاختلال من الناحية الاقتصادية :

يكون ميزان المدفوعات متوازنا ، من الناحية الاقتصادية ، إذا لم يتمخض الرصيد الاجمالي للعمليات الجارية والعمليات الأسمالية (طويلة الأجل) عن فائض أو عجز ، وتطلب بالتالي تمويلا وتمويضا عن طريق السلطات النقدية . والواقع فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ، قد ينشأ بسبب عدم توازن

تقديرات ميزان المدفوعات (ب)

(بملايين الليرات السورية)

1976			المناصر
الرصيد Balance	مدى Debit	دائى Credit	
-4768.0	10138.5	4865.0	
-4685.8	8826.5	4141.2	
			١ - السلع والخدمات
			١ - تجارة السلع
-- 88.2	1307.0	1228.8	٢ - المذهب غير النقدي
			الخدمات
+ 117.8	—	117.8	
-- 19.7	187.8	118.1	٢ - ٢ - نفقات وموارد شركات الطيران
-- 186.8	575.8	388.5	٣ - ب - نفقات نقل وخدمات
+ 21.1	100.1	121.2	٤ - سياحة وسفر
-- 62.8	212.5	149.7	٥ - دخل ناتج عن استثمارات وقروض
+ 47.2	281.8	328.5	٦ - نفقات حكومية (١)
+1765.9	3.9	1769.8	٧ - خدمات أخرى
			ب - المدفوعات التعويضية
+ 205.4	—	205.4	٨ - خاصة : ارساليات السوري في الخارج
+1560.5	3.9	1564.4	٩ - حكومية : امانات اللاجئين الفلسطينيين وغيرها
-3002.6	10137.4	7134.8	ميزان الحساب الجاري (١ - ٩)
+3068.6	781.3	3849.9	ج - حركة رأس المال والاحتياطي النقدي
+1048.5	60.5	342.0	القطاعات غير النقدية
+ 289.5	60.5	342.0	١٠ - القطاع الخاص
+ 787.6	587.4	1395.0	١١ - القطاع العام
-1964.5	10755.3	8800.8	مالي السلع والخدمات والمعلومات
+2020.5	163.4	2183.9	التحويلية مع حركة رأس المال (١ - ١١)
+1738.8	—	1738.8	١٢ - السلطات النقدية
+1426.1	—	1426.1	١٢ - ١ - المخصصات
+ 802.5	—	802.5	١٢ - ٢ - الائتمانات
+ 291.9	168.4	455.3	١٢ - ٣ - المصارف التجارية
-168.4	168.4	—	١٢ - ١ - الإيرادات
+ 455.3	—	455.3	١٢ - ٢ - الائتمانات
—	—	—	د - توزيع حقوق السحب الخاصة
-- 66.0	66.0	—	هـ - الخطأ والسهو

د (موزعة باسماء السوق المالية

١) لا يتضمنها أي بند آخر .

1973			1977		
الرصيد	دين	دائن	الرصيد	دين	دائن
Balance	Debit	Credit	Balance	Debit	Credit
-5274.4	10643.1	5568.7	-5502.4	11206.7	5703.3
-5356.0	9430.6	4184.5	-6038.5	10287.5	4199.0
—	—	—	—	—	—
- 18.4	1422.5	1401.4	+ 536.1	966.2	1504.3
+ 9.9	—	9.9	—	—	—
- 77.6	123.4	48.8	+ 27.1	150.1	177.2
+ 261.5	211.3	492.8	+ 158.4	274.9	433.3
+ 3.9	152.7	182.6	+ 72.4	128.6	211.0
- 56.9	360.4	303.5	+ 91.7	211.9	303.6
- 179.2	568.7	389.5	+ 186.5	192.7	379.2
+ 3441.4	—	3441.4	+ 4850.0	—	4850.0
+ 370.7	—	370.7	+ 362.9	—	362.9
+ 3070.7	—	3070.7	+ 4487.1	—	4487.1
-1883.0	10643.1	9010.1	- 652.4	11205.7	10553.3
+1909.9	1735.6	3665.5	+ 566.0	2065.6	2632.6
+1523.4	1294.7	2918.1	+1235.6	970.0	2205.6
+ 112.5	423.0	541.3	+ 241.3	256.1	897.9
+1409.8	966.7	2376.5	+ 893.8	713.9	1607.7
- 309.6	12237.8	11928.2	+ 583.2	12175.7	12758.9
+ 386.5	360.9	747.4	- 667.8	1115.6	448.0
+ 747.4	—	747.4	-1115.6	1115.6	—
+ 522.4	—	522.4	- 915.6	915.6	—
+ 219.0	—	219.0	- 200.0	200.0	—
- 320.0	360.9	—	+ 448.0	—	448.0
- 22.1	22.1	—	+ 235.0	—	235.0
- 328.8	328.8	—	+ 212.0	—	212.0
—	—	—	—	—	—
- 76.9	76.9	—	+ 84.4	—	84.4

العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة ، أو عدم توازن التحويلات الرأسمالية التلقائية أو طويلة الأجل . وقد يخفف رصيد أحد الجانبين من حدة اختلال الجانِب الآخر ، كان يقلل الرصيد الاجمالي للعمليات الرأسمالية ، مثلا من حدة العجز في رصيد العمليات الجارية وهكذا .

ولهذا يندر أن يتساوى طرفا ميزان المدفوعات ، فقد يكون هناك عجز أي أن المدفوعات تفوق الإيرادات . ويترتب على هذه النتيجة وجود عجز في العملات الأجنبية لدى الدولة ، وقد يكون هذا العجز مؤقتا أو دائما .

يعود السبب الرئيسي في العجز المؤقت إلى عدة عوامل منها :

— الاضرابات العمالية في البلدان المتقدمة صناعيا .

— اختلال الاحوال الجوية ، أو بسبب الفيضانات أو الاوبئة التي تصيب البلدان الزراعية .

— العوامل السياسية والعسكرية ، التي تؤدي الى تدهور معدلات الصادرات . ويعود السبب في العجز الدائم إلى ما يلي :

— ميل معدل التبادل الدولي ، لغير صالح البلدان النامية ، بسبب بطء نمو الصادرات من السلع الأولية ، وإحلال المنتجات الاصطناعية محل المواد الأولية .

— الازمات الاقتصادية المتكررة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية .

يتعين على الدول أن تعمل على مقابلة العجز بإحدى الطرق التالية :

- ١ — التعديد الكمي للواردات ، أي اتباع نظام الحصص وتراخيص الاستيراد .
- ٢ — العلاج الكلاسيكي عن طريق تحقيق انكماش في الاسعار والدخول ، بنية زيادة الصادرات ، والحد من الواردات .
- ٣ — الحصول على قروض أجنبية .

٤ - زيادة الرسوم الجمركية على الواردات •

٥ - فرض ضريبة على الصادرات في حالة ارتفاع اسعارها ، للحد من زيادة القوة الشرائية في أيدي المصدرين ، أو منح إعانات لتشجيع التصدير •

٦ - تغيير قيمة العملة ، أو اتباع نظام اسعار الصرف المتعددة ، أو فرض الرقابة على النقد ، أو الالتجاء إلى الاتفاقات الثنائية ، أو فرض حصص الاستيراد •

وحينما يتحقق الفائض في ميزان المدفوعات ، أي أن الإيرادات تفوق المدفوعات ، للبلدان التي تعاني من اختلال هيكلي في نشاطها الاقتصادي ، أو تعاني من بعض الأوضاع الاقتصادية ، غير الملائمة التي تستمر لعدد طويل من السنوات ، فإننا ننظر إليه على أنه « فائض مؤقت » • وذلك لأن مثل هذا الفائض قد يتحقق غالباً على اثر انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت ، أو بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية ، أو من جراء اتباع سياسة اقتصادية حكومية عن طريق تقليص الواردات باستخدام نظام الحصص ، أو برفع الرسوم الجمركية ، أو عن طريق الرقابة المباشرة على النقد ، أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة ، لا دائمة • أما إذا تكرر حدوث الفائض في ميزان المدفوعات من جراء تزايد قوة النشاط الاقتصادي للدولة ، فإننا نطلق عليه تعبير « الفائض المستمر » • والفائض في ميزان المدفوعات بشكله المؤقت والمستمر صورة من صور الاختلال الاقتصادي في التوازن ، يتعين على الدولة أن تتصرف فيه بإحدى الطريقتين الآتيتين أو كليهما :

١ - زيادة الطلب على السلع ، والخدمات الأجنبية •

٢ - إقراض الفائض ، أو استثماره في الدول الأجنبية •

نظرية المراحل :

تبين النظرية المراحل التي يمكن أن تمر بها البلاد المختلفة في تطورها ، وتمكسها بالتالي حالة موازين مدفوعاتها • ويذهب بعض الاقتصاديين إلى التمييز بين عدة مراحل محددة المعالم ، في طريق التطور الاقتصادي تقضح عنها حالة

ميزان المدفوعات الجارية من جهة ، وحالة العمليات الرأسالية من جهة أخرى .
وهذه المراحل هي :

١ - مرحلة البلاد المدينة الحديثة العهد بالاقتراض - وتتميز بعجز الميزان التجاري ، ذلك العجز الذي تموله عن طريق القروض (طويلة الاجل) ، التي تحصل عليها من الدول الاجنبية . وهذه هي حالة البلاد النامية في أول مراحل تطورها ، إذ تبدأ في تنمية جهازها الاتاجي ، عن طريق الاقتراض من الخارج لاستيراد السلع الاتاجية اللازمة لذلك ، والتي تقصر حصيلة صادراتها عن تسديد قيمتها . وعلى هذا فان ميزان العمليات الجارية ، يظهر رصيدا مدينا نتيجة عجز الميزان التجاري ، وفوائد الاستثمارات الاجنبية لديها ، التي تحول للخارج في حين يظهر حساب رأس المال فائضا نتيجة تدفق رؤوس الاموال من الخارج . وفي المرحلة الاولى للتنمية ، يزداد الاستيراد من السلع الاستثمارية ، وفي الوقت نفسه ، يترتب على تنفيذ المشروعات الاستثمارية ، زيادة في الدخل ، وبالتالي زيادة الطلب على مجموعة من السلع يرد بعضها من الخارج . وقد تؤدي كذلك الى تحول الطلب المحلي الى بعض سلع التصدير في بادئ الامر ، لمواجهة الزيادة في الاستهلاك . وعلى هذا فان المراحل الاولى للتنمية ، لا بد أن تنعكس على ميزان المدفوعات الجارية عموما ، وان توقف ذلك على حجم رؤوس الاموال الاجنبية التي تتدفق من الخارج ، للاسهام في عملية التحويل الخارجي سواء اكان ذلك في شكل قروض أو مساعدات اقتصادية . فبغير هذه الاموال يتعذر تمويل مثل هذا العجز ، وبالتالي تنفيذ الاستثمارات المطلوبة ، نظرا لقلة الموارد المتاحة للدول النامية من النقد الاجنبي وقصورها عن مواجهة جميع طلبات الاتفاق بالنقد الاجنبي .

٢ - المرحلة الثانية : مرحلة البلاد المقرضة المتقدمة - فتمتيز بوجود فائض في الميزان التجاري ، نتيجة تطور اقتصادها ، ونمو طاقتها الاتاجية بفضل تدفق الاستثمارات الاجنبية في الماضي ، وهي التي ساعدت على زيادة قدرتها على التصدير ، وبالتالي ساعدت على تحقيق فائض في الصادرات ، يساعد على تسديد

جانب من فوائد هذه الاستثمارات ، ولو أنها ما زالت تقترض من الخارج ، لتمويل إجمالي العجز الذي يتمخض عنه ميزان المدفوعات الجارية •

٣ - تتميز المرحلة الثالثة : مرحلة البلاد المدينة التي تقوم بتسديد ديونها - باكتمال عملية النمو ، بحيث تتوقف هذه البلاد عن الاقتراض ، بل وتصبح - بفضل تحقيق فائض كبير للتصدير - في مركز يتيح لها خدمة أعباء ديونها الخارجية ، فضلا عن تسديد بعض تلك الديون • وبذلك يظهر ميزان العمليات الجارية رصيدا دائما ، يقابله في حساب رأس المال رصيد مدين ، نتيجة نزوح رؤوس الاموال الى الخارج تسديدا للديون •

٤ - أما المرحلة الرابعة - وهي مرحلة البلاد الدائنة حديثة العهد بالاقتراض - فتتميز بأن البلاد المعنية ، تكون قد سددت ديونها الخارجية أو تراكم لها من الارصدة الاجنبية ما يفوق ديونها الخارجية ، أي أنها قد أصبحت في مركز يتيح لها تصدير رؤوس الاموال الى الخارج • وتبلغ الدول هذه المرحلة نتيجة زيادة قدرتها على التصدير ، حيث تحقق فائضا في ميزانها التجاري ، فضلا عن حصولها على دخل من الاستثمارات الخارجية ، يفوق التحويلات الخاصة بفوائد وأرباح الاستثمارات الاجنبية لديها • وبذلك يظهر ميزان مدفوعاتها رصيدا ايجابيا في حساب العمليات الجارية ، يقابله رصيد مدين في حساب رأس المال نتيجة نزوح رؤوس الاموال الى الخارج ، سواء أكان ذلك تسديدا لالتزاماتها الخارجية أم إقراضا للدول الأخرى •

٥ - وتتميز المرحلة الخامسة - أي مرحلة البلاد المقرضة المتقدمة - بـ كبر حجم الدخل الذي تدره استثماراتها الخارجية ، الأمر الذي يتيح لها زيادة وارداتها من جهة ، واقتراض الدول الأخرى في الوقت نفسه ، وبذلك يظهر الميزان التجاري عجزا ، يغطي الدخل الصافي من الاستثمارات الخارجية ، حيث يتمخض حساب العمليات الجارية عن رصيد دائن ، يقابله رصيد مدين في حساب رأس المال نتيجة تصدير رؤوس الاموال الى الخارج •

٦ - أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الدول الدائنة المقرضة • ومثاله حالة

الدول الدائنة ، التي تعتمد دخلا كبيرا من استثماراتها الخارجية ، التي كونتها في الماضي ، على أن ذلك الدخل قد لا يكفي لمقابلة العجز في الميزان التجاري ، نتيجة اتساع ذلك العجز لسبب أو لآخر مما قد يضطرها الى الالتجاء للاقتراض . ونقصد بذلك الاقتراض بمعناه الواسع ، (زيادة الالتزامات الخارجية ، أو نقص أرصدها نتيجة لتصفية جزء من استثماراتها الخارجية) .

كيف تتم عمليات الدفع الدولية :

يشتمل ميزان المدفوعات كما شاهدنا على العناصر التالية : ميزان العمليات الجارية - ميزان العمليات الرأسمالية - ميزان حركت الذهب . والسؤال الذي يتبادر للذهن هو كيف يتم تسديد الصفقات الدولية التي يقوم بها المقيمون في البلد مع المقيمين في البلدان الاخرى ؟ هناك عدة طرق تتم بها تسوية المدفوعات الدولية . إلا أن الطريقة التالية توضح المبدأ الاساسي لهذه التسوية .

لنفرض أن مستوردا سوريا يرغب في شراء بضائع صناعية ، من مصدر فرنسي بقيمة ١٠ آلاف ف.ف ، مع العلم أن كلا منهما لا يعرف الآخر . والطريقة المعتادة لاجراء هذه الصفقة هي :

١ - أن يفتح المستورد السوري اعتمادا مصرفيا لصالح المصدر الفرنسي لدى المصرف التجاري السوري .

٢ - يقوم الاخير بدوره بارسال خطاب ضمان الى المصدر الفرنسي ، والغرض من هذا هو التأكيد للمصدر الفرنسي بأنه سيتلقى مبلغا لقاء بضائمه التي سيرسلها للمستورد السوري .

٣ - عندما يرسل المصدر البضائع الى المستورد يقوم باجراء سحب على المهراف التجاري ، ووثائق الشحن تمثل مطالبة المصرف التجاري السوري بدفع ما قيمته عشرة آلاف ف.ف ، ويبيع المصدر هذا السحب الى مصرفه المحلي .

٤ - يرسل المصرف المحلي في فرنسا هذا السحب مع وثائق الشحن الى مراسلة في القطر لتحصيل المبلغ .

٥ - بتاريخ الاستحقاق يستلم المراسل في القطر المبلغ بكامله من المصرف التجاري السوري .

٦ - يقدم المصرف التجاري وثائق الشحن الى المستورد السوري ، الذي يسدد أجور الشحن فيما لو تم الاتفاق على شراء البضاعة على أساس F. O. B .

٧ - وأخيرا يدفع المستورد ما عليه من التزامات الى المصرف التجاري السوري .

وفي الحالة المعاكسة لو أراد أحد المقيمين في فرنسا ، أن يستورد سلماً تجارية من سورية ، ولنقل القطن ، فإن الأسلوب الشائع هو أن يشتري المستورد كمية من الدولارات أو العملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل ، التي يحتفظ بها أحد المصارف الفرنسية مع مراسله في سورية ، ويدفع المستورد الفرنسي قيمة الدولارات ، أو العملات الأجنبية الأخرى عن طريق السحب على ودائمه من الفرنكات الفرنسية ، بينما يستلم المصدر السوري المبلغ بالدولارات من ودائع فرع المصارف الفرنسية في سورية .



الفصل السادس

نظم الصرف

إن أحد الفروق الأساسية بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية هو أن الأولى تعتمد على نظام عملة واحدة ، بينما تتضمن الثانية استخدام عملتين أو أكثر : عملة الدولة التي ينتمي إليها البائع ، وعملة الدولة التي ينتمي إليها المشتري . وعلى أساس هذه المقارنة يتم تقدير قيمة كل عملة بالآخرى . فالمصدرون الذين يجمعون عملات أجنبية مختلفة لا يستطيعون استعمالها مباشرة في دولتهم ، بل لا بد من إبدالها بعملة وطنية . وبالمقابل فإن المستوردين الذين يكون لديهم في البدء عملة وطنية ، عليهم أن يجدوا عملة أجنبية ، يستطيعون بها شراء ما يحتاجونه من الخارج . فكيف يستطيع كل منهم أن يبدل العملة التي بحوزته بالعملة التي يرغب بها ؟ هل يستطيع المستورد السوري الذي يحتاج إلى عملة أجنبية ، ونقل الدولار الأمريكي أن يتصل بالمصدر الأجنبي الذي يمتلك هذه العملة . في الواقع هناك عدة أسباب تحول دون ذلك . أولاً : أن المستورد والمصدر قد لا يعرفان بعضهما مطلقاً ، وثانيهما : أن المستورد قد لا يكون مضطراً للحصول على المبالغ الموجودة كافة ، بحوزة المصدر ، وقد لا يحتاج إليها أي مستورد آخر في الوقت الذي يرغب فيه المصدر ببيعها ، وثالثهما : إن المستورد قد يحتاج إلى قرض قصير الأجل ، لتمويل مشترياته ، والمصدر يرغب أن يبيع نقداً .

نستنتج إذن أن عدم قبول العملة الأجنبية لتجهيز الصادرات ، والعملة الوطنية لدفع قيمة المستوردات ، يعتبر الأساس في وجود سوق ، الذي تباع فيه العملات الأجنبية وتشتري ويدعى هذا السوق بسوق الصرف الخارجي . وعن

طريق هذا السوق ، يتم تحديد نسبة التبادل بين الوحدة النقدية في دولة ما ، والوحدات النقدية في الدول الأخرى . أو بمعنى آخر هو السوق الذي يتعامل في أسعار الصرف الدولية . فيمكن للمستوردين استبدال عملاتهم الوطنية بعملات أجنبية ليدفعوا بها ثمن وارداتهم . ومن ناحية أخرى يمكن للمصدرين استبدال العملات الأجنبية التي يحصلون عليها ثمناً لصادراتهم مقابل عملات وطنية .

ويمكن القول بصفة عامة أن سعر الصرف هو النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني ، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني ، للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي . فمثلاً سعر الصرف لليرة السورية في الكويت يساوي (١٢) ليرة سورية ، فإذا فرضنا أن أحد الأشخاص في سورية ، يريد استيراد سلعة من الكويت يبلغ ثمنها (٥) آلاف دينار كويتي ، فعليه على أساس سعر الصرف المذكور أن يعد مبلغ (٦٠) ألف ليرة سورية ، ويرسلها للتاجر الكويتي . ولا يختلف هذا السعر في حقيقته عن كونه معياراً سليماً حين تكون النقود بمثابة السلع . لأن قولنا : سعر الصرف في دمشق على الكويت يساوي (١٢) ليرة سورية ، لا يختلف كثيراً عن جوهر قولنا : إن سعر القطن يساوي (١٢ ديناراً) لكل قنطار . وحين نقول : إن سعر الصرف للدينار يميل إلى الارتفاع ، نعني أن سعر الدينار قد أصبح يعادل أكثر من (١٢) ليرة سورية ، وحين نقول أنه يميل إلى الهبوط ، فإنا نعني أنه سيقبل عن (١٢) ليرة سورية ، وهكذا بالنسبة لأسعار الصرف الخاصة بالعملات الأخرى .

وبعبارة أخرى ، يتوقف سعر الصرف على العوامل المتصلة بعرض الصرف الأجنبي وطلبه . فالطلب على الماركات الألمانية لدفع ثمن السيارات ، التي تصدرها ألمانيا الاتحادية ، يمكن النظر إليه على أنه عرض لليرات السورية في السوق الألمانية . إذن لا بد أن يعرض المستوردون السوريون عملاتهم في الخارج ، للحصول على الماركات اللازمة ، للوفاء بقيمة المشتريات . وهكذا فقد يتولد الطلب على الصرف الأجنبي أو عرضه عن المعاملات الخاصة باستيراد أو تصدير السلع المنظورة ، أو عن المعاملات غير المنظورة ، أو عن انتقال رؤوس الأموال

الخاصة من بلد الى آخر . هذه المعاملات وأمثالها تندرج تحت هذا القسم أو ذاك من أقسام ميزان المدفوعات . وتسجل تغيرات سعر الصرف ، تغير العلاقة بين العناصر التي يتألف منها ميزان المدفوعات . فما سعر الصرف سوى الثمن الذي يتحقق به توازن عرض الصرف ومطلبه ، كما يسجلهما ذلك الميزان .

سوق الصرف الخارجي :

المقصود بسوق الصرف الخارجي ، هو السوق الذي يلتقي في نطاقه عرض النقود الأجنبية بطلبها . وهذا السوق ليست له حدود معينة ، بل يجب اعتباره سوقاً عامة ، تتداول في صعيده العملات والاوراق الأجنبية ، ولا سيما الكمبيالات الأجنبية . ويتألف سوق الصرف الخارجي من عدد من البنوك والوسطاء والسامرة والمنظمات الاخرى ، التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة والمضاربة والمناجزة في بيع وشراء الاوراق الأجنبية ، وتقوم بتمويل المبادلات الدولية بفضل الكمبيالات المقومة بعملات أجنبية ، كما تقوم بتسوية الديون بالكمبيالات وغيرها من الاوراق مما يقدمه من العملات ، أو بما يحفظه لها مراسلوها في الخارج من أرصدة نقدية وورقية محلية . كما تتدخل الدولة في سوق الصرف الخارجي ، كالمصرف المركزي ، حيث تتدخل في هذا السوق ببيعاً أو شراء أو تعديداً . وقد تمنع التشريعات النافذة على غير المصارف المرخصة ، سواء أكانت حرة أم مؤمنة ، الاتجار بالقطع الاجنبي ، كما هو الحال في القطر العربي السوري ، حيث أصبحت سوق القطع اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٣ سوقاً مقيدة يتعطل فيها قانون العرض والطلب ، إلا فيما يحدث من عمليات غير شرعية تعبر عنها السوق السوداء .

ويقوم سوق الصرف الخارجي بوظائف نقدية دولية على جانب كبير من الاهمية يمكن تلخيصها فيما يلي :

اولاً - نقل القوة الشرائية من دولة الى اخرى : تتم عملية تحويل القوة الشرائية من بلد الى آخر ، بعدد من الوسائل ، أهمها سند السحب (الكمبيالية) . ويمكن أن يكون هذا السند على أشكال مختلفة . فقد يكون سنداً للاطلاع أو

لأجل • وقد يرغب نفسه . . . - - - - - مصرف للمستورد الذي يجعل ملاءته ،
وفي هذه الحالة يطلب المصدر من المستورد كتاب اعتماد معتمدا من قبل أحد
المصارف يدعم فيه المستورد • وهناك أيضا الحوالة البرقية أو الامر البرقي •
فالسوق يقوم بأداء المدفوعات الدولية ، التي تعني نقل القوة الشرائية الدولية
عن طريق المقاصة بين الديون • فقد يقوم المصدر السوري بسحب سند على
المستورد الايطالي ، ويبيعه لاحد المستوردين السوريين الراغبين في الاستيراد من
ايطاليا • وبهذا يكون مشتري السند (المستورد السوري) ، هو الذي يدفع
بالفعل الثمن للمصدر السوري في سورية • وفي ايطاليا فان المصدر للبضاعة الذي
يتلقى السند بالنهاية ، يحصل قيمته من المستورد الايطالي • وعلى هذا تتم تصفية
ديون الدول التجارية مع بعضها بواسطة التقاص •

ثانيا - وظيفة الوقاية : الغاية من هذه العملية هي حماية المتعاملين في
النقود الأجنبية ، من خطر تقلبات أسعار الصرف ، وخاصة في ظل نظام العملات
الورقية المستقلة • وتتميز بأنها لا تتضمن تسليم صرف أجنبي ، ولا بدفع ثمنه
بالعملة الوطنية في الحال ، بل هي مجرد اتفاق على بيع أو شراء صرف يسلم في
المستقبل ، استنادا الى ثمن يتفق عليه في الحال • فمثلا إذا توقع أحد المستوردين
الانكليز الملزم بمدفوعات للخارج في المستقبل ، بارتفاع سعر الدولار الأمريكي
في المستقبل ، فانه يعقد اتفاقا مع أحد البنوك في بلاده ، على أن يحصل منه في
 ظرف مدة محددة على مبلغ معين من العملة الأجنبية ، بسعر يتفق في الحال • وهذا
السعر يتوقف على مقدار الفائدة التي تحصل عليها البنوك من جراء ايداع الصرف
الاجنبي في البنوك الأجنبية •

ثالثا - عمليات الموازنة والتحكيم في الاوراق الأجنبية : ان الهدف الرئيسي
من عمليات الموازنة ، هو التخفيف من حدة التقلبات بين أسعار الصرف بالنسبة
للعمة الوطنية • كما أنها تستهدف توحيد أسواق الصرف ، بفضل حرية انتقال
العملات بين الدول المختلفة • وقد يتجلى وصف الموازنة واضحا ، حين تتوسط
المصارف في شراء الاوراق الأجنبية من بلد قد انخفضت فيه أسعارها لفرض بيعها
الى التجار والمستوردين وغيرهم من المواطنين ، الذين ترتبت بذهبتهم ديون

للخارج • كما لو كان سعر (الين) الياباني في السعودية منخفضا ، وفي الاردن مرتفعا وذلك نتيجة ظروف مختلفة • فالانخفاض الحاصل بغري المصارف الاردنية ، بحالة وجود حقوق للتجار اليابانيين بذمة التجار الاردنيين ، على شراء العملة اليابانية من السعودية ، ويبيعها الى المدينين الاردنيين ، للوفاء بديونهم • وزيادة في التوضيح نفترض أن كل (٢٥) دولارا أمريكيا تساوي (١٠٠) ليرة سورية ، وتساوي (١٠٠) فرنكا فرنسيا في سوق الصرف في سورية • ففي هذه الحالة تكون العلاقة بين عملات البلدان المذكورة على الشكل التالي :

$$١٠٠ \text{ ليرة سورية} = ٢٥ \text{ دولار أمريكي}$$

$$١٠٠ \text{ ليرة سورية} = ١٠٠ \text{ فرنك فرنسي}$$

$$٢٥ \text{ دولار أمريكي} = ١٠٠ \text{ فرنك فرنسي}$$

فلو كانت العلاقة بين الفرنكات الفرنسية والدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأمريكي ، هي : $١٠٠ \text{ فرنك فرنسي} = ٣٥ \text{ دولارا أمريكيا}$ ، عندئذ سيجد المضاربون أن من مصلحتهم شراء دولارات أمريكية من السوق الأمريكية ، فيحصلون مقابل كل (١٠٠) فرنك فرنسي على (٣٥) دولارا أمريكيا ، ويبيعون هذه الدولارات في سورية مقابل (١٤٠) ليرة سورية ، ثم يبادلونها بالعملة الفرنسية ، حيث يحصلون على (١٤٠) فرنكا فرنسيا ، فيكون صافي ربحهم (٤٠) فرنكا فرنسيا • إلا أنه يلاحظ أن اندفاع المضاربين في عرض الفرنكات الفرنسية في سوق الصرف الأمريكية ، يؤدي الى انخفاض قيمتها بالنسبة للدولارات الأمريكية ، حتى يصبح (١٠٠) فرنك فرنسي يساوي (٢٥) دولارا أمريكيا • وبذلك يعود التوازن بين أسعار الصرف بالنسبة لهذه العملات •

ولما كانت العوامل التي تتفاعل في تكيف الطلب على الصرف وعرضه — فتتحكم بالتالي في تحديد سعره — تختلف باختلاف نظام الصرف ، والمدفوعات السائدة بالبلاد ، فنستعمل كلامنا عن سعر الصرف ، بدراسة كيفية تكون ذلك السعر بمختلف نظم الصرف والمدفوعات الدولية •

تقلبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب :

نظام الذهب يعني ارتباط أو معادلة قيمة العملة بوزن معين من الذهب الخالص حيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب ، أو مبادلة الذهب بهذه العملة بسعر رسمي ثابت • ومن أهم خصائص الذهب الكامل :

١ - توافر حرية السك •

٢ - حرية استيراد وتصدير الذهب •

٣ - تمهيد البنك المركزي بشراء وبيع الذهب بسعر ثابت ، يحدده القانون •

٤ - اصدار الحكومة أو البنك عملة ذهبية ، معادلة لوزن معين من الذهب تسير جنباً الى جنب ، مع أوراق البنكنوت - إن وجدت - وتكون هذه الاوراق قابلة للصرف بالعملة الذهبية ، دون أي قيد أو شرط • ولهذا يتعين على البنك المركزي أن يحتفظ باحتياطي ذهبي ، لمواجهة التزامه بصرف أوراق البنكنوت بالعملة الذهبية •

وقد عرف العالم نظامين آخرين للذهب ، تفردا من نظام الذهب الكامل (أو النظام الاصيلي ، أو الاساسي الذي كان سارياً في معظم دول العالم ، حتى نشوب الحرب العالمية الاولى) وهما نظام سبائك الذهب ، ونظام الصرف بالذهب • وأهم خصائص نظام سبائك الذهب ، هو عدم وجود أي التزام قانوني على البنك المركزي ، بصرف أية كمية تعرض عليه من أوراق البنكنوت التي يصدرها بالعملة الذهبية • ويبقى إصدار البنكنوت مرتبطاً بالذهب ، ويتعين على البنك المركزي أن يحتفظ باحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدر ، ويستخدم أساساً في المعاملات الخارجية ، كما يظل استيراد وتصدير الذهب غير خاضعين لاية قيود • ومن خصائص نظام الصرف بالذهب ، ألا تكون هناك أية قيود على تحويل العملة الى الخارج ، أو استيرادها من الخارج ، وعدم احتفاظ البنك المركزي باحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدر ، سواء أكان على شكل عملة ذهبية أم سبائك ، وانما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملة الاجنبية القابلة

للصرف بالذهب . وأخيرا يشترط التزام البنك المركزي بصرف البنكنوت بالعملة الاجنبية القابلة للصراف بالذهب ، والتي تتكون منها احتياطياته بسعر ثابت .

يتربط على نظام الذهب ارتباط عملات هذه الدول بشبكة من اسعار الصرف الثابتة . فوظيفة نظام الذهب الخارجية هي تثبيت سعر الصرف - أي سعر مبادلة العملة الوطنية بالعملات الاجنبية - ومن البديهي أنه إذا كانت دولتان تسييران على قاعدة الذهب ، فإن سعر الصرف بينهما يتحدد على أساس النسبة بين وزن الذهب الذي تمثله عملة كل منهما ، وهو ما يسمى بسعر التعادل . على أنه إذا كان سعر التعادل بين العملات يتحدد بالضبط بالنسبة بين وزن الذهب الخالص في كل منهما ، فإن السعر الفعلي الذي يتحدد في سوق الصرف الخارجي ، قد يختلف قليلا عن سعر التعادل ، طبقا لعرض وطلب كل من العملات . غير أن اختلاف السعر الفعلي عن سعر التعادل ، لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يتجاوز حدين ضيقين ، يعرفان باسم « حدي الذهب » . فما هو المقصود من ذلك ؟ يقصد بحدي الذهب المجال الذي تحصل فيه تقلبات سعر الصرف الخارجي في البلاد المتبعة لقاعدة الذهب ، والتي لا يمكن أن تتجاوز تفرقات نقل الذهب . وبعبارة أخرى إن تقلبات سعر الصرف ، لا يجب أن تتجاوز مستوى التعادل بين اسعار الصرف ، مضافا إليه أو مطروحا منه تفرقات نقل الذهب . فالمجال الذي تحصل فيه هذه التقلبات ، يطلق عليه الاقتصاديون « حدي الذهب » . فلو فرضنا أن حدي الذهب لعملة ما يتراوح بين (٥٠ - ٦٥) ، فيكون مجال التقلب (١٥) محصورا بين هذين الرقمين اللذين يمثلان من جهة أحوال سعر الصرف (عند التعادل وفوق التعادل ودون التعادل) ، كما يمثلان من الجهة الاخرى حدي الذهب (عند خروجه وعند دخوله) .

وتبدو أهمية بيان هذين الحدين في معرفة المدى الذي يبلغه ارتفاع أو انخفاض ثمن الاوراق الاجنبية ، إذ أن هذه المعرفة توضح للمدين موقفة ازاء هذه التقلبات . لانه في حالة تجاوز ثمن الاوراق الاجنبية تفرقات نقل الذهب ، يصبح من مصلحة المدين الوفاء بالذهب ، مع تحمله تفرقات النقل ، وهو ما يسمى بعد خروج الذهب . ويقصد به سعر التعادل مضافا إليه تفرقات النقل (٦٥) . أما في حالة هبوط ثمن الاوراق الاجنبية عن حد تفرقات النقل ، فيصبح من مصلحة الدائن طلب الوفاء

بالذهب • وبذلك يشجع على دخول الذهب ، وهو ما يسمى حد دخول الذهب ، ويقصد به سعر التبادل ناقصا ثقلات نقل الذهب (٥٠) •

وزيادة في الايضاح ، نفترض أن سورية والولايات المتحدة الامريكية ، قد ارتبطتا بقاعدة الذهب ، وأن القانون السوري يعرف الليرة السورية بأنها عبارة عن ٤٠ غراما من الذهب ، على حين يعرف القانون الامريكي الدولار أنه يساوي ٨٩ غراما من نفس المعدن • فإن سعر الصرف بين سورية وأمريكا ، يتحدد على النحو التالي : (١)

$$\begin{aligned} & ٠٨٩ \\ ١ \text{ دولار} &= \frac{244}{089} = \text{٢٢٤ ليرة سورية} \\ & ٠٤٠ \end{aligned}$$

ومن جهة أخرى يكون سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للدولار الامريكي هو :

$$١ \text{ ليرة سورية} = 4495 \text{ سنتا أمريكا}$$

والسؤال المطروح هو لماذا يتعدد الليرة السورية والدولار الامريكي سعر صرف ثابت ؟ إن الجواب على هذا السؤال في الواقع ينحصر في حالة تعادل الطلب على العملاتين • فإذا كانت قيمة صادرات سورية إلى أمريكا ، معادلة لقيمة واردات سورية من أمريكا ، فإن كلا من المصدرين السوريين والامريكيين ستكون لديهم كمبيالات أو حوالات مصرفية ، مسحوبة على بنوك الدولتين ، وسيوجهون إلى بنوكهم لتحويل هذه الكمبيالات أو الحوالات المصرفية ، المقومة بالليرات السورية أو بالدولارات الامريكية ، إلى ليرات سورية أو دولارات امريكية • ومن جهة أخرى فإن كلا من المستوردين السوريين أو الامريكيين الذين اشترؤا بضائع من سورية أو أمريكا ، سيوجهون كذلك إلى بنوكهم لشراء دولارات امريكية أو ليرات سورية بحدود قيمة الصادرات ، ليتمكنوا من سداد قيمة البضائع التي استوردوها إلى

(١) ان عمليات الصرف لا تجري وفقا لهذا السعر ، وانما طبقا لاسعار التي تحددها الدولة والتي تتغير من وقت لآخر •

المصدرين السوريين أو الأمريكيين • وبعبارة أخرى يتحدد سعر صرف ثابت بسين
العمليتين ، عندما تكون كمية الذهب التي يمكن شراؤها بالدولارات الأمريكية في
الولايات المتحدة تباع بمبلغ ٢٢٤ ليرة سورية في سورية ، وكذلك كمية الذهب
التي يمكن شراؤها بالليرات السورية تباع بمبلغ ٤٤٩٥ سنتا في أمريكا •

وعند قيام العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، نجد أنه ليس هناك من يرغب
في شراء الدولارات الأمريكية في سورية ، بأكثر من سعر التعادل بين العمليتين ،
بالإضافة إلى نفقات نقل الذهب والتأمين عليه ، ولنقل (٢٠) قرشا سوريا • ولهذا
يفضل المدين السوري شراء ٨٩ غراما من الذهب ، مقابل ٢٢٤ ليرة سورية
والذي يساوي دولارا واحدا ، وإرساله إلى دائته الأمريكي ، متحملا نفقات النقل
والتأمين عليه والبالغة (٢٠) قرشا سوريا • لأن سعر العملة قد ارتفع عن سعر
التعادل زائدا تكاليف النقل بحيث أصبح (٢٢٤ + ٢٠ = ٢٤٤) ليرة سورية •
لأن كل مدين لن يشتري الأوراق الأجنبية المسحوبة على الخارج إذا ارتفع سعرها
عن سعر التعادل ، مضافا إليه تكاليف نقل الذهب والتأمين عليه • وهذه الحالة
تسمى « حد خروج الذهب » •

وبالمقابل تعتبر حالة دخول الذهب مغايرة لسابقتها ، إذ فيها يبدأ الذهب في
الدخول إلى البلد الدائن • فإذا زادت الصادرات السورية إلى أمريكا عن وارداتها
منها ، فإن عرض الدولارات في السوق السورية (لدفع قيمة البضائع السورية)
سيزيد عن الطلب على الدولارات في السوق السورية (لدفع قيمة البضائع
الأمريكية) • ويترتب على هذا بطبيعة الحال ، هبوط سعر الدولار طبقا لقانون
العرض والطلب • غير أن هبوط سعر الدولار لا يمكن أن يستمر دون توقف •
ذلك أن المصدر السوري إذا ما وجد أن الدولارات التي يتسلمها من المستورد
الأمريكي ، لا يمكن بيعها إلا بسعر منخفض ، سيطلب منه أن يشحن إليه ذهباً ،
بدلاً من الدفع بحوالة مصرفية بالدولار ، على أن يتحمل هو (المصدر السوري)
تكاليف الشحن والتأمين • وعندما يبدأ الذهب في الانتقال من أمريكا إلى سورية ،
يتوقف العرض الإضافي للدولار في السوق السورية ، بعد أن يكون قد هبط
سعره إلى ما يعرف « بعد دخول الذهب » • ونظرا لأن تكاليف الشحن واحدة

في الحالتين ، (وهي على وجه التقريب ٢٠ قرشا سوريا أو ١١ سنتا) فان أقصى حد لهبوط سعر الدولار في سورية ، هو ١ ليرة سورية = ٥٥٩٥ سنتا . (لاحظ أن زيادة عدد الدولارات التي تدفع مقابل الليرة السورية ، تمثل طبعا هبوطا في سعر الدولار) . ذلك أنه بمجرد هبوط سعر الدولار الى هذا الحد ، يفضل المصدرين السوريين تسليم قيمة بضائعهم المبيعة إلى أمريكا بالذهب حتى وان تحملوا تكاليف نقل الذهب . والذي نستخلصه مما تقدم أن زيادات صادرات سورية إلى أمريكا ، لا بد أن تؤدي في النهاية إلى دخول الذهب إلى سورية ، لدفع قيمة هذه الزيادة .

ومما تقدم يمكن أن نقول أنه إذا كان سعر التعادل بين الليرة السورية والدولار الأمريكي ، هو ١ ليرة سورية = ٤٤٩٥ سنتا أمريكا فان أقصى حد لارتفاع السعر الفعلي للدولار ، بالنسبة لليرة السورية ، هو ١ ليرة سورية = ٣٣٩٥ وهو حد خروج الذهب من سورية ، كما أن أقصى حد لهبوط سعر الدولار ، بالنسبة لليرة السورية ، هو ١ ليرة سورية = ٥٥٩٥ وهو حد دخول الذهب إلى سورية .

وبالاختصار نرى أنه في حالة قاعدة الذهب ، يظل سعر الصرف بين العملات المختلفة ثابتا ، بحدود ضيقة لا تتجاوز عادة تفقات نقل الذهب والتأمين عليه .

اسعار الصرف في ظل نظام العملات الورقية المستقلة

يتضح لنا من دراسة القسم السابق ، أن الوظيفة الاساسية التي يؤديها نظام الذهب في ميدان المعاملات الدولية ، هي تثبيت سعر الصرف . فقد رأينا كيف أن سعر الصرف في ظل نظام الذهب ، لا يمكن أن يتقلب إلا داخل حدي الذهب . ومعنى ذلك أن المدين كان يفضل الدفع بالذهب ، إذا وجد أن سداد ما عليه من التزامات بالحوالات يكلفه أكثر من الذهب ، وأنه يفضل الدفع بالحوالات إذا وجد أن الوفاء بها أقل كلفة من الذهب . وما أن توقف العمل بقاعدة الذهب الدولية ، منذ الحرب العالمية الاولى ، حتى أوقفت الدول قابلية تحويل أوراقها النقدية

للصرف بالذهب ، و الفلت العلاقة الثابتة بين الذهب والوحدات النقدية ، وأخذت بنظام العملات الورقية المستقلة . وهنا تتساءل عن الأساس الذي يقوم عليه تحديد سعر الصرف ، بالنسبة للنظام النقدي الورقي . لم يكن هذا الأساس - في الواقع - إلا قانون العرض والطلب . ف سعر الصرف لا يخضع لقيود الدولة فقط ، بل يتأثر بالعملات الأخرى . وبمعنى آخر فإن سعر الصرف يتحدد طبقاً لتفاعل عرض العملة الوطنية والطلب عليها .

فمثلاً إذا ارتفع سعر الصرف لليرة السورية بالنسبة للدولار الأمريكي ، بحيث أصبح الدولار يساوي (٣٦٠) ليرة سورية ، بعد أن كان سعره (٣٨٠) ليرة سورية . من الواضح أن من شأن هذا الارتفاع في اليرة السورية ، هو هبوط أسعار السلع الأمريكية مقومة بالنقود السورية ، وارتفاع أسعار السلع السورية مقومة بالدولارات . وعليه فإن الانخفاض في سعر الدولار بالنسبة لليرة السورية ، يؤدي إلى احجام الأمريكيين على القيام بعمليات تؤدي إلى طلب الليرات السورية ، وقبال المستثمرين على الاستيراد من أمريكا ، وبالتالي زيادة الطلب على الدولارات ، بما في ذلك السلع السورية . وهكذا تلعب تقلبات أسعار اليرة السورية بما تزاوله من تأثير على حجم الصادرات والواردات دوراً مهماً ، بالتأثير على ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف الاجنبي في ظل قاعدة العملات الورقية المستقلة .

نظرية تعادل القوى الشرائية :

تميدنا نظرية تعادل القوى الشرائية في شرح طريقة تقييم العملات الورقية الالزامية بالنسبة لبعضها بعضاً . وقبل أن نعرض للنظرية نفسها نقول أن المنطق فيها يستند إلى مايلي :

أولاً - تتوقف قيمة العملة الورقية الوطنية الالزامية داخل الدولة على قدرتها في طلب البضائع والخدمات . فكلما ازدادت القوة الشرائية للعملة الوطنية كلما ارتفعت قيمتها .

ثانياً - تتحدد القيمة الداخلية للعملة الوطنية ، من وجهة نظر دولية ، بقوتها الشرائية في السوق المحلية . وعلى هذا فإن سعر الصرف بين العملات المختلفة ، يتأثر بمستويات الاسعار الداخلية . فانخفاض القوة الشرائية للعملة في الداخل ، يؤدي - عن طريق عرقلة الصادرات وتشجيع الواردات - إلى زيادة عرض هذه العملة ، ونقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي ، وانخفاض قيمتها الخارجية تبعاً لذلك . وبعبارة أخرى فإن أي انخفاض في القيمة الداخلية للعملة ، يترتب عليه انخفاض قيمتها الخارجية ، أي قيمتها بالنسبة للعملات الاجنبية . وقد رأى كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم الكاتب الاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل) أن سعر الصرف يتحدد في نظام العملة الورقية حسب تعادل القوى الشرائية داخل الدولة وخارجها . ذلك أن الاسعار الداخلية التي تتأثر إلى حد كبير بالقوة الشرائية للنقود ، هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي . وذلك يعني أن هذا الصرف محكوم بالاسعار الداخلية ، وأن صرف عملة أية دولة بعملة دولة أخرى يتحدد بمستويات الاسعار في كل من الدولتين ، ويطلق عليه حد تكافؤ القوى الشرائية . فإذا كانت الليرات السورية تستبدل بماركات ألمانية في اسواق الصرف ، فإن الذي يستبدل في الحقيقة ، هو السلع والخدمات السورية ، نظير السلع والخدمات الألمانية .

وايضاحاً للفكرة التي تقوم عليها النظرية ، نفترض أن المارك الألماني يساوي (٢٥) ليرة سورية ، وأن كمية السلع التي يمكن شراؤها بعشرة آلاف ليرة في القطر ، تعادل تقريباً كمية السلع التي يمكن شراؤها بأربعة آلاف مارك في ألمانيا الغربية . عندئذ تتفق النسبة تماماً بين مستوى الاسعار في الدولتين ، مع النسبة بين سعر الصرف لليرة السورية والمارك ، أو بعبارة أخرى تتفق النسبة بين القوة الشرائية لليرة في سورية ، والمارك في ألمانيا الغربية ، مع سعر الصرف السائد

١٠٠٠٠

بين العمتين ، وهو ١ مارك = $\frac{10000}{25}$ = ٤٠٠ ليرة سورية .

٤٠٠٠

وسبب ذلك أن البنوك الألمانية لا تشتري المندات المسحوبة على المدينين

السوريين ، من قبل المصدرين الالمان ، إلا بقصد بيعها للمدينين الالمان ، الذين يريدون أن يسدوا ما عليهم من التزامات تجاه الدائنين في سورية . وعليه فإن السعر الذي تشتري به البنوك هذه السندات من المصدرين الالمان ، يتوقف على السعر الذي يقبل به دفعه المستوردون الالمان مقابل الحصول على سندات مسحوبة على سورية . ولما كان المستوردون يريدون الحصول على هذه الحوالات ، بغية شراء السلع السورية ، فميتوقف السعر الذي يرتضون به شراء الليرة السورية على مقدار ما تستطيع الليرة أن تشتريه في سورية مقارنا بما يستطيع المارك أن يشتريه في ألمانيا الغربية .

فاذا تبين أن الكمية من السلع التي يمكن شراؤها بعشرة آلاف ليرة في سورية ، تزيد عما يمكن شراؤه بأربعة آلاف مارك في ألمانيا الغربية ، وتعادل تقريبا ما يشتري بخمسة آلاف مارك. ، فإن هذا دليل على أن سعر الصرف الحالي لا يستقيم مع مستوى الاسعار الالمانية ، بالقياس إلى الاسعار الداخلية في سورية . ويجوز لهذا الوضع إلى انصراف المستوردين في سورية عن الاستيراد من ألمانيا ، في حين يقبل المستوردون في ألمانيا على الاستيراد من سورية ، فيقل الطلب على العملة الالمانية بالنسبة للمعروض منها ، وينخفض سعر المارك بالنسبة إلى الليرة السورية ، ويستمر في الانخفاض حتى يصبح المارك الالمني معادلا لـ (٢) ليرة سورية .

فيتضح من ذلك أن القيمة الداخلية للعملة أو قوتها الشرائية داخل الدولة تؤثر على قيمتها الخارجية أي على سعر الصرف ، بحيث يمكن القول أن سعر الصرف بين عملتين سيتحدد بحيث تكاد تتعامل القوة الشرائية الداخلية لكل منها ، أي العلاقة بين الاسعار السائدة في كل من البلدين .

وتفترض النظرية لصحتها وفعاليتها فرضيتين أساسيتين هما :

أولا - عدم اخضاع عمليات تحويل النقود من بلد إلى آخر لاية قيود ، بل يشترط أن تكون حرة . وهذا أمر غير متوفر في معظم دول العالم بالوقت الحالي .
ثانيا - كما أن التجارة الدولية لا تخضع لاية قيود ، وهذا أمر غير متوفر في

كل دول العالم بالوقت الحاضر ، حيث تنظم الحكومات تجارتها الدولية بطرق متباينة .

لذلك يمكن القول ، أن نظرية تعادل القوى الشرائية صحيحة من الوجهة النظرية ، إلا أنه غير معمول بها في معظم الحالات بين الدول ، نظرا لأن شروط تطبيقها غير متوفرة . فهناك كثير من التحفظات على هذه النظرية ومنها :

١ - تقوم نظرية القوى الشرائية على أساس أن ارتفاع مستوى الاسعار في الداخل ، يؤدي إلى تشجيع الواردات وعرقلة الصادرات وزيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي ، وهبوط قيمتها الخارجية تبعاً لذلك . ولا تحتوي النظرية أية إشارة إلى أثر الرسوم الجمركية التي تعرقل الواردات - رغم هبوط أسعارها نسبياً - أو تحول دون زيادة الصادرات على الرغم من كون مستوى الاسعار الداخلي أقل من المستوى العالمي . ولا يعني هذا بالضرورة أن واضع النظرية قد بنى نظريته على أساس حرية التجارة ، وإنما يبدو أنه افترض ضمناً أن آثار الرسوم الجمركية التي تفرضها أية دولة في تقليل عرض عملتها (لدفع قيمة وارداتها) ، فإن الرسوم الجمركية المضادة التي تفرضها الدول الأخرى على بضائعها ، ستؤدي كذلك إلى تقليل الطلب على عملتها (لدفع قيمة صادراتها) . وبذلك لا يكون هناك أثر للرسوم الجمركية على سعر الصرف . غير أن بعض الدول تستطيع أن تقيد وارداتها من الخارج عن طريق فرض رسوم جمركية باهظة ، وأن ترفع سعر عملتها كثيراً دون أن يكون هذا الارتفاع مرتبطاً بزيادة القوة الشرائية لعملتها في الداخل ، كما تقرر النظرية ، إذا كان الطلب الخارجي على سلعها ضئيلاً المرونة .

٢ - تحول تكاليف النقل دون تعادل القوة الشرائية للمتلين . فالليرة السورية ، إذا ما عبرنا عنها بماركات ألمانية ، فإنها لا تشتري حجم السلع نفسها في ألمانيا ، إذ أن هناك تفاوتاً في الاسعار بين البلدين ، نتيجة للعامل المشار إليه . فتتفاوت النقل في حد ذاتها ستجمل دائماً فروقا في مستويات الاسعار بين منتجات الدول .

٣ - إن التغير في مستوى الدخل القومي قد يؤثر في سعر الصرف ، دون أن تتغير الاسعار في الداخل بنفس نسبة تغير سعر الصرف . فارتفاع الدخل القومي مثلا يؤدي إلى زيادة السلع الأجنبية المستوردة ، دون أن تصاحب ذلك زيادة في التصدير . وبعبارة أخرى يزيد عرض العملة الوطنية ، طلبا للملات الأجنبية ، فيخفض سعر الصرف . والواقع أن زيادة أو نقصان الدخل القومي تصحبها عادة حركات طردية في الاسعار . وليس معنى هذا أن التغير في الاسعار ، يتناسب مع التغير في الدخل ، بل إنه يعني فقط أن حركة الظاهرتين تسيران في اتجاه واحد .

٤ - ليس في امكان النظرية حساب تعادل القوى الشرائية عن طريق قسمة مستوى الاسعار في أحد البلدين على مستوى الاسعار في البلد الآخر . فهناك كثير من السلع والخدمات التي تؤثر أسعارها في حساب القوة الشرائية للعملة ، دون أن يكون لها أدنى أثر في سعر الصرف ، لخروجها كلية عن نطاق التجارة الدولية . فقد تختلف ايجارات المنازل بين دولة ودولة أخرى ، أو أسعار السلع السريعة العطب ، أو خدمات النقل والخدمات الصحية والتعليمية - وجميعها تؤثر طبعاً على القوة الشرائية الداخلية للعملة - دون أن يؤدي ذلك الى استيراد المنازل من الدولة ذات الايجار المنخفض إلى الدولة ذات الايجار المرتفع ، أو انتقال الخدمات من السوق الرخيصة إلى السوق الغالية ، محدثاً بذلك أثراً على سعر الصرف . فالقوة الشرائية التي تؤثر فعلاً على سعر الصرف ، هي القوة الشرائية التي تحسب فقط على أساس السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية .

٥ - إن ظهور سلع بديلة ، والتغير في أذواق المستهلكين ، ليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف لأن النظرية تفترض أن التغير في سعر الصرف يكون ناتجاً فقط عن التغير في القوة الشرائية للنقود .

٦ - إن تغير سعر قطع أجنبي ما ، يبدل العلاقة بين اسعار البضائع المتبادلة دولياً في دولتين . وتبدل أسعار البضائع هذه نظرياً في دولة واحدة ، وهي الدولة التي ينخفض فيها سعر عملتها ، أو يرتفع بالنسبة لاسعار العملات الأخرى ، وتبقى هذه الاسعار على حالها في الدول الأخرى . ولكن الاسعار في الواقع تتأثر في كلا

البلدين نوعا ما ، وتؤدي إلى تبدل العلاقة بين اسعار البضائع المتبادلة دوليا ،
واسعار البضائع التي لا يجري عليها التبادل الدولي .

مما سبق يتضح لنا أن يكون لمستوى الاسعار الداخلية وحده شأن في تحديد
سعر الصرف ، وفي تحديد التغيرات الذي يتحقق التوازن بمقتضاه . فمما لا شك
فيه أن هناك رابطة قوية بين القيمة الداخلية ، والقيمة الخارجية للعملة ، حيث يمكن
القول أن مستوى الاسعار الداخلي ، يعتبر أهم العوامل التي تؤثر على سعر
الصرف . غير أن القول بأن سعر الصرف بين أي عملتين يتحدد بالضبط بالنسبة
بين القوة الشرائية الداخلية لهاتين العملتين^(١) ، كما تقرر النظرية قولاً لا يمكن
قبوله مطلقاً وإن كان ينطوي على قدر كبير من الصحة .

ولكي يتم تجاوز هذه الانتقادات فقد أعيدت صياغة نظرية تعادل القوى
الشرائية ، واعتمد على القوى الشرائية المقارنة . وتقوم نظرية تعادل القوى
الشرائية المقارنة على أن سعر الصرف لا يتحدد بالمقدرة الشرائية للعملتين داخل
كل من البلدين ، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار التبدلات التي تطرأ على القوة
الشرائية للعملة الوطنية ، وانعكاساتها على سعر الصرف . فلو افترضنا أن سعر
الصرف بين الليرة السورية والمارك الألماني كان : مارك واحد = ليرة سورية
واحدة في عام ١٩٦٠ ، وفي عام ١٩٨٠ تضاعف مستوى الاسعار في ألمانيا الغربية ،
وارتفع مستوى الاسعار في سورية ، الى ثلاثة أضعاف . في هذه الحالة يتحدد سعر
الصرف الجديد على الشكل التالي : ليرة سورية = ٣ مارك . وبمباراة أخرى
إذا ارتفع مستوى الاسعار في سورية بمقدار مرة ونصف ، عن مستوى ارتفاع
الاسعار في ألمانيا الغربية في الفترة المبحوثة آنفا ، فإن القوة الشرائية لليرة السورية
تنخفض بمقدار يزيد عن الضعف ، عما هو عليه الحال في ألمانيا الغربية . ومنه نجد
أن سعر التوازن الجديد يصبح : مارك = ١.٥ ليرة سورية تقريبا . ويتحدد
عند ذلك السعر المستوي الذي يتحقق بمقتضاه التوازن في المعاملات التجارية بين
سورية وألمانيا والذي يدور حوله بالتالي سعر الصرف في الاسواق .

(١) وذلك باستبعاد الرقابة على النقد .

أولاً - هناك بعض الصعوبات في اختيار فترة الأساس ، واستخدامها كأداة وقد وجهت لنظرية القوى الشرائية المقارنة عدة انتقادات منها :

معيارية لدراسة تغيرات سعر الصرف على أساسها . ثم هل يجب أن نأخذ أسعار الجملة أم أسعار المفرق أم تكاليف الميشة أو تكاليف الإنتاج التي تعكس والى حد مناسب التغيرات الاقتصادية عند تحليلنا لمعرفة التغيرات في أسعار الصرف .

ثانياً - تعمل النظرية الأساسية وصيغتها الجديدة حقيقة ، وهي أن سعر الصرف يتحدد نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على القطع الاجنبي ، وليس فقط من جراء تفاعل العرض والطلب على السلع والخدمات .

وبالرغم من الانتقادات الآتية الذكر ، فما زالت الصيغة الجديدة للنظرية يسترشد بها في توجيه سياسة تحديد سعر الصرف ، وبصفة خاصة في أعقاب الاضطرابات النقدية الدولية ، ولمعرفة ما اذا كان سعر الصرف السائد مقوما بالعملة الوطنية في الاسواق الخارجية تقريبا مغالى فيه بالارتفاع أو بالانخفاض فيه بالنسبة الى التغير الذي يكون قد حدث في مستوى الاسعار الداخلية والاسعار الدولية .

نظرية القوى الانتاجية :

تأخذ نظرية القوى الانتاجية مكانا واضحا في تفسير تحديد سعر الصرف الخارجي لوحددة النقد . وتنادي هذه النظرية بأن حجم وكفاءة الجهاز الانتاجي للدولة ، يلعبان دورا رئيسيا في تحديد سعر الصرف . فكلما تنوع انتاج الدولة ، وازدادت انتاجية عوامل الانتاج فيه ، كلما أدى الى تحسين سعر الصرف الخارجي لعملة هذه الدولة .

وترى هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يتم تحديده بحيث يتمشى مع أحوال قوى الانتاج داخل الدولة ، وإلا اتاب هذه الدولة ، عدم الاستقرار الاقتصادي . فإذا افترضنا مثلا أن قوى الانتاج ، داخل دولة معينة كانت منخفضة ، وأن سعر الصرف الخارجي لعملة هذه الدولة ، كان مقدرا بأكبر من قيمته الحقيقية ، فتكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار السلع الوطنية من ناحية بسبب انخفاض الانتاج

والإنتاجية ، وأن تقل صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع سعر صرف عملتها من ناحية أخرى ، وفي الوقت نفسه يزداد طلب مواطنيها على السلع الأجنبية ، الأمر الذي يفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها . ولقد كان هذا هو حال ألمانيا في سنة ١٩٢٤ ، عندما ضعف جهازها الإنتاجي بسبب الحرب والتعويضات ، وكانت قيمة المارك الألماني مقدرة بأكثر من حقيقته .

ويحدث الشيء نفسه من عدم الاستقرار الاقتصادي ، إذا كان جهاز الدولة الإنتاجي قويا ، وكانت قيمة عملتها الخارجية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية ، حيثئذ يزداد الطلب على سلع هذه الدولة ، وترتفع مستويات الأسعار فيها ، ولابد أن تعاني هذه الدولة من مساوئ التضخم . ولقد كان هذا هو حال الهند أثناء الحرب العالمية الثانية ، حينما كانت عملتها مثبتة إلى الاسترليني ، وازدادت الإنتاجية نسبيا في هذه الدولة ، وازداد طلب انكلترا على منتجاتها ، مما أدى إلى رفع مستوى الأسعار داخلها .

وتدلنا هذه النظرية على أن تثبيت سعر الصرف للدولة ، دون مراعاة تأثيراتها الإنتاجية ، لا بد وأن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي .

تلطيف تقلبات سعر الصرف :

قبل الأزمة العالمية الكبرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، لم يكن هناك من ضرورة تقتضي تدخل الدولة في أعمال وشؤون الصرف ، ولا سيما في مسألة تحديد الأسعار . إذ لم يكن قبل هذا التاريخ ما يدعو إلى التدخل ، حيث كان نظام الذهب يتكفل بضبط أسعار الصرف بنطاق ضيق لا يتجاوز حدي تصدير واستيراد الذهب . وبعد الفترة المشار إليها بدأت بعض الدول تنتقل عن قاعدة الذهب إلى الأنظمة النقدية الورقية ، وجاءت بنظريات وقواعد جديدة لتنظيم الصرف ، وتناولت أيضا تكوين أسعاره وتضييق تقلباته - عن طريق سلطات - منحت حق الرقابة والإشراف على العملات الوطنية والعملات الأجنبية ، وتنظيم ذلك بحيث يتماشى مع مصلحة الدولة في موازينها التجارية والاقتصادية . وهناك دول أخرى استبقت للعملة الوطنية

قابليتها للتحويل ، معتمدة في تلطيف حدة التقلبات الفجائية أو القصيرة الاجل في قيمتها عن طريق تدخل الدولة ، بفرض نظام يمنع هذه التقلبات ، أو يعمل على تقليلها ، يسمى نظام موازنة الصرف . ويطلق على المنظمة التي ترعاه اسم (صندوق موازنة الصرف) .

تنحصر مهمة الصندوق بصورة أساسية في التدخل في شؤون الصرف المحلية للمحافظة على أسعار الصرف بمستوى معين ، يمنع انخفاض أو ارتفاع قيم العملة ، ليحول دون تعرض قيم الاستيراد والتصدير الى التفاوت والاختلاف . أما الغاية الاساسية من إنشاء هذا الصندوق ، فهو ابعاد الميزان الحسابي للدولة عن مخاطر العجز^(١) .

وبغية تحقيق هذه الغاية ، يقوم الصندوق (أو المؤسسات المالية المختصة كالبنك المركزي) بما لديه من عملات أجنبية ووطنية ، بالتدخل في أسواق الصرف لحماية قيمة العملة الخارجية من خطر عمليات المضاربة غير الموازنة .

مثال : لو عمد المضاربون ، بحال ارتفاع سعر الصرف بين الليرة السورية والمارك الألماني من مارك = (٢٤٠) ليرة سورية الى مارك = (٢٦٠) ليرة سورية الى بيع ما يحوزونهم من الماركات ، وشراء الليرات السورية ، لادى هذا الى تحقيق نوع من الاستقرار على سعر الصرف بين العملتين . أما المقصود بعمليات المضاربة غير الموازنة ، فهو اقبال المضاربين على شراء الماركات بدلا من بيعها لانهم يعتقدون أن ارتفاع سعر المارك هو مقدمة لارتفاع جديد ، وانخفاض سعر الليرة مقدمة لانخفاض شديد ، الامر الذي يؤدي الى زيادة حدة تقلبات أسعار الصرف . ولا يقوم الصندوق أو أية جهة أخرى بتثبيت سعر الصرف ، عن طريق اصدار القوانين المتعلقة بذلك ، وانما يتدخل في السوق بالما أو مشتريا . ونتيجة لذلك

(١) يتألف الميزان الحسابي من مجموعتين من العناصر ، هي :

١ - الصادرات والواردات المنظورة .

٢ - الصادرات والواردات غير المنظورة ، وبتعبير ادق العناصر المنبثقة غالباً من الخدمات والاستثمارات .

فان سعر الصرف يتحدد عن طريق تفاعل العرض والطلب . ففي حال ارتفاع سعر العملة الوطنية ، يعتمد الصندوق الى طرح كميات كبيرة من العملات المحلية ، مقابل مقدار معين من العملات الاجنبية ، أو يقوم بشراء العملة المحلية مقابل القطع الاجنبي ، لكي يمنع انخفاض سعر العملة الوطنية (أي يتم طرح عملات أجنبية ، مقابل مقدار معين من العملة الوطنية . وهكذا تمنع السلطات المختصة ارتفاع سعر العملة الاجنبية بالنسبة للعملة الوطنية) .

ولكي تحقق هذه السلطات أهدافها ، لابد من توفر شرطين رئيسيين : الاول - استعداد الصندوق لاستعمال موارده النقدية لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، والثاني - كفاية موارده للقيام بعمليات البيع أو الشراء اللازمة لقصر تقلبات سعر الصرف ، على التغيرات الضرورية لتحقيق التوازن الطويل المدى .

تحييد سعر الصرف في ظل الرقابة على الصرف :

• ان الرقابة على الصرف هي نوع من الاشراف الحكومي المنظم على عرض القطع الاجنبي والطلب عليه في البلاد . والغاية الرئيسية من الرقابة على الصرف ، هي تعبئة موارد القطع الاجنبي ، بغرض التأثير في أسعارها وتنظيم تقلباتها وحركاتها ، حسب ظروف سوق الصرف وطبقا للسياسة الاقتصادية . وتلجأ الدول الى تطبيق الرقابة على الصرف حينما يصبح ميزان الدولة الاقتصادي في عجز .

والواقع إن الرقابة على الصرف تختلف عن صندوق موازنة الصرف . فقد رأينا كيف: تتدخل الدولة عن طريق صندوق موازنة الصرف ، لزيادة حجم عمليات سوق الصرف الخارجي ، عن طريق الطلب الاضافي أو العرض الاضافي الذي يخلقه تدخل الحكومة لشراء العملة الوطنية أو بيعها ، بغية تحقيق التوازن . بينما نجد أنه في ظل الرقابة على الصرف ، تصبح الخزنة العامة أو المصرف المركزي أو أية جهة حكومية أخرى تحدها الدولة هي البائع والمشتري الوحيد للقطع الاجنبي ، إذ يترتب عليها تقلص حجم عمليات سوق الصرف بوجه عام ، ونقص عرض العملة الوطنية في هذا السوق بصفة خاصة .

اسباب ظهور سياسة الرقابة على النقد :

ظهرت سياسة الرقابة على النقد للمرة الاولى ، في بداية الازمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩ — ١٩٣٣) واقتصرت على بعض دول أوربا الوسطى ، وبصورة خاصة ألمانيا ، وكذلك أمريكا اللاتينية . إلا أنها انتشرت في كل دول العالم تقريبا أثناء الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التي أعقبتها . وقد تعددت الصور التي اتخذتها سياسة الرقابة على النقد ، سواء أكان ذلك من حيث الاهداف أم الوسائل . فقد تفرض الدولة الرقابة على الصرف لفاية إيقاف التدهور في سعر عملتها الوطنية ، حيث تمنع تحويل الاموال إلى الخارج ، أو بهدف الحصول على قدر كاف من العملة الاجنبية ، يمكنها من دفع فوائد الدين العام من جهة ، ويكون مصدر ربح لها من جهة أخرى ؛ وقد تلجأ الدولة لفرض الرقابة على النقد الاجنبي بسبب ندرة مواردها منه وحاجتها الى وضع نظام صارم ، يضمن استعمال هذه الموارد النادرة في الالوجه التي تعود على الاقتصاد القومي بأكبر فائدة ممكنة . ويقترن نظام الرقابة على النقد في هذه الحالة ، بفرض نظام تراخيص الاستيراد ، ووضع قيود شديدة على السفر الى الخارج ، أو تحويل العملة الى الخارج لاي سبب .

مميزات الرقابة على الصرف :

إن احدى مميزات الرقابة على الصرف ، هي كون السلطة المشرفة على القطع الاجنبي تمارس صفة هي أنها المحتكر الوحيد ، وتطلب من المقيمين الذين يحوزنهم قطع أجنبي أن يتخلوا - للسلطة المشرفة ، ويحصلوا على عملة محلية عوضا عنه ، وبسعر للصرف تحدده السلطة المشرفة . وبالمقابل فإن المقيمين الذين يرغبون الحصول على القطع الاجنبي أن يشتروه فقط من السلطة المشرفة ، وفي ظل شروط معينة ، وبأسعار تحددها مسبقا . وبما أن عمليات المضاربة تعتمد في ظل الرقابة على الصرف ، فإن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز بين أسعار العملات الاجنبية المختلفة . وتلجأ إلى شراء القطع الاجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر . وقد تطبق الدولة أحيانا عدة أسعار للصرف ، كوسيلة لتشجيع بعض الصادرات:

الوطنية لدولة معينة ، أو للتقليل من الطلب على بعض العملات الاجنبية ، أي للحد من الاستيراد من دول معينة • كما أن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز ما بين الأشخاص وما بين استعاملات معينة للقطع الاجنبي بأن تسمح تارة للمقيمين أو تمنع عنهم شراء القطع الاجنبي • وبذلك نجد أن السلطة المشرفة تخصص القطع الاجنبي لأنواع معينة من المستوردات • ونجد أيضا أن السلطة المشرفة توفر القطع الاجنبي للشراء من بلد معين وتمنعه عن غيره •

اهداف الرقابة على الصرف :

يستخدم نظام الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف عديدة نوجزها فيما يلي :

١ - حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية :

تهدف إلى رفع معدلات العملات المحلية بواسطة الرقابة على الصرف ، يعبر للصناعة المحلية - بصفة تلقائية - بعض أسباب الوقاية من المنافسة الاجنبية ، ولو أن هذه الحقيقة قد لا تبدو واضحة على الفور • فمعدلات سعر الصرف المبالغ في تقويمها تشبط من حركة الصادرات ، بيد أنها بعد إذ تستقبل أول وقع لها ، تمود فتشجع حركة الواردات • فكيف يمكنها أن تكون ذات طابع حمائي ؟ تلخص الاجابة على هذا السؤال في الحقيقة الواضحة من أن أي بلد لا يمكنه أن يستمر طويلا في عملية الشراء ، دون أن يبادل ببضائع على شكل مدفوعات • وتهبط الواردات عادة الى المستوى المنخفض للصادرات الذي فرضه وأملأه ارتفاع أسعار العملات ، وبواسطة تعديلات وموازنات مناسبة يمكن ضمان تحقيق الحماية بالدرجة نفسها عن طريق تخصيص حصص للاستيراد أو فرض ضرائب على الواردات أو فرض رسم على تراخيص الاستيراد ، كما هو الحال في الرقابة على النقد فيما يختص بمعدلات الصرف المغالى في تقويمها ، سواء أكان في جملتها بالنسبة لمجموع السلع أم لسلعة واحدة مستقلة • كذلك تتحقق الحماية عندما تباع الدولة القطع الاجنبي اللازم لاستيراد سلعة معينة ، ولكن بسعر من العملة الوطنية مرتفعا عن سعر الصرف العادي ، أو عدم بيعها للعملة الاجنبية إن كانت تستخدم في شراء سلع أجنبية تنافس الصناعة المحلية •

٢ - منع نزوح رأس المال إلى الخارج :

إذا كانت الاحوال السياسية أو الاقتصادية في الاقتصاد المتطور تسبب هجرة رأس المال بشكل عملات أجنبية ، فقد لا تكون هنالك مندوحة من اللجوء إلى فرض حظر على تصدير رأس المال ، ويستتبع هذه الخطوة في العادة فرض رقابة نقدية شاملة ، أو على أوسع نطاق ، بمعنى فحص وتمحيص جميع صفقات التصدير الفردية والمدفوعات الفردية الخارجية كافة . وكذلك بالمثل فحص الرسائل البريدية وتفتيش الاشخاص . وهذه القيود النقدية - حتى ولو فرضت بأكملها على رعايا الدولة نفسها - لا تستطيع أن تتخلص من تفاوت موازين المدفوعات ، الناشئة عن تدفق تيار - غير متوازن وذو صفة دورية بوجه عام - من الاستثمارات الجديدة بمعرفة الاحاب . كما أن وجود الرقابة على النقد تقلل بذاتها دون ريب من تدفق رأس المال الاجنبي الخاص ، طوال فترة من السنين . وبالرغم من ذلك ، فإن أية دولة ذات معدلات صرف مرتفعة ، لا تستطيع في العادة التخلص من قيد منع وتصدير رأس المال ، ذلك لأن تحركات رأس المال هذه تزيد من عنف الارتفاع في قيمة العملات ، وتزيد من الحوافز على الفرار . ولهذا يشترط لنجاح رقابة الصرف في منع انتقال رؤوس الاموال أن تتعاون معها الدول الاخرى التي تنتقل إليها رؤوس الاموال ، أي أن تفرض هذه الدول الاخرى رقابة على الصرف بالنسبة لعملات الدولة التي تخش انتقال رؤوس أموالها .

٣ - الوقاية من موجات الكساد الخارجية :

تعرض الدول النامية - باعتبارها منتجة للمواد الأولية - إلى حد بعيد إلى نقص الطلب على المواد الخام ، أو بدرجة أقل ، على المواد الغذائية من جانب الدول الصناعية ، ويأتي هذا النقص بشكل دوري أو عرضي . وتضطر الدول النامية إلى استخدام الرقابة على النقد لعزل الاقتصاد القومي عن الانكسارات التي ترد إليه من الخارج والتي قد تمنعه من تنفيذ سياسة داخلية . فقد يترامى للدولة أن تزيد كمية النقود المتداولة حتى تقاوم حالة من الكساد ، وقد تؤدي هذه الزيادة في كمية النقد المتداول إلى ارتفاع الاسعار بحيث تقل الصادرات ، أو قد تؤدي إلى

زيادة الدخول في الدولة فتزيد الواردات من الخارج • وكل هذا يؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات • ولهذا قد ترى الدولة أنها لا يمكن أن توفق بين التوازن فسي ميزان مدفوعاتها ، وبين اتباع سياسة اقتصادية من شأنها أن تزيد النشاط الاقتصادي وتحقق العمالة الكاملة في الدولة • لذلك تلجأ عن طريق التطبيق الصارم وبالدرجة الكافية لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد والانصباب من العملات الخارجية وغير ذلك من الحواجز المقيدة للاستيراد الى عزل اقتصادياتها عن الخارج ، وتحقيق عدم ظهور الموازين التجارية غير الموافقة ، ودون خفض قيمة العملات بالنسبة للمستجيبين الاوليين •

٤ - الحصول على موارد مالية للدولة :

تستخدم الرقابة على الصرف للحصول على موارد مالية للدولة ، وتحقيق ذلك عندما تفرض الدولة رسماً أو ضريبة على التحويلات التي يخصص بها للمسافرين للخارج ، أو عندما تأخذ الدولة بنظام أسعار الصرف المتعددة ، فتضع سعراً معيناً لشراء العملات الأجنبية من المصدرين ، ثم تضع سعراً آخر أعلى تباع به العملة الأجنبية للمستوردين •

• إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات :

ولا سيما اذا كان الاختلال مؤقتاً بحيث لا يستلزم تخفيض قيمة العملة ، إذ تلجأ الدولة حينذاك إلى فرض للرقابة على النقد ، بحيث توجه الطلب على العملات الأجنبية ، وتوجه عرضها أيضاً بحيث تعيد التوازن في ميزان مدفوعاتها • وقد تكون سياسة إعادة التوازن هذه عامة ، أو قد تتبعها الدولة بالنسبة لدولة أخرى معينة بختل معها ميزان مدفوعاتها في حين يتوازن مع باقي الدول الأخرى •

تخفيض القيمة الخارجية للعملة (١) :

يقصد بتخفيض قيمة العملة في سوق الصرف ، أن تقرر الدولة تخفيض عدد

(١) د. حسن كمال حسنين ، أصول التجارة الدولية (القاهرة ١٩٦٥) .

وحدات النقد الاجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطنية . كذلك عندما تقرر انقلص وزن الذهب ، الذي تمثله وحدة النقد الوطنية ، وتلجأ الدولة الى تخفيض قيمة عملتها لتحقيق الاغراض التالية :

١ - موازنة العجز في الميزان التجاري ، فتخفيض قيمة العملة يشجع الاجانب على طلب السلع الوطنية ، فتزداد الصادرات بينما يؤدي تخفيض قيمة العملة من ناحية اخرى الى نقص الاستيراد ، فيتلاشى العجز في الميزان التجاري .

٢ - يؤدي تخفيض قيمة العملة الى زيادة التصدير ، ومن ثم يزيد التشغيل والانتاج في صناعات التصدير ، ثم يشجع في الاقتصاد كله وفقا لتأثير المضاعف ، لذلك قد تلجأ الدولة الى تخفيض قيمة عملتها . عندئذ ترغب في تحقيق سياسة توسعية في الداخل .

٣ - قد تلجأ الدولة الى تخفيض قيمة العملة بفرض تثبيت دخول بعض المصدرين الوطنيين ، فلا ينخفض دخلهم بالعملة الوطنية ، نتيجة لانخفاض أسعار سلعهم في الخارج ، ومن ثم يستمر تيار الاتفاق النقدي الداخلي على ما هو عليه ، فلا تحدث أية آثار انكماشية في الداخل .

٤ - قد تهدف الدولة من تخفيض قيمة عملتها الحصول على ارباح اعادة تقويم كمية الذهب المستعمل كغطاء للاصدار ، وتستخدم الدولة هذه الارباح في تغطية ما قد تعانيه من عجز في ميزانيتها .

فلو كان طلب أمريكا على البضائع الانكليزية مرنا مثلاً ، بحيث — يؤدي انخفاض سعر الجنيه الاسترليني من واحد جنيه = ٤ دولار إلى واحد جنيه = ٣ دولار — إلى زيادة كمية الواردات الأمريكية من انكلترا من ١٠٠٠ وحدة من السلع إلى ٢٠٠٠ وحدة . وعلى فرض أن ثمن كل وحدة جنية استرليني ، فانه قبل التخفيض تبلغ القيمة الكلية للصادرات الانكليزية لأمريكا ٤٠٠٠ دولار ، أما بعد التخفيض فتبلغ القيمة الكلية للصادرات ٦٠٠٠ دولار .

أما لو كان طلب أمريكا على منتجات انكلترا غير مرناً ، بحيث يؤدي انخفاض قيمة العملة طبقاً للمثال السابق الى زيادة الكمية المستوردة من انكلترا من ١٠٠٠

وحدة الى ١١٠٠ وحدة فقط ، فان القيمة الكلية للصادرات تقل من ٠.٠٠٤ الى ٣٣٠٠ دولار فقط ، أي أن قيمة الصادرات تقل أو انخفض سعر العملة ٠. وفي مثل هذه الحالة يفضل رفع سعر العملة ، لأن ترفع انكلترا سعر الجنيه ليصبح قيمته ٥ دولارات . وهنا نجد أن قيمة الصادرات تزيد لأن ارتفاع سعر العملة ، يؤدي الى نقص الكمية بنسبة أقل ، كأن يقل طلب أمريكا على منتجات انكلترا ليصبح ٩٠٠ وحدة . وهنا يؤدي ارتفاع سعر العملة الى زيادة قيمة الصادرات من ٤٠٠٠ الى ٤٥٥٠ دولار .

ويشترط أيضا لنجاح هذه السياسة ، أن يكون طلب الدولة على الواردات الاجنبية مرنا ، بحيث يؤدي تخفيض سعر عملتها - أي ارتفاع سعر العملة الاخرى بالنسبة لعملتها - إلى تخفيض في الواردات بنسبة أكبر . أما إذا كان طلب الدولة على وارداتها من الخارج غير مرن ، فان التخفيض في سعر عملتها يؤدي الى تخفيض في وارداتها بنسبة أقل ، بحيث ترفع قيمة وارداتها لارتفاع سعر عملة الدولة الاخرى بالنسبة لعملتها . وقد تجد الدولة أن ارتفاع سعر عملتها يؤدي الى انخفاض قيمة الواردات ، لأن الزيادة في كمية الواردات الناشئة عن ارتفاع سعر عملتها بالنسبة للمللات الاخرى ، قد تكون بنسبة أقل ، من الارتفاع في سعر العملة .

فلو كانت انكلترا تطلب من أمريكا ١٠٠٠ وحدة من منتجاتها ، قبل تغير سعر الصرف ، ولو كان طلب انكلترا على الواردات الأمريكية غير مرن ، بحيث تنخفض واردات انكلترا من ١٠٠٠ وحدة الى ٩٠٠ وحدة نتيجة لتخفيض سعر العملة على النحو السابق ، فان قيمة الواردات تزيد من ٢٥٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه استرليني . ويحسن بانكلترا في هذه الحالة أن تخفض العملة ، لانه لو خفضت الدولة سعر عملتها ، وزاد الطلب على صادراتها ، ثم لم تتمكن من زيادة إنتاج سلع التصدير ، فان النتيجة هي بيع نفس الكمية من سلع التصدير بمنخفض مما يؤدي الى انخفاض قيمة الصادرات ، وهو ما تسعى الدولة لتجنبه باتباعها سياسة الخفض .

الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة (١) :

١ - يؤدي التخفيض الى الاضرار ببعض الطبقات ، كما يؤدي الى إفادة البعض الآخر . فالتخفيض يؤثر على مستويات الاسعار ، وبالتالي في الدخل الحقيقية . فارتفاع أسعار الواردات ، وارتفاع أسعار الصادرات نتيجة لتخفيض العملة ، يؤدي الى الاضرار بأصحاب الدخل الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأصحاب العقارات وأرباب المعاشات والاعاقات ، ويزداد العبء الحقيقي كلما كانت مرونة الطلب لتلك الفئات على الواردات قليلة ، أي كلما كانت مقدرتهم محدودة على الاستغناء عن استعمال السلع المستوردة . أما حملة الاسهم وأرباب الصناعات ورجال الاعمال ، ولا سيما العاملون في قطاع التصدير والمتعاملون في التبادل الدولي ، فإن دخولهم تزداد بنسبة تتوافق الزيادة في نفقات المعيشة .

٢ - يعتقد البعض أن تخفيض قيمة العملة ، بالرغم من أنه يؤدي الى حصول الدولة على قدر أكبر من العملات الاجنبية ، فإنه كثيراً ما يؤدي الى ميل شروط التبادل الخارجي الى غير صالحها . فتخفيض القيمة الخارجية للعملة ، إن لم يكن مصحوباً بانخفاض حقيقي في نفقات الانتاج ، يعني أن الدولة تتنازل عن قدر أكبر من سلعها ، مقابل قدر أقل من السلع الاجنبية . كذلك تميل شروط المبادلة الى أن تكون في غير صالح الدولة بنسبة أكبر ، كلما كان الطلب الاجنبي قليل المرونة على صادراتها .

٣ - تؤثر أنواع الصادرات والواردات على النتائج المترتبة على تخفيض القيمة الخارجية للعملة . فإذا كانت صادرات الدولة تتألف من سلع صناعية لا تتمتع في انتاجها ، بأية صفة احتكارية ، فإن الطلب الاجنبي يكون في هذه الحالة مرناً ، يؤدي التخفيض الى زيادة في صادرات الدولة . أما اذا كان الطلب الاجنبي غير مرناً ، كان تكون صادرات الدولة عبارة عن مواد اولية ومواد غذائية ، فإن التخفيض لا يؤدي الى زيادة صادرات الدولة .

٤ - قد يؤدي اتباع الدولة لسياسة التخفيض ، الى لجوء الدول الاخرى

(١) المرجع السابق .

السياسة نفسها ، لكي تحمي نفسها من الاثر السيء الناشئ عن تخفيض الدولة لعملة . وهكذا تتنافس الدول في هذا التخفيض ، مما يؤدي الى قلق الذين يتعاملون في التبادل الدولي ، فتقل المعاملات وتفقد الثقة في قيمة العملة .

٥ - كثيرا ما يؤدي التخفيض الى انتقال رؤوس الاموال بنية الافادة من التخفيضات المرتقبة ومن ثم تحقيق الارباح . فاذا توقع الافراد أن العملة ستخفض في المستقبل ، فانهم يسرعون بتحويل العملة الوطنية الى عملات أجنبية ، كما يؤدي في الوقت نفسه الى إجهام الاجانب عن تحويل عملاتهم الى العملة الوطنية ، بل انهم يترددون في الشراء من الدولة انتظارا لانخفاض الاسعار الناتج من تخفيض قيمة العملة . وفي كثير من الحالات قد يؤدي التخفيض في قيمة العملة الى نقص الصادرات - لانتظار المستوردين الاجانب حدوث تخفيض جديد في العملة - وكذلك يؤدي الى زيادة الواردات - لتوقع المستوردين الوطنيين لارتفاع جديد في الاسعار .

٦ - المفروض أن تخفيض العملة يؤدي الى انخفاض اثمان السلع الوطنية ، مقومة بالعملة الاجنبية ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الاجنبية ، إلا أن التخفيض كثيرا ما يؤدي الى عكس ذلك . فالتخفيض يؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات . فلو أن الجانب الاكبر يتكون من السلع الاستهلاكية والمواد الاولية والوقود اللازم للصناعة ، لادى ذلك الى ارتفاع الاجور وكذلك تكاليف الانتاج ، ومن ثم ترتفع الاسعار مما يؤدي الى عرقلة الزيادة في الصادرات .

٧ - اذا افترضنا أن التخفيض يؤدي الى زيادة الصادرات وتقييد الواردات ، فسيترتب على ذلك زيادة الدخل القومي للبلد المخفض لقيمة عملته ، وزيادة حجم التشغيل فيه ، لان زيادة الصادرات تعتبر حقنا اضافيا للدخل القومي ، مما يؤدي الى تزايد الدخل ، طبقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية . ولكن عندما يزيد الدخل القومي يزيد الاستيراد طبقا للميل العادي للاستيراد . واذا نظرنا الى ما يحدث في البلاد الاخرى وجدنا عكس ذلك تماما ، ويتضح من ذلك أن التخفيض ينتج عنه نوعان متضاربان من الآثار : فمن ناحية هناك أثر الاسباع حيث تزيد

صادرات البلد المخفض لعملة ، ولكن هناك أثر الدخل في البلاد الأخرى حيث ينخفض استيرادها من البلد المخفض ، فتتخفض صادرات هذا البلد على أثر نقص الدخل في البلاد الأخرى . ومن ناحية أخرى هناك أثر الأسعار على الاستيراد حيث تنخفض واردات البلد المخفض لعملة . وهناك أيضا أثر الدخل في البلد المخفض ، حيث يعمل على زيادة استيراده على أثر زيادة الدخل فيه .

يتضح لنا من دراسة آثار التخفيض أنها كثيرة ومتشعبة ومتطورة ، بحيث يصعب القول بأن التخفيض ، يؤدي في كل حالة ، وعلى وجه التأكيد ، إلى تحسين الميزان الخارجي للبلد . لذلك يجب على السلطات النقدية قبل تقريرها للتخفيض دراسة الآثار الاقتصادية المتعددة بالنسبة لظروف البلد الخاصة ، وألا تقدم على التخفيض إلا إذا وجدت أن آثاره النهائية سوف تجعل تقعا محققا وصافيا للبلد .

الإجراءات الخارجية للرقابة على الصرف :

عندما لجأت بعض الدول إلى فرض رقابة صارمة على عمليات النقد الأجنبي ، وجمدت الحسابات المملوكة للأجانب ، ومنعت تحويل المبالغ المستحقة إليهم سواء أكانت قيمة بضائع مصدرة أم فوائد سندات يملكونها أو غير ذلك ، كان من الطبيعي أن تلجأ الدول الأخرى إلى نظام المعاملة بالمثل . وهكذا كان الطرفان يفايان دائما من القيود والمضايقات نفسها . وهكذا كان لا بد من استخدام بعض الإجراءات الخارجية لتسوية المستحقات والمدفوعات المتبادلة بين الطرفين ، وتسوية المعاملات الدولية الأخرى كافة ومن هذه الإجراءات الخارجية :

١ - اتفاقات المقايضة : ويتم بموجبها الاتفاق على التبادل المباشر لسلع محددة ، إما بكسبات معينة أو في حدود مبالغ محددة ، دون استخدام النقود أو وسيلة دفع أخرى .

والمقايضة هي سمة التبادل التجاري في المجتمعات البدائية ، إلا أنه قد تلجأ بعض الدول في المجتمعات المتقدمة - التي تتعامل عادة بالنقود - ووسائل الدفع الأخرى - إلى المقايضة خاصة أثناء فترات التضخم السريع حيث تنهار فيها قيمة النقود بسرعة كبيرة ، حتى أن الأفراد والجماعات لا تفضل الاحتفاظ بالنقود .

وتأخذ اتفاقات المقايضة صوراً مختلفة • فقد تتولى الحكومة في كلتا الدولتين أمر الحصول على السلعة المتفق عليها — بعد تحديد صنف السلعتين ودرجة جودتها وكمية كل منها على أساس أسعارها العالمية — وتوردها إلى الدولة الأخرى • أو قد تتفق الدولتان على اختيار «عملة حسابية» والبيع الجائز مبادلتها ، ثم يترك للتجار أنفسهم أمر إنجاز الصفقات •

٢ — اتفاقات المقاصة : يتم بذلك الاتفاق بين دولتين على تسهيل المقاصة بين ديونهما سواء أكانت هذه الديون ناتجة عن التجارة أم الاستثمار • ويحدد الاتفاق سعر الصرف بين العملاتين ، وترتيب الدفع لفئات الدائنين المختلفة ، كما ينص على إنشاء « للمقاصة » ويتبع عادة البنك المركزي في كل من الدولتين • فمثلاً المدين السوري الذي يدين بمبلغ معين إلى شخص أردني ، يقوم بدفع هذا المبلغ في حساب خاص بمكتب المقاصة ويستخدم المكتب المبالغ المتحصلة بهذه الكيفية في دفع قيمة المبالغ المستحقة للسوريين من الاردن • وفي الوقت نفسه يتبع مكتب المقاصة في الاردن الطريقة نفسها فيلغي بذلك جانباً كبيراً من المديونية المتبادلة بطريق المقاصة • ولا تتطلب هذه العملية نقل أي عملية أو ذهب بين الدولتين ، وإنما تتم المقاصة عن طريق مجرد تبادل الاخطارات بين المكتبين •

ومما يميز اتفاقات المقاصة ، أنها لا تنص على وسيلة معينة لتحويل الرصيد من الديون إلى الدولة الدائنة بعد اتمام المقاصة •

وقد تعددت الصور التي اتخذتها اتفاقات مقاصة الصرف إلى درجة يصعب حصرها ، غير أن أغلبها كان يقترن باتفاق تجاري ، يتضمن قائمة السلع التي يمكن أن تبادلهما الدولتان •

٣ — اتفاقات الدفع : تستهدف هذه الاتفاقات تسهيل المقاصة بين الطرفين ولكنها تفضل عن الاتفاقات الأخرى في أنها تنص على حدود معينة ، لا يمكن أن تتجاوزها مديونية أي من الدولتين للأخرى ، كما تنص عادة على تسوية المبالغ التي تتجاوز هذا الحد بعملة من العملات القابلة للتحويل ، وكذلك قد تقترن اتفاقات الدفع باتفاقات تجارية •

الفصل السابع

التوازن في ميزان المدفوعات

رأينا فيما تقدم أن ميزان المدفوعات ، حين أخذ جميع عناصره بعين الاعتبار ، يجب أن يكون متوازنا دائما ، أو بمسارة أخرى ، كيف تتساوى حتما إيرادات الدولة من القطع الاجنبي مع مدفوعاتها منه خلال أية فترة من الزمن . إذ من الطبيعي أنه إذا زادت قيمة صادرات دولة ما ، على قيمة وارداتها ، فلا بد أن تمتد الدولة إلى توزيع هذه الزيادة ، إما على زيادة موجوداتها من الذهب ، أو زيادة قروضها للخارج ، أو زيادة مطالبيها قصيرة الاجل على الخارج . ويجري العكس طبقا في حال نقصان مقبوضات الدولة الجارية على مدفوعاتها — أي زيادة قيمة المستوردات على قيمة الصادرات — إذ لا بد في هذه الحالة من تغطية هذه الزيادة، إما عن طريق زيادة التزامات المصارف الوطنية تجاه المصارف الاجنبية في الخارج (حركة رأس مال قصيرة الاجل) ، أو عن طريق خروج كمية معادلة من النقد الذهبي ، أو عن طريق الحصول على قروض أجنبية .

وطبقا لذلك يمكن الرجوع إلى ميزان المدفوعات ، لمعرفة حالة المركز المالي والاقتصادي والتجاري للدولة ، بما لها من حقوق على غيرها ، وما عليها من ديون في ذمتها ، هذا الى جانب فائدة هذا السجل في بيان مدى تطورها الاقتصادي ، في دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية . على أنه يلاحظ أن ميزان المدفوعات يجب أن تتساوى فيه دائما قيمة حقوق البلد ، مع قيمة ديونه مساواة حسابية كاملة في كل من الفترات ، سواء أكانت تلك العلاقات متوازنة أم مختلفة من الناحية الاقتصادية البحتة .

الاختلال في ميزان المدفوعات :

إن العملة الأجنبية التي تحصل عليها دولة ما ، عن طريق القروض الخارجية (استيراد رؤوس الاموال الأجنبية) أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إلى الخارج ، إنما هي وسيلة تمكنها من تمويل وارداتها من السلع والخدمات . فإذا كانت النسبة التي تحصل بها الدولة على العملة الأجنبية غير كافية لمواجهة التزاماتها التجارية ، أو عندما تلجأ الى زيادة خصومها تجاه المصارف الأجنبية في الخارج ، أو تنقص مطالبيها ، أو حين تضطر الدولة الى السحب من احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية - في كل هذه الاحوال يقال أن ميزان المدفوعات به عجز ، أو بعبارة أخرى أن ميزان مدفوعاتها مختل وغير متوازن . أما إذا تجاوزت إيرادات الدولة من العملة الأجنبية التزاماتها تجاه الخارج ، فعندئذ يقال أنه يوجد فائض بميزان المدفوعات . وهي حالة من حالات الاختلال وعدم التوازن أيضا . هذا ويعتبر العجز أو الفائض مسألة عادية في النظم الاقتصادية الحديثة . ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل منها :

١) - قد تظراً زيادة في الاسعار المحلية بمعدل أسرع من معدلات الزيادة في الاسعار العالمية مما يؤدي الى نقص في الصادرات وزيادة الواردات .

٢) - وقد يتقدم الفن الصناعي والتكنولوجي في دولة صناعية بحيث تستلعب انتاج كثير من المنتجات الزراعية ، مما يؤدي إلى الاقلال من استيراد الحاصلات الزراعية .

٣) - تلعب الازمات الاقتصادية الدورية التي تصيب البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا دورا ملموسا في التأثير على تجارة صادراتها ، مما يؤدي إلى نقص في حصيلة صادراتها . وهذا يتعكس مباشرة على وارداتها من العالم الخارجي .

٤) - وقد يؤدي كساد أحد المحاصيل الزراعية في دولة ما ، الى إضعاف قدرة هذه الدولة على التصدير ، فيحدث العجز في ميزان المدفوعات .

٥) - ويمكن أن يحدث الفائض في ميزان المدفوعات لدولة ما إذا ما انخفضت أسعار سلعتها المعدة للتصدير ، أو لاسباب أخرى .

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو كيف يمكن إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات لذا لخصته ظروف تؤدي الى اختلاله ، لقد اهتم العلماء النظريون المتخصصون في دراسة التجارة الدولية بهذا الموضوع ، وكتب حوله أبحاث عديدة • وملخص أفكارهم تنحصر في أنه يمكن لمطابقة التوازن الى ميزان المدفوعات تلقائيا في ظل السوق الحرة ، مواءمًا على أساس قاعدة الذهب ، أم العملات الورقية الالزامية ، عن طريق التغيرات في أسعار الصرف ، والأسعار الداخلية والدخول •

وعلى العكس فإن الدولة التي لا ترغب في إعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها في ظل السوق الحرة ، تستطيع في حالة العجز أن تحقق توازنا في حساباتها الدولية عن طريق فرض الرقابة على النقد •

وقد كرست الصفحات التالية لموضوع إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، ولسهولة تقديم الموضوع فقد رتب تحت ثلاثة عناوين أساسية هي :

- ١ - التوازن في ظل قاعدة الذهب •
- ٢ - التوازن في ظل قاعدة النقود الورقية •
- ٣ - التوازن في ظل الرقابة على الصرف •

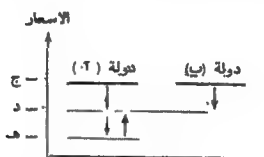
توازن ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب :

شاهدنا في البحث السابق كيف أن سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ، يتمتع بدرجة معينة من الثبات النسبي ، حيث تكون تقلباته محدودة ضمن حدين هما « حدي خروج ودخول الذهب » • إلا أن تدفق الذهب من دولة ما الى دولة أخرى يساعد ، الى حد ما ، على استقرار سعر الصرف في المدى القصير ، ولكنه لا يكفي لتفسير الاستقرار على المدى الطويل • إذ لا يمكن استمرار تدفق الذهب خارج بلد ما الى اللانهاية ، لأن حصيلة البلاد من الذهب محدودة • ومن الواضح أن التفسير المقبول لاستقرار سعر الصرف على المدى الطويل ، في ظل قاعدة الذهب

يعتمد على عوامل أخرى غير تدفق الذهب إلى داخل البلاد أو إلى خارجها • ويمكن الاعتماد على رأيين يشرحان ظاهرة تطابق سعر الصرف مع التوازن في ميزان المدفوعات • فالرأي الأول قدمته المدرسة الكلاسيكية (هيوم ، سميث ، ميل ، مارشال وغيرهم من الكتاب الاقتصاديين) ، وملخصه أن التغيرات في مستويات الأسعار الداخلية تساعد على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، والرأي الثاني ينحصر في أن أحداث التغيرات في الدخل ، أو ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية والتي لها أهمية ، بالإضافة إلى تغيرات الأسعار ، تؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات •

ويمكن القول أن مثل هذه التغيرات ، سواء أكانت في مستويات الأسعار أم في الدخل تؤثر بشكل أولي وأساسي على عوامل العرض والطلب على القطع الأجنبي ، ونتيجة لهذه التغيرات يمكن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات على المدى الطويل •

لنفترض وجود بلدين يقيمان علاقات اقتصادية متبادلة ، هما (أ) و (ب) ، وكلا ميزان مدفوعاتها متوازن ، وأن مستوى الأسعار في كل منهما محدد عند النقطة (ج) مع افتراض أن هذا التوازن لا يعني أن مستويات الأسعار الداخلية في البلدين متماثل ، بل تعني حالة التوازن أن مستويات الأسعار السائدة تساعد على التبادل التجاري بين البلدين بشكل يتساوى فيه الطلب مع العرض على القطع الأجنبي •



يمكننا التساؤل هنا عما هو متوقع أن يحدث في البلدين لو أن التوازن

الذي افترضنا وجوده قد اختلف بسبب ما • مثلاً دعنا نفترض أن الدولة (٢) لأسباب محلية بحثة قد هبطت أسعارها بشكل حاد من (ج) إلى (د) • إن الانخفاض الحاصل في أسعار الدولة (٢) يؤدي إلى تغير العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين الدولتين • فانخفاض أسعار الدولة (٢) يساعد على زيادة صادراتها إلى الدولة (ب) وفي الوقت نفسه يقل الاستيراد منها • وينعكس ذلك على حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية حيث تزداد بشكل ملحوظ • أما في الدولة (ب) فتأخذ الأوضاع صورة معاكسة • ونتيجة لهذه التطورات يتجه سعر صرف في الدولة (٢) نحو استيراد الذهب ، وفي الدولة (ب) نحو حد تصدير الذهب • وبالتالي نجد أن تدفق الذهب بين البلدان المختلفة يساعد على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات على المدى القصير بسبب الثبات النسبي لسعر الصرف في قاعدة الذهب •

والجدير بالذكر أن تدفق الذهب بحالات العجز الفائض في موازين مدفوعات لدول يمكن الحد من تنقلاته عن طريق تنقلات رؤوس الأموال قصيرة الاجل • وتتم هذه التحركات نتيجة لاحتداث تغيرات في أسعار الفائدة • ولو عدنا إلى مثالنا السابق ، نجد أنه عندما يبدأ سعر الصرف بالارتفاع في الدولة (ب) نحو حد تصدير الذهب ، يميل المتعاملون بالقطع الأجنبي إلى طرح كميات كبيرة من العملات الأجنبية للاستفادة من الارتفاع الحاصل في سعر الصرف • إلا أن زيادة الكمية المعروضة من القطع الأجنبي تؤدي إلى جعل سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية أقل من حد تصدير الذهب • وقياساً على ذلك عندما يبدأ سعر الصرف في الدولة (٢) بالاتجاه نحو حد استيراد الذهب ، يعمد السماسرة إلى شراء القطع الأجنبي المتوفر في الدولة وبأسعار رخيصة • والواقع أن شراء العملات الأجنبية ، والذي هو في الواقع تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلاد لفترات قصيرة ، يؤدي إلى بقاء سعر الصرف دون حد استيراد الذهب •

وباختصار يمكن القول أن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل ، بين (٢) و (ب) تقوم بدور معادل لدور الذهب في تحقيق الثبات والاستقرار في أسعار الصرف •

كما يمكن أحداث تنقلات لرؤوس الاموال قصيرة الاجل ، عن طريق إحداث تغيرات في اسعار الفائدة . فاذا رفعت اسعار الفائدة في دولة معينة بالمقارنة مع اسعار الفائدة السائدة في الاسواق الاخرى ، فان هذا يشجع على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للدولة ، بينما لو تم تخفيض سعر الفائدة ، فان رؤوس الاموال الوطنية تنجبه نحو الدول ذات الفائدة المرتفعة . ويترتب على هذا أن سعر الصرف يتأثر بالتغيرات النسبية لعرض وطلب العملات الاجنبية . فتدفع العملات الاجنبية داخل الدولة يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية ، وعلى العكس فان خروج العملات الاجنبية ينقص حصيلة البلاد من القطع الاجنبي ، وتنخفض بالتالي الكتلة النقدية . كما أن الزيادة في العملات الاجنبية لدى الدولة (مع بقاء الاسعار الداخلية متساوية في البلدين) تؤدي الى هبوط اسعار الفائدة ، وتناقص نصيب الدولة من العملات الاجنبية يعمل على رفع اسعار الفائدة . وبصورة عامة يمكن القول أنه عندما يزداد عرض القطع الاجنبي في بلد ما ، بالنسبة للطلب عليه ، تزداد الكتلة النقدية ، مع افتراض ثبات العوامل الاخرى ، الامر الذي يؤدي الى هبوط اسعار الفائدة ، وانخفاض عرض القطع الاجنبي بالنسبة للطلب عليه ، يؤدي الى تناقص الكتلة النقدية ، وترتفع بالتالي اسعار الفائدة .

فاذا طبقنا هذا القول على مثالنا السابق ، نجد أنه عندما يزداد عرض القطع الاجنبي في الدولة (أ) بالنسبة للطلب عليه ، فان الكتلة النقدية تزداد ، ويتجه سعر الفائدة فيها للانخفاض . وفي نفس الوقت نجد أن تناقص عرض القطع الاجنبي في الدولة (ب) ، يعني انخفاض ما بحوزة الدولة من العملات الاجنبية ، وترتفع بالتالي اسعار الفائدة . فزيادة اسعار الفائدة في الدولة (ب) بالنسبة للدولة (أ) يشجع المضاربين على تحويل رؤوس الاموال قصيرة الاجل ، من (أ) إلى (ب) للاستفادة من ارتفاع اسعار الفائدة . وتحركات رؤوس الاموال هذه تعد من عملية انتقال الذهب بين الدولتين .

ومما سبق يتضح لنا أن عملية اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب على المدى القصير تحدث عن طريق انتقال الذهب الى داخل البلاد ما لم يستثن عن ذلك بعمليات انتقال رؤوس الاموال قصيرة الاجل .

أما توازن ميزان المدفوعات على المدى البعيد فيعتمد على عناصر أخرى منها التغيرات في الاسعار والدخول . فعندما يقتل ميزان المدفوعات ، فإن تحركات الذهب تؤثر على الكتلة النقدية في الدولة ، وبالتالي على مستويات الاسعار فيها . اذا كانت الدولة (ب) تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها ، يزيد الطلب فيها على العملة الاجنبية ، مما يؤدي الى رفع سعر الصرف الى نقطة خروج الذهب ، ويخرج الذهب لتسوية العجز في ميزان المدفوعات . فنقل كمية النقود المتداولة في الداخل الى الامر الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الاسعار الداخلية عن مستواها العالمي ، ليصبح موازيا للنقطة (د) طبقا للنظرية الكمية في النقد . واذا وجد فائض في ميزان مدفوعات الدولة (أ) يتدفق اليها الذهب لتسديد هذا الفائض ، فتزيد الكتلة النقدية ، مما يترتب عليه ارتفاع مستوى الاسعار الداخلية (من هـ الى د) عن المستوى العالمي . ويترتب على الحالة الاولى أن تزداد صادرات الدولة (ب) وتقل وأرباحها ، ومن ثم يظهر فائض ايجابي في ميزان المدفوعات ، مما يعوض العجز الذي حدث في البداية ، ويستمر تدفق الذهب طالما بقيت الاسعار الداخلية منخفضة ، حتى تزداد كمية النقود الداخلية ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار الى المستوى العالمي . وبالنسبة للحالة الثانية فإن صادرات الدولة (أ) تقل ، وتزداد وارداتها ، مما يؤدي بالنتيجة الى تصدير كميات من الذهب لتسديد ثمن مستورداتها ، وتنقص بالتالي كمية النقود المتداولة في الداخل ، فتتخفف الاسعار الداخلية الى المستوى العالمي .

ويمكن القول أن عدم التوازن التجاري في ظل قاعدة الذهب ، ينعكس على عمليات تصدير أو استيراد الذهب بين البلدان المختلفة . ويترتب على عمليات انتقال الذهب نتائج مختلفة منها : زيادة أو نقصان الكتلة النقدية ، وتغير مستويات الاسعار الداخلية ، وبالتالي تغيرات في حجم واتجاهات التجارة الخارجية لهذه البلدان . ويمكن اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات عندما ينتج عن العلاقات التجارية شبه تساوي العرض والطلب على القطع الاجنبي .

ومن المهم جدا التذكير بأن التوازن الذي تبنيه النظرية هو توازن آلي .

بمعنى أنه يكفي أن يختل ميزان المدفوعات لكي تتم العمليات التي أوضحناها بصفة تلقائية لتحقيق التوازن .

وبالرغم من ذلك ، فقد وجهت للنظر عدة انتقادات منها :

١ - تفترض النظرية أن يكون الطلب مرنا على السلع المصنعة محليا ، والمستوردة من الخارج . ولهذا فإن أي تغيير في مستويات الاسعار ، سيؤثر على التصدير والاستيراد ، وبالتالي على تحقيق التوازن . أما إذا كان الطلب غير مرن ، فإن التغيرات في مستويات الاسعار ستكون ضئيلة التأثير في تغيرات الصادرات والواردات .

٢ - لم تتعرض النظرية لمسألة الدورات الاقتصادية وأثرها في موازين المدفوعات . كما افترضت حالة العمالة الكاملة في كل بلد ، ومن ثم عدم تأثير الاختلال في موازين المدفوعات على حجم الانتاج والتشغيل في البلاد المختلفة .

٣ - من الاسس الثابتة لنظرية إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات عدم تدخل الحكومات في منع خروج او دخول الذهب للبلاد لتحقيق التوازن الدولي . لأن عمليات انتقال الذهب من وإلى الدولة تؤثر على الكتلة النقدية ، وبالتالي على مستويات الاسعار الداخلية . ولكن الذي حدث تاريخيا ، هو أن القوانين والأنظمة النقدية في مختلف الدول ، قد أخذت على عاتقها مهمة التدخل واصلاح الاختلال بمجرد حدوثه . وقد تجلّى هذا التدخل في قيام الحكومات بشراء الذهب المتدفق داخل البلاد ، كي لا يحدث أثره في زيادة عرض النقود . وتطرح الدولة مقابل الكمية التي تشتريها شهادات ذهب أو سندات على البنك المركزي . والواضح أن زيادة الكتلة النقدية في البلاد قد لا تؤثر تأثيرا مباشرا وسريعا في مكافآت عناصر الانتاج ، وبالتالي قد لا يحدث التغير الآلي في مستويات الاسعار .

توازن ميزان المدفوعات في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية :

بظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية ، نجد أن تغيرات سعر الصرف غير محدودة كما هو الحال في قاعدة الذهب . ويتوقف سعر الصرف بين العملة الأجنبية والعملة

الوطنية على عوامل العرض والطلب على القطع الاجنبي ، حيث تعمل تبدلات سعر الصرف على احداث التوازن . فاذا زاد طلب العملات الاجنبية في بلد ما ، يرتفع سعر الصرف الاجنبي ، ويترتب على هذا الارتفاع ان تصبح اسعار السلع الاجنبية مرتفعة القيمة بالنسبة للوطنيين فيقل الاستيراد . ومن جهة أخرى تصبح السلع الوطنية رخيصة القيمة بالنسبة للاجانب فيزيد التصدير .

اذا كانت انكلترا تعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاتها ، يزيد الطلب على العملات الاجنبية عند عرضها ، مما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي . فلو افترضنا ان العلاقة بين الجنيه الاسترليني والدولار، قد تبدلت من جنيه = ٤ر.٣ دولار إلى جنيه = ١ر٧٠ دولار فتكون النتيجة هي زيادة الاستيراد من انكلترا ، نظرا لانخفاض قيمة البضاعة الانكليزية وانكماش التصدير الامريكي لبريطانيا ، لامتناع المستهلك الانكليزي عن اقتنائها بسبب ارتفاع قيمتها .

وهكذا تؤدي تغيرات سعر الصرف بما تزاوله من تأثير على كل من الطرفين الداخلي والخارجي الى استعادة التوازن في ميزان المدفوعات .

ولكي تنجح تقلبات أسعار الصرف في إعادة التوازن ، لا بد من توفر عدة شروط أهمها :

- مرونة عرض السلعة التي تصدرها الدولة .
- مرونة عرض السلع التي تستوردها الدولة من الخارج .
- مرونة الطلب العالمي على السلع المحلية .
- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة .
- عدم ارتفاع الاسعار الداخلية بالنسبة نفسها لارتفاع الصرف الاجنبي .

السر الاسعار وتغيرات الدخول :

يتبع عن تغيرات اسعار الصرف ، تغيرات في مستويات الاسعار والدخول

المحلية ، تؤدي بدورها الى اعادة التوازن في ميزان المدفوعات . • فتأثير تغيرات اسعار الصرف على مستويات الاسعار الداخلية يتوقف على مستوى التوظيف في الاقتصاد الوطني . • إن النتيجة الرئيسية لانخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، في حالة العمالة الكاملة ، هي ارتفاع الاسعار الداخلية بسبب عدم امكانية زيادة الانتاج الوطني المعد للتصدير والاستهلاك المحلي . • أما اذا حدث التخفيض الخارجي للعملة الوطنية ، وكانت هناك عناصر انتاج غير موظفة ، فتكون النتيجة هي زيادة الانتاج والتوظيف ، وبالتالي زيادة الصادرات وتخفيض الواردات •

وهذا الدور الذي تقوم به الاسعار الداخلية ، له أهمية كبيرة لانه يساعد على احداث التوازن في ميزان المدفوعات • فلكي تتخلص الدولة من حالة التضخم المالي ، عليها أن تتبع سياسة تقشفية ، أو أن تزيد من وارداتها من السلع الاجنبية • وفي حالة تخفيض الدولة لعملتها الوطنية ، تحدث نتائج معاكسة في طبيعتها لما ذكر • وفي كلا الحالتين فإن تغيرات الاسعار الداخلية تؤثر على الصادرات والواردات ، وتؤدي بدورها الى اعادة التوازن •

وتعتبر تغيرات الدخل مهمة ايضا في عملية احداث التوازن في ميزان المدفوعات وطبقا لنظرية « مضاعف التجارة الخارجية » ، فإن التوسع في الصادرات وتخفيض الاستيراد ، الذي ينتج عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، يساعد على زيادة الدخل القومي في البلاد • وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع الدخل القومي له اثره العكسي على ميزان المدفوعات •

وبصورة أدق نقول أن زيادة الدخل القومي ، تحد من الصادرات ، لأن الطلب الداخلي على البضائع الوطنية يزداد بزيادة الدخل ، كما تزيد الواردات بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الاجنبية • أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الاجنبي وانخفاض الدخل القومي فإنه تحدث نتائج معاكسة •

دور حركات رؤوس اموال قصيرة الاجل في اعادة التوازن :

وكما هي الحال في ظل قاعدة الذهب ، تلعب حركات رؤوس الاموال قصيرة

الاجل دورا هاما في اعادة توازن المدفوعات في ظل قاعدة النقود الورقية الالزامية .
وتأخذ آلية اعادة التوازن الشكل التالي :

١ - اذا توقع المتعاملون في الصرف الاجنبي ان ارتفاع اسعار العملات الاجنبية تعود لاسباب عارضة فانهم يقومون بطرح كميات كبيرة من العملات الاجنبية في سوق الصرف ، للاستفادة من ارتفاع الأسعار . إلا أن زيادة عرض العملات الاجنبية يؤدي إلى انخفاض أسعارها ، ويتحقق التوازن في اسعار الصرف بين العملات المختلفة .

٢ - كثيرا ما نشاهد أن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل تؤثر بصورة معاكسة على ميزان المدفوعات . فارتفاع سعر الصرف الاجنبي ، وانخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، يؤدي الى انتقال رؤوس الاموال بغية الافادة من الإرتفاعات المتوقعة في سعر الصرف الاجنبي ، ومن ثم تحقيق الارباح . فاذا توقع الافراد ان العملة الاجنبية سترتفع في المستقبل ، فانهم يسرعون بتحويل العملة الوطنية الى عملات اجنبية ، كما يؤدي في الوقت نفسه الى احجام الاجانب عن تحويل عملاتهم الى العملة الوطنية ، بل انهم يترددون في الشراء من الدولة انتظارا لانخفاض الاسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة . وفي كثير من الحالات قد يؤدي رفع سعر العملة الاجنبية الى نقص الصادرات لانتظار المستوردين الاجانب حدوث ارتفاع جديد في العملة - وكذلك يؤدي الى زيادة الواردات لتوقع المستوردين الوطنيين لارتفاع جديد في الاسعار . وفي هذه الحالة يجب على الدولة ان تتدخل في سوق الصرف الخارجي لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف .

توازن ميزان المدفوعات في ظل الرقابة على الصرف :

قدما أنه يمكن اعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، إما عن طريق قاعدة الذهب أو قاعدة النقود الورقية الالزامية . إلا أن هناك بعض الحالات التي تستلزم اتخاذ اجراءات معينة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات . مثل حالة عجز استثنائي في ميزان المدفوعات ، لا تفلح وسائل تحقيق التوازن الاخرى في معالجته . وبديهي أن نظام الرقابة على الصرف يمكن الدولة من تحقيق التوازن .

فالرقابة على الصرف ، كما شرحناها سابقا ، إنما هي إجراء حكومي للسيطرة على موارد الدولة من العملات الأجنبية ، وتوزيعها على مختلف وجوه الاستعمال طبقا لخطة معينة . وبهذه الطريقة تستطيع الدولة أن توازن بين الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية والكميات المعروضة منها بسعر صرف معين .

وعندما تفرض الدولة الرقابة على الصرف فإن مستويات الاسعار والدخول تتأثر داخل الدولة . فإذا حددت الدولة سعر صرف مرتفع للمستوردين الوطنيين ، فإن أسعار البضائع المستوردة تزداد ، وينعكس ذلك على أسعار البضائع الوطنية المعدة للتصدير والاستهلاك المحلي . ومن جهة أخرى فإن تقليص الاستيراد من العالم الخارجي يقابله حدوث زيادات في الدخل القومي بسبب تشييط الجهاز الاتجاعي داخل الدولة ، وإحلال البضائع الوطنية محل البضائع المستوردة . وبسبب القيود المفروضة على الواردات ، تقل صادرات الدولة الى العالم الخارجي نظرا لانخفاض مستوى الدخل في الدول الأجنبية . فالزيادة النسبية في الدخل داخل الدولة تقتضي فرض قيود شديدة على الواردات لكي يتوازن الطلب على القطع الاجنبي مع عرضه .

ومن التحليل السابق تبين أن الرقابة على الصرف تحدث تغيرات معينة في الاسعار والدخول تنعكس على ميزان المدفوعات . كما أن الرقابة على الصرف ، تؤدي إلى توازن الحسابات الدولية ، دون أن تضطر الدول لتغيير أسعار عملاتها .

انحراف التوازن في ميزان المدفوعات على مستوى الدخل القومي :

يقوم تحليل نظرية التوازن الآلي ، سواء أكان في قاعدة الذهب أم في قاعدة النقود الورقية الازمائية ، على إحداث تغيرات في الاسعار ، تؤدي بدورها إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات . وهي تنفي كليا الدور الذي يلعبه الاتاج والدخل القومي ومستويات التشغيل في البلاد المختلفة في إعادة التوازن . وجوهر النظرية يتلخص في أنه إذا حدث اختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإن الدخل والاتاج والتشغيل يتغير في البلاد المختلفة . ويترتب على تغيرها هذا حدوث تغيرات في التصدير والاستيراد ، تميل بميزان المدفوعات نحو التوازن . وتقوم النظرية على الاسس التالية :

١ - لا يتوقف مستوى الدخل القومي على مستوى الاتفاق القومي بحسب (١)، بل إن مقدار الدخل القومي السنوي، لا بد أن يتساوى مع جملة الاتفاق النقدي على السلع النهائية والخدمات المباشرة التي تنتج خلال السنة . ومن هنا كان الاتفاق هو المصدر الذي تولد عنه الدخل كافة، بحيث تزداد الأخيرة بمقدار زيادة الاتفاق القومي، وتنخفض بنقصانه .

٢ - يتوقف مستوى التشغيل لمختلف موارد البلاد الانتاجية أيضا على جملة الاتفاق الكلي، بحيث تؤدي زيادة الاتفاق إلى رفع مستوى التشغيل، ويصحب الانخفاض في الاتفاق انخفاض مستوى التشغيل، وتعطل جانبا من أدوات الانتاج .

٣ - تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الانتاج والدخل القومي . فتحقيق فائض في ميزان المدفوعات (أي زيادة الصادرات من السلع والخدمات الوطنية، عن مقدار الواردات من السلع والخدمات) يعتبر بمثابة استثمار، حيث يزيد الانتاج والتشغيل والدخل القومي . ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الادخار إلى نقص تيار الاتفاق، فينقص الدخل القومي . ويشبه الاستيراد من الخارج الادخار . فتحقيق عجز في ميزان المدفوعات (أي زيادة الاتفاق الوطني على السلع والخدمات الأجنبية عن مقدار الاتفاق الاجنبي على السلع والخدمات الوطنية) يؤدي إلى انكماش حجم الاتفاق الكلي، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل والدخل والانتاج . ويلاحظ في هذا الصدد وجود علاقة متبادلة بين الدخل القومي والتجارة الخارجية، فبينما تؤثر الصادرات في الدخل القومي فيزيد بزيادتها طبقا لنظرية المضاعف، نجد أنه يترتب على تغيرات الدخل القومي تغيرات في نفس المستوى في الواردات .

٤ - إن من شأن التغير في مختلف عناصر الاتفاق أو أحدها خلال عدة فترات

(١) يمكن اجمال العناصر التي يتألف منها الاتفاق القومي في أربعة عناصر رئيسية:

- الاتفاق القومي على الاستهلاك الخاص .
- الاتفاق القومي على الاستثمار الخاص .
- الاتفاق الحكومي .
- الاتفاق الاجنبي .

زمنية ، أن يحدث أثرا مضاعفا على الدخل القومي ، عن طريق ما يتولد عن ذلك التغير من تبدلات في الاتفاق القومي على الاستهلاك . وينسب تأثير المضاعف إلى العنصر المسؤول عن حدوث التغير الأصلي على الاتفاق ، وبالتالي عن حدوث ذلك التأثير المضاعف على مستوى الدخل القومي ، خلال فترات زمنية لاحقة . فإذا كان التغير الأصلي في الاتفاق راجعا للتغير في مستوى الاتفاق القومي على الاستثمار ، نسبنا ما يتولد عن ذلك التغير من تغير مضاعف في مستوى الدخل القومي إلى « مضاعف الاستثمار » . وإذا كان التغير الأصلي في الاتفاق راجعا للتغير في صافي حسابات الدولة الخارجية ^(١) ، نسبنا ما يتولد عن ذلك التغير من تغير مضاعف في مستوى الدخل القومي ، إلى « مضاعف التجارة الخارجية » ^(٢) .

دور جهاز الثمن في تحقيق اتوازن الدولي

كانت المدرسة التقليدية تعطي كل الاهمية لجهاز الائمان عند بحث كيفية اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . والواقع ان هذا الاتجاه كان مبنيًا على افتراضات ضمنية ثلاثة هي : (١) افتراض التشغيل الكامل (وفقا لقانون ساي) ، (٢) افتراض المرونة في منحنيات الطلب (أي افتراض المنافسة الكاملة) ، (٣) افتراض المرونة في منحنيات العرض (أي افتراض المرونة الكاملة للانتقال في عناصر الانتاج) . فالسؤال الهام هو : الى أي حد تتمتع منحنيات الطلب والعرض الخاصة بالسلع المتبادلة في التجارة الدولية بتلك المرونة المدعاة ؟

يرى جراهام أن من الخطأ الكلام عن منحنيات طلب أو عرض السلع المتبادلة في التجارة الدولية ، لأن المتعاملين في التجارة الدولية هم المستهلكون والمتجوعون الافراد . وعلى ذلك فعلى عندما لا يتمتع منحني الطلب الذي يواجهه الصناعة بمرونة كبيرة ، فإن منحني الطلب الذي يواجه المنتج الفرد يكون لا نهائي المرونة . وعلاوة على ذلك فإن الطلب يكون أكبر مرونة في ظل التجارة الدولية منه في الحالة

(١) يمثل صافي حسابات الدولة الخارجي ، الفرق بين قيمة الانفاق الاجنبي في الداخل ، وقيمة الانفاق الوطني في الخارج .

(٢) مضاعف التجارة الخارجية هو نسبة التغير في الدخل القومي ، الى ذلك التغير الأصلي في الانفاق الذي يتولد من تحقيق فائض أو طرود عجز في حسابات الدولة الخارجية .

العكسية ، بسبب ازدياد فرص الاستبدال • على أن هذه الحجة هي محل نظر لأن السوق المحلي في كل دولة يكون منفصلاً عن أسواق الدول الأخرى لأسباب متعددة (مثل نفقة النقل وتدخل الدولة) ، ولذلك فإن من الضروري بالنسبة لمساكن عديدة النظر إلى الطلب أو العرض الكلي للسلمة في الدولة بصفة عامة •

ومرونة الطلب أهمية كبيرة ، نظراً لأن الدخل الكلي (أي الاتفاق الكلي على السلعة) يتوقف على تلك المرونة عندما يتغير الثمن • (فالازدياد الكلي يزداد بانخفاض الثمن إذا كان الطلب كبير المرونة ، وينخفض إذا كان الطلب قليل المرونة ، وبظل ثابتاً إذا كان الطلب متكافئ المرونة) •

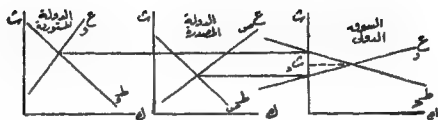
وليس قياس مرونة الطلب بالأمر الهين • فهناك مصاعب متعددة : (١) فقياس تلك المرونة بالطرق الإحصائية بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن المجرى التاريخي للكميات المطلوبة والائتمان يتعرض لنقد بعض الاقتصاديين (وتتهم الطرق الإحصائية المتبعة بأن من شأنها إعطاء مرونة طلب على السلع المستوردة أقل من القيمة الحقيقية لتلك المرونة) • (٢) كذلك تختلف مرونة الطلب عند الثمن نفسه باختلاف مدى التغير في الثمن ، كما أن المرونة تختلف من نطاق إلى آخر على منحنى الطلب نفسه • (٣) تزداد مرونة الطلب بمرور الزمن على تغير الثمن •

على أنه يمكن أن يقال بصفة عامة أن مرونة الطلب على السلع المتبادلة في التجارة الدولية قد تدهورت غالباً في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى • ويرجع ذلك أساساً إلى الأسباب الآتية : (١) ازدياد التخصص الدولي ، إذ أن الدولة التي تقوم بتوريد جانب كبير من صادرات العالم من سلعة معينة تواجه طلباً على إنتاجها من تلك السلعة يكاد يتساوى من حيث صغر مرونته مع الطلب الكلي على السلعة • (٢) ازدياد تنوع الناتج ، وبالتالي قصص القابلية للاستبدال ، وهذا يمسك الحال في الفترة السابقة على بداية القرن الحالي حيث كان انتشار التوحيد القياسي للمنتجات يعمل على زيادة مرونة الطلب •

أما بالنسبة لمرونة العرض فقد كان التقليديون يميلون إلى افتراض خضوع الإنتاج للغة الثابتة وبالتالي كبر مرونة العرض • وحتى بالنسبة للزراعة كان

يفترض أن مرونة العرض في الفترة القصيرة تكون مرتفعة إذا كانت السلعة قابلة للتخزين . على أن مرونة العرض تعتبر في الوقت الحاضر أشد تعقيدا مما توحي به هذه الآراء . فبالنسبة للصناعة من المنتظر أن تكون مرونة العرض في الفترة القصيرة مرتفعة سواء كان اتجاه الانخفاض قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل ، أما بعد ذلك فإن مرونة العرض لا تكون مرتفعة إلا تجاه انخفاض الثمن . أما بالنسبة للزراعة فإن مرونة العرض في الفترة القصيرة تكون بصفة عامة منخفضة إلا حيث تكون السلعة قابلة للتخزين . على أنه يلاحظ أن الفترة القصيرة قد تكون طويلة نسبيا من الناحية الزمنية بالنسبة لبعض المنتجات (مثال ذلك منتجات الأشجار والشجيرات) . أما بالنسبة لمرونة العرض في الفترة الطويلة فإنها منخفضة في الزراعة تجاه تدهور الائتمان بسبب ضعف قابلية الموارد للانتقال ، ولو أنها قد تكون مرتفعة في هذا القطاع بالمقارنة بالقطاع الصناعي تجاه إرتفاع الائتمان بسبب سهولة الدخول نسبيا (نتيجة لسلطة الدراية الفنية اللازمة وانتشار العلم بها) .

وينبغي ملاحظة أن مرونة الطلب على الواردات من سلعة معينة تكون عادة أكبر من مرونة الطلب المحلي على تلك السلعة (بشرط ألا يكون العرض المحلي لتلك السلعة عديم المرونة كلية) . وبالمثل تكون مرونة عرض السلعة لأغراض التصدير أكبر من مرونة عرضها المحلي في الدولة المصدرة ، طالما أن الطلب المحلي على السلعة ليس عدم المرونة . ويتضح سبب ذلك من بيان كيفية اشتقاق كل من هذين المنحنين . فمنحنى الطلب على الواردات من سلعة معينة هو منحنى فائض الطلب المحلي عليها (عن العرض المحلي) . ومنحنى عرض السلعة لأغراض التصدير هو منحنى فائض العرض المحلي لتلك السلعة (بالمقارنة بالطلب المحلي) . ويمكن وضع هذين المنحنين معا (محسوبين على أساس عملة واحدة ، أي عملة المستورد أو عملة المصدر) في شكل واحد لبيان كيفية توازن التبادل الدولي في تلك السلعة كما هو موضح في الشكل المرافق . ففي الشكل يمثل طد فائض الطلب في الدولة المستوردة أي المنحنى الناشئ عن طرح منحنى العرض المحلي للسلعة في تلك الدولة (عو) من منحنى الطلب المحلي فيها (طو) ، كما يمثل عد فائض عرض السلعة في الدولة المصدرة الذي تحصل عليه عن طريق منحني الطلب على السلعة في

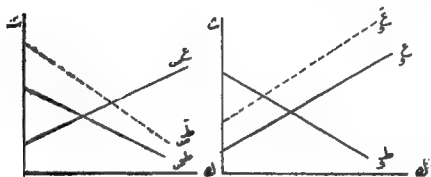


تلك الدولة (طص) من منحني العرض المحلي للسلعة فيها (عص) . أما عن ثمن التوازن في السوق الدولي الخاص بهذه السلعة فهو الثمن ثد .

ويمكن استخدام هذا الشكل لايضاح أهمية مرونة الطلب ومرونة العرض بالنسبة للآثار المترتبة على تخفيض قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف . ولنستخدم لهذا الغرض شكلين : أحدهما بين أثر خفض قيمة عملة الدولة على صادراتها ، والآخر يبين ذلك الأثر بالنسبة لوارداتها . وكلا الشكلين قائم على استخدام عملة الدولة التي خفضت قيمة عملتها بالمحور النقدي . (من الممكن جعل المحور النقدي يمثل وحدات من العملة الأجنبية ، ولكن النتائج التي يؤدي إليها التحليل واحدة في العاليتين) . فأما بالنسبة للأثر على صادرات الدولة التي قامت بتخفيض قيمة عملتها ، فإن منحني عرضها للصادرات في ظل الائتمان المختلفة لتلك الصادرات الذي يعبر عنها بعملتها الوطنية سيظل باقيا كما هو (سيقوم المنتجون المحليون بعرض الكميات نفسها التي كانوا يعرضونها سابقا في ظل أي ثمن معين معبرا عنه بوحدة من العملة المحلية) . على أن الطلب الأجنبي على صادرات تلك الدولة سيزداد (لأن أي ثمن معين يعبر عنه بوحدة من العملة المحلية للدولة المصدرة قد أصبح الآن يمثل نفقة أقل للمشتري الأجنبي بحيث أنه سوف يشتري كمية أكبر عند الثمن نفسه معبرا عنه بعملة الدولة المصدرة) . وعلى ذلك فإن قيمة صادرات الدولة معبرا عنها بعملتها الوطنية سوف تزداد (أو ستظل باقية كما هي بأسوأ الاقتراض إذا كان الطلب على صادرات الدولة عديم المرونة كلية) .

أما بالنسبة لواردات الدولة التي خفضت قيمة عملتها ، فإن طلب تلك الدولة على الواردات سيظل كما هو لأن المنحني يعبر عن الكميات المطلوبة في ظل أثمان مختلفة معبرا عنها بعملة الدولة . على أن العرض الأجنبي للسلع التي تستوردها

تلك الدولة سوف ينتقل بأكمله الى اليسار (فأي ثمن عرض يحصل عليه المصدر الاجنبي محددًا بوحدة من عملة الدولة التي خفضت قيمة عملتها سيكون أقل قيمة من وجهة نظر ذلك المصدر ، لانه أصبح يساوي قدرًا أقل من عملته الوطنية وبالتالي سوف يعرض كمية أقل مما كان يعرض سابقًا عند الثمن نفسه) . وعلى ذلك فإن التغير في قيمة واردات الدولة سوف يتوقف على مرونة طلبها على الواردات .
(انظر الشكلين المرفقين) .



ويقرر الشرط الذي صاغه (مارشال وليرنر) أنه لكي يؤدي تخفيض الدولة لقيمة عملتها إلى تحسين ميزان مدفوعاتها ، يجب أن يكون مجموع مرونة طلبها على الواردات ومرونة الطلب الاجنبي على صادراتها (أي مجموع مرونتي الطلب المحلي والاجنبي على الواردات) أكبر من الواحد الصحيح . والفرض في هذا الشرط أن منحنيي عرض الصادرات والواردات يتمتعان بمرونة كبيرة (وعلى وجه الدقة ، بمرونة لا نهائية) . كذلك يلاحظ أن قيمتي الصادرات والواردات قبل خفض قيمة العملة يجب أن تكونا متقاربتين (أي متساويتين على وجه الدقة) . ويمكن التوصل إلى اشتقاق هذا الشرط على النحو الآتي : لنفرض أن (ص) هي كمية الصادرات (و) هي كمية الواردات ، (ث ص ، ث و) هما ثمن الصادرات و ثمن الواردات معبرا عنهما بالعملة الاجنبية ، (ث ص ، ث و) هما هذان الثمان معبرا عنهما بالعملة المحلية ، (س) هو سعر الصرف أي ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بوحدة من العملة الوطنية ، (م ص ، م و) هما مرونة الطلب الاجنبي على

رأى الدولة ومرونة طلب الدولة على الواردات • فميزان العمليات الجارية
 ينمو (ز) = ص (ث / ص / س) × (ث / ص / س) - و (ث و / س) × ث و ،
 حيث تعبر العوامل المهيمنة بين قوسين عن المتغيرات التي تتوقف عليها كمية الصادرات
 أو الواردات • (لاحظ أن ميزان العمليات الجارية هنا يعبر عنه بالعملة الأجنبية) •
 فإذا افترضنا أن مرونة عرض الصادرات في الدولة التي خفضت قيمة عملتها وكذلك
 مرونة عرض الصادرات في الخارج لانهائيان ، فإن ثمني التصدير ث ص ، ث ص ،
 يظلان ثابتين • وعلى ذلك فإن معدل التغير في (ز) نتيجة لتغير (س)
 يصبح كالآتي :

$$\frac{د(ز)}{د(س)} = \frac{د(ص)}{د(س)} \times \frac{د(ث/ص/س)}{د(س)} + \frac{د(ث/ص/س)}{د(س)} \times \frac{د(ثو)}{د(س)} = \frac{د(ص)}{د(س)} \times \frac{د(ث/ص/س)}{د(س)} + \frac{د(ثو)}{د(س)}$$

(والعبدان الأولان هما تطبيق لقاعدة مفاضلة حاصل ضرب دالتين ، وصورتها العامة :

$$\frac{د(ل \times م)}{د(ن)} = \frac{د(ل)}{د(ن)} \times \frac{د(م)}{د(ن)} + \frac{د(ل)}{د(ن)} \times \frac{د(م)}{د(ن)} \quad \text{نظائر أن ل هنا هي ص بينما م هي (ث/ص/س) . ولما كان :}$$

$$\frac{د(ص)}{د(س)} = \frac{د(ص)}{د(س)} \times \frac{د(ث/ص/س)}{د(س)} + \frac{د(و)}{د(س)}$$

وبالمثل بالنسبة لـ

$$\frac{د(ز)}{د(س)} = \frac{د(ص)}{د(س)} \times \frac{د(ث/ص/س)}{د(س)} + \frac{د(ثو)}{د(س)}$$

$$\frac{د(و)}{د(س)} = \frac{د(و)}{د(س)} \times \frac{د(ث/ص/س)}{د(س)} + \frac{د(ثو)}{د(س)}$$

ث × (مع ملاحظة أن د = $\frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{د} (\text{س})}$) = $\frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{ص}}$ نتيجة لكون ث كمية ثابتة كما سبق أن ذكرنا .
ويمكن كتابة هذه المعادلة بشيء من التعديل على النحو الآتي :

$$\left\{ \frac{\text{د} (\text{ص})}{\left(\frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{س}} \right) \text{د}} \times \left(1 - \frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{ص}} \right) \right\} \times \frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{ص}} \times \text{ص} = \frac{\text{د} (\text{ز})}{\text{د} (\text{س})}$$

$$\left\{ \frac{\text{و} \times \text{ث}}{\text{و}} \times \frac{\text{د} (\text{و})}{\text{د} (\text{ث} \times \text{س})} \right\} + \frac{\text{و} \times \text{ثو}}{\text{س}} = \text{ص} \times \frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{ص}} + \left(\text{م} / \text{س} - 1 \right) \times \frac{\text{و} \times \text{ثو}}{\text{س}}$$

وعلى ذلك لكي يؤدي تخفيض الدولة لقيمة عملتها الى تحسين ميزان مدفوعاتها ، يجب أن تكون قيمة هذه المعادلة أكبر من الصفر . ومعنى ذلك أن

$$\frac{\text{و} \times \text{ثو}}{\text{س}} + \frac{\text{م} / \text{و}}{\text{و}} - \frac{\text{ث} / \text{ص}}{\text{ص}} \times \text{ص} > 0$$

فعلى افتراض أن قيمة الصادرات وقيمة الواردات كانت متساوية قبل خفض الدولة لقيمة عملتها فإن الشرط اللازم لتحسن ميزان المدفوعات نتيجة لتخفيض قيمة العملة سيؤول الى كون مجموع مروتي الطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح .

وقد كانت المدرسة التقليدية تعتقد أن خفض قيمة العملة من شأنه تغيير نسبة

المبادلة الدولية لصالح الدولة الأجنبية ، لانه يؤدي الى خفض اثمان الصادرات بينما لا تغير اثمان الواردات . وتفسير ذلك أن المدرسة التقليدية كانت تفترض أن الدولة تخصص في الصادرات ، وبالتالي تعتبر جانباً محسوساً من السوق الذي تباع فيه تلك المنتجات ، في حين أنها لا تمثل الا جانباً ضئيلاً من سوق شراء الواردات .

الميل الحدي للاستهلاك والاستيراد والادخار :

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك ، النسبة التي يخصصها الافراد في مجموعهم للاتفاق على الاستهلاك من الزيادة التي تطرأ على دخولهم . فإذا زاد الدخل القومي بمقدار ١٠٠ مثلاً ، وزاد الاستهلاك بمقدار ٦٠ ، كان الميل الحدي

للاستهلاك — = $\frac{60}{100}$. ويقصد بالميل الحدي للاستيراد النسبة بين

التغير في الاستيراد ، والتغير في الدخل الذي أوجده . فلو زاد الدخل بمقدار ١٠٠ مثلاً ، وزاد الاستيراد بمقدار ٢٠ ، كان الميل الحدي للاستيراد ٢٠ . أما الميل الحدي للادخار ، فيقصد به النسبة بين التغير في الادخار والتغير في الدخل الذي حدث بناء عليه ذلك التغير في الادخار . ففي مثالنا السابق يكون الميل الحدي ٢٠ .

الانس المصاعف للفائض :

نفترض أن بلداً ظهر لديه فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة صادراته . ولنفترض أيضاً أن تحقيق ذلك الفائض كان مصحوباً بزيادة الاتفاق النقدي الكلي . من الواضح أن الزيادة في الاتفاق النقدي تخفض عن ارتفاع مستوى الدخل القومي . وينتج عن زيادة الدخل زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المصنوعة محلياً والمستوردة ، وهكذا يزداد الاستيراد بمض الشيء . أما زيادة الطلب على السلع المصنوعة محلياً ، فسوف يؤدي إلى حدوث زيادة اضافية في الدخل ، بالنسبة للأشخاص الذين يشتركون في انتاج هذه السلع وتسويقها . فيزيد أصحاب هذه الدخل من طلبهم على السلع الاستهلاكية المنتجة محلياً والمستوردة فيحدث اذن استيراد جديد . وهكذا تتسلسل الزيادة في الدخل القومي ، والزيادة

في الاتفاق على الاستهلاك ، والزيادة في الواردات لتتعادل مع الفائض الذي ظهر في ميزان المدفوعات ، نتيجة لزيادة الصادرات مما يؤدي الى حدوث التوازن .

أما إذا طرأ عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الطلب الاجنبي على السلع الوطنية ، فسوف تحدث آثار عكس الحالة السابقة . فنقصان الاتفاق القومي على الصادرات ، يخفض عن انخفاض القدر نفسه في الدخل التي يتلقاها الاشخاص المشتغلون بإنتاج سلع التصدير وتسويقها ، فيقل الطلب على السلع ، مما يؤدي الى انخفاض جديد في الدخل . وهكذا يتسلسل النقصان في الدخل القومي والنقصان في الاتفاق على الاستهلاك وتقلص الواردات من الخارج ، مما يؤدي الى استبعاد المعجز في الميزان وحدث التوازن .

لنأخذ حالة بلدين ب ، ج ولنتساءل ماذا يحدث لو أن صادرات ب الى ج قد استمرت في الزيادة ، بينما استمرت واردات ب من ج في التناقص .

فالنتيجة ستكون :

ينتفعش الدخل القومي للبلد ب ، ويزيد زيادات متتالية بفضل مضاعف التجارة الخارجية . أما بالنسبة للبلد ج فإن الدخل القومي سوف يمرض للتناقص بفعل مضاعف التجارة الخارجية ، الذي يعمل في صورة عكسية . والواقع أن زيادة صادرات ب الى ج ومن ثم زيادة الدخل القومي للبلد ب سوف تؤدي إلى زيادة وارداته من ج ، وحيث أن واردات ب من ج هي صادرات ج فإن الدخل القومي لهذا البلد ينتعش ايضا . كما أن زيادلت واردات ج من ب لن تؤدي بصفة مستمرة الى انكماش دخله . حيث أن واردات ج = صادرات ب سوف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلد ب ، فتعمل على زيادة وارداته من ج (= صادرات ج) فتؤدي إلى زيادة دخل ج . وبوجه عام نقول أن واردات كل بلد دالة لدخله القومي ، بينما أن صادراته دالة لدخل البلد الآخر . هذا الاعتماد الدولي يعني أن نمو الصادرات لاي بلد يرتبط بنمو وارداته .

وبصورة عامة إذا كان الاتفاق على الواردات يعتبر عنصرا من عناصر التهرب ، ويؤدي الى انكماش الدخل القومي في البلدان المستوردة ، فإن هذا

الاتفاق نفسه له أثر آخر على المستوى الدولي ، حيث يعتبر عنصرا من عناصر
الاضافة الى تيار الدخل القومي في البلدان التي قامت بالتصدير . فينتعش الدخل
القومي في البلدان المصدرة بفعل مضاعف التجارة الخارجية ، وما يلبث أن ينعكس
أثر هذا الاتعاش في شكل زيادة في الواردات من البلدان التي استوردت أولا ...
وهكذا .

نظرية الكور أو المضاعف :

(١) - في حالة الاقتصاد المغلق : يمثل الادخار ثغرة في تدفقات الدخل :
حيث ينفق المستهلكون جزءا من دخولهم النقدي على شراء السلع الاستهلاكية
المنتجة محليا ، ويدخرون الجزء الآخر . أي أن الدخل = الاستهلاك + الادخار :
ي = س + خ و شرط التوازن في الاقتصاد المغلق في أية فترة زمنية ، هو
تساوي الاستثمارات مع المدخرات . ويعتبر الادخار صورة من صور التهرب ،
والاستثمار صورة من صور الحق^(١) .

(٢) - في حالة الاقتصاد المفتوح :

سنفترض هنا أن الائتمان لا يتغير (أي على العكس من افتراضنا في السابق ،
حيث كان الفرض ثبات الدخل بسبب افتراض التشغيل الكامل) . ويتربط على
ذلك ان تغيرات الدخل النقدي تتضمن تغيرات مماثلة في الدخل الحقيقي .

وتسمى العلاقة بين الواردات ومستوى الدخل القومي بدالة الاستيراد ،
وسنرمز لها بالرمز و (ل) . وعلى ذلك فإن الميل المتوسط للاستيراد في الدولة
يصبح و/ل ، وهو يتوقف بداهة على حجم الدولة ومدى التخصص الدولي .
أما الميل الحدي للاستيراد فهو دو/دل ، وهو يتوقف على ما إذا كانت الدولة
تستورد سلعا يزداد الطلب عليها بشكل محسوس عند زيادة الدخل (أي

(١) الحقن ، بالمعنى المقصود في نظرية المضاعف ، هو اضافة جديدة للقوة
الشرائية ، التي تعمل على زيادة تيار الانفاق النقدي الكلي . ونعني بالتسرب سحب
قوة شرائية من تيار الانفاق النقدي الكلي .

كماليات) أو العكس . أما مدى تأثير الواردات بتغيرات الدخل ، فيمكن التعبير

دو
دل

عنه بواسطة مرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير الدخل أي $\frac{دو}{دل} / \frac{دو}{دل}$ ،

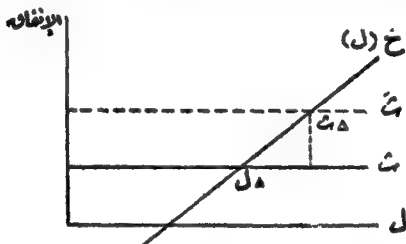
أو بصورة أخرى $\frac{دو}{دل} / \frac{دو}{دل}$.

وسنفرض أن دالة الاستيراد لا تتغير وإن كان من الظاهر أن ذلك من باب التبسيط فقط . فالليل الحدي للاستيراد لا شك قد يختلف من حالة إلى أخرى . فمثلاً سوف يختلف بحسب ما إذا كانت زيادة الدخل مركزة أساساً في القطاع الزراعي أو في القطاع الصناعي ، أو بحسب ما إذا كانت زيادة الدخل ناشئة عن التوسع في الاستثمار في رأس المال الثابت أم في المخزون ، وهكذا .

وسنفترض بالنسبة لدالة التصدير أن تلك الدالة غير حساسة بالنسبة لتغيرات الدخل القومي في الدولة (لاحظ أن ذلك لا يكون صحيحاً إلا إذا كانت الدولة تصدر سلعاً لا تستهلكها ، أو سلعاً قد انعدمت مرونة طلبها وشرائها) ، ولإيضاح الطلب المحلي يصبح منافساً للصادرات وتقل الصادرات بارتفاع الدخل .

ولنبداً بافتراض جهاز اقتصادي مغلق في أبسط الصور . هنا $ل = س + خ$ « أي أن التصرف في الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص المختلفون في الدولة يكون باتفاق جانب منه على الاستهلاك (س) ، وحجز جانب منه لأغراض الادخار (خ) » ، فلكي يظل الدخل في المستوى نفسه يجب أن يكون $ل = س + ث$. (أي أن مجموع الاتفاق على الاستهلاك والاتفاق على الاستثمار سيكون مساوياً لمستوى الدخل السابق) . وعلى ذلك فإن شروط التوازن في هذا الجهاز المبسط يصبح $خ = ث$. فإذا افترضنا حدوث تغير في معدل الاستثمار (دث) ، فإن مقتضى التوازن أن يحدث تغيراً في الادخار $دخ = دث$. أي أن $دل / دث = \frac{دخ}{دل}$ ، وهذه هي صورة المضاعف في هذه

الجملة • ويمكن ايضاح كيفية الحصول على ذلك المضاعف بطريقة بيانية في الشكل المرفق • ففي الشكل ، د/د هو ميل الادخار خ (ل) ، أي أنه يساوي خ (ل) ، وبالتالي فإن د(ل)/د(ث) = ١/خ(ل) •



لقد بينا اعلاه أن شرط التوازن في الاقتصاد المغلق ، هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار ، أي أن $خ = ث$ •

وبافتراض حدوث تغير في الاستثمار ، فإن الادخار لا بد ان يتغير بمقدار $خ = ث$ لكي يتحقق التوازن مرة أخرى • فإذا زاد الاستثمار بمقدار ١٠٠ ، فإن هذا الحقن يولد حلقات من 'زيادات في الدخل القومي' ، تحدث بقيم متناقضة ويزيد مجموعها على قيمة الحقن المبدئي ، وتتوقف على الميل الحدي للاستهلاك • وتشكل تلك الحلقات من الزيادات الصورة التالية :

$$١٠٠ + ٩١٠٠ + ٨١٠٠ + ٧١٠٠ + ٦١٠٠ + ٥١٠٠ + ٤١٠٠ + ٣١٠٠ + ٢١٠٠ + ١٠٠$$

ويكون مجموع هذه السلسلة ١٠٠ ($\frac{1}{1-٩}$) وتكون $\frac{1}{1-٩}$ هي

قيمة المكرر أو المضاعف ، أي المعدل الذي يبين لنا النسبة بين تغير الدخل الكلي النهائي ، وبمقدار الحقن الاولي الذي سبب هذا التغير ، أو هو القيمة التي نضربها

في مقدار الحقن الاولي للحصول على الزيادة الكلية النهائية التي حدثت في الدخل القومي نتيجة لهذا الحقن الاولي . أي أن المستوى التوازني الجديد للدخل يتحقق عندما يتغير الدخل بالمقدار ل مساويا التغير الاصلي الذي حدث فسي الاستثمار م مضروبا في مقلوب الميل الحدي للإدخار .

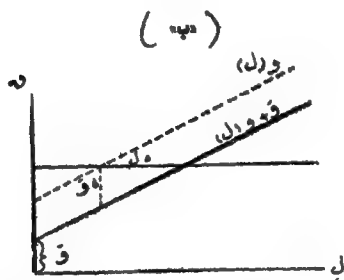
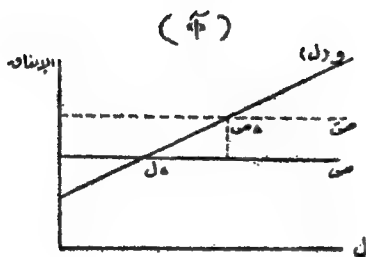
ولنفرض بعد ذلك وجود جهاز اقتصادي مفتوح وانما لا يوجد به ادخار أو استثمار محلي . وهنا يكون التصرف في الدخل ل=س+و ، ولكي يظل الدخل في المستوى نفسه يجب أن يكون مجموع الاتفاق على الاتاج القومي في الفترة التالية ل=س+ص وبالتالي يكون شرط التوازن ص=و . فإذا حدث تغير في الصادرات ، دص ، فإن مقتضى التوازن ان تغير الواردات بالقدر دو=دص . وينتج من ذلك أن وضع التوازن الجديد يتضمن ان دل/دص=

دو

دل/دو ، أي أن دل/دص = ١/ $\frac{\text{دو}}{\text{دل}}$. والحصول على هذا المضاعف بياناً

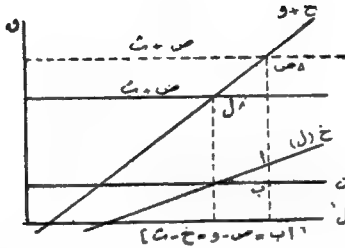
موضح في الشكل . فمن الظاهر ان دص/دل هو ميل دالة الاستيراد ، أي يساوي و(ل) ، وعلى ذلك يكون دل/دص = ١/ و(ل) ، فالدخل يتغير في هذه الحالة حتى تصبح (و) في وضعها الجديد مساوية للمستوى الجديد للصادرات . ويحدث التوازن بطريقة مشابهة اذا كان اختلال التوازن في البدء ناجما عن تغير دالة الاستيراد (شكل ب) ، وهنا ايضا يكون حجم المضاعف دل/دو = ١/ و(ل) ، ويتغير الدخل حتى تصبح الواردات مساوية للصادرات في وضع التوازن الجديد. ويمكن ان نلاحظ على هذا النموذج ان الصادرات فيه تكون دائما مساوية للواردات . وهذا هو النموذج الذي كان يفترضه ديفيد هيوم . وهو ما يعادل قانون ساي في ميدان التجارة الدولية .

فإذا افترضنا بعد ذلك وجود جهاز اقتصادي مفتوح وبه ادخار واستثمار محلي، فإن شرط توازن ذلك الجهاز يصبح ل = س + م + ثم + ص = س + م + خ + (حيث س م هو الاتفاق على استهلاك السلع المنتجة محليا ، ثم هو الاستثمار المحلي) ، أي ص + م + ثم + خ = و . ويمكن الحصول على مضاعف تفسير الصادرات أو الاستثمار المحلي بملاحظة ان دص أو دصم = دخ + دو للحصول



الى حالة توازن • ومعنى ذلك أن $\text{دل} / \text{دص} = (\text{دخ} + \text{دو}) / \text{دل}$ أي أن $\text{دل} / \text{دص} = 1 / \text{خ} + \text{و}$ • ويمكن الحصول على المضاعف بياناً في هذه الحالة كما هو ظاهر من الشكل المرافق • ففي الشكل يتضح أن $\text{دل} / \text{دص}$ ليس الا ميل الدالة $\text{خ} + \text{و}$ وأي يساوي $1 / \text{خ} + \text{و}$ • وبذلك يكون $\text{دل} / \text{دص}$ مساوياً لمقلوب هذا المقدار أي $1 / \text{خ} + \text{و}$ • وبين الشكل (٢١) المضاعف في حالة تغير الصادرات ، كما بين

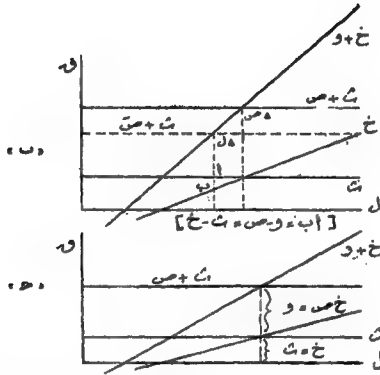
(١١)



الشكل (ب) ما يحدث عند انخفاض مستوى الصادرات • وتنبني ملاحظة أن شرط التوازن $ص + خ = و$ وقد يتضمن أن $ص = و$ ، وأن $خ = ث$ (انظر الشكل ج) ، ولكن هذا الوضع ليس نتيجة حتمية فقد يتضمن وضع التوازن الجديد فائضا في الصادرات على الواردات يعوضه زيادة في الادخار المحلي على الاستثمار أو العكس (انظر الشكلين أ، ب) •

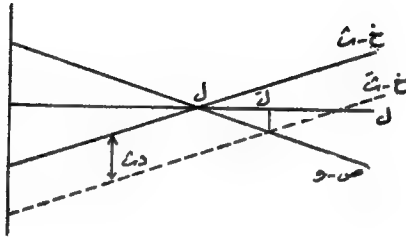
وظاهر أن $خ$ ، و $ث$ مثلان تسرب الدخل بدورة الاتفاق في هذا النموذج • وعلى ذلك فإن من الميسور ادخال اية اوجه تسرب اخرى (إذا وجدت) في النموذج وفي المضاعف (مثال ذلك التسرب الناجم عن الغرائب أو ادخار الشركات الخ •••) •

ويمكن ايضا ان تغيرات الدخل على ميزان المدفوعات على نحو أفضل عن طريق صياغة شرط التوازن السابق بيانه في الصورة الآتية : $ص - و = خ - ث$ وفي هذه الحالة سوف تتخذ الدالة $ص - و$ شكل مستقيم ينحدر من اعلى الى اسفل وإلى اليمين (نظرا لان $ث$) لا تتغير بتغير الدخل في حين أن $و$) تتزايد بتزايد الدخل (، أما الدالة $خ - ث$ فترتفع من اسفل الى اعلى وإلى اليمين (نظرا لان $ث$) ثابتة في حين أن $خ$ تتزايد بتزايد الدخل) • ويبين تقاطع المنحنيين وضع الدولة



من حيث ميزان المدفوعات • فإذا انتقلت الدالة ص - و الى اليمين (بسبب زيادة الصادرات أو نقص الميل الى الاستيراد) ، أو انتقلت الدالة خ - و الى اليسار (بسبب زيادة الميل الى الادخار أو نقص معدل الاستثمار المحلي) ، فإن من شأن هذه التغيرات تحسين ميزان المدفوعات • وأي انتقال في إحدى الدالتين على هذا النحو له اثر على الدخل واثـر على ميزان المدفوعات (مثلاً الاثران لـ ل' ، هـ ل' في الشكل) • فإذا كانت الصادرات تتناقص بتزايد الدخل فإن ميل الدالة ص - و على المحور السيني سوف يزداد ، وبالتالي يزداد الاثر على ميزان المدفوعات ويقل الاثر على الدخل •

وبلاحظ أننا افترضنا فيما سبق ان الاستثمار المحلي مستقل عن تغيرات الدخل القومي ، على أنه من الظاهر أن زيادة الدخل بعد استنفاد الطاقة الانتاجية الفائضة من شأنها الدفع على زيادة الاستثمار • والاستثمار التابع المترتب على هذا النحو متوقف في الواقع على تغيرات الدخل (مبدأ التجميل) ، ولكن في

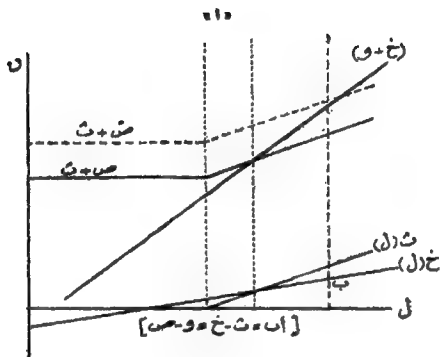


الوسع التعبير عنه بصورة تقريبية عن طريق جملة متوقفا على مستوى الدخل القومي بعد التشغيل الكامل للطاقة القائمة (انظر الشكل المرافق) • وإذا كان التعجيل قويا ، فقد يؤدي الى ظهور فائض في الواردات عندما تزداد الصادرات ويمكن أن يؤخذ على التحليل السابق أنه لا يدخل في الاعتبار الآثار المترتبة على تغير الصادرات او الواردات بالنسبة للدخول في الدول الاخرى وما يترتب على تغير تلك الدخول من رد فعل بالنسبة للدولة عن طريق الاستيراد الاجنبي • والواقع ان هذه الآثار لا يمكن اهمالها الا بالحالتين الآتيتين :

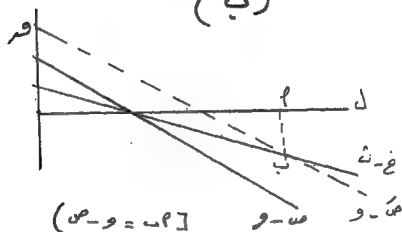
١- اذا كانت الدولة صغيرة بحيث لا تترتب آثار اجنبية محسوسة نتيجة لتغير صادراتها او وارداتها •

٢- اذا كانت الميول الحدية للاستيراد في الخارج ضعيفة ، والا لأصبح من الضروري اخذ تلك الآثار في الاعتبار •

ويمكن أخذ تلك الآثار في الاعتبار عن طريق النظر الى دخل الدولة باعتباره متوقفا على الدخل في الدول الاخرى والعكس • فاذا عاملنا الدول الاخرى كما

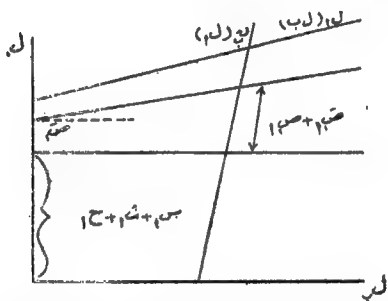


(ب)



لو كانت دولة واحدة (ولنسمها ب) ، فإن دخل الدولة (ل_ب) يصبح متوقفا على الدخل في الدولة ب أي أن ل_ب (ل_ب) ، والمكس ، أي أن ل_ب (ل_ب) . ويتكون دخل الدولة (ل_ب) من مقومات عديدة مستقلة عن مستوى الدخل في الدولة ب ،

وهذه هي اتفاقات الدولة الاولى على الاستهلاك والاستثمار المحلي وعلى شراء الحكومة للسلع والخدمات ($s_1 + t_1 + x_1$) ، أما صادرات الدولة الاولى فنجانب منها سوف يتوقف على ذلك الدخل (أي أن $s_1 = s_1 + t_1 + x_1$) (ل ب) . ويتكون دخل الدولة الاولى اعلاه على ذلك من التغيرات التي تطرأ على s_1 ، t_1 ، x_1 نتيجة لتغير صادرات الدولة الاولى بازياد دخل الدولة ب . ومجنوع هذه المقومات يمثل دخل الدولة كمتغير متوقف على دخل الدولة الثانية . انظر الشكل .



وبالمثل يمكن تحديد دخل الدولة ب كمتغير متوقف على دخل الدولة الاولى . ويتحدد التوازن فيما بين الدولتين بالوضع الذي يحدده تقاطع هذين المنحنيين كما في الشكل . ويمكن اشتقاق المضاعف المترتب على طروء متغيرات مستقلة على أي من هاتين الدالتين على النحو الآتي :

$$L_1 = s_1 + t_1 + x_1 + w + h$$

$$L_2 = s_2 + t_2 + x_2 + w - p - h$$

حيث h تمثل انتقال الدالة L_1 ، وحيث نفترض ان هذا الانتقال في الدالة

ل١ يصبح في البداية تغير في دخل الدولة ب في الاتجاه العكسي ونسبة ط من التغير هـ .

ويمكن بيان معدل تغير دخل الدولة الاولى بالنسبة لانتقال الدالة بالمقدار هـ كالآتي :

$$\frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} - \frac{\text{د س}^1}{\text{دل}^1} \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} - \frac{\text{د خ}^1}{\text{دل}^1} \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} - \frac{\text{د ث}^1}{\text{دل}^1} \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}}$$

$$1 = \frac{\text{دوب}}{\text{دل}^1} \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} -$$

$$\text{اي ان } \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} \times (1 - \text{س}^1 - \text{خ}^1 - \text{ث}^1) - \text{و}^1 \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} = 1$$

$$\text{وبالمثل } \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} \times (1 - \text{س}^1 - \text{خ}^1 - \text{ث}^1) - \text{و}^1$$

$$\times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} = - ط$$

نبحث هاتين المعادلتين آتيا للحصول على $\frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}}$ نجد أن :

$$\frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} = \frac{(1 - \text{س}^1 - \text{خ}^1 - \text{ث}^1) - \text{و}^1 \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}}}{(1 - \text{س}^1 - \text{خ}^1 - \text{ث}^1) - \text{و}^1 \times \frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}}}$$

وهذه هي اكثر صور المضاعف عمومية . وصور المضاعف الاخرى كافة يمكن اشتقاقها من هذه الصورة عن طريق اضافة افتراضات خاصة . فاذا افترضنا عدم وجود رد فعل أجنبي فان المضاعف يصبح :

$$\frac{\text{دل}^1}{\text{د هـ}} = \frac{1}{1 - \text{س}^1 - \text{خ}^1 - \text{ث}^1}$$

واذا افترضنا علاوة على ذلك أن كلا من ث١ ، خ١ متغير مستقل أي لا يتأثر بتغيرات ل١ فانه يصبح :

$$\frac{1}{1\text{ دل} + 1\text{ دهب}} \text{ أي } \frac{1}{1\text{ دل} - 1\text{ دهب}} = \frac{1\text{ دل}}{1\text{ دهب}}$$

فاذا أدخلنا رد الفعل الاجنبي وإنما بافتراضنا أن ط = ١ وكذلك أن ث = ١
 خ = ١ = ٠ ، فان المضاعف يصبح :

$$\frac{1}{1\text{ دل} + 1\text{ دهب} + 1\text{ دهب} \times \frac{1\text{ دهب}}{1\text{ دل}}} = \frac{1\text{ دل}}{1\text{ دهب}}$$

أما إذا افترضنا أن ط = ٠ بدلا من افتراضنا السابق فان المضاعف يصبح :

$$\frac{1 + \frac{1\text{ دهب}}{1\text{ دل}}}{1\text{ دل} + 1\text{ دهب} + 1\text{ دهب} \times \frac{1\text{ دهب}}{1\text{ دل}}} = \frac{1\text{ دل}}{1\text{ دهب}}$$

وبين المضاعف بصوره المختلفة السابق بيانا التغيرات الكلية التي يخضع لها دخل الدولة الاولى نتيجة للتغير المستقل المفترض ، الذي تمثله الكمية ه .
 على أن التغيرات المباشرة في دخل الدولة الاول تتوقف الى حد بعيد على مجموع الميلين العديدين للاستيراد (أي الميل الحدي للاستيراد في الدولة الاولى ، والميل الحدي للاستيراد في الدولة ب) . فاذا افترضنا أن دخل الدولة الاولى قد ارتفع ابتداء بالمقدار دل ١ ، وان ذلك رافقه انخفاض في دخل الدولة ب بمقدار دل ب (مثلا زيادة في صادرات الدولة الاولى ، أي من الناحية الاخرى زيادة في واردات الدولة ب ، أو تحول في الاتفاق في الدولة الاولى من الاتفاق على الواردات الى الاتفاق على السلع المنتجة محليا) . في هذه الحالة يكون التغير المباشر في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة الاولى كالآتي : دص - دو = وب × (- دل) - دل × (دل) = - (وب + دل) × دل ١ . وعلى ذلك فان العجز المباشر في ميزان مدفوعات الدولة الاولى سوف يكون مساويا للزيادة الاصلية في الاتفاق أو أكبر منها أو أقل منها ، بحسب ما إذا كان مجموع الميلين العديدين للاستيراد مساويا للواحد الصحيح أو أكبر أو أقل منه . ففي الحالة الاولى سيظل دخل الدولة الاول باقيا في وضعه الذي كان سائدا قبل زيادة الاتفاق ، (+ دل بسبب

زيادة الاتفاق ، - دل ١ للسعر المباشر في ميزان المدفوعات) ، أما في الحالة الثانية فإن دخل الدولة الأولى سوف يتدهور ، وفي الحالة الثالثة سوف يزداد . (وعلى العكس يقال بالنسبة للدخل في الدولة ب) . على أن التغيرات النهائية في الدخل تتوقف بطبيعة الحال على المضاعف كما سبق أن بينا .

خلاصة البحث :

وهكذا تلعب تقلبات الدخل القومي دورا مهما في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات . فتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يؤدي الى ارتفاع مضاعف في مستوى الدخل القومي ، وبالتالي زيادة مقدار الاتفاق القومي على الواردات . وتكون النتيجة هي تخفيض حجم الفائض ، والمساهمة بالتالي في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، كما ويحصل العكس عندما تزيد مدفوعات الدولة عن إيراداتها .

وبالنتيجة نرى أن تغيرات الدخل القومي هي العامل الرئيسي الذي يؤدي لتحقيق التوازن عند وجود الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية .

يمكن أحداث التوازن في ميزان مدفوعات بلد ما عن طريق قاعدة الذهب أو قاعدة النقود الورقية المستقلة .

في ظل قاعدة الذهب يتميز سعر الصرف بالثبات ، بينما نجد أنه في ظل قاعدة النقود الورقية المستقلة ، تكون تقلبات سعر الصرف غير محدودة . أو قد تلجأ الدولة إلى الرقابة على الصرف لتحقيق التوازن . ويمكن تلخيص الطرق التي تتم فيها عملية تحقيق التوازن في ظل القواعد السابقة كما يلي :

١ - عندما تأخذ الدول بقاعدة الذهب ، تكون تقلبات سعر الصرف ثابتة ، ولا يمكن أن تتجاوز حدي دخول وخروج الذهب . فالتغير الحاصل في مستويات الاسعار والدخل القومي سيؤثر على عرض وطلب العملات الأجنبية ، وبالتالي سيتحقق التوازن في ميزان المدفوعات .

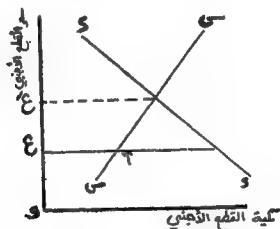
٢ - وفي حال أخذ الدولة بنظام النقود الورقية المستقلة ، فإن سعر الصرف الخارجي لا يخضع لاية قيود ، وتكون تقلباته غير محدودة . ويتحقق التوازن

في ميزان المدفوعات نتيجة لقوانين العرض والطلب على القطع الاجنبي ، وأيضا بسبب تأثر الاسعار الداخلية والخارجية بتقلبات سعر الصرف •

٣ - وفي ظل الرقابة على الصرف ، تحدد الدولة سعرا ثابتا للصرف ، بحيث توازن بين الكميات المطلوبة من العملات الاجنبية والكميات المعروضة منها • وبهذه الطريقة يتم احداث التوازن في ميزان المدفوعات •

ونستطيع تلخيص الفروق الاساسية بين الانظمة الثلاثة عن طريق المخطط البياني التالي :

يتضح لنا من الرسم البياني أن الطلب على القطع الاجنبي (د د) يتجاوز عرض القطع الاجنبي (س س) بسعر الصرف السائد (و ع) وبمقدار (آ ب) • ففي ظل تقلبات سعر الصرف ، فإن احداث بعض التغيرات في السياسة الداخلية تعتبر غير ضرورية ، حيث تترك الحرية لقوانين العرض والطلب لتحديد سعر التوازن الجديد (و ع ') • أما في ظل الرقابة على الصرف ، فإن السعر (و ع) هو السعر الذي نحافظ عليه الدولة عن طريق توزيع الكميات المتوفرة (ع آ)



على الذين يطلبون من العملات الاجنبية كمية تعادل (ع ب) بحيث يبقى جزء من الطلب (آ ب) غير مغطى •

الفصل الثامن

السياسة التجارية

بدأ عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا منذ بداية القرن السادس عشر ، وظل تأثيره منطبعا على الحياة الاقتصادية حتى منتصف القرن الثامن عشر . والميزة الاولى لهذه المرحلة التي تسمى أيضا بالميركاتيلية هي بأن ثروة البلاد الاساسية تقوم على الذهب والفضة ، وأن سعادة الامة تكون بمقدار ما لديها من النقد المعدني المتداول . ومن أجل تحقيق ذلك يجب العمل بكافة الوسائل والسبل على تحقيق فائض في الميزان التجاري . فنشاط التجارة الخارجية هو أهم نشاط اقتصادي في الدولة ، ويليه النشاط الصناعي الذي يتم عن طريق انتاج السلع الصناعية التي تصدر للخارج .

لقد كان النفوذ السياسي والرقمي الاقتصادي الذي أحرزه الاسبانيون والبرتغاليون الذين كانوا يأتون بكميات هائلة من هذين المعدنين الثمينين الذهب والفضة من مستعمراتهم الواسعة آنذاك ويضربون منها النقود ، كان ذلك سببا في تكوين تلك الميزة ، فكل من توفرت لديه هذه العملة استطاع الحصول على كل ما يرغب ويريد ، فحرصت الدول على الاحتفاظ بأكبر كمية من هذه المعادن الثمينة ومنع اخراجها والتصرف بها إلى الخارج ما أمكن .

وتبعا للميزة الاولى ، كانت الميزة الثانية التي تنطوي على وجوب تدخل الدولة في ادارة الشؤون الاقتصادية وتوجيه النشاط العام . وقد تمثل هذا التدخل والتوجيه بمحاربة الواردات عن طريق فرض الرسوم الجمركية المغالية في الارتفاع

أو التقييد والمنع المباشر من جهة ، والعمل على انعاش تجارة الصادرات وتحقيق أكبر مكسب ممكن منها ، واكتساب اسواق خارجية جديدة من جهة اخرى .

لقد كانت هذه الميزة ذات طابع قومي ، أي أن الاهتمام كان مركزا على مصلحة الوطن دون اهتمام بمصلحة البلاد الاخرى .

وكان من نتائج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، واخضاع النشاطات الاقتصادية لانظمة وقيود في سبيل تأمين موارد كافية لها ولحيوشها وحكامها ان تطورت هذه القيود الى اغلال تعيق تطور هذه الفعاليات . فجمدت التجارة والصناعة ، وقل التعامل مع البلاد الاخرى وكثر البؤس والفقر ، وتدهورت الاحوال الاقتصادية .

في منتصف القرن الثامن عشر ظهرت في فرنسا آراء « الطبيعيين » (الفيزيوقراط) كرد فعل لآراء ومياسة التجارين ، وللنتائج الوخيمة التي أدت إليها المرحلة الاولى المسماة مرحلة الاقتصاد الحكومي .

كانت الميزة لهذه المرحلة أن الطبيعة لها قوانينها السماوية التي تؤمن البركة والخير في ظل نظام يقوم على المزاومة والحرية ، فيجب الامتثال لهذه القوانين بشكل مطلق .

لذلك لا يجوز للدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها وانما مهمتها تنحصر بالمحافظة على الشروط التي تكفل وجود الحرية وتؤمن سير القوانين الطبيعية ، فكانت حرية الصناعة وحرية التجارة .

في هذه المرحلة اصبح الاقتصاد علما ومعرفة بمد أن كان فنا وسياسة* ، ولم تعد غايته تنظيم الحياة الاقتصادية ، بل بيان ما لا يجوز للدولة عمله كسي

(1) يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الحديثة اذا قورن بغيره من العلوم ، الا أن ابحاله مولجت في اقدم المصور حيث لم يكن حينئذ علما مستقلا بطرقه واساليبه ونظرياته الخاصة . وقد ولد هذا العلم في القرن السادس عشر من ضرورة دراسة الدخل القومي وذلك نتيجة التفاعل بين منصرين : السياسة والطبيعة ، ثم نما وتطور وسار في طريق التكامل .

تسير القوانين الطبيعية سيرها الحسن . فلم يعد الاقتصاد السياسي يهتم بمصير الدولة ، وإنما سار الفرد ومصلحة الفرد أساس هذا العلم .

وتقوم النظرية الكلاسيكية على أساس نظام الاسواق الطليقة ، اذ في كنف ذلك النظام يوحكم المنافسة التي تسوده يتمخض عرض الاشياء والطلب عليها عن ثمن لكل عنصر من عناصر الانتاج ما بين عمل وسلعة ومال . ويتم تقسيم تلك العناصر في حدود أثمانها على مختلف أغراض الانتاج بحيث يتوجه كل عنصر من عناصر الانتاج بالقدر المستحب الى ناحية الانتاج الالفة . ووجه الشبه ظاهري بين الافكار الفيزيوقراطية وافكار المدرسة الكلاسيكية ، ذلك انهما انطوتا على تمفف من التدخل .

والمدرسة الكلاسيكية لم ترجع الامور الى الطبيعة ولم تشر بمسايرتها . وكذلك لم تطاق مبدأ الامتناع عن التدخل وانما جاءت به مشروطا بالمنافسة الكاملة ، فان استحالته المنافسة زال مسوغ الامتناع ، بل تعين التدخل إما لازالة الرقائل ، وإما لمواجهة الموقف في ظل الرقائل القائمة .

والكلاسيكيون اذ يحرسون قبل كل شيء على حرية الاسواق وبراءتها من كل أثر لاحتكار بعكر صفو التنافس - كانوا يعلمون أن السوق معرضة للرقائل والشوائب تشمل اليها ، وان الاحتكار في عداد الشوائب المخوفة ، فكانوا يحكم حرصهم على سلامة السوق من تلك الشوائب حريصين على أن تضرب الحكومة بيد من حديد على كل ما يتسبب في تسربها الى حرية المنافسة ، فكانوا في موقفهم من حرية الاسواق لا يكفهم أن يجاروا الحكومة فيما تتخذه من اجراءات تكفل بها حرية المنافسة ، بل كانوا يطالبونها بذلك التدخل في اصرار ، يائل اصرارهم على بقاء المنافسة ، بل لقد كانت مطالبتهم بالتدخل بمثابة انعكاس لاثر حرصهم على اطلاق المنافسة ، لكنهم كانوا بالمرصاد لكل تدخل يؤدي الى الاقلال من شأن المنافسة أو من أثرها .

مع اوائل القرن العشرين جاءت مواكب من الازمات والمخترعات والافكار الاجتماعية ، فالتأخر الفني في وسائل الانتاج قد قلب الحياة الاقتصادية رأسا

على عقب ، وأوجد أوضاعا جديدة تحتاج الى حلول جديدة . والازمات الاقتصادية العالمية التي كادت أن تنهب بالنظام الاجتماعي بكامله ، أدت الى الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر قادر على حل الازمات الكبيرة ، وأن على الدولة أن تتدخل للتأثير في الحياة الاقتصادية بأساليب مختلفة سميت الاقتصاد الميسر أو الموجه ، وسماها الاشتراكيون والنفوسكسونيون باسم الاقتصاد المنهجي .

كانت الميزة البارزة لهذه المرحلة هي عدم الاستسلام الكلي للقوانين الطبيعية المطلقة . فما دام الانسان يستطيع عن طريق العلم السيطرة على العالم المادي والتأثير عليه ، فهو ايضا قادر على أن يسيطر على النظم والعلاقات القائمة بين أفراد المجتمع ، وعلى الدولة أن تنظم هذه العلاقات بشكل يؤمن العدالة والمساواة للجميع ، وتحقيق الرفاهية للفرد والازدهار للمواطن .

لذلك وجدت أساليب التنجيج وهي رسم الزامج المعينة لمدة تتراوح بين الخمس والعشر سنوات ، لتنظم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، والتنمية بحشايح كبرى تنفذ على مراحل في سبيل تأمين زيادة الرفاهية الاقتصادية وتأمين مستوى لائق للفرد . كما تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية ، ونسب تسخير العلماء الاقتصاديين في سبيل تقديم النصائح والبرامج للدولة بنية القضاء على الازمات الاقتصادية وإعادة التوازن المنشود .

تعرضنا فيما سبق للأفكار الاقتصادية التي سادت منذ القرن السادس عشر، كما أشرنا الى تعاظم دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية في عصر الرأسمالية التجارية والاقتصاد الموجه ، أو الى انحصار دورها واقتصاره على حفظ الأمن وحماية حقوق السكان . وكان نشاط التجارة الخارجية يتعرض ، في كل مرحلة ، لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تشييده بدرجة أو بأخرى ، أو تحريده من المقبات المختلفة ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية تسمى السياسة التجارية . والهدف الرئيسي الذي ترمي اليه السياسة التجارية عادة هو تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق العمالة الكاملة وثبتت سحر العرف وما الى ذلك .

وللمسياسة التجارية اتجاهات رئيسية ثلاثة : اتجاه نحو الحماية ، واتجاه آخر نحو الحرية ، واتجاه ثالث نحو الحصر الحكومي .

أولاً - سياسة الحماية :

تهدف السياسة الاقتصادية الوطنية في البلدان الرأسمالية وخاصة النامية منها الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتقوم هذه التنمية على أساس من نمو القوى المنتجة ، والعمل على تقليل التفاوت في القدرة الانتاجية بين الدول ، واتخاذ الخطوة الأكثر اتفاقاً مع كل مرة من مراحل التطور القومي . وقد أكد « ليست » ضرورة توفر عوامل التنمية الأساسية والرغبة في التقدم والتنسيق بين قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في كتابه « النظام القومي للاقتصاد السياسي » الذي نشر عام ١٨٤١ ، كما أكد « أهمية إلغاء الحواجز الجمركية داخل الوحدة القومية الى جانب الحماية التي ينبغي فرضها عند حدودها^(١) » . وينحاز بعض الاقتصاديين كما هو الحال لدى ليست ، إلى مذهب الحماية ويطالبون بعدم اطلاق حرية الاستيراد والتصدير ولو بصفة مؤقتة^(٢) ، واخضاعها لبعض القيود او منحها بعض التسهيلات وأهمها : الرسوم الجمركية ، وإعانات التصدير ، ونظام الحصص .

الرسوم الجمركية :

- **الوظيفة الاقتصادية للرسوم الجمركية :** تهدف السياسة الجمركية في الدول النامية الى تنمية الانتاج الزراعي والصناعي لسد حاجات الاستهلاك المحلي التي تتزايد بزيادة السكان . وقد تستخدم الرسوم الجمركية للأغراض المالية فقط ، الا انها قد تفرض لفرض اساسي هو حماية الصناعة الوطنية من المنافسة

(١) جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة الدكتور راشد البرادي ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٢) لا يعترض انصار الحماية على ما لحرية التجارة من مزايا ، فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي وان التبادل يتعين ان يقوم على اساس الفروق النسبية في تكاليف الانتاج ، غير انهم يرون ان هناك اهدافاً أخرى للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها ولو أدى الامر الى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص .

الاجنبية داخل السوق المحلية . فاذا كانت السلعة لا تنتج محليا ، فإذن الرسم الجمركي يجب أن يكون منخفضا نسبيا خاصة اذا كان الطلب على هذه السلعة كبيرة المرونة ، ذلك لانه اذا كان الطلب كبير المرونة وارتفع سعر الضريبة ، قل الوارد من السلعة وهبطت الحصيلة ، أما اذا كان الطلب عديم المرونة فلاذ الوارد من السلع لا يتأثر كثيرا بارتفاع الرسم الجمركي . واذا كانت السلع تنتج محليا فان تحقيق الغرض المالي من التعرفة الجمركية يقتضي فرض ضريبة مماثلة على السلع الوطنية . وكذلك اذا رؤي فرض ضريبة داخلية على السلع المحلية لتنفيذ موارد الخزينة فان الامر يقتضي فرض رسم جمركي معادل لتلك الضريبة على السلع المستوردة . وقد تكون الرسوم الجمركية مرتفعة جدا على استيراد بعض السلع فتحول ، في واقع الامر ، دون امتيرادها ، وتسمى في هذه الحالة بالرسوم الممانعة . كما قد تفرض الرسوم الجمركية على بعض المواد الاولية المنتجة محليا ، للحد من تصديرها ، كي تتوافر للصناعة الاولية .

— تحديد سعر الرسوم الجمركية : تقوم نظرية التعرفة الجمركية على أساس ضرورة الحماية الجمركية للإتقال من مرحلة الزراعة الى مرحلة الزراعة المرتبطة بالصناعة . فتفرض الرسوم الجمركية لحماية وتشجيع الصناعات الناشئة في البلاد عملا ببدأ وضع التعرفة الجمركية لمثل تلك الصناعات . ولا تعتبر الحماية وحدها الغرض من التعرفة الجمركية ، بل يعتبر الغرض المالي أيضا من أهم الأغراض ، وهو هدف اساسي في كل اقتصاد ناشئ . وفي الفترة الانتقالية تعتبر التعرفة الجمركية من دعائم السياسة الاقتصادية والمالية التي تهدف الى تطوير البناء الاقتصادي للمجتمع .

— الرسوم الجمركية الإضافية : وتنقسم الى الضريبة الاضافية والرسم التعويضي . ان الغرض الرئيسي من الضريبة الاضافية هو تنمية العلاقات الاقتصادية المباشرة ، فضلا عن توفير مورد مالي للخزينة . وتفرض هذه الضريبة على البضائع المستوردة من بلاد لم تبرم اتفاقات جمركية وتجارية مع الدولة ، وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المتبعة في تحصيل الرسوم الجمركية . ويشير الرسم التعويضي من الرسوم الاضافية الحامية ، وهي من وسائل الدفاع الجمركي

وتفرض في حالتين ١- تمتع صادرات البلاد الأجنبية بإعانات. تصدر في موردها الأصلي ، ٢- خفض أثمان السلع المستوردة في البلاد الأخرى. بآية وسيلة. والجملة الأولى هي من مظاهر سياسة الإغراق ، أما الجملة الثانية فتتجه إلى انخفاض سعر التكلفة ، مما يعزى إلى أسباب اقتصادية ، كاستحداث طرق تقنية في الصناعة ، أو اكتشاف مواد جديدة ، كما يعزى إلى خفض سعر العملة . ولهذا للأحداث الاقتصادية ذات الأثر الناشيء عن سياسة الإغراق ، ومن ثم يجب اتخاذ نفس وسائل الدفاع الجبركي .

- الرسم القيمي والرسم التقييمي الأصلي : يفرض الرسم التقييمي على جميع البضائع المستوردة ، علاوة على الرسوم التي تجبى على الواردات ، والغرض الرئيسي من فرض ذلك الرسم التدقيق في توضيح قيمة السلع المفروضة عليها رسوم نوعية (ملاحظة - يتم تحديد الرسم النوعي على أساس فرض مبلغ معين على كل وحدة مادية من السلعة المستوردة) بقصد الحصول على أساس بيانات لحساب دقيقة ، وتكون فئة هذا الرسم مخفية ، وتحتسب على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات . أما الغرض الرئيسي من الرسم القيمي الإضافي فهو الحصول على موارد مالية للدولة حيث يفرض على السلع القنصرية والبنائع الكمالية ، ولا يفرض هذا الرسم لمقابلة إعانات تصدر تمتع بها صادرات البلدان الأجنبية ، أو خفض أثمان السلع المستوردة نتيجة خفض سعر العملة .

إعانات التصدير :

تلجأ بعض الدول إلى نظام الإعانات المباشرة وغير المباشرة كلما واجهت المنتجات الوطنية منافسة في الأسواق الخارجية* ترجع إلى عوامل اقتصادية. بجهة. أو مالية أو اجتماعية ، وخاصة ما يتعلق بسعر الصرف والميدء القريب. والأجور. بجهة. يؤثر

* الإعانات المباشرة هي الإعانات النقدية .

الإعانات غير المباشرة تعطى على شكل مزايا عينية تعود بالمنفعة على الصناعات المعانة وتؤدي إلى رفع في التكاليف. كان تتحمل الحكومة تكاليف إنشاء الأسواق الخارجية ، وإعانة هذه الصناعات تسهيلات التقييمية وما إلى ذلك .

في سعر التكلفة • إلا أن نظام الإعانات يعبء رد الفعل في الدول الأخرى ، كما يعبء تحمل أعباء مالية في داخل الدولة •

نظام الحصص :

يعني بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ، وأحياناً على التصدير ، بمعرفة السلطات الحكومية المختصة التي تقوم بتحديد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال مدة زمنية محددة • ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية . ومن هنا اعتبر نظام حصص الاستيراد نوعاً من القيود المفروضة على الواردات ، غير أن نظام الحصص يختلف آثاره عن آثار الرسوم الجمركية إذ في ظل نظام الحصص تبقى الكمية المسموح باستيرادها محددة ، فلا تنفي عنها تغيرات أثمان السلع في الخارج ، أو ظروف الطلب عليها من الداخل • فيتحكم المير داخلياً تبعاً للمقدار المعروض من السلعة والطلب عليها وبصرف النظر عن مستوى السعر في الخارج • لما في ظل الرسوم الجمركية ، فإن كمية الاستيراد قد تزيد إذا حدث انخفاض في نفقات وأثمان المنتج المستوردة ، أو إذا ازداد الطلب لأي سبب من الأسباب على السلعة في الداخل • أي أن السعر الداخلي يتأثر انخفاضاً أو ارتفاعاً بالعوامل التي تؤثر على السعر في الخارج •

يستند أنصار الحماية للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية :

أولاً : حماية الصناعة الوطنية • تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أسس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف خصائصها ونموها في المرحلة الأولى • ولذلك فمن الضروري أن تعطى الفرصة الملائمة من طريق حمايتها جمركياً حتى تتمكن من الوقوف على أقدامها • فالحماية الجمركية وسيلة فعالة لقيام بعض الصناعات التي تتوافر لقيامها بعوامل النجاح وخاصة في الدول النامية •

ثانياً : تنوع الانتاج الصناعي • تلخص الحجة الثانية لأصحاب مبدأ الحماية في ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات حتى وإن كان بعضها لا يستند إلى أساس اقتصادي سليم بحجة جعل الاقتصاد

القومي متوازنا ووقايته شر الكماد الذي قد يحدث في الصناعة الوحيدة أو الصناعات القليلة التي تخصص فيها الدولة في حالة الاخذ بسياسة حرية التجارة . وبمعنى آخر فان مساهمة التنوع في الإنتاج ستخفف من الاعتماد المتطرف على نشاط التجارة الخارجية ، وتساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتقادي بعض المشاكل الناجمة عن التخفيض في ظل الظروف الواقعية التي تحيط بالنشاط الاقتصادي الخارجي والداخلي .

ثالثا : تقييد التجارة من اجل مستوى التوظيف . إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية التي تتأثر بمنافسة الواردات . ويكون الاثر المباشر لذلك هو استيعاب الاعداد المتعطلة من العمال ، بالإضافة الى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى . وطبقا للنظرية الحديثة في التجارة الدولية فان أثر هذا التوسع سرعان ما ينتشر الى الصناعات الأخرى عن طريق الاتفاق الإضافي الذي يحدثه هذا التوسع في المعاملة في بعض الصناعات وخاصة صناعة التصدير . إلا ان المحذور الرئيسي من تقييد الواردات بسبب البطالة الداخلية سوف يؤدي الى انكماش صادرات البلدان الأخرى التي يتعامل معها ، ومن ثم ظهور بواذر الكساد فيها فتكمن وارداتها منه ومن بلدان أخرى .

رابعا : تحسين شروط التبادل التجاري . سبق أن عرفنا شروط التبادل التجاري بأنها عبارة عن النسبة بين اسعار الواردات واسعار الصادرات . فإذا مالت اسعار الواردات الى الهبوط ، بينما ظلت اسعار الصادرات كما هي تحسنت شروط التبادل التجاري بالنسبة للدولة ، أي تحولت الى مصلحتها . ويعتقد انصار سياسة الحماية ان سلاح الرسوم الجمركية يمكن أن يستخدم لتخفيض اسعار الواردات وتحسين شروط التبادل التجاري بالتالي . والمقصود من تخفيض اسعار الواردات هو تخفيض السعر الذي ترد به السلع الى المنطقة الجمركية قبل فرض الرسوم عليها . ومن المعروف ان هذه الرسوم تؤول الى الحكومة . فلو فرضنا مثلا أن ثمن السيارة المستوردة يبلغ ٢٠٠٠ دولار ، وتفرض الحكومة عليها رسوماً جمركية قدرها ١٠٠٠ دولار ، في هذه الحالة يصبح الثمن الاجمالي

للسيارة المستوردة ٣٠٠٠ دولار • وقد يضطر المنتج الى تخفيض ثمن البيع من ٢٠٠٠ دولار الى ١٨٠٠ دولار كي يستطيع الاستمرار في تصريف انتاجه • في هذه الحالة يصبح ثمن السيارة المعدة للبيع للمستهلك ٢٨٠٠ دولار بدلا من ٣٠٠٠ دولار • فالرسوم الجمركية عبارة عن صرائب تفرض على الواردات • ومن القواعد الاقتصادية المعروفة أن عبء الضريبة الجمركية التي تفرض على أية سلعة يوزع بين المنتج والمستهلك طبقا للنسبة بين مرونة العرض ومرونة الطلب^(١) •

أ - اذا كان العرض في الدولة المصدرة مرنا فان المستورد هو الذي يتحمل الضريبة • فمرونة العرض في البلد المصدر تعني أن المنتج يستطيع أن يعد من انتاجه ، أو يستطيع أن يعد من تصدير تلك السلعة الى الدولة المستوردة التي فرضت الضريبة الجمركية على أن يزيد من صادراته الى الدول الاخرى •

ب - اذا كان العرض في الدولة المستوردة مرنا فان الضريبة الجمركية على الواردات تشجع الانتاج المحلي وتحميه من المنافسة الاجنبية • لذلك كثيرا ما يتحمل المصدر بكل او معظم الضريبة المفروضة • أما إذا فرضت الضريبة على مائة لا يمكن انتاجها محليا ، أو كان العرض المحلي منها عديم المرونة ، أو كان الانتاج يخضع لقانون تزايد النفقة ، فان اثر الضريبة في هذه الحالة يتوقف على مدى مرونة العرض في الدولة المصدرة • أما إذا فرضت الضريبة وكان عرض سلعة الدولة المصدرة في الدولة المستوردة مرنا فان الدولة المستوردة تتحمل بمعظم أو كل الضريبة ، حيث ان الدولة المستوردة لا تستطيع انتاج السلعة ، والدولة المصدرة تستطيع التحكم في عرض السلعة •

ج - اذا كان الطلب مرنا في الدولة المستوردة فان ارتفاع الاسعار نتيجة لفرض الضريبة يؤدي الى نقص في الطلب • فاذا كانت اسواق هذه الدولة هامة للمصدر فانه سيجد نفسه مضطر الى تحمل كل او معظم الضريبة ، أما اذا كان طلب الدولة المستوردة عديم المرونة او قليلها ، فان الضريبة ستؤدي الى

(١) الدكتور حسن كمال حسنين ... اصول التجارة الدولية ، القاهرة ١٩٦٥
طبعة ثانية) •

زيادة في الاسعار في سوق الدولة المستوردة وتحمل المستورد بكل أو جزء من الضريبة .

د - إذا كان الطلب في الدولة المصدرة منا ، فإن المستورد هو الذي يتحمل بكل أو بجزء من الضريبة . فإذا فرضت الدولة المستوردة الضريبة الجمركية لأدى ذلك إلى نقص صادرات الدولة المصدرة من تلك السلعة نظراً لمرونة الطلب فيها . وبذلك لا يتحمل المنتج بكل الضريبة لأنه يستطيع أن يزيد من مبيعاته في الداخل . أما إذا كان الطلب المحلي عديم المرونة فإن المصدر يتحمل عبء الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة المستوردة لأنه لا يستطيع زيادة رقم المبيعات في الداخل . فإذا لم يخفض الثمن بمقدار الزيادة الجديدة في الضريبة ، أي إذا لم يتحمل بالضريبة ، فإنه سيجد لديه فائضاً مما يؤدي إلى تحديد الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في متوسط النفقة .

هـ - إذا كانت الدولة المستوردة في حالة نشاط ورواج اقتصادي ، فمن المحتمل أن يقع عبء الضريبة على المستهلكين فيها . فارتفاع الاسعار بمقدار الضريبة لن يؤدي إلى نقص في الطلب وذلك نتيجة لزيادة الدخل ، والامر يتوقف على مقدار الزيادة في الضريبة بالنسبة إلى الزيادة في الدخل .

خامساً : الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الاغراق . كثيراً ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق الداخلية . وقد يصل التمييز في الاسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج . وتعرف هذه السياسة باسم « سياسة الاغراق » ، وتتمتع كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة بفرض غزو الأسواق الخارجية بصادراتها والسيطرة على اقتصاديات الدول الرأسمالية . وتعتبر سياسة الاغراق نوعاً من التمييز الاحتكاري الذي بموجبه يستطيع المحتكر أن يبيع نفس السلعة أو نفس الخدمة بأسعار مختلفة في الأسواق المختلفة التي تختلف فيها درجة مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها . فلكي يتسنى للمحتكر تحقيق أقصى ربح ممكن فإنه يبيع بسعر مرتفع في السوق التي تقل فيها مرونة الطلب . وهذا الاحتكار يسمى

يبيع بسعر مرتفع في السوق التي تقل فيها مرونة الطلب • وهذا الاحتكار يسمى بالاحتكار الشرس ، أو الاغراق المدمر •

وبدیهی أن مرونة الطلب في الاسواق الخارجية تكون شديدة نظراً لتعرض المنتجات المصدرة الى الخارج للمنافسة الدولية • ولهذا فان بعض الدول كانت تلجأ الى تشجيع المنتجين على اتباع هذه السياسة بشتي الطرق بغية اكتساب الاسواق الخارجية • وقد يتبادر الى الذهن أن سياسة الاغراق يترتب عليها حصول المستهلكين على مزايا كبيرة في الدولة التي تصدر اليها السلع بأسعار منخفضة • غير أن الواقع أن سياسة الاغراق لا تتبع بصفة مستديمة ، وانما تتبع عادة لفترة قصيرة نسبياً يتم خلالها اكتساب السوق ثم تعود الاسعار بعد ذلك الى الارتفاع ، بعد أن تكون الصناعة الوطنية قد امتازت تحت وطأة صناعاتها الوطنية من أثر سياسة الاغراق عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات ، التي تخفض اسعارها عمداً ، أو مجابهة سياسة الاغراق بتعريم الاستيراد •

ويمكن ايضاح الوضع باختصار بالقاء نظرة على الجدولين التاليين في الصفحة ١٧٠ •

يستخلص من ذلك أنه لكي تنجح سياسة الاغراق لا بد من توفر عدة شروط ، أهمها :

- ٢ - أن يخضع المشروع لقانون تزايد القلة وتناقص النفقة •
- ب - أن يبيع المنتج في الخارج بأثمان منخفضة •
- ج - أن لا تكون مرونة الطلب شديدة في الداخل •
- د - أن لا تكون مرونة الطلب شديدة في الدول الاخرى •

سادساً : العملية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات • ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية ، والتخفيف أو إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الاتاجية • وبذلك تقل الواردات ، فيقل الطلب على العملة الأجنبية •

٢ - الربح للتحقق قبل اتساع سياسة الانفاق (بالدولار)

مقدار الربح للتحقق	اجمالي المبيعات في السوق الداخلية	نعم الوحدة المباعة في السوق الداخلية	التكلفة الاجمالية	تكلفة الوحدة	عدد الوحدات المنتجة
٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥	١٠٠٠٠٠	١٠	١٠٠٠٠

ب - الربح للتحقق بعد اتباع سياسة الانفاق (بالدولار)

مقدار الربح للتحقق	اجمالي المبيعات في الداخل وفي الخارج	كمية المبيعات في الداخل وفي الخارج	نعم الوحدة المباعة في الخارج في الداخل	التكلفة الاجمالية	تكلفة الوحدة	عدد الوحدات المنتجة
٥٨٠٠٠	١٦٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠ ١٠٠٠٠	٨ ١٥	١٨٠٠٠٠	٩	١٢٠٠٠

ثانياً - سياسة الحرية

أما انصار سياسة الحرية فيعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة ، ويطالبون بعدم استخدام الاجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المختلفة .

ويمكن تلخيص حججهم فيما يلي :

أولاً - تتيح حرية التجارة فرصة قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية ، حيث تتحقق أكبر كفاءة انتاجية لعناصر الانتاج ، ويمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج قومي ممكن . ويعود هذا بالمنفعة على المستهلك والمنتج في الوقت نفسه . فبسبب الرفاهية الاقتصادية يتمكن المستهلك داخل أي بلد من الحصول على انتقاء أحسن النوعيات بأقل الاسعار . أما المنتج فيتوسع في فروع الانتاج التي تتوافر له فيها أسباب التفوق .

ثانياً - إذ التجارة الدولية الحرة ، في ظل ظروف معينة ، تصبح بديلاً كاملاً للتنقل البدوي الكامل لعناصر الانتاج ، وأنها كافية في الدول المتاجرة لا لموازنة اسعار المنتجات فحسب ، ولكن لموازنة اسعار عناصر الانتاج كذلك .

ثالثاً - تعمل الحرية التجارية على خلق جو تنافسي دولي مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الانتاج من جهة ، وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة أخرى .

رابعاً - تؤدي حرية التجارة إلى توسيع نطاق السوق ، ووصول المشروعات الانتاجية إلى الحجم الأمثل لها والارتفاع من مزايا الانتاج الكبير .

ثالثاً - سياسة الحصر الحكومي :

إن مفهوم إدارة وقيادة التجارة الخارجية في بلدان النظام الاشتراكي لمتناقض مع المفهوم السائد في ظل الرأسمالية . ففي البلدان الاشتراكية توجد وسائل الانتاج ، ونتائجها في ملكية كل الشعب (ملكية الدولة) أو الجماعات المختلفة (الملكية التعاونية) . وهنا توجد أهم المواقع الرئيسية في الاقتصاد الوطني تحت

تصرف الدولة . وعلى ذلك فإن اقتصادها القومي يتبع سياسة معينة ترسمها وتنفذها . إما الدولة ، وبالتالي فإن تجارتها الخارجية تنظم بقتضى هذه القاعدة ،
 • بتبني احتكاراً للدولة (١) ، وهي أداة حقيقية لتنفيذ السياسة الاقتصادية المقررة .
 لا شك أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يؤدي الوظائف التالية (٢) :

١ - يساعد على زيادة حجم التبادل الخارجي مع الدول الأخرى على أساس المنفعة المتبادلة .

٢ - يحمي الاقتصاد الوطني من غزو رأس المال الأجنبي وفوضى الأسواق التراسلية العالمية .

٣ - تنظيم التصدير والامتيراد بحيث يتمشيان مع حاجات البلاد الحقيقية .

٤ - قيام مؤسسات التجارة المتخصصة في عمليات الاستيراد والتصدير .

السياسة التجارية في الجمهورية العربية السورية

مقدمة

التجارة الخارجية كشكل أساسي من أشكال العلاقات الاقتصادية الخارجية تلعب دوراً مهماً في تطوير الإنتاج الوطني . فهي تبدي تأثيراً مزمناً وكبيراً على زيادة الناتج الاجتماعي ، وعلى فعالية استخدامه ، كما أنها أداة هامة لرفع صفات الناتج المصدر إلى المستوى العالمي ، وتساعد على الأخذ بعين الاعتبار آفاق تطور السوق العالمية ، وتتضمن امكانيات واسعة أمام التبادل المتكافئ .

وللتجارة أهمية خاصة في اقتصاد القطر العربي السوري . وتأتي هذه الأهمية من كون التجارة الخارجية هي الفرع الذي يؤثر في مختلف عناصر

(١) في عام ١٩١٨ صدر مرسوم في الاتحاد السوفياتي يقضي باحتكار الدولة للتجارة الخارجية . فقد أشار لينين إلى أنه في عصر الإمبريالية لا يمكن الأخذ بالسياسة الجمركية وفرض الرسوم الجمركية العالية ، بل باحتكار التجارة الخارجية لحماية الاقتصاد الوطني من الغزو الخارجي .

(٢) يتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما يلي :
 - احتكار الاتجار ، واحتكار التعامل في النقد الأجنبي .

الاتاج ، وفي مستوى الرفاهية الاقتصادية والدخل القومي تأثيرا كبيرا ، فمن
طريق قنوات التجارة الخارجية تتم موازنة العرض والطلب المحليين ، وتأمين
مستلزمات التصنيع والتنمية من الآلات والمعدات والمواد وغيرها . كما يتم
تصريف فائض الاتاج وتأمين العملات الاجنبية اللازمة للنشاط الاقتصادي .

لمحة موجزة عن التطور الاقتصادي في القطر العربي السوري

لكي نتعرف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية في سورية لابد من القاء
نظرة سريعة على التطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال
السياسي وحتى وقتنا الحاضر .

فالاستعمار الفرنسي لم يكن مهتما في تطوير الاقتصاد الوطني ، فقد نبع
بكلية الوسائل تطوير الصناعة الوطنية ، وبقيت الزراعة متخلفة وبدائية . تمتد
على اتاج مادة زراعية . وحيدة الصنف ، كما خضعت البنوك وشركات التأمين
لسيطرة رأس المال الاحتكاري الاجنبي .

بعد حصول القطر العربي السوري على الاستقلال السياسي في عام ١٩٤٦ ،
اتخذت الحكومات السورية المتعاقبة التدابير الضرورية اللازمة لنقضاء على
التخلف الاقتصادي ومن هذه الخطوات :

١ - تخليص قطاع التجارة الخارجية والفروع الاقتصادية الاساسية الاخرى
من سيطرة رأس المال الاجنبي .

٢ - تطوير الصناعة الوطنية وانشاء صناعات جديدة للتغلب على الاتجاه الوحيد
الجانب وتكوينه الاستعماري .

٣ - حل المسألة الزراعية .

٤ - ارساء أشكال جديدة للروابط الاقتصادية الخارجية وتطويرها .

وكان من نتائج هذه التدابير أن اتسع نفوذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
الداخلية والخارجية ، وتم تكوين القطاع العام . فحتى عام ١٩٦٥ تجدد أن

القطاع الحكومي توسع على حساب تأميم الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة . وأصبح هذا القطاع عاملاً حاسماً في تطوير الاقتصاد الوطني فقد بلغ حجم الانتاج في القطاع العام مكان الصدارة في جملة الانتاج العام في الصناعة فهو يسهم بسا لا يقل عن ٦٠٪ من مجموع الانتاج الصناعي ، وبحو ٦٠٪ من مجمل القيمة المضافة المتولدة في الصناعة . كذلك فانه يستخدم حوالي ٨٠٪ من إجمالي عدد المشتلين في مجمل الصناعة . ويشرف القطاع أيضا على أكثر من ٦٥٪ من المبادلات الخارجية .

في القطاع الصناعي اتخذت الحكومة السورية عدة تدابير موجهة نحو تأميم الشركات الصناعية الاجنبية ، وتقليص ملكية البرجوازية السورية الكبيرة بهدف التحرر الاقتصادي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما قدمت التسهيلات الكبيرة لبناء شركات صناعية جديدة . ولوحظ في الخطط الخمسية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة الاتباه المتزايد لتطوير الصناعة الوطنية . فقتزادت الاستثمارات في القطاع الصناعي لتكوين صناعات جديدة لانتاج بعض المنتجات لاشباع الطلب الداخلي المتزايد ، ولتقليص استيراد بعض المنتجات الاجنبية .

وفي القطاع الزراعي أصدرت الحكومة التشريعات اللازمة بهدف تطويره . فقد طبقت الدولة قانون الاصلاح الزراعي ، وهيأت الظروف الموضوعية لاقامة علاقات جديدة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من جهة ، وبين المدينة والريف من جهة أخرى . واهتمت الدولة بانشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، وتطوير مشاريع الري واقامة السدود لزيادة مساحة الاراضي المروية في البلاد .

وعلى الرغم من هذه الخطوات التقدمية ، فان الخطوط المميزة للاقتصاد الوطني السوري تتصف بما يلي :

- ١ - المستوى المنخفض للقوى المنتجة .
- ٢ - غياب الفروع الصناعية الثقيلة .
- ٣ - ضعف الانتاج الزراعي .

٤ - ضيق السوق الداخلي •

٥ - قلة الكادر الفني •

وبسبب هذه العوامل يبقى الاقتصاد الوطني خاضعا للتجارة الخارجية •
فمن طريق الاستيراد تغطي احتياجات القطر من البضائع الانتاجية كالآلات والمعدات
والمعادن الحديدية ووسائل النقل وغيرها ، بالإضافة إلى استيراد السلع الغذائية
والاستهلاكية • كما يصدر القطر قسما كبيرا من منتجاته الزراعية وخاصة القطن ،
وكذلك بعض المنتجات الصناعية •

من ناحية أخرى أتاحت الخطوات التقدمية لقطاع التجارة الخارجية الظروف
الملائمة في أن يؤدي دوره في توفير مستلزمات الانتاج والاستهلاك وتصرف فائض
المنتجات وغير ذلك من النتائج الاخرى ذات العلاقة بفروع الاقتصاد المختلفة •

تطور سياسة التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية

أتاحت الحرب العالمية الثانية طروفا جديدة لنمو بعض فروع النشاطات
الاقتصادية في القطر العربي السوري • فالاموال التي انفقها جيوش الحلفاء أثناء
وجودها في أراضيه ، والمضاربات في السوق المحلية قد حققت أرباحا وفيرة ، مما
شجع على قيام صناعات جديدة في سورية ، أو توسيع القائم فيها ، كما ساعدت
على التوسع في زراعة بعض المحاصيل الرئيسية كالحبوب والقطن ، وإلى نشاط
الحركة العمالية فيها •

وكان هذا كميلا بزيادة حجم تجارة سورية الخارجية في السنوات التي تلت
انتهاء الحرب • كما أن فروع الزراعة والصناعة التي قامت في هذا القطر قطع
شعرت بالحاجة إلى الحماية اللازمة تجاه السلع والمنتجات الأجنبية التي بدأت
تزاخم منتجاتها في عقر دارها (١) •

(١) يعنى مرودكي ... الاقتصاد السوري الحديث ، منشورات وزارة الثقافة ،
دمشق ١٩٧٤ (الجزء الثاني) •

وأمام هذه الوقائع ، ومن أجل التحرر من النفوذ والسيطرة الأجنبية
اضطرت الحكومة السورية للاشراف الجزئي أو الكلي على التجارة الخارجية .

المرحلة الأولى ١٩٥٠ - آذار ١٩٦٣

تميزت المرحلة الاولى من التدخل الحكومي الجزئي في عمليات التجارة
الخارجية بما يلي :

١ - اعازن الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ بسبب
رفض لبنان السياسة التي طرحتها الحكومة السورية آنذاك .

٢ - صدور القرار رقم ١٢٧ تاريخ ٢٥/٤/١٩٥٠ لتنظيم التجارة الخارجية
الجديدة .

٣ - تعديل القرار الآف الذكر ، ووضع المبادئ الاساسية لتنظيم التجارة
الخارجية تنظيمًا شاملاً بموجب المرسوم رقم ٦٠ لعام ١٩٥٢ . وقد قرر هذا
النظام ما يلي :

أ - إن التصدير هو أصلاً معنى من إجازة الاستيراد ، ومنع التصدير واخضاعه
إلى إجازة تصدير هو أمر استثنائي .

ب - إن الاستيراد هو أصلاً خاضع لإجازة استيراد ، والاعفاء منها هو الاستثناء .

٤ - تحرير التجارة الخارجية من التبعية المباشرة أو غير المباشرة لسيطرة
المؤسسات والمحللات التجارية القائمة داخل وخارج القطر . وقد تمثلت
الخطوات الحكومية في هذا الصدد بإصدار المرسوم رقم ١٥١ تاريخ
١٣/٣/١٩٥١ وهو بقرار :

أ . حصر استيراد أو تصدير بعض السلع والمنتجات عن طريق المرافئ السورية .

ب - جميع الوكالات التجارية يجب أن تكون ممثلة بالسوريين .

ج - جميع المؤسسات العاملة في سورية يجب أن يكون لها مدراء سوريين .

د - الاستيراد من بلد المنشأ •

هـ - اتباع نظام الحصر أو المنع ، ونظام رخص الاستيراد ، ونظام الرسوم الجمركية (١) •

نظام الحصر أو المنع : كان الهدف الرئيسي من نظام الحصر أو المنع أولاً وقبل كل شيء تشجيع الصناعة بعد أن بدأت فروع الاتساج الوطني في النمو والتطور ، وكذلك لمواجهة بعض الصعوبات نتيجة المزاومة التي تتعرض لها من المنتجات الأجنبية الأخرى • وقد خلق هذا وضعا احتكاريًا للصناعة الوطنية وأدى إلى تطوير إنتاج السلع الممنوعة الاستيراد بسرعة ، إلا أنه أدى إلى ارتفاع أسعار المصنوعات الوطنية • ويشتمل المنع على سبيل المثال على الاوانى الزجاجية ، الجوارب ، المصنوعات الجلدية ، الكبريت ، الصابون ، المعلبات ، الألبسة الداخلية والخارجية وغير ذلك •

نظام رخص الاستيراد : وقد فرض بعد اعلان الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان بهدف الحد من عمليات الاستيراد ، وتخفيض عجز الميزان التجاري • وقد خضع منح إجازات الاستيراد لرسم نسبي قدره ٢٪ من قيمة البضاعة المطلوب استيرادها • وقد لعبت إجازات الاستيراد دوراً مهماً في إعادة عمليات الاستيراد وزيادة نفقاته بشكل ملحوظ بالنسبة للمواد التي تخضع لرسم الاستيراد ٢٪ • وقد جاء المرسوم التنظيمي رقم ١٩٤٧ لعام ١٩٥٣ والتعليمات الصادرة تنفيذاً له لتنظيم موضوع السماح بتخليص البضائع المرخص باستيرادها والمستندات والوثائق التي يجب توفرها للحصول على التأشيرة اللازمة من قبل دوائر الاقتصاد وكانت الغاية من هذه الاجراءات تعميق مبدأ الاستيراد المباشر وتقليص دور الوسطاء في خارج القطر ، وتخفيض تكاليف الاستيراد •

نظام الرسوم الجمركية : بدأت أهمية الضرائب والرسوم التي تفرض على المستوردات تتزايد شيئاً فشيئاً مع الاتجاهات الحديثة للاخذ بمبدأ الحماية ، وخاصة بعد الانفصال الجمركي عن لبنان • فقد عملت الحكومات المتعاقبة في (١) انظر املية الدكتور أحمد مراد الاقتصاد الدولي ، مؤسسة الامالي الجامعية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ •

١٧٧ - العلاقات الاقتصادية الدولية هـ-١٢

تلك الفترة على تشجيع الصادرات بجميع الوسائل ، وقصر المستوردات على المواد الاولية الضرورية . وفي الوقت نفسه رفعت الرسوم الجمركية على استيراد السلع الكمالية ، واعفيت المواد الاولية الضرورية والسلع الانتاجية المستوردة من الرسوم الجمركية .

٦ - اتفاقات التجارة والدفع : قامت الحكومة السورية المتعاقبة بالتوسع في عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع مع كثير من الدول العربية والاجنبية . وتهدف هذه الاتفاقات إلى :

أ - تيسير عمليات الدفع عن طريق ايجاد تسهيلات ائتمانية .

ب - تسويق الفائض من الانتاج الزراعي والصناعي .

ج - الحصول على حاجات القطر من المواد الاولية والآلات والمعدات وغير ذلك من السلع الضرورية .

ـ فتح اسواق جديدة أمام الصادرات .

الاتفاقات التجارية : خطى القطر في هذا المجال خطوات مهمة ، إذ وقع اتفاقات تجارية مع السعودية ومصر عام ١٩٥٠ ، ومع الهند واليونان وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٢ ، ومع لبنان والاردن عام ١٩٥٣ ، ومع اليابان ويوغوسلافيا والعراق عام ١٩٥٤ ، ثم اتفاقات أخرى مع باكستان وإيطاليا والدول الاشتراكية .

تنص الاتفاقات التجارية التي وقعها القطر مع البلدان العربية على ما يلي :

ـ اعفاء المنتجات المتبادلة من الرسوم الجمركية بصورة جزئية أو كلية .

ـ النص على مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالمعاملات والرسوم الجمركية ، وعلى تنظيم شؤون النقل والتراخيص مع البلدان العربية المعقودة معها .

وتتضمن الاتفاقات التجارية المعقودة مع الدول الاشتراكية على المبادئ التالية :

- اعتماد مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم والاعباء الاخرى باستثناء ما يتعلق بالاعفاءات الممنوحة للدول العربية .
- تمهد الاطراف المتعاقدة بمنح إجازات الاستيراد والتصدير في حدود الانظمة النافذة .

٢ اما الغاية من عقد اتفاقات تجارية مع الدول الاجنبية الاخرى فهي إرساء العلاقات التجارية معها وتنظيمها في حدود الانظمة المرعية لدى كل منها .

اتفاقات الدفع : في عام ١٩٥٥ عقد القطر عدة اتفاقات للدفع مع الدول التالية : الاتحاد السوفياتي ، الصين الشعبية ، ألمانيا الديمقراطية ، بولونيا .
رومانيا ، وعام ١٩٥٦ مع مصر ، وعام ١٩٥٩ مع هنغاريا ، وعام ١٩٦٠ مع اسبانيا .
وعام ١٩٦١ مع سيلان ، وفي عام ١٩٦٦ مع كوبا .

المرحلة الثانية ١٩٦٣ وحتى الوقت الحاضر

بعد قيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ واستلام حزب البعث العربي الاشتراكي زمام الامور في القطر احتل قطاع التجارة الخارجية حيزا كبيرا من اهتمامات الثورة . حيث اكدت جميع قرارات مؤتمرات الحزب القومية والقطرية على أهمية الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففي ١٩٦٣/٥/٢ صدر المرسوم رقم ٣٧ القاضي بتأميم المصارف الوطنية والاجنبية في القطر ، ثم تمت عملية دمج المصارف العاملة في مصارف متخصصة : حيث اختص المصرف التجاري السوري بتمويل عمليات قطاع التجارة الخارجية والداخلية وادارة السوق الموازية للقطاع الاجنبي التي احدثت بموجب نظام الرقابة على القطع في ١٩٦٣/٥/٣ .

وفي ١٩٦٥/٢/١٨ صدر المرسوم رقم ٣٦ فحصر استيراد ٢٧ مادة هامة وأساسية بشركة الاستيراد والتصدير للقطاع العام ، كما تم حصر تصدير بعض المنتجات الزراعية (القطن ومشتقاته من البذور) بالهيئة العامة لحلج وتسويق الاقطان ، (القمح ، الشعير ، الدقيق) بالهيئة العامة للحبوب والمطاحن .

ومصدر في المصنف الثاني لعام ١٩٦٦ المرسوم التشريعي رقم ١١٦ ويفضي
تأسيس مؤسسات متخصصة للتجارة الخارجية بحل محل شركة الاستيراد والتصدير
للقطاع العام . وهذه المؤسسات هي :

- مؤسسة التجارة الخارجية للمواد الكسايه والغذائية (نافكو)
- مؤسسة التجارة الخارجية للمواد الصلابة (فارمكس)
- مؤسسة التجارة الخارجية للمواد النسيجية (افونكس)
- مؤسسة التجارة الخارجية للأليات والنجيزات والامارات (افتمانين)
- مؤسسة التجارة الخارجية للمعادن والاختشاب (اقموتال)
- مؤسسة التجارة الخارجية للتجارة والمنتجات الحرفية (غوتا)

بالاضافة إلى قيام مؤسسات التجارة الخارجية النوعية والمتخصصة التي
تتأسس عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والمواد المحصورة بها . فان هناك
مؤسسات حكومية غيرها تتأسس عمليات الاستيراد والتصدير . وهذه
المؤسسات هي :

- الهيئة العامة لحلج وسويق الاقطان (١٩٦٥)
- الهيئة للحبوب والاشحان (١٩٦٥)
- الشركة العامة للنقط
- ادارة حصر التبغ والتبناك
- جهات القطاع العام الاخرى (اتحاد الصناعات الغذائية ، اتحاد الصناعات
النسيجية ، اتحاد الصناعات الهندسية والكيمائية ، المؤسسة العامة
للمينما وغيرها)

الاهداف الرئيسية من تنظيم التجارة الخارجية بعد الثورة :

١ - تركيز العملات الاجنبية والتحكم في الائتمان والنقود لخدمة اهداف

التنمية ، وحماية السوق الداخلية من التأثير المباشر عليها من الاسواق العالمية ، والسيطرة على سير عمليات التجارة الخارجية •

٢ - التقليل من الاعتماد على تصدير المواد الاولى ، وتوجيه الاهتمام نحو تصدير السلع المصنعة ، وتقديم المساعدات المختلفة لها •

٣ - التوسع في عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع مع الدول العربية والاجنبية •

٤ - يهدف تطبيق المبدأ الاشتراكي على التجارة الخارجية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتوجيه تجارة الواردات توجيهاً سليماً بحيث تستورد الدولة المنتجات اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وتعد من استيراد السلع الكمالية •

٥ - إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية بشكل يزيد من فعاليته وكفاءته •



الفصل التاسع

العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا الاحتكارات الدولية

أولا - نمو وزيادة الإنتاج :

كان من نتيجة التقسيم الاقتصادي للعالم ، - بين رأس المال المالي للدول الامبريالية - نشوء الاتحادات الاحتكارية الدولية التي تسعى إلى السيطرة على الاسواق الداخلية والعالمية . وتستعين في سبيل تحقيق هذا الهدف بالشركات والفروع المائدة لها خارج نطاق الدولة . وفي سبيل تخفيف شدة المنافسة بين الاحتكارات الرأسمالية الدولية ، عقدت اتفاقات عديدة لتنسيق التعاون بينها ، ولا سيما في تشييد المنشآت وتنسيق البرامج الانتاجية ، والتخصص في الانتاج . وتدل هذه الاشكال الجديدة للعلاقات والاتفاقات بين الاحتكارات الدولية على زيادة التشابك الدولي لرأس المال الاحتكاري . ومن النتائج المباشرة لهذا التشابك، تحول الاحتكارات الكبيرة في الدول الامبريالية إلى احتكارات دولية ، حيث تشارك بصورة فعالة في التقسيم الفعلي للسوق الرأسمالية العالمية .

ومن المعلوم أن الاحتكارات الدولية تشرف وتسيطر على الجهاز الانتاجي والائتماني في البلدان النامية ، كما تستغل مواردها الطبيعية . ويتطور الثورة التقنية والعلمية ، وما أحدثته من تطورات ملموسة في التركيب الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطورة ، ومع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وزيادة الحد الأدنى من رأس المال الضروري لبناء الشركات في كثير من الفروع الجديدة - هذه العوامل أوجدت المناخ الملائم لتركيز الانتاج ورأس المال وزيادتهما بصورة هائلة .

ثانيا - حقيقة الاحتكارات الدولية وأشكالها الاساسية :

تنقسم الاحتكارات الدولية إلى قسمين : الاول ويتضمن الاحتكارات الوطنية التي توسع من مجال نشاطها مع البلدان الاخرى ، بطريق تصدير رأس المال . ويتكون القسم الثاني بين احتكارات البلدان الرأسمالية . ويخضع المشاركون في القسم الاول من الاحتكارات لمركز واحد يضم التروستات والكونسوريومات الدولية ، أما القسم الثاني فيتمتع المشاركون في اتفاقيات الاحتكارات الدولية باستقلالية محدودة . ويضم هذا القسم الكارتلات والسنديكات .

التروست : يعتبر التروست صورة من صور اتحاد الرأسماليين الاحتكارية؛ والمؤسسات المنضمة إليه تفقد استقلالها الاتاجي ، والتجاري ، والحقوقى . هذه التروستات تنشأ من تركز الاتاج - شأنها في ذلك - شأن الصور الاخرى لاتحادات الرأسماليين الاحتكارية . والهدف الاساسي للرأسماليين المتحددين في التروست ، هو الحصول على ربح احتكاري مرتفع ، والاستيلاء على مصادر المواد الاولية ، ومجالات توظيف الرأسمال ، والصراع مع المنافسين . وتخوض (التروستات) صراعا تراحميا ضاريا فيما بينها ، وكذلك ضد المؤسسات « المستقلة » (غير الداخلة في التروست) .

الكونسوريوم : هو اتفاق بين مجموعة من الاحتكاريين (المصرفيين في الغالب) ، غايته القيام بتوزيع القروض الحكومية أو الخاصة ، الداخلية أو الخارجية ، وكذلك القيام بعملية تجارية ما . وكثيرا ما يقصد الكونسوريوم بنية تأسيس الشركات المساهمة . وتمارس الكونسوريومات أيضا المضاربات وصفقات الاوراق المالية في البورصات . وفي عمليتي توزيع القروض ، أو تصريف الاسهم وأسناد الدين ، يجني أعضاء الكونسوريوم ربحا على شكل « تمويض » بالعمولة وربحا تأسيسيا . ويقف في قمة الكونسوريوم ، عادة ، مصرف ضخم يعين شروط القرض ، أو شروط تنظيم الشركة المساهمة وتوزيع الاسهم واسناد الدين بين المشتركين . وقد تكون الكونسوريومات مؤقتة أو دائمة . فالدائمة تمارس عادة عمليات توزيع قروض بلد معين ، أو مجموعة من البلدان ، أو عمليات أوراق شركات مساهمة معينة .

الكارتل : هو أحد أشكال الاتحادات الاحتكارية الذي يقوم أعضاؤه ، سعيًا وراء الحصول على أرباح احتكارية ، بمقد اتفاق حول الاسعار ، وأسواق التصريف ، وكسب الإنتاج . وتبادل براءات الاختراع ، وشروط استئجار قوة العمل وغير ذلك . وخلال سريان الاتفاق ، تظل المؤسسات ، أو الاتحادات الاحتكارية المنضمة الى اتفاق الكارتل ، محافظة على استقلالها التجاري والانتاجي . ويحتد الصراع ، داخل الكارتل ، من أجل (الكوتا) - أي الحصة التي يحددها الكارتل لكل عضو في تصريف السلع . وهو صراع يؤدي - عادة - إلى انهيار الكارتل . كما ينشب صراع حامي الوطيس أيضا بين الكارتلات وبين المؤسسات « الغريبة » (أي المؤسسات غير المنضمة إلى اتحادات الكارتلات) ، وكذلك بين كارتلات الفروع الصناعية المختلفة الخ . وإلى جانب اتحادات الكارتلات ، القائمة : في البلدان المختلفة . تنشأ كارتلات دولية . إن الكارتلات تزيد في جبروت طواغيت الرأسمال ، وتشدد استئثار الطبقة العاملة ، وتعتبر بؤرا للرجعية العالمية .

السندیکا : هي شكل من أشكال الاحتكارات الرأسمالية ، تثل اتفاقا بين الرأسمالين للقيام بتصريف مشترك لسلعهم . وتميز السندیکا بفقد اعضائها استقلالهم التجاري في تصريف المنتجات . وتؤسس السندیکا مكتبا للتسويق ، يلزم أعضاؤها بتسليمه لسلعهم المعدة للبيع ، بأسعار معينة . وقد يقوم مكتب السندیکا أحيانا بشراء المواد الأولية للأعضاء . ويحتفظ الرأسماليون المنضمون الى السندیکا باستقلالهم فيما يتعلق بتنظيم الإنتاج . وينشأ داخل السنديكات صراع تراحمي في سبيل حصة التصريف . وتهدف صفقات السندیکا المتعلقة بتصريف السلع الجاهزة وشراء المواد الأولية ، الى فرض السيطرة الاحتكارية للسندیکا في السوق ؛ وتأمين أعلى الأرباح لأعضائها . كما تستغل السندیکا لتوحيد نشاط أرباب العمل ضد الطبقة العاملة .

ثالثا - الاحتكارات الدولية والسياسات الخارجية للحكومات الامبريالية :

تبدو السياسة الداخلية والخارجية لاية حكومة امبريالية من خلال التركيبة

الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدولة . ويعتبر التحام الاحتكارات المحلية مع الاجهزة الحكومية المحلية ، من السمات الاساسية للتطور الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ويظهر ذلك في تأميم بعض الفروع الصناعية في الدول الرأسمالية لصالح الاحتكارات . هذا التأميم يثقل كاهل المواطن الذي يدفع الضرائب كما هو الحال - مثلاً - في تأميم المناجم بأنكلترا . وتقوم الحكومات الرأسمالية بحماية مصالح الاحتكارات ، وتأمين الخدمات الضرورية لها . وفي الوقت نفسه يتزايد نفوذ وسلطة الاحتكاريين في الاجهزة الحكومية المختلفة ، ولا سيما ، في نطاق السياسة الخارجية ، حيث يتم تسخيرها لخدمة مصالح الطبقة المالية .

تصدير رأس المال في عصر الامبريالية

اولاً - حقيقة تصدير رأس المال :

ظهرت عناصر جديدة في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة رافقت عملية انتقال الرأسمالية الى المرحلة العليا والاخيرة لتطورها - مرحلة الامبريالية - حيث أصبح تصدير رأس المال ، هو الاساس الاقتصادي المهم أمام التوسع الخارجي للبلدان الامبريالية . كما تحول الى عامل مهم في السياسة الاقتصادية الخارجية للدول الامبريالية .

إن الهدف الرئيسي من توظيف رأس المال في الدول الاجنبية ، هو الاستيلاء على القيمة المضافة في البلدان المستوردة لرؤوس الاموال ، والحصول أيضاً على مغاير اقتصادية وسياسية أخرى . ويتجلى الاختلاف الرئيسي بين تصدير رأس المال وتصدير البضائع في أن الاول يحصل على القيمة المضافة ، عكس تصدير البضائع . وطبقاً لذلك تعتبر التجارة الخارجية وسيلة استغلال دولية في نطاق التداول والتبادل البضائي ، على حين يعتبر تصدير رأس المال ، وسيلة استغلال مباشر في نطاق الاتاج والائتمان .

وأصبح تصدير رأس المال ضرورة ملحة من وجهة نظر الاحتكاريين في عصر

الامبريالية . فالوفرة النسبية في رؤوس الاموال في البلدان الرأسمالية المتطورة لم توجه لتطوير الفروع الصناعية القليلة الريع ، ولرفع المستوى الحياتي للسكان في تلك البلدان . لان توظيف الاموال الفائضة في تلك الفروع سيؤدي الى تقليص ارباح الاحتكارات ، وهذا يتناقض مع أهداف الانتاج الرأسمالي . والرأسماليون في سعيهم وراء الربح يصعدون رؤوس أموالهم الى الأفق التي تؤمن لهم أرباحا احتكارية عالية .

ثانيا - أهداف تصدير رأس المال :

يسكن اجمال أهداف تصدير رأس المال بما يلي :

- السيطرة على المواد الأولية .

- توسيع أسواق التصريف .

- تطوير الانتاج الحربي ، وبناء المشاريع الاستراتيجية العسكرية .

• هناك في الواقع صراع حاد ومستمر بين الاحتكارات الامبريالية ، للسيطرة على الموارد الطبيعية ، وللحصول على أسواق التصريف . ويلعب تصدير رأس المال دورا في استئصال هذا الصراع ، لأنه وسيلة للتوسع الاقتصادي والسياسي . ويضمن تصدير رأس المال أرباحا اضافية للاحتكارات ، عن طريق السيطرة على مصادر المواد الأولية في البلدان المستوردة لرؤوس الاموال . ويتم - عادة - توظيف الاموال في استخراج المواد الأولية التي تنعدم في البلد المصدر لرؤوس أمواله ، ولا سيما المواد الأولية ذات الاهمية الاستراتيجية . وهكذا تحصل الولايات المتحدة بواسطة فروعها الخارجية على أكثر من ٩٠٪ من النفط المستورد والمنتجات النفطية .

ويرتبط ازدياد دور تصدير رأس المال في المرحلة الامبريالية بتوفر السوق . فتصدير رأس المال هو من العوامل المهمة لزيادة تصدير البضائع . لهذا نجد أن القروض والائتمانات التي تقدم لبعض البلدان ، تستخدم بشكل أساسي في شراء بضائع البلدان المقرضة . وبزيادة صادرات رؤوس الاموال تزداد صادرات

البضائع • مثلا ، اذا قدمت الولايات المتحدة قرضا الى مصر لبناء بعض المشاريع الصناعية ، فانه من الطبيعي ان تستورد مصر المعدات اللازمة لبناء المشاريع في الولايات المتحدة الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج والتصدير الامريكي •

ثالثا - تأثير تصدير رأس المال في اقتصاديات البلدان المستوردة :

يظهر تصدير رأس المال تأثيرا متبادلا على البلدان المستوردة والمصدرة لرؤوس الاموال • وبالنسبة للبلدان المصدرة فان السمة الاساسية لتصدير رؤوس الاموال تتميز بالسيطرة الاقتصادية لرأس المال الاحتكاري ، وبسيطرة عدد قليل محدود من الدول الامبريالية على شعوب العالم الرأسمالي • أما أثر تصدير رأس المال على اقتصاديات البلدان المستوردة ، فيظهر من خلال زيادة الانتاج فيها • إلا أن القسم الاعظم من زيادة الانتاج تحصل عليها الاحتكارات الامبريالية التي تعيدها إلى بلادها على شكل فوائد وأرباح • ويترتب على هذه النتيجة البسطه في تراكم رأس المال الوطني • ولهذا لا يمكن أن تتطور اقتصاديات البلدان المستوردة لرؤوس الاموال ، وهذا يؤدي إلى بقائها متخلفة •

إن تصدير رأس المال الاجنبي يجعل من تطور الرأسمالية في البلدان التي يتم توطينه فيها • ومن المعلوم أن الاحتكارات الاجنبية تهتم فقط في تطوير بعض المنتجات ولا سيما في انتاج المواد التعدينية والزراعية • والنتيجة المحتومة لذلك التوظيف هو التطور الوحيد الصنف •

وتبدي الاحتكارات الدولية المصدرة لرؤوس الاموال ، عدم اهتمام فسي تطوير فروع الصناعة التحويلية وذلك لسببين : الاول - من جراء نقص الرميعة بالمقارنة مع الصناعة الاستخراجية ، لان منتجات هذه الفروع لا تجد الطلب الكبير في الاسواق الدولية ، بسبب ضعف مقدراتها التنافسية ، والثاني - لان تطوير هذه الفروع سيؤدي الى تقوية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي في الدول المستوردة ، وهذا يتناقض مع خطط الاحتكارات الدولية •

رابعا - اشكال تصدير رأس المال :

وكما أشرنا أعلاه فان الهدف النهائي لتصدير رأس المال يتحدد لاجل تحقيق

اقتصاد ما يمكن من الارباح • وبأخذ تصدير المال أحد شكلين : هما تصدير رأس المال المنتج ، وتصدير رأس المال التسليفي •

تصدير رأس المال المنتج :

ينجبه تصدير رأس المال المنتج لبناء أو تأسيس الشركات المختلفة في العالم الخارجي • وهذه الشركات هي فروع للشركات الأم في البلدان الاحتكارية • والمحل المتحقق من تصدير رأس المال المنتج يعود للرأسماليين بشكل عوائد وأرباح : ويختلف مقداره تبعاً للفروع التي وظف رأس المال فيها ، وبدرجة استغلال العمال ، وأيضاً بتكاليف النقل والعوامل الأخرى •

يصدر رأس المال الناتج لفترة غير محدودة ، وتستطيع الاحتكارات الرأسمالية بحالة تغير المناخ الاستثماري أن تعيد رأس المال مرة ثانية بطريق يسم الشركات أو أسهمها •

يتم استثمار رأس المال المنتج في شكل استثمار مباشر ، أو استثمار غير مباشر • أما الاستثمار المباشر ، فيضمن للاحتكارات المراقبة والاشراف الفعليين فروع الشركات الخارجية • أما الاستثمار غير المباشر فلا يعطي للاحتكارات من الاشراف المباشر على الفروع • ويمثل الاستثمار في شراء الأوراق المالية للشركات الوطنية في الخارج •

تصدير رأس المال التسليفي :

كانت الشركات الصناعية والتجارية سابقاً تحصل على القروض التسليفية من المراكز المالية ، والبنوك الدولية والأجنبية • أما اليوم فإن الحكومات الوطنية قد استأثرت بالحصول على رأس المال التسليفي • ويحصر الاختلاف الأساسي بين رأس المال المنتج ، ورأس المال التسليفي في أن القرض يبقى تحت تصرف المقرض لفترة محدودة ، بينما نجد أن تصدير رأس المال المنتج يعطي لمصنعه الحق في الاشراف المباشر على رأسماله • وهذا الاختلاف ينعكس على مستوى الأرباح • فمقرض رأس المال التسليفي لا يهتم بنوعية التوظيف ، ما دام يحصل

على دخل ثابت ، في حين أن صاحب المال المنتج يهتم بتوظيف أمواله في فروع
الاتاج التي تدر دخلا عاليا .

تعتبر القروض الخارجية ذات طابع اتاجي ، اذا وظفت في مجالات انتاجية ،
أما إذا استخدمت لحفظ الجهاز الحكومي ، أو استعملت لأغراض عسكرية ، فهي
ذات طابع غير اتاجي .

تنقسم القروض الخارجية الى ثلاثة أنواع : طويلة الاجل تتراوح مدتها
من ٣-٥ أعوام ، ومتوسطة الاجل من عام الى ثلاثة أعوام ، وقصيرة الاجل حتى
عام واحد .

وقد انتشر تصدير رأس المال التسليفي قصير الاجل في العلاقات الاقتصادية
الدولية للبلدان الرأسمالية ، وينقسم الى : الائتمان التجاري (المصرفي) فسي
التجارة الدولية، والحسابات الجارية للرأسماليين في البنوك الاجنبية . فالائتمانات
التجارية (المصرفية) هي وسيلة لتسريع دوران رأس مال المصدرين، وزيادة
معدلات أرباحهم . أما الحسابات الجارية للاحتكارات الرأسمالية في بنوك الدول
الاجنبية ، فهي تستخدم من جهة للضغط على الحركات الثورية ، ومن جهة
أخرى لتقديم المعونات للأجهزة الحاكمة الخاضعة للدول الامبريالية . كما أنها
قد تستخدم كوسيلة ضغط اقتصادية على الحكومات الوطنية عن طريق التهديد
بسحب الارصدة من بنوكها .

وينقسم رأس المال التسليفي الى رأس مال تسليفي خاص ، ورأس مال
تسليفي حكومي . وتقوم الحكومات الرأسمالية في حالات كثيرة بضمان الشركات
أو الحكومات الاجنبية تجاه البنوك الرأسمالية أو المؤسسات المالية الدولية ،
أو قد تقدم القروض من مواردها الخاصة . وللقروض الحكومية أهداف متعددة
أهمها .

— تمكين أساس النظام الرأسمالي .

— إيجاد الظروف الملائمة لتصدير البضائع ، ورؤوس أموال الاحتكاريين
للحصول على الأرباح الخيالية العالية .

خامسا - تعاطف دور الاشكال الحكومية الاحتكارية لتصدير رأس المال :

تميزت السمة الاساسية للازمات الرأسمالية في العصر الحديث ، نتيجة تعاطف الاتجاهات الاحتكارية الحكومية ، بتصدير رأس المال الحكومي •

وتقوم الحكومات الامبريالية ، في نطاق تصدير رؤوس الاموال على مساعدة الاحتكارات المحلية على ايجاد اسواق التصريف • فتهتم الحكومات بتصدير رؤوس اموالها على شكل قروض ، وهي بتقديم المساعدات المختلفة تمهد الطريق أمام احتكاراتها للسيطرة على أسواق البلدان المستفيدة من القروض ، وعلى إجبار هذه البلدان على تقديم تنازلات اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وعلى تقديم المزايا والتسهيلات المختلفة أيضا في سبيل تحقيق شروط أفضل أمام احتكاراتها في صراعها التنافسي مع الاحتكارات الاخرى •

وتوظف الحكومات الامبريالية رؤوس اموالها في الفروع الاقتصادية فسي البلدان النامية ، التي لا يقدم الاحتكاريون على توظيف رؤوس أموالهم فيها • وفي الوقت نفسه تخلق الظروف الملائمة أمام توظيفات رؤوس الاموال الخاصة في الصناعة وغيرها من الفروع الاقتصادية •

أما تصدير رأس المال التسليفي على شكل قروض طويلة الاجل ، وكذلك الائتمانات التجارية الخارجية وأنواع المساعدات الاخرى كافة ، فهي كلها تلعب دورا مهما بممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية على البلدان الاخرى • وفي أغلب الاحوال لا تستطيع البلدان النامية التي تستفيد من قروض البلدان الصناعية أن تسدها مع فوائدها في مواعيدها ، الامر الذي يجبرها على طلب قروض جديدة • وتفرض الدول المقرضة بحالة موافقتها على اعطاء هذه القروض شروطا قاسية كالاشراف الكامل على اقتصاديات البلد • وفي هذه الحالة تفقد الدولة استقلالها السياسي والاقتصادي ، ويقوم المستشارون الاجانب بمراقبة النشاط الحكومي والاقتصادي في البلد ، كما يفرضون السياسة التي تتلاءم ومصالحهم •

سادسا - الطابع الاستغلالي للتجارة الخارجية في الدول الرأسمالية :

يعتبر تصدير رأس المال من الوسائل المهمة لاستغلال اقتصاديات شعوب

البلدان غير المتطورة • وتبقى التجارة الخارجية أداة هامة لا يتنازل الأرباح لصانع الاحتكارات الرأسمالية ، نتيجة للتبادل غير المتكافئ في السوق الرأسمالية العالية ، حيث تحصل البلدان المتطورة صناعات أكبر ما يمكن من العمل المجسد في بضائع البلدان المتخلفة مقابل أقل ما يمكن من العمل المجسد في بضائعها •

وقد رأينا في نظرية التكاليف النسبية أن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية • ويتم تبادل البضائع في السوق الرأسمالية العالمية دون استغلال دولة لدولة أخرى ، وبذلك ينتفي الاستغلال حيث تعمل البلدان المختلفة على تجميع مصادرها الوطنية لإنتاج البضائع بأقل ما يمكن من التكاليف وبهذا تنفي النظرية حالة وجود تبادل غير متكافئ في السوق الرأسمالية العالمية •

وقد استغل الاقتصاديون البرجوازيون هذه النظرية ، ليؤكدوا أن السعر العالمي للبضائع يتحدد بتأثير قانون العرض والطلب •

في الواقع أن التبادل في السوق الرأسمالية يحمل طابعا غير متكافئ • والسبب أن أي بلد تتوفر فيه الظروف الملائمة للإنتاج ، يحصل عند مبادلة سلعه — على عمل أكبر بأقل ما يمكن من العمل الوطني — مع العلم بأن هذا الفرق تختلسه طبقة معينة •

ويتحدد الأساس الاقتصادي للتبادل غير المتكافئ في التجارة الخارجية الرأسمالية عن طريق العمل الضروري اجتماعيا ، المبذول على إنتاج السلعة • وتؤدي المنافسة في السوق الرأسمالية العالمية إلى تشكيل السعر العالمي على البضائع المختلفة • ويكون هذا السعر بالنسبة لمنتجات الدول المتقدمة أعلى من قيمتها الوطنية ، وبالنسبة للبلدان المتخلفة يكون السعر العالمي أقل من القيمة الوطنية •

وبهذه الطريقة تحصل البلدان الصناعية على أرباح إضافية ، بينما تضطر البلدان المتخلفة لتقديم بضائعها بأسعار أقل من مستوى الأسعار الوطنية • ونتيجة لذلك ، فإن قسما كبيرا من القيمة المشككة في اقتصاديات البلدان المتخلفة ينتزها الرأسماليون في البلدان الصناعية •

لقد زاد نطاق التبادل غير المتكافئ في الظروف المعاصرة بصورة أكبر .
وتعود أسباب ذلك الى عدة عوامل أهمها :

أولا - ازدياد الهوة بمستويات انتاجية العمل في اقتصاديات البلدان المتقدمة ، واقتصاديات البلدان المتخلفة .

ثانيا - زيادة تصدير رؤوس الاموال .

ثالثا - نظام الاسعار المتشكل في السوق الرأسمالية العالمية بتأثير سيطرة الاحتكارات الدولية .

وتستطيع الاحتكارات العالمية بمقتضى ذلك تصريف بضائعها بأسعار احتكارية عالية ، وتشتري البضائع الضرورية لها ، (ولا سيما المواد الاولية والزراعية) بأسعار منخفضة ، وتستعين بجميع وسائل الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق ذلك .

وقد أدى التغير بترايط الاسعار على المواد الاولية والمنتجات الجاهزة الى تطور آخر في نسب تبادل البضائع الاولية على المنتجات الصناعية ، حيث أن هذا التغير له أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية . فالتناسب بين أسعار الصادرات والواردات لهذه البلدان يحدد المقدرة الثرائية الحقيقية لصادراتها .

وتسبق حركة أسعار الصادرات على المنتجات الصناعية - أثناء ارتفاع الاسعار - الحركة على المواد الاولية والغذائية . أما في فترات انخفاض الاسعار، فتتخفف الاولى بصورة بطيئة بالمقارنة مع الانخفاض الحاصل على أسعار المواد الاولية والغذائية .

ولا يزال نظام الاستغلال الرأسمالي يدي تأثيرا مرئيا على عملية تشكيل الاسعار في السوق الرأسمالية العالمية . فالتبادل غير المتكافئ يشتد ليس فقط تحت تأثير - مقص الاسعار - على البضائع الاولية والمنتجات الصناعية ، ولكن يحدث ذلك نتيجة للطبيعة الاستغلالية للتجارة الخارجية الرأسمالية المتزايدة من جراء تصدير رؤوس الاموال .

إن الاحتكارات العالمية المصدرة لرؤوس الاموال قد استطاعت أن تستولي على استخراج وانتاج المواد الاولية والغذائية في كثير من الدول النامية . ولهذا فان القسم الاكبر من صادرات المواد الاولية والغذائية في البلدان النامية يمثل انتاج الاحتكارات الاجنبية ، وتصرف في الاسواق العالمية بأسعار احتكارية عالية . وتدخل قيمة هذه الصادرات خزائن الاحتكارات الاجنبية . أما نصيب البلدان النامية من عوائد الصادرات فهو ليس بالكبير ، ويستعمل لاستيراد المنتجات الضرورية .

وبالتالي ، فان تصدير رأس المال يقوي من الطابع الاستغلالي للتجارة الرأسمالية ، ويؤدي الى ابتزاز خيرات ومصادر البلدان النامية .



الفصل العاشر

العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية

اهمية العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية

كانت الاحتكارات العالمية الرأسمالية — إبان فترة السيطرة الاستعمارية — هي المسيطرة على الاسواق العالمية لأنها كانت تملك مصادر المواد الاولية الضرورية لهذه الاسواق ، ولأن المستعمرات السابقة كانت تخضع بشكل مطلق للاسواق الخارجية . كما أن الاسواق الداخلية للمستعمرات لم تبد أي تأثير مرئي في سبيل تسريع أو تقليص وتأثر نمو العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي الوقت نفسه كانت أقل تأثراً بهذه التغيرات .

واستناداً لهذا فإن اهمية العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية في فترة السيطرة الاستعمارية كانت محدودة ، إذا حكمنا على ذلك بحاجات أسواقها الداخلية في تلك الفترة . فالمرء المتفلس للتبادل الدولي يشكل خطراً على مستقبل الحكومات الناشئة ، يضاف الى ذلك أن حلبة التبادل الدولي قد تعمقت أكثر فأكثر ، وظهرت بصورة أوضح حاجات أكبر ، نتيجة لتطور القوى المنتجة والتقدم التقني والعلمي .

ومع الحصول على الاستقلال السياسي رفعت الدول النامية شعار القضاء على التبعية المحجفة للسوق الخارجية ، بغية تحقيق الهدف الرئيسي ، وهو الاستقلال الاقتصادي . ولا يعني بالقضاء على التبعية للسوق الخارجية تقليص العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بل عكس العكس ، يجب تقويتها . فالتخلف الاقتصادي للبلدان النامية يعود — بالدرجة الاولى — إلى أن المستعمرين السابقين

قد عرقلوا اقامة الصناعة الوطنية ، وشددوا من استغلالهم للموارد الاولية والزراعية . وفي الوقت نفسه كانت أسواق البلدان النامية مكانا رحبا لتصرف المنتجات الصناعية وموردا للحصول على المواد الخام . لهذا ففي سبيل إزالة العن الذي لحق بها ، والذي تتحمل نتيجته الدول الاستعمارية يجب العمل على تقديم المزايا والتسهيلات المختلفة للدول النامية في حلبة التداول الدولي .

إن حاجات البلدان النامية لا يمكن اشباعها على حساب اتاجها الوطني وتراكمها الداخلي . فالزيادة البسيطة في أرصدها المحلية غير كافية لاجل القيام بالاستثمارات والمشاريع ، هذا بالإضافة الى أن القسم الاكبر من الاستثمارات يتم بالعملة الأجنبية . وكذلك لا يمكن قياس الطلب الحالي للبلدان النامية الذي يظهر في عمليات التبادل الدولي بطلبها الاستهلاكي ، المحدد في الفترة الاستعمارية السابقة . وبتعبير آخر كانت واردات الدول النامية قبل حصولها على الاستقلال السياسي تشكل من البضائع الاستهلاكية . وفي الوقت الحاضر تضطر البلدان النامية بسبب تخلفها الاقتصادي الى ان تعرض في الاسواق العالمية البضائع التي كانت تقوم بتصديرها أثناء السيطرة الاستعمارية نتيجة لغياب الصناعة الوطنية . مع العلم بأن العائد من هذه الصادرات ، لا يمكن أن يغطي احتياجات الدول النامية من السلع والخدمات الانتاجية .

واستنادا الى ذلك ، فإن التناقص بين العرض والطلب قد حفز الدول النامية على وضع خطط التنمية لتحقيق التقدم الاقتصادي .

وتقوم العلاقات الاقتصادية الخارجية بدور كبير في تسريع وتأثر النمو الاقتصادي . فهي تساهم مع غيرها من العوامل ببناء الحرف الاقتصادية المتعددة في اقتصاديات البلدان النامية ، وتعمل للقضاء على الطابع الزراعي وحيد الصنف .

إلا أن الحقيقة التي يجب ادراكها تنحصر ليس فقط في الحصول على العناصر الضرورية من الخارج لتطوير القوى المنتجة . فتكوين التراكبات المصرية الكبيرة يصطدم بمشكلتين : الاولى - تصرف المنتجات ، لان السوق الداخلية غير

متطورة في البلدان النامية ، والثانية - غياب الطلب الضروري فيها • فمثلا بناء مصنع للحديد في أي بلد من البلدان النامية ، يتطلب بناء مصنع للسيارات وذلك لاستهلاك منتجات المصنع الأول • ولتصرف منتجات صناعة السيارات ، لا بد من انشاء حرف صناعية اخرى • إلا أن البناء الضروري لهذه « الحلقة الكاملة » في البلدان النامية أمر غير واقعي • وفي الوقت نفسه فإن اقامة بعض عناصر هذه « الحلقة الكاملة » يؤدي عند غياب الطلب الى انعدام رغبة هذه المشاريع ، والحاق خسارة كبيرة للموارد الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى اضعاف امكانية التطور المستمر • ولنجاح هذا البناء الجديد فلا بد من تصرف المنتجات في الاسواق الخارجية • وهذا يؤدي بدوره الى « الاستقرار » حتى تقام الحرف الاقتصادية المتكاملة القادرة على استيعاب الطلب المتزايد على منتجاتها •

وتجدر الاشارة الى أن العلاقات الاقتصادية الخارجية ، تشكل سلاحا ذا حدين • والفترة الاستعمارية السابقة تؤكد حقيقة ذلك ، عندما استخدم التبادل الدولي للحصول على مصادر مادية كبيرة آلت بكاملها الى الدول الاستعمارية التي قدمت بدورها الى الدول النامية الحد الأدنى الضروري من وسائل الانتاج بغية الاستمرار في استغلال خيرات وموارد هذه الدول • ويستمر استغلال البلدان النامية في الوقت الحالي للاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال عمليات التبادل الدولي • إلا أن سياسات بعض الحكومات النامية ، والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان ، ووجود نظامين عالميين - كل هذا قد أوجد لدى البلدان النامية الامكانيات الموضوعية في سبيل تقوية فعالية بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الخارجية لتطوير وتنمية بنائها الاقتصادي •

يتحدد مقدار حجم الموارد الخارجية اللازمة لعمليات التطور الاقتصادي في البلدان النامية عن طريق عمليات التبادل الدولي • وتدخل في هذا البند : العائدات من الصادرات والقروض الاجنبية والاعانات ، وأجور النقل البحري والتأمين والسياحة وغير ذلك من العوامل الأخرى •

فالتجارة الخارجية والقروض الاجنبية ، واستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة وتقديم المساعدات للحكومات النامية - كل هذه العوامل تساهم

بشكل رئيسي في عمليات التمويل الخارجي للدول النامية . وتجدر الاشارة الى أن المحتوى الاقتصادي لهذه العناصر يختلف فيما بينها . فالعائد من التجارة الخارجية يمثل تنافس ، أنتج في بلد معين ويعود بكامله اليه . أما القروض والاعتمادات والاستثمارات الاجنبية الخاصة ، فهي موارد تحصل عليها الدولة نتيجة الانتاج في غير هذه الدولة . وهي تسهل تدفق موارد اضافية يجب تسديدها خلال فترة محددة . ومن هنا يمكن أن نستنتج أن التجارة الخارجية هي المؤثر الهام لبيان كيفية استعمال البلدان النامية لمصادرها الخاصة بها . وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة ما تحصل عليه البلدان النامية من تصدير منتجاتها الوطنية حوالي ٨٠٪ من القطع الاجنبي ، وما يقارب من ١٣٪ هي عبارة عن قروض ومساعدات اجنبية ، والباقي ٧٪ يتكون من استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة .

إن ما ذكرناه سابقا هو في الواقع غير منطقي إذا ما اقتصر قولنا فقط على الحسابات الكمية ، وإذا ما اعتبرنا أن البلد الذي يعتمد على صادراته - إلى حد كبير - يملك التركيب الجيد لملاقاته الاقتصادية الخارجية . فالدولة التي لا تخطط لوتائر عالية لنموها الاقتصادي يمكن لها أن تعتمد على مواردها الذاتية وحدها ، دون الاستعانة بالقروض الخارجية . وهذه الدولة ليست في وضع أفضل بالمقارنة مع دولة أخرى تعمل على تطوير اقتصادها الوطني عن طريق استمالة مصادر اضافية خارجية .

ولهذا فإن موضوع تفوق أهمية العائد من الصادرات على مصادر التمويل الاجنبية الخارجية يفتقر إلى بعض الدقة . إن العائد من الصادرات هو ، كما ذكرنا أعلاه ، انتاج تم داخل الدولة وتصرف به حسب نظرتها الخاصة . أما المصادر الاضافية فتمثل قيمة تشكلت في بلدان أخرى ، وتجب اعادتها إليها خلال فترة محددة .

إن البلدان النامية ليست حرة في تجارتها الخارجية . فالعائد من الصادرات يمثل « مساعي خاصة » ومن الضروري أن نبحث في هذه « المساعي الخاصة » التي تتبعها البلدان النامية لمبادلة بضائعها ببضائع البلدان المتقدمة صناعيا . إذ من المعلوم أن الدول الرأسمالية الصناعية توظف جزءا كبيرا من مواردها في سبيل

تشجيع صادراتها الوطنية بغية الحصول على القطع الأجنبي وتحسين موازينها التجارية . أما البلدان النامية فانها تصدر كمية كبيرة من العمل غير المدفوع المجسد في بضائعها في السوق الخارجية من جراء التبادل غير المتكافئ ، وبالإضافة إلى ذلك فهي تفقد مبالغ هائلة نتيجة لتقلبات العرض والطلب في السوق العالمية . لذلك فان الحصول على المائد من الصادرات يرتبط بدفع فوائد في شكل عمل غير مدفوع ، ويتحدد مقداره حسب شروط التجارة الخارجية .

وفي الوقت نفسه فإن تدفق مصادر اضافية جديدة لا يمكن أن تقوم بدور ايجابي في عمليات التطور الاقتصادي اذا لم تستعمل بصورة منتجة .

إن الهدف الذي تسعى إليه البلدان النامية يتمثل في زيادة وتشجيع الصادرات الوطنية ، التي هي الدعامة الرئيسية للحصول على القطع الاجنبي . ولكن الحصول على هذا القطع مشروط بوجود علاقة متكاملة بين جميع العناصر الاساسية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ، ويسان تأثير كل عنصر من هذه العناصر على التطور الاقتصادي .

التقسيم التقليدي للعمل

تعتبر عملية القضاء على التقسيم التقليدي للعمل - الذي تشكل إبان الفترة الاستعمارية - من أهم الاهداف التي تسعى إليها البلدان النامية في سبيل ايجاد علاقات دولية جديدة ، وفي سبيل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد . فمع تحرر البلدان النامية من الاستعمار ، وكذلك التطورات الاقتصادية التي تمت في كثير من هذه البلدان نجد أن التقسيم التقليدي للعمل قد تغيرت صورته بشكل ظاهر . ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل منها :

أولاً - النضال الوطني في سبيل التحرر من التبعية لرأس المال الاجنبي ، والقضاء على التخلف الاقتصادي ولا سيما في القطاع الزراعي الذي كان موئلاً للاحتكارات الامبريالية .

ثانياً - تكييف التقسيم التقليدي للعمل بما يطابق الظروف الحالية . ومثالا

على ذلك التعاون المتعدد الوجوه بين البلدان الاوربية (وبصورة خاصة دول السوق الاوربية المشتركة) ، وبعض البلدان الافريقية .

إن الفرق بين الحالة الاولى والحالة الثانية هو فرق مبدئي . ففي الحالة الاولى : يمكن إحلال نظام جديد لتقسيم العمل محل النظام التقليدي السابق . وفي الحالة الثانية : تم احداث تبدلات في التركيب المعاصر للتقسيم الدولي للعمل ، لا في تقسيم العمل نفسه ، بنية ايجاد ظروف جديدة لاعادة انتاج رأس المال .

إن الوضع غير المتكافئ لاقتصاديات البلدان النامية بنظام العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية قد أعاق - ولفترة طويلة - السير نحو طريق الاستقلال الاقتصادي . فقد استغلت الموارد الطبيعية للبلدان النامية نتيجة لسيطرة واشراف الاحتكارات الاجنبية على القطاع الخارجي في هذه البلدان ، كما لعبت الاستثمارات الاجنبية دورا ملموسا في سحب وامتصاص الفوائد والارباح .

ولا تساعد القروض التي تقدمها البلدان الرأسمالية على تخفيف الاوضاع الاقتصادية الصعبة في البلدان النامية ، بل قد تسيء وتحد من آفاق تقدمها .

ويتحقق إستغلال الدول النامية عن طريق ميكانيكية التجارة الخارجية . فصادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية تبلغ ١٠/١ من إجمالي صادراتها . وبما أن الاسعار على المواد الاولية والغذائية تخضع لتقلبات كثيرة ، وتتجه نحو الانخفاض ، في حين ترتفع الاسعار على البضائع الصناعية التي تستوردها - لكل هذا يؤدي أيضا إلى التبادل غير المتكافئ .

وهناك تناقض واضح بين مصالح رأس المال الاحتكاري ، وضيق السوق الداخلي في البلدان النامية . وتحاول الدول الامبريالية أن تستغل محاولات الدول النامية في القضاء على التقسيم التقليدي الدولي للعمل ، وتوسيع السوق الداخلي بنية تحقيق أقصى ما يمكن من الارباح .

إن ازدياد أهمية دور الدولة والقطاع العام بالحياة الاقتصادية في البلدان النامية ، وتطوير التركيب الاقتصادي (أي اجراء عمليات التصنيع وادخال التقنية

الحديثة في الفروع الاقتصادية القديمة والجديدة الخ ٠٠٠) قد أثر بشكل ملموس على إحداث تغيرات في التقسيم التقليدي الدولي للعمل .

والملاحظ أن نفوذ رأس المال الاجنبي في البلدان النامية ، قد انحصر مع تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية . ويعتبر تكوين القطاع الحكومي شرطا رئيسيا واساسا للاستقلال الاقتصادي والسياسي . فهو يؤثر على خواص تحركات رؤوس الاموال في النظام الرأسمالي ، ويظهر تأثيرا على اتجاهات وشروط التجارة الخارجية .

إن عمليات التصنيع واتاج وسائل الاتاج ، وتنوع الاتاج وغير ذلك من العوامل الاقتصادية قد أثرت بشكل ملموس في القضاء على التقسيم التقليدي الدولي للعمل وخلقت وضعا جديدا في الاقتصاد العالمي ، وأثرت أيضا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية .

الاساس الموضوعي لتشكيل تقسيم جديد دولي للعمل

بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما في الستينات من هذا القرن ، - ونتيجة للتبدلات والتغيرات الملموسة في اقتصاديات البلدان النامية - تشكل الاساس الموضوعي لتكوين تقسيم جديد دولي للعمل . فالاتاج في الدول النامية يخضع - حاليا - لمعدل اعادة الاتاج الاجتماعي ، لا لصالح رأس المال الاحتكاري الامبريالي .

إن التقسيم الجديد للعمل يظهر من خلال العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية من جهة ، والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية مع بعضها بعضا من جهة أخرى .

ومن خلال الاوضاع السياسية والاقتصادية العالمية ، تظهر مؤشرات جديدة في العلاقات بين الدول النامية من جهة ، والبلدان الامبريالية من جهة أخرى .

إن توسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية هو السمة الهامة لتشكيل تقسيم جديد دولي للعمل . وهذه العلاقات المتبادلة تقوم على اساس المساواة والنفع المتبادل ، وينتهي فيها الاستغلال .

وفي دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تشكلت كتكتلات عديدة اقتصادية هدفها تطوير التجارة المتبادلة والتعاون الاقتصادي كتشديد الطرق ومراكز الأبحاث العلمية . وتستعين هذه التكتلات - عادة - بمساعدة اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة . وتجب الإشارة إلى أن رأس المال الاحتكاري يحاول أن يستغل شعار التعاون الإقليمي بين البلدان النامية لتحقيق أهدافه . وقد برهنت الحوادث على أن تقسيم العمل الإقليمي يمكن أن يكون فعالا لتحقيق التطور الاقتصادي .

إن تطور التقسيم الجديد الدولي للعمل ، يمكن أن يزيد من اتساع السوق الرأسمالية العالمية ، ويؤدي تأثيرا فعالا على التطور الاقتصادي العالمي . وتحديث بعض التغيرات في الوقت الحالي باتجاهات التجارة الخارجية الدولية ، وتحصل البلدان النامية على إمكانية إشباع بعض احتياجاتها من المعادن والصناعات الخفيفة وغيرها من جراء تطوير الإنتاج الوطني الداخلي ، وكذلك نتيجة للتعاون الاقتصادي المتبادل مع العالم الاشتراكي . وقد خافت الدول الامبريالية من العلاقة الجديدة بين الدول الاشتراكية والدول النامية ، الأمر الذي اضطرها إلى الموافقة على تغيير شروط وأشكال علاقاتها الاقتصادية الخارجية . فأصبحت توافق على بناء مشاريع الصناعات الثقيلة ، وتقديم القروض طويلة الأجل بفائدة قليلة . وهكذا مع نمو القطاع العام ، حصلت البلدان النامية على إمكانية الوقوف بوجه شروط المبودية في الصفقات التي تتم بينها وبين الدول الامبريالية ، واستطاعت - إلى حد ما - أن تخفف من أثر سياسة التمييز في التجارة الخارجية الدولية .

★ ★ ★

الفصل الحادي عشر

العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الاشتراكية

التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل

اولا - جوهر التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل :

تتمتع الامكانيات الكبيرة أمام البلدان الاشتراكية مع تطور النظام الاشتراكي العالمي لاستخدام مزاياه . ويتميز التقسيم الاشتراكي للعمل واحدا من أهم هذه المزايا ، ويختلف - في جوهره - عن التقسيم الرأسمالي للعمل .

التقسيم العالمي للعمل - هو حقيقة تاريخية لا جدال فيها . نشأ في مرحلة معينة من تطور المجتمعات واتخذ طابعا دوليا في عصر تطور الرأسمالية . وتمتيز الشروط الاقتصادية والاجتماعية - وبصورة خاصة - علاقات الانتاج ، من العوامل المهمة في تطور التقسيم العالمي للعمل . كما يحدد هذا التطور القوانين الاقتصادية للانتاج . وهناك عوامل أخرى تؤثر على التقسيم العالمي للعمل منها الشروط الطبيعية والظروف المناخية ، والوضع الجغرافي ، وتوفر الموارد الطبيعية ، ووجود الكادر الفني المتخصص ، والعادات والتقاليد الخ ...

نشأ اتجاها في عصر الرأسمالية للتقارب الاقتصادي بين الدول نتيجة لتطور القوى المنتجة في المجتمعات ، الامر الذي أدى بالتالي إلى تعميق وتوسيع التقسيم العالمي للعمل يحدده ، في ظروف الرأسمالية ، عوامل قوانين المجتمع الرأسمالي البنية على الاستغلال ، فهذا الاتجاه لا يمكن له أن يتطور بالشكل المطلوب .

يكتسب التقسيم الاشتراكي للعمل في الاشتراكية صفة جديدة ، واشكالا جديدة . فطابع العلاقات بين الدول الاشتراكية ، والمحتوى الاقتصادي والاجتماعي الموحد فيها يحددان هذا التقسيم الجديد للعمل . إن الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والتعاون المبني على أساس الصداقة والاحترام المتبادل بين الدول الاشتراكية وغير ذلك من العلاقات الحكومية تساعد - إلى حد كبير - على تحقيق التنمية السريعة لاقتصاديات بعض البلدان الاشتراكية ، وعلى إيجاد الثروات المادية لتوسيع التعاون الاقتصادي بينها .

يراعى في التقسيم الاشتراكي للعمل تطوير النظام الاقتصادي الاشتراكي كجهاز اقتصادي موحد ، مع الأخذ بين الاعتبار مصالح كل بلد على حدة . ويعتبر التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل أساسا انتاجيا للوحدة الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية .

ينحصر هدف التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل ، في رفع فعالية الانتاج الاجتماعي ، وتحقيق وتأثر عالية للنمو الاقتصادي ، وتحسين أوضاع السكان في البلدان الاشتراكية ، وتصنيع اقتصاديات البلدان الأقل تقدما ، وخلق القاعدة المادية الضرورية لتطوير الاقتصاد الوطني .

ولا يتم تطور التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل بصورة عفوية ، وإنما يتم على أساس الاستعمال العقلاني للقوانين الاقتصادية الاشتراكية . ويتحقق ذلك إما عن طريق الخطط الطويلة الاجل للتعاون التجاري ، أو من خلال تنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين البلدان الأعضاء في المجلس الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) .

ثانيا - المبادئ الأساسية للتقسيم الاشتراكي العالمي للعمل :

يقوم التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل على المبادئ التالية :

١ - الحساب الصحيح للنسب الضرورية للتطور الاقتصادي لكل بلد على حدة والنظام الاشتراكي بوجه عام . ويشترط التقسيم الاشتراكي للعمل تفاعل القوى المختلفة في تنمية الاقتصاد الوطني للبلدان الاشتراكية ، والتطور المستمر

له . ويهدف هذا الحساب إلى تنظيم الإنتاج ، وتحديد كميته لاشباع حاجات النظام الاشتراكي العالمي . وعند وضع الخطط الوطنية لتنظيم الإنتاج ، تؤخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الاشتراكية في هذا النوع أو ذلك من البضائع . فالاتحاد السوفياتي ، مثلاً يملك احتياطات كبيرة من الثروات الطبيعية وتؤخذ بعين الاعتبار ، عند تطوير الصناعات النفطية وغيرها من الصناعات المختلفة حاجات الاقتصاد الوطني للبلدان الاشتراكية ، في أهم الانواع من المواد الأولية (النفط - خامات الحديد وغير ذلك) . ويتم اشباع الحاجات المختلفة وللتزايد للبلدان الاشتراكية في الانواع المختلفة من الوقود والمواد الأولية من خلال التعاون الوثيق بين هذه البلدان .

٢ - مبدأ تأمين فعالية اقتصادية أكبر للتقسيم الاشتراكي العالمي للعمل .
يعيد هذا المبدأ تعبيراً عنه في الوتائر العالية لنمو الإنتاج ، والاشباع الكامل لحاجات سكان البلدان الاشتراكية ، بأقل ما يمكن من العمل المبدول على إنتاج البضائع . والمقياس الرئيسي للفعالية الاقتصادية للتقسيم الاشتراكي للعمل هو زيادة انتاجية العمل الاجتماعي ، حيث يطبق بصورة علمية مبدأ التخصص في الإنتاج ، وكذلك التعاون الاشتراكي ^(١) .

٣ - مبدأ إلغاء التفاوت والاختلاف في التطور الاقتصادي للبلدان الاشتراكية .
بعد الحرب العالمية الثانية وتكوين المنظومة الاشتراكية العالمية لوحظ تفاوت ملموس في تركيب اقتصاديات البلدان الاشتراكية . فبعضها كان متقدماً كالاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، والبعض الآخر كان متخلفاً كبلغاريا . لهذا فإن أهم مبادئ التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل هو إلغاء التفاوت في اقتصاديات البلدان الاشتراكية . ويتم ذلك من خلال :
- - - - - تصنيع البلدان ذات المستوى الاقتصادي المنخفض في سبيل تقارب اقتصاديات هذه البلدان .

- - - - - تخصيص البلدان الاشتراكية الأقل تطوراً في فروع الإنتاج التي تتمتع فيها

(١) الدكتور أحمد مراد ، محاضرات في الاقتصاد السياسي القيت على طلاب السنة الأولى في نية التجارة لعام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ .

بميزة نسبية وذلك في إطار النظام الاشتراكي العالمي ، مع تقديم المساعدات المختلفة من قبل البلدان الاشتراكية المتطورة .

— وفي سبيل النهوض السريع في اقتصاديات البلدان الاقل تطورا ، ورفع المستوى الحياتي والسكاني فيها ، لابد من تحقيق مستوى عال من التراكم الاتاجي ، والتحصين المستمر للتجهيزات الفنية في الاقتصاد الوطني ، والنمو المستمر لانتاجية العمل الاجتماعي ، وتحقيق العمالية الكاملة .

التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الاشكال الرئيسية للتعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية . والهدف الرئيسي للتجارة الخارجية في ظل الاشتراكية هو تسريع وتأثير النمو الاقتصادي للبلدان الاشتراكية والنظام الاشتراكي العالمي ، وتعميق العلاقات الاقتصادية بين الحكومات ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة .

وتعتبر التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية عن شكل جديد من العلاقات بين الحكومات التي تؤسس على أساس مبدأ المساواة ، واحترام الاستقلال الوطني ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ولا يوجد أي حافز أمام التجارة الخارجية الاشتراكية ، للاستيلاء على الأسواق الخارجية ، واتباع سياسة التمييز والتبادل غير المتكافئ .

إن أسس التبادل الخارجي بين البلدان الاشتراكية ، تقوم على الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية ، وتخطيطها ، وتحديد اتفاقية الاسعار بالتجارة الخارجية ، على أساس المبادئ التي أقرها مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل عام ١٩٥٨ .

الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية :

إن السمة المميزة للتجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية هي الاحتكار الحكومي لعمليات الاستيراد والتصدير . ويعتبر الاتحاد السوفياتي أول دولة

تؤم التجارة الخارجية ، وذلك في نيسان ١٩١٨ ، ثم أمت التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية الاخرى .

وقد بينت تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى أنه لابد من توفر بعض الشروط الضرورية لنجاح الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية ، ومن هذه الشروط : الاستقلال السياسي ، وإقامة نظام ديمقراطي شعبي ، وتأميم الصناعة والمصارف ووسائل النقل ، وغير ذلك من الفروع الاقتصادية المختلفة . وتعمير آخر لابد من توفر إقامة الملكية العامة على وسائل الاتاج ، وتكوين الكادر المتخصص في عمليات التجارة الخارجية .

ينحصر جوهر الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية في أن الحكومات الاشتراكية تتولى العمليات التجارية كافة ، منطلقة من المصالح الحكومية العامة ، وتخطط التطور الاقتصادي .

واحتكار التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية ، يساعد على تطوير القوى المنتجة ويمحي الاقتصاد الاشتراكي من الغزو الاقتصادي لرأس المال الاجنبي . ومع تكوين النظام الاشتراكي العالمي ، أصبح لاحتكار التجارة الخارجية في العلاقات المتبادلة بين البلدان الاشتراكية وظيفة جديدة ، وهي ربط خطط التنمية الاقتصادية مع بعضها البعض .

تخطيط التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية

يعتمد تخطيط الاقتصاد الوطني في البلدان الاشتراكية على المعرفة الدقيقة والعلمية لحاجات السكان والموارد الفعلية . كما أن تخطيط عمليات الاستيراد والتصدير ، يعتمد على حجم الاستهلاك الوطني ، ومقدار البضائع المنتجة والاحتياجات التخطيطية .

تشكيل الاسعار في السوق الاشتراكية العالمية

يعتبر نظام تشكيل الاسعار في السوق الاشتراكية العالمية ، من أهم العوامل

التي تؤدي إلى تعميق وتوسيع التقسيم الدولي للعمل ، وإلى التطور المستمر في دوران البضائع الخارجية .

وبدءا من عام ١٩٦٢ ، بدأت محاولات مختلفة في إطار دول الكوميونوك للاتفاق على أسعار متقاربة للبضائع المتشابهة ، وجرى مؤخرا احتساب متوسط الاسعار العالمية بين أعوام ١٩٦٠ — ١٩٦٤ ، كأساس للتعامل فيما بين هذه الدول .

إن الاسعار في السوق الرأسمالية العالمية تتشكل تحت تأثير ظروف العرض والطلب والاتساج في البلدان الرأسمالية . وتعتبر الاسعار المشكلة في السوق الرأسمالية العالمية أساسا للتبادل التجاري بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية ، ونقطة انطلاق لتحديد أسعار منتجات التبادل الخارجي في البلدان الاشتراكية .

وتشكل الاسعار العالمية للبضائع المختلفة ، يتحدد على أساس الاتفاق الدولي على العمل الضروري اجتماعيا المبذول على انتاج السلع .

أما في مرحلة الامبريالية فان الاسعار تتميز في أسواق البضائع بتقلباتها الشديدة ، وبالاختلافات العادية بين أسعار المواد الاولية والمواد المصنعة .

وتصدر الدول الاشتراكية كثيرا من المنتجات والسلع المختلفة الى السوق العالمية ، كما تستورد ما تحتاجه من السلع . وبمقدار تعميق التجارة الخارجية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، يزداد تأثير البلدان الاشتراكية على تشكيل الاسعار لاهم البضائع .

إن العلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية ، تقوم على اعتماد الاسعار العالمية مع اخضاعها لبعض التحويلات . والهدف الرئيسي من تصحيح الاسعار العالمية هو إزالة العوامل التي تحرف الاسعار عن قيمتها الاساسية ، لتطابق المصالح الاقتصادية ، والتخطيط الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية .

تحدد أسعار البضائع الخارجية في البلدان الاشتراكية ، لفترة لا تقل عن عام واحد . ويمكن اعادة النظر في أسعار بعض المواد . وتستعمل البلدان الاشتراكية نظام تحديد الاسعار على البضائع الخارجية ، لتشجيع تطوير التخصص في فروع

الاشراج ولتعميق التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل . وبهدف تطوير بعض الانواع الجديدة من المنتجات ، وزيادة انتاج البضائع فان البلدان الاشتراكية تمتد - في احوال كثيرة - إلى تحديد اسعار البضائع الخارجية ، على بعض المنتجات على مستوى التكاليف الفعلية لانتاجها ، أو تستعمل الاسعار التشجيعية . وهذه الاسعار اعلى من الاسعار العالمية وتحدد لفترة زمنية محددة .

البناء الدولي للتعاون الاقتصادي

البنك الدولي للتعاون الاقتصادي مؤسسة مالية حكومية ، يهدف إلى تقديم المساعدة للبلدان الاعضاء من أجل تطوير اقتصادها الوطني ، وتوثيق التعاون فيما بينها .

تم إنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي في ٢٢ تشرين أول ١٩٦٣ . وقد ساهمت في رأس ماله الدول الاشتراكية التالية : الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وهنغاريا وألمانيا الديمقراطية ومنغوليا الشعبية وبولونيا ورومانيا . وقد نظرت الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك في كيفية تسديد الحسابات ، وفي أجهزة البنك . ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١/١/١٩٦٤ .

قدر رأس مال البنك عند انشائه بمبلغ ٣٠٠ مليون روبل قابلة للتحويل . وقد حددت الاتفاقية الانصبة التي يجب أن يساهم بها كل عضو وفقاً لحجم صادراته في تجارته المتبادلة مع البلدان الاشتراكية الأخرى . ويدفع كل عضو حصته من رأس مال البنك بالروبلات أو بالذهب والمبيلات الأجنبية المختلفة . يحتل الاتحاد السوفياتي المرتبة الأولى في المساهمة في رأس مال البنك . إلا أنه بخلاف الحال عن المنظمات المالية الدولية ، فإن لكل عضو في البنك الدولي للتعاون الاقتصادي صوتاً واحداً ، وتتخذ القرارات بالإجماع .

ويقوم هذا البنك الدولي بالوظائف الآتية : اجراء الحسابات المتعددة الاطراف في روبلات قابلة للتحويل * ، واجراء الائتمان في التجارة الخارجية

* الروبل القابل للتحويل هو وحدة نقدية تتم بها الحسابات : عن طريق البنك الدولي للتعاون الاقتصادي ، على أساس النظام المتعدد الاطراف بين البلدان الاعضاء في مجلس المونة الاقتصادية المتبادلة .

وغيرها من عمليات الدول الاعضاء • ويدفع البنك فوائد على الأموال النقدية في الحسابات الجارية والودائع التي يعتمد حجمها على فترة الايداع • وهو يقدم الائتمان الى بنوك الدول الاعضاء على أساس قاعدة السداد ولفترة محددة (كقاعدة ليست أكثر من عام) • ويقدم الائتمان لاغراض : تسوية الحسابات الآتية للتداول السلمي في حالة الزيادة المؤقتة للمدفوعات على الإيرادات ، وتغطية الاحتياجات التي تستدعيها الظروف الموسمية وغيرها من ظروف انتاج وتصريف السلع ، وتأخر تسليم البضائع أو توسيع التداول السلمي زيادة على ذلك المستوى المتفق عليه بين الدول الاعضاء • وعلاوة على ذلك فإن البنك يقوم بعمليات الحساب والائتمان والودائع في عملة قابلة للتحويل وكذلك عمليات الذهب •

تتكون موارد البنك من مساهمات الدول الاعضاء في رأس مال البنك ، ومن الصناديق الخاصة ورأس المال الاحتياطي •

وتعتمد الفوائد على القروض التي يقدمها البنك الدولي للتعاون الاقتصادي للدول الاعضاء • ويتوقف مقدار هذه الفوائد على نوعية ومدة القرض ، وعلى ربيعة البنك • وفي حالات كثيرة تقدم القروض دون مقابل •

وبالرغم من الفترة القصيرة على نشاط البنك ، فقد تحول الى مركز حسابي وائتماني عالمي •

وتأسس في عام ١٩٧٠ بنك الاستثمار (التوظيف الدولي) • ومهمة هذا البنك تأمين التعاون الوثيق بين البلدان أعضاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة في التمويل المشترك للبرامج الانمائية الكبيرة •



الفصل الثاني عشر

التكتلات الاقتصادية الدولية

يتسم الاقتصاد الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية بظاهرة التكتل الاقتصادي . وتنشأ التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح والاهداف . ولا بد من توفر شروط اقتصادية معينة لتأمين النجاح لهذه التكتلات الاقتصادية . ومن أهم هذه الشروط الاقتصادية تنوع الموارد الطبيعية وتكامل المشاريع الانتاجية . وقد يجمع بين هذه الدول وحدة الموقع الجغرافي . ويعتبر العامل السياسي ذا أثر بارز على نشوء مثل هذه التكتلات الاقتصادية ، وهو يلعب دورا هاما في نجاح هذه التكتلات وخاصة في المراحل الاولى ويشارك في الموضوع أيضا عدة عوامل غير اقتصادية .

وقد فرق الاستاذ « لا بالاسا » في كتابه عن نظرية التكتل الاقتصادي عدة درجات وأنواع من التكتلات الاقتصادية . وهذه الأنواع من التكتلات هي :^(١)

١ - منطقة التجارة الحرة : حيث تعتمد البلدان الاعضاء الى تخفيف الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى تزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع .

(١) د . محمد الاطرش : ملاحظات حول اتفاقية الوحدة الاقتصادية البحث المقدم الى المؤتمر الدولي للعلوم السياسية الذي عقدته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية الذي عقدته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية في بيروت ١٩٦٥ لبحث موضوع الأسواق المشتركة في العالم .
و.د. خليل حسن خليل : الاتفاقيات الاقتصادية وأثرها في الاقتصاد العربي .
الاقتصاد عدد ١٧ تاريخ ١٩٦٨/٥/١٦ .

ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الاشخاص والاموال. ويحتفظ كل عضو من أعضائها بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان الاخرى غير الاعضاء في الكتلة . وهذا يعني أن كل دولة تحتفظ بجدارها الجمركي تجاه الدول غير الاعضاء . ومن الواضح أن اتباع هذا الاسلوب ، يعود بمدة مزايا على كل من الدولة المصدرة وكذلك الدولة التي تفرض أقل رسوم ممكنة : فبالنسبة للدولة المصدرة ، لقد وجدت وسيلة للاستفادة بتخفيض الرسوم على صادراتها الى دول منطقة التجارة الحرة ، وهي غير ملزمة في نفس الوقت باعطاء معاملة مماثلة للدولة الاخيرة التي تم التصدير اليها . أما بالنسبة للدولة التي امتثلت رسومها المنخفضة كوسيلة لادخال سلعها الى دول المنطقة الحرة ، فتعود عليها فوائد عادية نتيجة زيادة حركة الصادرات اليها ، ويعني ذلك : زيادة عائد الخدمات من اعادة شحن ونقل وتفرغ وتأمين ، وكلها صادرات غير منظورة . وفي حال استعمال جزء أو أغلب الواردات في عمليات التصنيع في الدولة التي تحصل رسوما منخفضة ، فإن معنى ذلك ان مصدري تلك الدولة ، سيكونون في موقف تنافسي أفضل بكثير من بقية مصدري الدول الاعضاء في داخل منطقة التجارة الحرة .

لذلك اتفقت الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة على تطبيق معيارين لتعديد مدى تمتع السلع ، التي يدخل في انتاجها مواد مستوردة من خارج دول المنطقة الحرة ، بالاعفاء الجمركي لدول المنطقة وهي : ١ - التعديد النسبي بحيث أن لا تزيد قيمة المواد المستعملة في تصنيع أو تجهيز هذه السلعة عن طريق الاستيراد عن نسبة معينة مثل ٥٠٪ من القيمة التصديرية للسلعة كلها . ٢ - أسلوب التحويل ، كان يتفق مثلاً على أن السلع التي يتم تحويلها بطريقة أو أسلوب معين يسمح باستيرادها ، وما عدا ذلك يمنع ويتحدد .

٢ - الاتحاد الجمركي : ويتميز هذا الشكل من التكتل الاقتصادي بالفاء جميع المعاملات التفضيلية والحوافز الجمركية أو التجارية فيما يتعلق بحركة البضائع داخل الاتحاد الجمركي وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي . وهذا يعني اقامة جدار جمركي بين دول الاتحاد تجاه

البلدان غير الاعضاء • ولا يشترط الاتحاد الجمركي بالضرورة حرية انتقال الاموال والاشخاص •

٣ - السوق المشتركة : وتتضمن ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء واقامة جدار جمركي موحد تجاه البلدان غير الاعضاء وحرية انتقال الاموال والاشخاص •

٤ - الوحدة الاقتصادية : ويشير هذا الشكل من التكتل الاقتصادي بالعلام الاساسية للسوق المشتركة وذلك بالإضافة الى تنسيق عدد من السياسات المتبعة بين البلدان الاعضاء كالاسعار والاجور ومعدل الفائدة وغيرها ، وذلك بقية ازالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات بين البلدان الاعضاء •

٥ - الاندماج الاقتصادي الكامل : وهو يفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ، ويستوجب هذا النوع وجود سلطة عليا تتمتع بصلاحيه اصدار القرارات الملزمة لجميع البلدان الاعضاء •

السوق الاوروبية المشتركة

مقدمة :

في عام ١٩٤٨ وقعت '١' ول الاوربية معاهدة دفاعية لمواجهة أي عدوان من دول الكتلة الشرقية • ووقع على هذه المعاهدة كل من انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، ولكسمبورغ • وقد تطورت هذه المعاهدة في السنة التالية لتصبح حلف شمال الاطلسي (الناتو) ، بتوقيع كل من الولايات المتحدة الامريكية ، الدانمرك ، كندا ، البرتغال ، النرويج ، ايسلندا وايطاليا ، ثم انضم الى هذا الحلف كل من تركيا واليونان في عام ١٩٥٢ ، وألمانيا الغربية في عام ١٩٥٥ •

هذا من الناحية السياسية ، أما من الناحية الاقتصادية فقد شجرت دول أوروبا الغربية بحاجتها الى الوحدة الاقتصادية لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية والكتلة الشرقية •

وقد وضعت الخطة لتوحيد أوروبا على مراحل بدأت بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام ١٩٤٨ لوضع قواعد للارتفاع بالمساعدات المالية التي منحها الولايات المتحدة لأوروبا بمقتضى مشروع مارشال . وقد أدت هذه المنظمة الى إلغاء ٩٠٪ من القيود الكمية التي كانت تخضع لها الواردات (نظام الحصص) غير أنها لم تنجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ظلت مرتفعة بدرجات متفاوتة .

في آذار ١٩٥١ وقعت ست دول أوروبية الاتفاقية الخاص بتكوين المنظمة الأوروبية للحديد والصلب . وهي فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ولكسمبورغ . ونظرا لتنسيق سياسات الدول الأعضاء في مجال الحديد والصلب والدفاع الخارجي تقابل وزراء خارجية الدول الست في حزيران ١٩٥٤ لمناقشة الاقتراحات الموضوعة في سبيل التكامل الاقتصادي الأوروبي .

وقد كونت لجنة لدراسة هذا الاقتراح رأسها هنري سباك ودعيت لحضور مناقشتها انكلترا ، الا ان الخلاف في وجهات النظر استمر بين الدول الست من ناحية وانكلترا من ناحية أخرى . فقد كانت الأخيرة تطالب بإنشاء منطقة للتجارة الحرة وليس اتحادا جمركيا . كذلك كانت ترى أن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي كافية لتحقيق هذا الغرض ، دون إنشاء منظمة جديدة لها سلطات أعلى من حكومات الدول الأعضاء .

في ٢٥ آذار ١٩٧٥ ، وقعت الدول الأوروبية الست اتفاقيتان ، أحدهما لإنشاء منظمة الطاقة النووية ، والآخرى خاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة .

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة أكبر تكتل اقتصادي في العصر الحديث . فمنذ توقيع الاتفاقية وحتى بداية تنفيذها في أول كانون الثاني ١٩٥٨ اقتصاديات دول السوق في نمو مستمر وحجم تجارتها المالية في تزايد . ولذلك أصبحت قوة مؤثرة في كل من النشاط التجاري العالمي والنظام العالمي . ومن هنا زاد اهتمام دول العالم بدراسة أنظمة السوق وتطور نموها .

أهداف السوق :

- ١ - إلغاء القيود الكمية على تداول المنتجات داخليا وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا في فترة تتراوح بين ١٢-١٥ سنة ابتداء من أول كانون ثاني عام ١٩٥٩ .
- ٢ - إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء ، وسياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول غير الاعضاء ، وإيجاد ترفة جمركية موحدة يعامل بها العالم الخارجي .
- ٣ - إنشاء سياسة موحدة في ميداني الزراعة والنقل .
- ٤ - إلغاء القيود بين الدول الاعضاء بالنسبة لحرية انتقال رؤوس الاموال والمال والخدمات .
- ٥ - إنشاء بنك أوروبي للاستثمار لخلق مصادر جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي .
- ٦ - حظر منح إعانات حكومية للمشروعات - إلا في حالات استثنائية - بقصد معاوتها على منافسة منتجات الدول الاعضاء الأخرى .
- ٧ - انتساب المناطق « عبر البحار » الى السوق ، لتدعيم مجهوداتهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي .
- ٨ - وضع قواعد لتعريم تثبيت الأسعار او ممارسة القيود على التجارة او لاقامة احتكارات داخلية .
- ٩ - اتخاذ وتطبيق الاجراءات التي تحقق تنسيق السياسات الاقتصادية ، ومعالجة الخلل في موازين مدفوعات الدول الاعضاء .

التنظيم الإداري للسوق :

قررت معاهدة روما خلق الأجهزة الإدارية والتنظيمية التي تتضمن قيام السوق بالأهداف المرسومة وهي :

١ - الجمعية العمومية للسوق *

٢ - مجلس وزراء السوق الذي يقع على عاتقه رسم السياسة العامة للسوق *

٣ - محكمة العدل التي تنظر في أوجه النزاع في تفسير أحكام الاتفاقية *

٤ - اللجنة التنفيذية للسوق :

- الجمعية العمومية للسوق : ويطلق عليها أحيانا البرلمان الاوربي يجتمع بانتظام مرة في السنة في ستراسبورج * ويتكون من ١٤٢ عضوا بمعدل ٣٦ عضوا لكل من الدول الثلاث الكبرى فرنسا ، ألمانيا الغربية وإيطاليا ، ١٤ عضوا لكل من بلجيكا وهولندا ، ٦ للكسمبورغ *

ويختص البرلمان الاوربي بمناقشة ما يقدم اليه من اعمال ومن بينها التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية ، كما يراقب اعمال هيئات السوق طبقا لاحكام معاهدة روما *

وقد لعب البرلمان دورا ايجابيا فعالا في تقوية نفوذ السوق الاوربية المشتركة في المحافل الدولية ، كما عمد الى مناقشة الاسس التي تربط السوق بمنظمة التجارة الحرة والسياسة الزراعية ومشكلة انضمام بريطانيا للسوق ، وابدى ازاء هذا كله اقتراحات ببناء *

٢ - اللجنة التنفيذية للسوق : وهي الهيئة الادارية الرئيسية للسوق والمحرك لسياسته * وتتكون من تسعة أعضاء تعينهم حكومات الدول الاعضاء بالاتفاق وعلى أساس أن لكل من الدول الثلاث الكبرى مندوبان بينما للدول الثلاث الصغرى مندوب واحد * واللجنة تعمل في صالح مجتمع السوق دون أن يكون لحكومات الدول الست أية رقابة أو نفوذ عليها * وهي التي تتكلم باسم السوق وتمثله امام الحكومات الخارجية *

وللجنة نفوذ كبير في رسم وتنفيذ سياسة السوق * اذ يجب أن ترسم هذه السياسة وتعرضها على مجلس وزراء السوق الذي له الحق في قبول هذه

السياسة أو رفضها برمتها دون أن يعدد الى تغييرها إلا اذا حصل على اجماع
الاصوات ، وهذا النص الاخير يعطي اللجنة نوعا من السلطة اكثر مما بظن
لاول وهلة .

هذا وقد عمدت اللجنة الى تنظيم اختصاصاتها على عدد من الاقسام لضمان
حسن سير العمل ، وهذه الاقسام هي :

العلاقات الخارجية ، العلاقات المالية ، الاسواق الداخلية ، المنافسة ،
السياسات الاجتماعية ، الزراعة ، المواصلات والدول الناشئة .

ويبلغ عدد موظفيها ١٨٠٠ موظف من مختلف الدرجات ومركزها مدينة
بروكسل .

٣ - مجلس وزراء السوق : ويتألف من ستة وزراء بمعدل وزير عن كل
دولة وله سلطات البت في شؤون السوق . وتتلخص مهمته في تنسيق السياسة
العامة بين دول السوق وهو يتخذ قراراته حسب ما نص عليه اتفاق روما ، بالاغلبية
في حالات معينة ، وبالاغلبية المطلقة في حالات اخرى وبالاجماع في غيرها .
ويلاحظ أن الاصوات غير موزعة بالتساوي بل حسب أهمية كل دولة ، فلكل من
فرنسا وألمانيا وإيطاليا اربعة اصوات بينما بلجيكا وهولندا صوتان وللكسبورغ
صوت واحد .

٤ - محكمة السوق : ومهمتها النظر في الخلافات التي تنشأ نتيجة تفسير
نصوص الاتفاقية ، وضمان عدم تنازع اختصاصات المؤسسات المختلفة المنضمة
الى السوق . كما لها أن تقرر اذا كانت دولة ما قد نفذت تعهداتها ازاء مسألة
ما أم لم تنفذها . والمحكمة أن تنظر كذلك في القضايا التي تعرضها الحكومات
الاعضاء ، كذلك قضايا المؤسسات او الشركات ازاء حكومة ما من الحكومات
الست .

السوق كمنظمة جبرية :

السوق الاوربية المشتركة قبل أي شيء آخر اتحاد جمركي أنشأته الدول

الاعضاء لالغاء جميع أنواع التعريفات الجمركية وتنظيم حصص الاستيراد التي
تعترض سبيل التبادل التجاري الحر ، على أن يكون الالغاء تدريجيا وعلى مراحل
ثلاثة :

١ - مراحل الغاء التعريفات الجمركية : نصت المادة ١٤ فقرة أ ، ب ، ج
من معاهدة انشاء السوق الاوروبية المشتركة على تنظيم مراحل الغاء التعريفات
الجمركية بين الدول الاعضاء .

أ - في المرحلة الاولى ١٩٥٨-١٩٦١ يتم تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة
١٠٪ اعتبارا من أول كانون الثاني ١٩٥٩ ، ثم يجري تخفيض ثان بنفس النسبة
في أول تموز وبداية المرحلة الثانية ، أي في ٣١ كانون الاول ١٩٦١ .

ب - في المرحلة الثانية ١٩٦٢-١٩٦٥ يجري تخفيض رابع بنسبة ١٠٪ في
تموز ١٩٦٣ ، ثم يجري تخفيض خامس بنسبة ١٠٪ في ٣١ كانون الاول ١٩٦٤ ،
ثم يجري تخفيض سادس بنسبة ١٠٪ في آخر المرحلة الثانية أي في ٣١ كانون
الاول ١٩٦٥ .

ج - وقد جرى الغاء البقية الباقية من الرسوم الجمركية في نهاية فترة
الانتقال في ٣١/١٢/١٩٧٠ .

٢ - التعرفة الجمركية الموحدة على واردات الدول غير الاعضاء . قررت
معاهدة روما توحيد التعرفة الجمركية حيال الدول غير الاعضاء على أن يتم
ذلك عن طريق الملائمة المطردة بين التعريفات الجمركية لدى الدول الاعضاء بحيث
يبدأ تطبيق تلك التعرفة الموحدة حيال العالم الخارجي في ختام فترة الانتقال .
ويراعى في تحديد رسوم هذه التعرفة الموحدة أن تعادل المتوسط الحسابي للرسوم
الجمركية السارية في كل دولة من الدول الاعضاء في أول شباط ١٩٥٧ .

السوق كمنظمة اقتصادية :

ومن الطبيعي ألا تقتصر أهداف السوق على تنظيم جمركي دون أن يكون

هناك من الإجراءات ما يهدف الى تنظيم الاقتصاديات القومية الدولية في وحدة متكاملة .

ان السوق في واقع الامر اتحاد اقتصادي يعمل على حرية انتقال العمل ورأس المال وعلى تنظيم الزراعة بين الدول الاعضاء ، فضلا عن أنه يضمن تحقيق المنافسة بما يعود بالفائدة على جميع الاطراف المتعاقدة .

أولا - حرية انتقال العمل ورأس المال : ان السوق في اقراره لمبدأ حرية تنقل القوة العاملة بين الدول المنضمة اليه قد خطى خطوة اقتصادية على جانب كبير من الاهمية فانتقال العمال من ايطاليا مثلا الى ألمانيا يعتبر من المقومات الاساسية للنهوض الاقتصادي لكلا الدولتين . أما من حيث انتقال رؤوس الاموال فقد نصت الاتفاقية على وجوب اصدار قرارات اجماعية لتنظيم كمية رؤوس الاموال ومستوى سعر الفائدة وتحركات رأس المال المتعلقة بالتحويلات التجارية القصيرة الامد والمعاملات الخاصة بالودائع في بورصات الاوراق المالية . وقد تركت الحرية للدولة العضو التي يتدفق اليها رأس المال أن تتخذ من الاجراءات ما يسمح لها بدرة أخطار هذا التدفق ان كان دخول رأس المال اليها سيؤدي الى هذه الاخطار .

ثانيا - السياسات الزراعية : منذ الحرب العالمية الثانية وحتى توقيع اتفاقية روما ، والاتاج الزراعي في الدول الاوربية موضع اهتمام متزايد في أغلب هذه الدول . ومع أن الصناعة كان لها الدور الاساسي في تطور الدول الاوربية ، إلا أن تكتل الزراعيين - من اصحاب اراضي وعمال - ساهم في اجراءات الحماية المختلفة التي فرضتها الدول الاوربية على استيراد السلع الزراعية من الخارج ، نتيجة للضغط السياسي المتزايد من المجموعات الزراعية .

ونظرا لزيادة الاتاج الزراعي على المستوى العالمي ، خصوصا بعد ظهور مشكلة فوائض السلع الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية ، واتجاه اسعار السلع الزراعية الى الانخفاض في المدى الطويل بالمقارنة بالسلع الصناعية ، اتخذت الدول الاوربية اجراءات من شأنها دعم اسعار هذه السلع عن طريق الحكومة ،

لماؤلة دخولهم بالعاملين في الصناعة • والواقع أن هناك سببان رئيسيان لهذا التدخل في رسم السياسة الزراعية ، الأول - أن إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء لا بد وأن يحدث آثارا بعيدة المدى في الزراعة عموما ، والدخول الزراعية على وجه أخص ، أما السبب الثاني فراجع الى تصرفات بعض الحكومات في حماية القطاع الزراعي بمنحه إعانات مادية تؤدي الى اختلاف في أسعار السلع الزراعية بين دول السوق ، الأمر الذي يستدعي وجود سياسة زراعية موحدة تعمل على الملائمة بين الأسعار •

إن ادخال الزراعة ضمن اتفاقية السوق خطوة لازمة ولا غنى عنها • فطالما أن الاتفاقية قد نصت على تحرير الصناعة من كل قيد ، وفي الوقت نفسه أخضعتها الى تنظيمات ذات طابع تعاوني دولي وجب إخضاع الزراعة لهذه الاجراءات لتصبح أسعار المنتجات الزراعية في نفس مستوى الأسعار الصناعية تقريبا ليتم توازن الاقتصاد القومي •

ومن هنا ولأسباب اقتصادية أخرى نصت المادة ٣٩ على وضع سياسة زراعية مشتركة في فترة الانتقال لتحقيق الأهداف التالية :

- ١ - تنمية الكفاية الانتاجية الزراعية بتحسين طرق الانتاج ، والإفادة الى أقصى حد ممكن من جميع عناصر الانتاج ، وخاصة العمل •
- ٢ - ضمان تحقيق مستوى عادل للمعيشة بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي •

٣ - العمل على ثبات الأسعار الزراعية وضمان توفير المنتجات بانتظام •

٤ - ضمان أسعار معقولة للمستهلكين •

ولتحقيق هذه الأهداف نصت المعاهدة على اتخاذ التدابير التالية :

- ١ - التنظيم المشترك للأسواق الزراعية •
- ٢ - إنشاء صناديق مالية لتحسين الأسعار •

٣ - تقرير احكام الرقابة اثناء فترة الانتقال وتناول نظام الحد الادنى للاسعار ، وعقد اتفاقات طويلة الاجل لتوريد المنتجات الزراعية .

ثالثا - ضمان سيادة المنافسة داخل دول السوق : طالما أن السوق كتلة ضمت دولاً ذات طابع رأسمالي ، فقد نصت احكام اتفاقية انشائها على وجوب ضمان المنافسة العادلة داخل الدول المنضمة دون أن يكون هناك ما يشوبها من اتفاقيات احتكارية يقصد بها تحديد الاسعار او الانتاج او التمييز او اغراق السوق أو منح إعانات حكومية الى المنتجين أو غير ذلك من الاجراءات التي تعرقل سير الجهاز الإقتصادي التنافسي .

ومن هنا كان لا بد من وجود بعض الضمانات التي تؤدي الى سيادة المنافسة منها :

١ - الاشراف على الاعانات المالية التي تمنحها احدى الدول للزراعة او الصناعة او غير ذلك من الوحدات الاقتصادية حتى لا يحدث ما يؤدي الى عدم توازن السوق .

٢ - اصلاح الاخطاء التشريعية التي من شأنها عرقلة سير المنافسة داخل السوق .

٣ - الاشراف على الاتفاقات والاحتكارات لتضمن بذلك سهولة خلق التكامل السوقي .

انحر السوق في العلاقات التجارية الدولية :

أمر قيام السوق الاوربية المشتركة على هيكل التجارة الدولية ، وكذلك في توازن علاقات دول العالم المختلفة مع السوق .

في الوقت الحالي تمثل واردات السوق حوالي ثلث الواردات العالمية وكان السبب في ذلك تحرير التجارة بين الدول الاعضاء ، بالإضافة الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة .

أولا - الدول الإفريقية المنتسبة :

نصت المادة ١٣١ من اتفاقية روما على التمتع بعضوية السوق الاقاليم غير الاوربية التي لها علاقات خاصة بفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا . وفي تموز ١٩٦٤ انتسبت ثمانى عشرة دولة افريقية الى السوق طبقا لاتفاقية ياوندي في الكاميرون في حزيران ١٩٦٣ .

وبمقتضى هذه الاتفاقية انشئت منطقة التجارة الحرة بين الدول الافريقية التي وقعت الاتفاقية والسوق الاوربية المشتركة والتزمت الاخيرة بتحرير تجارتها مع الدول الافريقية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية ، واخضاع السلع المستوردة لدول السوق لفتات الرسوم الجمركية التي تنفق وآخر ما انتهى اليه تخفيض هذه الرسوم فيما بين دول السوق نفسها . ولذلك آلت دول السوق القيود الكمية المفروضة على الواردات . وحتى تتمكن الدول الافريقية من تنمية اقتصادياتها سمحت اتفاقية ياوندي للدول الافريقية بالابقاء على أنظمة استيرادها من السوق بشرط ألا تقل المعاملة الممنوحة للدول الاوربية عن معاملة الدولة الأكثر رعاية . وساهمت الدول الاعضاء في السوق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الافريقية المرتبطة بالسوق . إلا أن الهدف الرئيسي من ربط الدول الافريقية بالسوق المشتركة هو ابقاء هذه الدول تحت السيطرة الاقتصادية الاوربية ، وهذا في حقيقته استعمار جديد .

ثانيا - السوق وبقية دول العالم :

وقعت كل من تركيا واليونان واسبانيا واسرائيل ولبنان ونيجيريا وجمهورية مصر العربية اتفاقات خاصة مع السوق الاوربية المشتركة لتنظيم العلاقات التجارية بينها . كما أن العديد من دول منطقة التجارة الحرة تقدمت بطلب الحصول على العضوية الكاملة في السوق الاوربية المشتركة ، مثل انكلترا ، ايرلندا ، والدانمارك او الى المطالبة بمعاملة خاصة مع دول السوق مثل النمسا ، السويد ، سويسرا ، ايسلندا والبرتغال ★ .

✽ في عام ١٩٧٢ انضمت ثلاث دول اخرى الى اتفاقية السوق الاوربية المشتركة وهي : انكلترا ، الدانمارك ، ايرلندا . وفي عام ١٩٨٠ أصبحت اليونان عضوا في السوق .

كما سبق يتبين أن القوانين الأساسية الحاكمة لنشوء السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من التكتلات الرأسمالية إنما هي القوانين الاقتصادية في مرحلة الامبريالية . فالاحتكارات التي تطورت الى مستوى عالمي تنزع الى توحيد الاسواق العالمية تحت سيطرتها ، وتنسيق حركة اندماجها على مستوى دولي وتوزيع الاسواق فيما بينها . إن متابعة تطوير الصناعات والفروع الصناعية في البلدان الرأسمالية لم تعد ممكنة في إطار قومي حيث تتزاحم مختلف الاحتكارات القومية التي اصبح انتاجها ذي صفة عالمية . وأصبح لا بد من تنسيق عملها على المستوى الدولي ، وتحقيق اندماجات فيها تؤدي الى تصفية المؤسسات الصغيرة . وهناك عامل مهم وهو تكتل قوى الرأسمالية في مواجهة النظام الاشتراكي المتطور . فهدف هذه التكتلات هو تقوية الامبريالية العالمية وزيادة تصدير البضائع ورؤوس الاموال الى البلدان النامية .

السوق العربية المشتركة (١)

العوامل والاعتبارات التي ادت لانشاء السوق :

جاء اصدار قرار انشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ وبرقم ١٧ نتيجة للدراسة التي قامت بها لجنة خاصة ، في معرض تحديد الخطوات الواجب سلوكها لبلوغ أهداف الوحدة الاقتصادية العربية . وقد التزم بهذا القرار الدول المصدقة على اتفاقية الوحدة العربية وهي : الاردن والعراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة والكويت (٢) .

وقد نص قرار انشاء السوق على أن يبدأ العمل باحكام هذه السوق اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥ .

(١) هذا البحث مأخوذ من كتاب الاستاذ يحيى عرودكي « السوق العربية المشتركة » ١٩٨٠ .
(٢) انضمت الى الاتفاقية في عام ١٩٦٦ الجمهورية اليمنية ، وفي عام ١٩٦٨ جمهورية السودان .

وغني عن البيان أن قيام السوق في الستينيات من هذا القرن لم يكن مبعثه فقط الحنين الى الماضي وأمجاد ، كما لم يكن صيغة لغوية لتجسيد الاتفاقية التي وقعت بين بعض البلدان العربية عام ١٩٦٢ وانما كانت هناك مجموعة من الاعتبارات ، علمت على تحقيق هذا الحدث العربي الكبير في عام ١٩٦٤ .

بعض هذه الاعتبارات كانت ذا طابع تاريخي ، مبعثه الشعور القومي بضرورة تحقيق الوحدة العربية واقامة الدولة العربية الكبرى . وبعضها استراتيجي يتعلق بالموقع الجغرافي الممتاز الذي تشغله البلدان العربية من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي . وبعضها الآخر اقتصادي ينطلق من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في معظم بلدان العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وذلك التوسع الكبير في الانتاج وفي طرقه . وأساليبه وأشكال تسويقه . وفي قيام التكتلات الاقتصادية في العالم كسبيل من سبل المنافسة الاقتصادية بين أرجائه المختلفة بحيث لم يعد من مصلحة الدول العربية ان تقف مكتوفة الايدي ، وهي على ما هي عليه من الضعف والتفكك ، معرضة للضياع في خضم تلك التكتلات والمنازعات الدولية ، وهي التي تشغل مساحات واسعة في منطقة هامة من العالم ، وتتوفر لديها ثروات عديدة ، يأتي في مقدمتها البترول والفسفات والكبريت ، كما تنتج مواد اساسية واولية لها قيمتها في الانتاج والاستهلاك والتوزيع كالقطن والصوف والحبوب والجلود .. وغيرها .

ولكن هذه الاعتبارات ليست جديدة على البلدان العربية ، ذلك أن بعضها كان موجودا قبل الحرب العالمية الثانية بزمان بعيد ، وبعضها الآخر قد استجد خلال الخمسينات من هذا القرن وما بعده .

فلقد عرفت البلدان العربية السوق الكبيرة في عهد الدولة الاسلامية في القرن السابع الميلادي وما بعده ، ثم في عهد السلطنة العثمانية . وظلت هذه السوق الواحدة على صعيد المنطقة العربية بكاملها وحتى على امتداد بلدان أخرى فتحتها العرب والعثمانيون في أوروبا وآسيا وأفريقيا - سائدة حتى تغيرت معالمها في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، حيث تمزقت نتيجة ما حل في بلدانها

من استعمار واحتلال ، وما أقيم بين أجزائها من حدود وحواجز ، صنعها الفاسد المحتل لتأمين مصالحه ونفوذه وتحقيق أهدافه في إبقاء السيطرة عليها لأطول فترة ممكنة . فظهرت لأول مرة المراكز الجمركية فيما بين الاقطار العربية . وأصبح انتقال الاشخاص والاموال بينها أيضا يخضع لشروط وقيود واجراءات لم تكن معروفة من قبل بالنسبة لتلك الاقطار .

وعرفت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إصرارا جماهيريا من قبل مختلف شعوب الاقطار العربية على العودة الى دولة الوحدة التي كانت تعيش في ظلها وفي ظل الزاية العربية .

وكان هذا المطلب السياسي يملب في طياته الجانب الاقتصادي ، وان لم يكن هو الشعار الذي كانت ترفعه تلك الشعوب ولربما كان للاتحاد الجمركي الذي ساد كل من سورية ولبنان من جهة والاردن وفلسطين من جهة ثانية والحجاز وفجد من جهة ثالثة ، فيه بعض مظاهر ذلك الواقع ، إلا أنه ليس كل شيء . فالحقيقة التي لا يمكن نسيانها ، هي أن الاستعمار والاحتلال حاولا بكل قوتيهما وامكاناتهما أن يلقيا على الاقطار العربية سحبا كثيفة من الجهل والفقر والتأخر ، وأن يجعلوا الفقر والحرمان الثوب الذي يلف حياة المواطنين العرب ، فلا يستطيعون منه فككا وحراكا نحو التقدم والتطور والحقا بركب العالم المتمدن ، الذي كان قد بدأ يعيش حضارة القرن العشرين . حتى جاءت الحرب العالمية الثانية ، وأتاحت لعديد من الاقطار العربية أن تتحرر من الاحتلال والاستعمار وأن تحصل على استقلالها ، وأن تشعر أن الاستقلال السياسي لا بد أن يدعم بالاستقلال الاقتصادي حتى يكون حقيقة ثابتة ، وحتى لا يكون شعارا لا يقوى على الثبات في وسط التطورات التي يمر بها العالم فتزهه هزا ، فلا يثبت من خلالها إلا من أوتي قدرا كافيا من الامكانات والمقومات الاقتصادية الى جانب مقومات الدولة الاخرى . ولقد فتحت هذه التطورات ، وخاصة نكبة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ ثم حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وقيام السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ومنطقة التعاون الاقتصادي للبلدان الاشتراكية (الكوميكون) وغيرها ، وغيرها ، عيون الجماهير العربية على واقعها وأصبح الفرد العربي يدرك شيئا

فشيئا معنى وجوده ، وبدأ يربط هذا الوجود بالاحداث والتطورات الدولية والاقليمية . وبدأ الفكر السياسي يربط أكثر فاكثر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة العربية ، وأدى التفاعل فيما بينها الى البحث عن الصيغة التي يمكن أن تعبر عن حقيقة الكيانات المجزأة في الوطن العربي ، وتتلاءم مع مطالب الجماهير العربية ورغبات حكوماتها في آن واحد . وكانت السوق العربية المشتركة هي تلك الصيغة التي يمكن أن تروى ، بعض الشيء ، ظمأ تلك الجماهير الى التكتل وجمع القوى والطاقات ، واستثمار ثروات الوطن العربي لمصلحة أبنائه ومستقبلهم ، كما يمكن أن توحى بالاطمئنان للحكومات المتعددة في الاقطار العربية بأن شيئا ما لن يمس سلطانها ولو إلى حين .

فالى أي مدى استطاع قرار انشاء السوق العربية المشتركة ، أن يمثل ذلك الواقع وأن يكون الصيغة التي افتقدها الحكام والجماهير ، وظل كل منهم يحتفظ عنها ، حسب تبلور الفكرة السياسية والاقتصادية للوجود العربي في وجدانه وضميره ؟؟

ذلك ما يمكن أن تفصح عنه الاحكام والاسس والمبادئ التي نظمت السوق بموجبها والمراحل التي تجاوزتها حتى الآن .

اهداف السوق :

لحظت مقدمة قرار انشاء السوق العربية المشتركة المنطلق الذي تم تبنيه في إقامة هذه السوق ، عندما نصت على أنه تنفيذاً لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة ، وارساء دعائم الوحدة الاقتصادية العربية ، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم والصلوات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها . ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة ، وتوطيد الجهود لتحقيق أفضل الشرط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل في بلادها .

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية انشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف الى تحقيق الاسس التالية :

- ١ - حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال •
- ٢ -- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والإجنبية •
- ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي •
- ٤ - حرية النقل والترايزت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية •

وواضح من هذه المقدمة أن مجلس الوحدة - باعتباره السلطة المخططة في السوق - قد تبنى في قرار انشاء السوق ، نفس الاهداف التي نصت عليها المادة الاولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، باستثناء الفقرة الخامسة من هذه الاهداف ، والخاصة بحقوق التملك والارث • والتي يمتنرها بعض الخبراء مشمولة ضمنا في مفهوم حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي •

البادئ العامة للسوق :

١ - تثبيت القيود المطبقة حاليا من قبل الدول الاطراف المتعاقدة ، وكذلك الرسوم والضرائب المطبقة عند الاستيراد والتصدير ونظام الحصص والاجازات ، فلا يجوز فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب أو القيود القائمة. ٦.٥

٢ - حظر منح اعانات حكومية للمشروعات بقصد معاوتها على منافسة منتجات الدول الاعضاء الاخرى •

٣ - تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية بين حكومات الاطراف المتعاقدة فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية على ألا يسري ذلك على الاتفاقيات القائمة •

٤ - تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول (١) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية والتي منشؤها إحدى الدول الاطراف المتعاقدة عند تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى .
أما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة بالجدول المذكور فيسري عليها تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠٪ سنوياً ابتداء من تاريخ ١/١/١٩٦٥ ، مع العمل على تحرير هذه المنتجات من القيود الاخرى على مراحل سنوية خمس تبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠٪ عن هذه المنتجات .

٥ - بالنسبة لتبادل المنتجات الصناعية تقرر تطبيق الاحكام التالية بصفة مؤقتة أيضاً حتى يتم وضع جداول خاصة بالسوق :

أ - تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاخرى على هذه المنتجات التي يكون منشؤها إحدى الدول الاطراف المتعاقدة بواقع ١٠٪ سنوياً تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة بالجدول (ب) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٢٥٪ من الرسوم الجمركية وكذلك المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ج) والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٥٠٪ من الرسوم الجمركية فالتخفيض السنوي بمقدار ١٠٪ يضاف الى الـ ٢٥٪ أو الـ ٥٠٪ ابتداء من أول عام ١٩٦٥ .

ب - تعمل الدول الاطراف المتعاقدة على اعفاء هذه المنتجات الصناعية من القيود الاخرى غير الرسوم الجمركية وذلك على مراحل سنوية عشر تبدأ من أول عام ١٩٦٥ بواقع ١٠٪ من هذه التخفيضات .

٦ - إلى أن يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها ، تطبق الاحكام التالية :

أ - تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الاطراف وفقاً لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين الاطراف المتعاقدة .

ب - في حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائي بين دولتين من الاطراف المتعاقدة تتم التسوية بالدولارات او الجنيحات الاسترلينية أو عملة أخرى قابلة للتحويل .

تنفيذ احكام السوق :

لا ريب أن أية نصوص تستهدف اقامة تكتل اقتصادي بين مجموعة من البلدان ، تبقى قاصرة عن بلوغ هذا الهدف ، مهما كانت هذه النصوص متكاملة ومتفقة مع آمال شعوب هذه البلدان ، اذا لم يتهيأ لها الطريق أو الاصول الصحيحة لتنفيذ تلك النصوص . وبمقدار ما تكون هذه الطريق والاصول بعيدة عن التنفيذ وتستلهم الدقة في التنفيذ ، والتتيد بمقرارات الهيئة التشريعية أو المخططة لمثل هذه التكتلات ، فإن بلوغ الاهداف التي تسعى تلك التكتلات لتحقيقها يكون أسهل وأسرع .

والسوق العربية المشتركة ، لم تخرج في ذلك عما اعتمدته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بشأن ممارسة المجلس للصلاحيات التي انيطت به والسلطات الموكولة اليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقها ، بقرارات يصدرها المجلس المذكور وتنفذها الدول الاعضاء وفقا للاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

فلقد نصت أحكام الفصل التاسع من قرار انشاء السوق بأن تقوم الاطراف المتعاقدة بتنفيذ الاحكام الواردة في هذا القرار وفقا للاصول الدستورية . ومع ما يبدو في هذا الاسلوب من البساطة وعدم التعقيد ، إذ ينطلق من الصلاحية أو التفويض الذي منحه حكومات الدول الاعضاء في السوق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لاصدار قرارات في مجال ممارسة صلاحياته ، عندما وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واستكملت أسباب نشرها ووضعها موضع التنفيذ في أراضي كل منها ، ثم باصدارها قرار انشاء السوق العربية المشتركة وفق الاصول الدستورية لدى كل منها . فإن هذا الاسلوب لا بد أن يثير شينا من التساؤل فيما اذا كانت الاصول الدستورية في إحدى الدول الاعضاء تحول لسبب ما دون تنفيذ أحد أحكام السوق أو وضع قرار انشاء السوق موضع التنفيذ ، كما جرى بالنسبة لدولة الكويت ، إذ أحالت حكومتها هذا القرار

الى مجلس الامة الكويتي مع التوصية بالموافقة عليه واصداره ، إلا أن المجلس استعمل حقه الدستوري في رد القرار وعدم الموافقة عليه واصداره مما جعل وضع الكويت بالنسبة للسوق العربية المشتركة غير قانوني من جهة ، لأن هذا البلد سبق له أن وقع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية وأبرمها حسب الاصول الدستورية لديه ، وأصبح بموجبها ملتزماً بالتقيد بقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتنفيذها ، ومن جهة أخرى فإن دولة الكويت تعتبر وضعها سليماً ومستكملاً صفة الشرعية فيما يتعلق بموقفها من عدم تنفيذ قرار انشاء السوق ، لأنها قد استخدمت حقها الدستوري برد القرار وعدم المصادقة عليه .

الاهداف الاخرى للسوق :

إذا كانت مقدمة انشاء السوق العربية المشتركة قد حددت الاهداف التي تسمى لتحقيقها ، عندما أدرجتها في أربع فقرات ، تعلق اولها بحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، والثانية بحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، والثالثة بحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، والرابعة بحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .

فإن ما يلفت النظر ويثير الانتباه عدم تناول فصول ومواد ذلك القرار ، بالتعليل والحكم ، إلا لهدف واحد من تلك الاهداف ، وهو الخاص بحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية . أما بقية الاهداف الاخرى للسوق ، فقد بقيت بدون نصوص تمالجها وتنظمها في صلب قرار انشاء السوق . وهذا نقص كبير بلا شك ، وعيب ملحوظ يشوب أول عمل انشائي في تاريخ السوق العربية المشتركة . حتى بدا وكأن السوق لا تهدف الا لتحرير المبادلات التجارية للبضائع والمنتجات الوطنية من الرسوم والقيود فقط .

ولا يقلل من أهمية هذا النقص وذلك العيب ويرره أو يخفف من مسؤولية مجلس الوحدة الاقتصادية الذي تبناه على هذا الشكل ، ما يقال من أن معالجة

بقية الاهداف الاخرى التي أنشئت السوق من أجل تحقيقها يمكن أن يتم باصدار المجلس القرارات اللازمة بها في أي وقت لاحق .

ذلك أن قرار انشاء السوق وإن كان قد صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية فإنه ليس كغيره من القرارات الاخرى التي يصدرها في مجال تنفيذ أحكام السوق فهو قرار انشائي وأساسي ، وله قيمة الاتفاقية المتعددة الاطراف . حتى أن العديد من الباحثين لا يذكرونه بمعرض أبحاثهم كقرار عادي ، وإنما يشيرون إليه كاتفاقية لها قوة القانون . مما يقتضي معه أن يأتي قرارا كاملا متضمنا جميع الاحكام الخاصة بمختلف أهداف السوق وغاياتها . لا أن يأتي مبتورا ناقصا .

إن صدور قرار انشاء السوق العربية على الشكل الذي صدر فيه ، يوضح الى حد ما الظروف التي تم خلالها وضع مشروع هذا القرار والطريقة التي كان يدرس من خلالها . كما يبعث في النفس شيئا من التماؤل عما إذا كان واضعوا هذا المشروع قد توصلوا الى هذه النتيجة بشكل عفوي ؟ أو بسبب حرصهم على تقديم المشروع على أية صورة كانت ، تحت تأثير الظروف المحيطة بهم ؟ أم أنهم قصدوا أمرا لم يوضحوه في مقدمة المشروع أو في ضبوط المناقشات التي دارت خلال جلسات العمل التي استغرقت طيلة شهر حزيران ١٩٦٤ ، كما لم يوضحها محضر اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي تم خلالها دراسة المشروع وإقراره في دورته الثانية الجارية بين ١٣ و ١٨ آب ١٩٦٤ .

وجدير بالملاحظة ، أن اعتماد قرار انشاء السوق العربية لمعظم أهداف الوحدة الاقتصادية العربية قد جعل هناك تداخلا بين المنظمين ، وأوجد تشابكا بين السبيل والطرق التي يمكن بمقتضاها بلوغ تلك الاهداف ، خصوصا وأن إحدى هاتين المنطقتين تعتبر مرحلة من مراحل تحقيق الاولى . ولكن هذا التماثل في الاهداف يجب ألا يمنع من أن تكون المنظمة الخاصة بالسوق لها نظامها وأحكامها المتكاملة أسوة بالمنظمة الاخرى للوحدة الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا كان عدم صدور قرار انشاء السوق بشكل

متكامل ، يعود الى الرغبة في أن تتحقق قبل كل شيء حرية تبادل المنتجات والبضائع الوطنية ، فإن ذلك يعبر عن خطأ هذا الرأي لأن السوق تصبح عندئذ مجرد اتحاد جبري ، وبالتالي تتجرد عن مفهومها الاقتصادي الشامل وماهيتها الحقيقية . وكذلك فإن تحرير المبادلات التجارية بين بلدان السوق ، يتطلب لنجاحه ، أن يصاحبه السير في الخطوات الأخرى المتعلقة بحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وبحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي ، ثم بحرية النقل والتراخيص واستخدام الموانئ والمطارات المدنية . إذ كيف يمكن أن تتحقق حرية المبادلات التجارية ويؤمل ازدياد حجم هذه المبادلات ونسوها بين بلدان السوق الواحدة ، دون أن تتوفر بقية الحريات الأخرى التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً ؟؟

إن هذا الارتباط الذي تأكدت حقيقته وقيمه بعد هذه الفترة التي تعادل أكثر من نحو نصف مراحل السوق ، قد جعل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبادر بعد صدور قرار انشاء السوق الى معالجة المواضيع الأخرى التي تتعلق ببقية أهداف السوق ، سواء بإحالتها الى اللجان القائمة أو الفرعية التابعة له ، أو بتكليف بعض الخبراء ، لاعداد الدراسات حولها ليتمكن على ضوء هذه الدراسات من اتخاذ القرارات اللازمة بشأن كل منها .

وسواء أكانت هذه المعالجة تجري في نطاق العمل على تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، أو أهداف السوق العربية المشتركة ، المتماثلتين الى حد ما ، فإن هذه المعالجة كان لابد منها لتتدارك النقص الذي وقع فيه واضعو قرار انشاء السوق كما سبق إيضاحه آنفاً .

والخلاصة : أن التكتل الاقتصادي في البلدان العربية بوجه خاص أم التكتل الاقتصادي في البلدان النامية بوجه عام هو من الأمور الضرورية جداً من أجل ضبط التجارة الخارجية وإزالة العقبات من طريقها ، ودفع الامكانيات الاقتصادية المعتمدة على خلق وسير الحركة التصنيعية . وإن حماية السوق المحلية من تأثيرات السوق العالمية وتوسيع نطاق السوق الضعيفة التطور من أجل مجابهة احتياجات

التطور الرأسمالي هما السببان الرئيسيان لاقامة التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية .

إن إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الاجنبية ، وتوسيع السعة الاستيعابية للسوق الضعيفة التطور تباه الانتاج الصناعي الغزير ، ومنافسة أسعار البلدان المتطورة عن طريق زيادة الانتاج وتخفيض تكاليفه دفعت البلدان المتخلفة الى اقامة التكتلات الاقتصادية .

★ ★ ★

المنطقة الاوربية للتجارة الحرة

مقدمة :

سبق أن ذكرنا في مقدمة هذا الفصل أن الاستاذ « بيلا بالاسا » قد فرق بين السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة . ويرجع الفرق في هذا الاختلاف أنه بالنسبة للسوق المشتركة يتم إلغاء كل التعريفات والقيود على التجارة الدولية بين الدول الاعضاء ، مع توسيع دائرة التعاون بين هذه الدول لتشمل ميادين أخرى الى جانب التعاون في الميدان التجاري ليصل بها الى طريق الوحدة السياسية . أما في حالة المنطقة الحرة فإن الاتفاق يقوم على اساس إزالة الحواجز المشتركة بين الدول الاعضاء مع احتفاظ كل دولة من تلك الدول بتعريفاتها الجمركية الخاصة . ازاء الدول الاخرى الخارجة عن هذه الكتلة .

وقد جاء انشاء المنطقة الاوربية للتجارة الحرة كرد فعل على انشاء السوق الاوربية المشتركة في عام ١٩٥٧ . وتعتبر هذه المنطقة تكتلا تجاريا يضم مجموعة الدول الاسكندنافية (السويد ، النرويج ، الدانمرك ، فنلندا) وانكلترا وسويسرا والنمسا والبرتغال . وتم اعلان الاتفاق على قيام هذه المنطقة في كانون الثاني ١٩٦٠ ، على أن يبدأ تنفيذه اعتبارا من أيار ١٩٦٠ .

اهداف المنطقة :

١ - العمل على ايجاد صيغة ملائمة للتعاون بين الدول الاعضاء في المنطقة ودول السوق الاوربية المشتركة .

٢ - زيادة معدل التوسع الاقتصادي وزيادة الانتاجية وتحقيق الاستقرار المالي وضمان المنافسة الشريفة ، والمساهمة في تنمية التجارة الدولية .

اسس الاتفاقى :

١ - تحرير التجارة وذلك عن طريق :

١ - حرية انتقال السلع الصناعية فقط ، أما المنتجات الزراعية فقد استثنيت من التبادل .

٢ - حرية كل دولة من الدول الاعضاء في عقد الاتفاقات التجارية والمالية فيما يتعلق بسياساتها التجارية نحو الدول الخارجية .

٣ - الحد من استخدام الاعانات والالغاء التدريجي القائم منها والتي تضر بمصالح باقي الدول الاعضاء . وبمعنى آخر توفير سوق المنافسة الكاملة عن طريق حرية التبادل .

٤ - الغاء التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء .

يقضى الاتفاق الخاص باثشاء المنطقة على تخفيض الرسوم الجمركية مبدئيا بمقدار ٢٠٪ في اول تموز ١٩٦٠ ، تتلوه تخفيضات سنوية أخرى بواقع ١٠٪ لكل منها ، على أن يتم الغاء الرسوم بالكامل في ١/١/١٩٧٠ على الأكثر . ومع ذلك فقد أجازت الاتفاقية استثناء بعض الدول من أحكام هذه القاعدة نظرا لظروفها الخاصة .

الانار الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة الاوربية

يؤدي عدم توحيد التعريفات الجمركية الخارجية للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة الى امكان حدوث تحول في التجارة والانتاج والاستثمار .

فمن حيث تحويل التجارة فان لبعض بلاد المنطقة تعريفات عالية ولبعض الآخر تعريفات منخفضة وبذا تستورد البلاد الاولى السلع من أصل خارجي عن طريق البلاد الثانية . وفي ذلك تمارض مع المبادئ الاساسية لمناطق التجارة الحرة وهي حرية كل بلد عضو في تحديد معدلات الرسوم في التعريفات الجمركية الخاصة بهذا البلد .

ومن حيث الانتاج ، فان الصناعات التي تقوم على استيراد المواد الاولية

والمنتجات نصف المصنوعة من خارج المنطقة تتحول الى الدول ذات التعريفات المنخفضة كلما زاد اختلاف معدلات الرسوم الجمركية عن الفوارق في نفقات الانتاج . وبذلك يتحول انتاج السلع من بلد الى آخر تبعا لاختلاف معدلات التعريفات الجمركية لا وفقا لقاعدة الميزات النسبية .

أما من حيث الاستثمار ، فان تحول الانتاج يستتبع تحول في الاستثمار وانشاء ما يطلق عليه « مصانع التعرفة » . إذ أن المستثمرين الاجانب ينقلون رؤوس الاموال الى الدول ذات التعريفات المنخفضة على المواد الاولية والمنتجات نصف المصنوعة . كما تقوم صناعات التجميع في الدول التي تضع نظاما جمركية تتوفر فيها مزايا التعرفة على الاجزاء المستوردة من دول خارج المنطقة ويتوفر التبسيط في الاجراءات الجمركية ونظم وقف تحصيل الرسوم ، كما يتوفر فيها عنصر العمل .

ولمعالجة تحول التجارة والانتاج والاستثمار داخل منطقة التجارة الحرة يتم الاتفاق كما رأينا على تحديد منشأ السلعة أو فرض رسوم تعويضية . ذلك لان السلع التي يكون منشؤها إحدى الدول الاعضاء تعفى من الضريبة الجمركية في التبادل التجاري بين دول المنطقة ، في حين أن السلع الواردة من البلاد خارج المنطقة تخضع لبنود جداول التعرفة لكل بلد عضو . أما الرسوم التعويضية فالقصد من فرضها تسوية الاختلاف في معدلات الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة .

مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة

(الكوميكون)

تكوين المجلس :

أنشئت السوق الاشتراكية المشتركة أو الكوميكون وهو الاسم الذي يطلق على مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة وهو المنظمة الاولية الاقليمية التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية مع بعضها في ٢٥ كانون الثاني

عام ١٩٤٩ • وقد اشترك في تأسيسه كل من الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا ، وانضم إليه فيما بعد كل من البانيا في شباط ١٩٤٩ ، والمانيا الشرقية في ايلول ١٩٥٠ • وقد كان الهدف من انشائه تنشيط التعاون الاقتصادي وتنسيق الصناعة والتجارة الخارجية •

وقد عدل ميثاق المجلس في دورته السادسة عشر التي عقدت في حزيران ١٩٦٢ بحيث يسمح بعضوية الدول غير الاوربية ، ومن ثم انضمت منغوليا الشعبية كمضو كامل في المجلس^(١) •

ويشارك في اجتماعات المجلس كمراقبين الصين الشعبية في عام ١٩٥٦ ، ويوغوسلافيا بين الاعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية منذ عام ١٩٥٨ ، وانضمت كوبا كمرقب منذ أوائل عام ١٩٦٣ • وقد ابرم في ايلول ١٩٦٤ اتفاق التعاون بين المجلس ويوغوسلافيا يقضي باشتراكها في نشاط المجلس •

اجهزة النظم :

يعتبر مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الجهاز المركزي الذي يشرف على تطوير وانجاز التكامل الاقتصادي الاشتراكي • ويتكون المجلس بوجه خاص من هيئات مشتركة تساهم فيها البلدان الاعضاء من خلال الوفود والممثلين المتساوين والسكرتارية الرسمية ومركزها موسكو •

نص قانون المجلس على تكوين الاجهزة التالية :

هيئة المجلس الاعلى : وهي أعلى سلطة ، وتجتمع مرتين في العام بدورات عادية ، وتتم اجتماعاتها في مختلف عواصم الدول الاعضاء • وأهم أعمال الهيئة مناقشة بيان الامانة العامة عن سير أعمال المجلس واجهزته ولجانه ، ثم

(١) اشتركت منغوليا الشعبية في الكوميكون بصفة مراقب في عام ١٩٥٨ •

مناقشة جميع المشاكل والمقترحات التي تطرح للبحث ، ثم تصدر بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة .

اللجنة التنفيذية : ومهمتها تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة المجلس الاعلى في دوراتها المتتالية ، وتمتد هذه اللجنة بصفة دائمة بين دورات المجلس ، واعضاؤها مندوبون دائمون ومعتمدون لدى الكوميكون وكل منهم يمثل دولته ، ويجري انتخاب المجلس لمدة أربعة اشهر وبصورة متناوبة من هذه الدول .

لجان التعاون في مجالات التخطيط والعلوم والتكنيك : وعدد هذه اللجان إحدى وعشرون لجنة ، ولكل لجنة منها سكرتارية خاصة خاضعة للإمارة العامة . وتمتد هذه اللجان اجتماعات دورية . وقد ائشنت جميع هذه اللجان في البيرة التي عقدت في عام ١٩٥٩ .

اهداف المجلس (١) :

١ - التعاون في حقل المبادلات التجارية . وضمت بلدان مجلس التعااضد الاقتصادي لانفسها هدفا ، وهو مواصلة استكمال وتطوير الاتفاقات التجارية الطويلة الاجل وتقوية دورها في تنمية خطط الاقتصاد الوطني . تتضمن الاتفاقات التجارية عمليا حركة السلع المنبثقة عن اتفاقات وعقود ثنائية أو متعددة الاطراف بين البلدان الاعضاء حول التعاون في الانتاج والتخصص . وهكذا تكون هذه الاتفاقات في نفس الوقت أساسا لروابط انتاجية دائمة وثابتة .

٢ - تنسيق النشاط الانتاجي للدول الاعضاء في اطار برنامج موحد طويل الاجل ينظم اقتصاديات هذه الدول في أسرع وقت ممكن ، وبالتالي ايجاد نوع من التخصص الانتاجي لكل دولة ، وتوزيع العمل فيما بينها بصورة تحقق تكامل اقتصاديات دول هذه المنطقة .

(١) د . د . مفيد حلمي التكامل الاقتصادي بين البلدان الاعضاء في مجلس التعااضد الاقتصادي ، مجلة الاقتصاد ، العدد ١٥٠ لعام ١٩٧٦ .

فنبذ أواسط الخمسينات وصلت فروع الصناعات الكيماوية وفروع صناعية أخرى في البلدان الاشتراكية التي كانت سابقا أقل تطورا ، وصلت هذه الفروع إلى مستوى جعل من الممكن توسيع هذه الفروع على أساس تنسيق دولي مشترك لاتجاهات التطور الهامة وذلك بهدف تجنب الازدواج في الانتاج من الناحية الاقتصادية . ولتحقيق الانتاج على نطاق واسع ، هذا الانتاج الذي يتجاوز حاجة كل بلد بعينه ، والذي يجعل عملية الانتاج عملية ذات رغبة ، بدأت عملية التخصص الدولي والتعاون الدولي في الانتاج بصورة مخططة وعلى نطاق واسع في نطاق مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة .

وقد ساهمت توصيات التخصص المذكور التي أصدرها المجلس المذكور إلى تطور بناء فرع صناعة السفن في ألمانيا الديمقراطية ، وتطوير انتاج أجهزة الحفر لاستخراج النفط والجرارات وسيارات شحن البضائع في رومانيا ، وأصبحت هنغاريا أكبر منتج للباصات في بلدان المجلس . أما العربات الكهربائية والمحركات الكهربائية التي تنتجها بلغاريا فتستخدم اليوم في كافة البلدان الاعضاء في المجلس ★ *

٣ - إرساء أسس التعاون الفني والعلمي بين الدول الاعضاء ، وتبادل الخبرات والمعلومات والبحوث في مجال الصناعة والزراعة والبحث العلمي ، ووضع أسس تبادل الخبراء والفنيين والعلماء بين الدول الاعضاء ، وتنظيم التدريب الفني بصورة مشتركة فيما بينهما *

٤ - تطبيق نظرية الشكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، وتنسيق عمليات الانتاج فيها وفق المخطط الاقتصادية الموضوعة ، وتبادل الخبرات حول تطوير واستكمال اساليب التخطيط . فلقد تم الاتفاق على سبيل المثال في البرنامج الشامل للشكامل وعلى أساس التوقعات للحاجة الى الوقود والطاقة حتى عام ٢٠٠٠ ، تم الاتفاق على اعداد مقترحات للتعاون . وهذا يشمل التطور الطويل الاجل لمروعة الطاقة في المجلس وتطور القوى العاملة واعدادها ومواصلة تأهيلها وتوجيه

* نفس المصدر السابق .

علاقات الاقتصاد الخارجي والتجارة الخارجية وفروع الصناعة البتروكيمياوية ،
وفرع قاعدة المواد الاولية للصناعة الفولاذية وللصناعات غير المعدنية .

ويجري الانتقال بصورة متزايدة إلى تنفيذ المشاريع المشتركة التي تمتد
إلى فترة تتجاوز فترات الخطط الخمسية . ومن هذه المشاريع توسيع خط أنابيب
« الصداقة » وإقامة شبكة واسعة للغاز الطبيعي ، واستخدام الطاقة الذرية ،
ومشروع بناء مجمع لصهر الحديد ولصناعة الفولاذ بطاقة قدرها من ١٠ إلى ١٢
مليون طن من الفولاذ سنويا في الاتحاد السوفياتي ، وغير ذلك من المشاريع .

تعاون بلدان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة في تطوير الاقتصاد القومي :

لقد اتقضى الآن أكثر من ربع قرن على تأسيس مجلس المساعدة الاقتصادية
المتبادلة في عام ١٩٤٩ ، وفي هذه الفترة أثبت المجلس دوره الواسع في تطوير
الاقتصاد الوطني لبلدان السوق الاشتراكية الدولية وفي تقريب مستويات التطور
الاقتصادي بين البلدان الاعضاء ، وفي تطوير قوة السوق الاشتراكية الدولية في
الاقتصاد العالمي .

اولا - تطوير الاقتصاد الوطني لبلدان السوق الاشتراكية الدولية :

ان مزايا الاقتصاد المبرمج والتعاون في النظام الاشتراكي العالمي أتاحت
لبلدان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أن تحرز بسرعة نجاحات كبيرة في
تطوير اقتصادها . لقد كان اقتصاد عدد من البلدان الاعضاء اقتصادا زراعيا
متأخرا . وقد استطاعت جميع هذه البلدان أن تغلب على الهياكل الاقتصادية
المتأخرة وتبني لنفسها صناعات قوية متماسكة .

ان التجربة الجماعية لبلدان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة تثبت بأنه
توجد قوانين عامة للعمل المشترك ، وأنه ينبغي أن تستخدم هذه القوانين العامة :

- ١ - من أجل التصنيع والتراكم الداخلي ومساعدة البلدان الاشتراكية الصديقة .
- ٢ - تأمين تقدم سريع للصناعة الاشتراكية .

٣ - إعادة بناء كل فروع الاقتصاد الوطني على أساس تكتيكي طليعي ورفع مستوى انتاجية العمل الاجتماعي .

٤ - دفع الانتاج الاجتماعي بسرعة قدما إلى الامام ، وعلى هذا الاساس رفع المستوى المادي والثقافي للسكان .

وهذا يتوقف في كل حالة خاصة على العوامل الداخلية والخارجية وهذه العوامل هي : القدرة الاقتصادية والتركيب الاقتصادي ، والسكان ، وطاقات السوق الداخلية ، والميزة المتوفرة ليد العاملة ، والمواد الطبيعية ... الخ . وقد قضت البلدان الاعضاء على تأخرها الاقتصادي وأصبحت بلداناً صناعية متطورة . ويتطور الانتاج الصناعي والزراعي وبالتالي الدخل القومي لهذه البلدان بوتائر أسرع منها في البلدان الرأسمالية .

ثانياً - تقريب مستويات التطور الاقتصادي بين البلدان الاعضاء :

لقد كان مستوى بلدان أعضاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة مختلفاً جداً عند تأسيس هذه المنطقة . فقد كانت تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية متطورتان بدرجة كافية بينما كانت بولونيا وهنغاريا أقل تطوراً بكثير . وكانت رومانيا وبلغاريا أكثر تأخرًا . أما البانيا ومنغوليا فقد ورثتا اقتصاداً شديداً التأخر .

لقد وفرت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الظروف الملائمة للنهوض الاقتصادي ، كما وفر مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة انماض الاقتصاد القومي وتطوره بسرعة وبوتائر عالية . وخلال هذا التطور تقلصت الفروق في المستويات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية وعجل تقارب المستويات بدوره التطور الاجتماعي والاقتصادي لكل البلدان أعضاء المجلس . وتدل وتائر نمو الانتاج الصناعي ونمو الدخل القومي على مرعة هذه الوتائر في البلدان التي كانت أشد تخلفاً بالنسبة للبلدان الاخرى .

ثالثاً - مكان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة في الاقتصاد العالمي :

تشكل بلدان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ٦ر٠ بالمئة من مجموع

سكان العالم (حوالي ٣٧٠ مليون نسمة) وأرضها ١٨ر٤ بالمئة من مساحة الكرة الأرضية . وتنتج حوالي ٣٨ بالمائة من الانتاج الصناعي العالمي حيث يبلغ رأس مال المنظمة المطروح للتعامل ٥٥ مليار رويل ، وارتفعت نسبة الزيادة في الدخل القومي بمقدار ٩ر٥ مرة منذ تأسيس المجلس وحتى عام ١٩٧٥ . وتبرز فعالية التكامل الاقتصادي-الاشتراكي من المقارنة التالية:تضاعف الانتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ بمقدار ٩ر٥ مرة ، كما تضاعف انتاجها الزراعي خلال الفترة نفسها بمقدار ٢ر٣ مرة . فالبلدان الاشتراكية تنتج ثلث مجموع القمح في العالم ، ٤٦٪ من مادة الشمندر السكري ، ٦٠٪ من البطاطا . كما تنتج حوالي ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية في العالم ، ١٧ر٣٪ من النفط ، ٢٢ر٥٪ الغاز الطبيعي ، وأكثر من ٢٥٪ من الحديد والصلب ، ٢٦٪ من الفولاذ ، ٣٢٪ تقريبا من الاسمدة الطبيعية ، ٢٤ر٧٪ من الاسمنت ، ٣٢٪ من الأخشاب ، وثلث الانتاج الصناعي من المواد الكيماوية ، وأكثر من ٣٣٪ من الآلات والتجهيزات الصناعية المختلفة^(١) .

وتعمل بلدان السوق الاشتراكية الدولية على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع بلدان العالم المختلفة غير الاعضاء في السوق وخاصة مع البلدان النامية . وتقوم هذه العلاقات على أساس مبدأ المساواة التامة بين الاطراف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتمتع المتبادل ومبدأ الدولة الأكثر رعاية .

ونتيجة لهذا الجهد تطورت التجارة الخارجية بين البلدان الاعضاء والبلدان الرأسمالية المتطورة ، بينما تضاعفت مع البلدان النامية .

والاشكال التي يتخذها التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية هي التجارة الخارجية والقروض مع التسهيلات بالدفع والمساعدة العلمية والتقنية المتعددة الانواع . وقد جمعت كل من بولونيا والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا مجموعة المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية لبلدان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة مع البلدان الاخرى ، وقسمتها الى المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف في عام ١٩٦٤ كمشروع مبادئ العلاقات السياسية في حقل التجارة العلمية .

(١) جريدة تشرين ١٨/١/١٩٧٧ .

الفصل الثالث عشر

التعاون الاقتصادي الدولي

صندوق النقد الدولي

في شهر تموز سنة ١٩٤٤ انعقد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة من ممثلي ٤٤ دولة في « بريتون وودز » بالولايات المتحدة الامريكية للتشاور في وضع أسس ملائمة للنظام النقدي العالمي . وقد انتهى ذلك المؤتمر إلى وضع صياغة لاتفاقيتين : الاولى خاصة بانشاء صندوق النقد الدولي ، والثانية خاصة بانشاء البنك الدولي للائشاء والتمير . وتم التصديق على الاتفاقيتين في شهر كانون الاول من عام ١٩٤٥ . وبدأ الصندوق في مزاولة نشاطه في أول آذار عام ١٩٤٧ . وجعلت المضيوية في الصندوق شرطا للعضوية في البنك الدولي . وبلغ عدد الدول المشتركة في عضويته ١٢٦ دولة في ١٩٧٤ .

أما النظام الذي يرمي صندوق النقد الدولي الى تحقيقه فنظام متعددالاطراف يختلف عن نظام الاساس الذهبي الذي ثبت جموده وعدم تجاوبه مع حاجات النمو الاقتصادي . كما يختلف عن نظام رقابة القطع ، ويحول أيضا دون الاضطرابات النقدية وفقدان الاستقرار في أسعار السلع^(١) .

(١) د . فؤاد دهمان ... الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، دمشق - ١٩٧٤ (طبعة ثانية) .

أهداف صندوق النقد الدولي : (١)

- ١ - تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية .
- ٢ - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء باعتبارها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية .
- ٣ - العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف ، والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف .
- ٤ - المعاونة في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء ، والعمل على التخلص من قيود الصرف الاجنبي التي تعرقل التجارة الدولية .
- ٥ - بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات دون الحاجة الى اتخاذ تدابير انكماشية .
- ٦ - العمل طبقاً لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته .

أداة صندوق النقد :

إن أجهزة الادارة في صندوق النقد الدولي هي مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والمدير العام وهيئة الموظفين .

ويشتر مجلس المحافظين بشابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الادارة . ويتكون من محافظ ونائب يعينهما كل عضو . ويجتمع هذا

(١) الدكتور محمد زكي الشافعي ... مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت - ١٩٧٠ (طبعة ثالثة) .

الجلس مرة كل سنة • وينتخب المجلس من بين أعضائه محافظا ليكون رئيسا •
ولهذا المجلس جميع سلطات الإدارة • ويجوز له أن يفوض إلى مجلس الإدارة
مباشرة بعض سلطاته باستثناء المسائل التي أوجبت الاتفاقية أن يفصلوا بأنفسهم
فيها •

ويتألف مجلس المديرين التنفيذيين من ٢٠ عضوا تمين الدول الاعضاء في
الصندوق صاحبة الانصبة الكبرى خمسة منهم • أما الآخرون والبالغ عددهم
خمسة عشر عضوا فينتخبهم المحافظون المثلون للاعضاء الباقين على أساس
المجموعات الاقليمية •

ينتخب المدير العام المديرين التنفيذيون ، وهو بحكم منصبه رئيسهم
ورئيس موظفي الصندوق •

ويرتبط حق التصويت في كل من هذين المجلسين (مجلس الحكام ومجلس
الإدارة) بقيمة الحصص • فلكل دولة من الاعضاء صوتاً أصلياً يضاف إليها
عدد الاصوات الإضافية بمعدل صوت واحد عن كل حصة قيمتها ١٠٠ ألف دولار
أمريكي أو جزء من هذه الحصة • وهكذا تتمتع الدول الخمس التي لها أكبر
الحصص ، وهي حسب ترتيب مقدار حصصها : الولايات المتحدة الأمريكية
وإنكلترا وألمانيا الاتحادية وفرنسا واليابان بنحو ٥٠٪ أو أكثر من الاصوات •

وتساهم كل دولة في ويل الصندوق بحصة تحدد قيمتها بالدولار وفقاً
لمعدله أو قيمته بالنسبة للذهب في عام ١٩٤٤ • وتعبير آخر فإن تحديد الحصص
بالدولارات ليس معناه أنه يجب دفعها بهذه العملة ، وإنما تستعمل الدولارات
في هذه التقديرات كمصلحة حسابية فقط • وقد نصت أنظمة الصندوق على تحديد
قيمة حصة كل دولة بالاستناد إلى المعطيات التالية : ٢٪ من الدخل القومي للدولة
في عام ١٩٤٠ ، و ٥٪ من محتياطاتها الذهبية والعملات الأجنبية خلال شهر تموز
١٩٤٣ ، و ١٪ من القيمة الوسطية ل وارداتها ، و ١٠٪ من القيمة القصوى
لصادراتها للفترة من عام ١٩٣٨ وحتى ١٩٤٣ • إلا أن الصندوق لم يتقيد بهذه
الأسس في تحديد حصص الدول الاعضاء • في الوقت الحاضر تحدد الحصة

بالاستناد الى حجم الانتاج في الدولة ، ويتم تعيين مجموع قيمة الحصص بالاستناد الى حجم التجارة الدولية . ويلتزم كل عضو بتسديد حصته إما بالذهب أو بالدولار الأمريكي أو ١٠٪ من أرصده من الذهب أو الدولارات — أيهما أقل — ويدفع الباقي من الحصة بالعملة الوطنية . وقبل الصندوق إلقاء بذلك القدر من حصة العضو في صورة سندات لا تدرك فائدة ولا تقبل التحويل وتستحق الدفع لبدى الطلب .

وظائف الصندوق :

أولاً - تنسيق أسعار الصرف :

— يلتزم كل عضو بإعلام الصندوق بالقيمة الاساسية التي يختارها لعملته بالنسبة للذهب أو الدولار . وقد ترك لكل دولة من الدول الاعضاء حرية تحديد هذه القيمة وفق مصالحها .

— وتستطيع الدولة العضو أن تجري تعديلا في قيمة تقديمها وذلك لاصلاح الخلل في ميزان مدفوعاتها . وعند اجراء التعديل يجب ملاحظة القواعد التالية :

أ - يحاح التعديل في حدود ٢٥٪ لانه شبيهة بتقلبات أسعار الصرف بين حدي الذهب .

ب - في حدود ١٠٪ تستطيع الدولة العضو أن تقرر التعديل وتكتفي بمد ذلك بإعلام الصندوق .

ج - إذا كان التعديل المراد ادخاله على قيمة النقد الوطني يساوي أو يزيد عن ١٠٪ من قيمته يجوز لإدارة الصندوق أن تعارض في التعديل .

ومن أهداف الصندوق العمل على انشاء نظام متعدد الاطراف للمدفوعات والقضاء على قيود الصرف وتسهيل عمليات التمويل بما يؤدي إلى نمو التجارة الدولية . إلا أن الاتفاقية أباحت فرض القيود على المعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مقدما في حالتين :

١ - فترة الانتقال : وحددت مدتها بخمس سنوات . فإذا انقضت تلك المدة ووجد الصندوق من العضو اصراراً لاستمرار العمل بالابقاء على تلك القيود جاز له أن يطلب من تلك الدولة الانسحاب من عضويته .

٢ - تجيز الاتفاقية للاعضاء فرض الرقابة مؤقتاً على المعاملات الجارية منخ أية دولة يقرر الصندوق أن عملتها قد أصبحت فادرة .

ثانياً - تفعيم القروض :

يشترط صندوق النقد الدولي عند موافقته على تقديم العملات الاجنبية لمساعدة الدولة العضو فيه لمعالجة عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها - يشترط على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها مع تحديد فترات زمنية لها .

فيمكن للدولة أن تقترض الى حد لا يتجاوز ٢٥٪ من حصتها التي اشتركت فيها بتمويل الصندوق . وتجرى آلية السحب بأن تدفع الدولة عملتها الوطنية مقابل عملية الشراء المذكورة وذلك على أساس سعر التعادل الرسمي للعملة لدى الصندوق . وبالمقابل ، فإن عملية التسديد تتم بأن تعيد الدولة شراء عملتها من الصندوق وتدفع له مقابلها ذهباً أو دولارات أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل . ويجب ألا يترتب على شراء العملات المختلفة زيادة سنوية فيما يملكه الصندوق من عملة العضو المشتري تقدر بأكثر من ٢٥٪ من حصته ، ويجب ألا يتجاوز ما يملكه الصندوق من عملة العضو المشتري ٢٠٠٪ من هذه الحصة مهما كانت الظروف .

ثالثاً - تبادل المعلومات والآراء والتشاور في المسائل النقدية :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الصندوق ، حيث يتبادل الدول الاعضاء المعلومات النقدية والاقتصادية لتتمكن من تنسيق سياساتها النقدية . فقد تمكن

خبراء مجموعة الدول العشرة مع خبراء صندوق النقد الدولي من وضع مشروع يهدف إلى خلق تسهيلات ائتمانية دولية جديدة في شكل حقوق سحب خاصة • وكلف مجلس المديرين في عام ١٩٦٧ بوضع مشروع لكيفية وآلية سير نظام حقوق السحب الخاصة •

الانتقالات الموجهة لصندوق النقد الدولي :

١ - لا يقدم صندوق النقد الدولي القروض إلى الدول الاعضاء إلا لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها •

٢ - لا يمكن للصندوق أن يوافق على منح القروض إذا كانت ستستخدم في تمويل برامج التنمية •

٣ - يتوجب على الدولة العضو أن تعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاتها خلال فترة زمنية محددة ، وإلا حرمت من مساعدات الصندوق •

٤ - إن النظام المعدي العالمي والذي يتصل في صندوق النقد الدولي إنما يضع عبء إعادة التوازن للاقتصادات القومية على نفس الدول التي تعاني من عجز • أي أن الدولة التي تعاني من عجز عليها أن تتحمل مسؤولية كونها « عاجزة » وعليها أن تتخذ من الاجراءات الاتكماشية ومن تخفيض لقيمة عملاتها حتى تتمكن من درء الضغوط على ميزان مدفوعاتها •

٥ - لن تتخطى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الصناعية الاخرى بسهولة عن الوضع المميز لها ولا عن قوتها التصويتية^(١) التي تمكنها من املاء السياسات التي تريدها على بقية الدول الاعضاء وخاصة الفقيرة منها •

٦ - تلتزم الدول الاعضاء التي تستفيد من قروض الصندوق أن تتخذ

x بلجيكا - انكلترا - هولندا - إيطاليا - كندا - امريكا - فرنسا - السويد - اليابان - ألمانيا الغربية •

(١) يبلغ مجموع حصص هذه الدول ٢٧٣٪ ، حصة الولايات المتحدة منها ٢٢٫٦٪

التدابير اللازمة لالغاء الرقابة على النقد ، وتقليص التوظيفات الحكومية على المشاريع الانتاجية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة وغيرها . وهذا يؤدي الى انخفاض وتأثر النمو الاقتصادي وهبوط المستوى الحياتي للسكان .

٧ - تضطر البلدان النامية التي لم تستطع أن تحصل من الصندوق على العملات الاجنبية الضرورية لاعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها أن تلجأ الى المصارف الامريكية وغيرها من المصارف الرأسمالية للحصول على حاجاتها من القطن الاجنبي مما يزيد من التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان النامية تجاه الاحتكارات الامبريالية .

البنك الدولي للانشاء والتعمير

يعد البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له (بنك التسويات المالية وهيئة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية) من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية . ويعتبر في نفس الوقت مصرفا كمصارف التجارية إذ يعتمد للقيام بعملياته المصرفية على الاموال التي يقرضها من الهيئات الخاصة كالأفراد أكثر مما يعتمد على موارده الأصلية .

أغراضه :

— العمل على نمو التجارة الدولية. نمو متوازيا والمحافظة على توازن موازين المدفوعات الدولية وذلك بتشجيع استثمار الاموال الدولية لتنمية موارد الانتاج لدى الاول الاعضاء .

— المساعدة على تميمير أراضي الدول الاعضاء والعمل على تقديمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الاموال الانتاجية بما في ذلك اعادة ميادين النشاط الاقتصادي التي دمرتها أو عطلتها الحرب . وتحويل الانتاج الى حاجات السلم وتشجيع المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الانتاجية والموارد الاقتصادية في البلدان المتخلفة .

— منح القروض الى المؤسسات الاقتصادية الخاصة • وفي هذه الحالة لا بد من ضمان الحكومة العضو أو بنكها المركزي للوفاء بالقروض وفوائده •

— بحث على استثمار الاموال الاجنبية الخاصة • وإذا لم يكن رأس المال الخاص ميسورا بشروط معقولة يقوم البنك بتقديم المال اللازم من رأسماله وبما يجمعه من أموال ومن موارده الأخرى •

— تنظيم ما يقوم به البنك أو ما يضمنه من الاستثمارات الدولية بحيث تفضل المشروعات الأكثر أهمية ونفعاً •

وظائف البنك :

— تقديم القروض : لا يقوم البنك باقراض الاعضاء إلا اذا تأكد أن الدولة المفضو طالبة القرض لا تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد نقدية من السوق المالية العادية وبشروط معقولة • ولا يجوز أن تزيد القروض التي يمنحها البنك أو يشترك فيها والضمانات التي يقدمها في أي وقت عن مجموع رأسماله المكتتب به بما ذلك الاحتياطات الفائض الأرباح • ويتم تقديم القروض على الشكل التالي :

١ — الاقراض المباشر من أمواله الخاصة • فهو يستطيع أن يقرض نسبة ٢٠٪ المدفوعة ذهباً أو دولارات أمريكية دون حاجة إلى استئذان الدول • أما ١٨٪ فتكون بعملة الدولة المفضو ، فيجب أخذ موافقة الدولة صاحب العملة على إجراء القرض بعملةها •

٢ — الاقراض المباشر من الاموال التي يجمعها من السوق المالية لأي عضو أو التي يقرضها •

٣ — ضمان البنك كلياً أو جزئياً للقروض الدولية التي يقدمها المستثمرون العاديون بواسطة طرق الاستثمار العادية •

- منح ائتمان متوسط الاجل : يقدم البنك قروضا متوسطة الاجل للدول الاعضاء وذلك لمساعدتها على تمويل مشترياتها من الجرافات الزراعية والمعدات ، حيث تبلغ فترة القرض ١٠ سنوات •
- منح ائتمان طويل الاجل : تميز شروط البنك لمنح ائتمان طويل الاجل بالمرونة وامكان تعديلها حسب ظروف البلد المدين •
- وتقدم هذه القروض لمساعدة الدول المقترضة على بناء الخطوط الحديدية والمطارات والمحطات الكهربائية الخ ••
- انعاش الاستثمار الدولي عن طريق المشروعات الانتاجية التي تعود بالفائدة على الدول المدينة •
- تقديم المساعدات غير المالية للدول الاعضاء أهمها المعاونة في اعداد الدراسات الاساسية التي تستخدم كأساس لبرامج التنمية واعداد الخطط الاقتصادية اللازمة لذلك •

نظام البنك واداره :

- يتولى ادارة البنك مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ورئيس وموظفون للقيام بالاعمال التي تنأط بهم •
- مجلس المحافظين : تعين كل دولة من الدول الاعضاء في البنك محافظا ومناوبا له • ويتكون المجلس من هؤلاء المحافظين ، ويكون التعين لمدة خمس سنوات ، ويحق للنائب حق التصويت في حالة غياب المحافظ • يجتمع المجلس عادة مرة كل عام ، وتتركز فيه جميع سلطات البنك • وله أن يفوض مجلس المديرين التنفيذيين في مباشرة بعض هذه السلطات باستثناء السلطات التالية : قبول اعضاء جدد وتعديد شروط قبولهم — إيقاف احد اعضاء البنك — زيادة أو تخفيض رأس المال — عمل اتفاقات للتعاون مع الهيئات الدولية الاخرى — تقرير وقف عمليات البنك نهائيا وتوزيع الامواله — تحديد طريقة توزيع صافي الدخل •

- مجلس المديرين التنفيذيين : منح مجلس المحافظين المديرين التنفيذيين جميع السلطات المخولة للبنك عدا السلطات المنوه عنها اعلاه . وهو يتحمل مسؤولية الادارة لشؤون البنك . ويتألف المجلس المذكور من ٢١ عضوا منهم ستة أعضاء تعينهم الدول الاعضاء الستة الذين يملكون يملكون اكبر عدد من الاسهم . وهذه الدول هي : الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا والمانيا الغربية وفرنسا واليابان والهند . أما الاعضاء الباقين فينتخبهم المحافظون الممثلون للاعضاء الباقين .
- الرئيس : يختاره المديرين التنفيذيون وتماونه هيئة دولية من الموظفين وهو رئيسها ورئيس موظفي البنك التنفيذيين بحكم منصبه . ويعتبر مسؤولا عن تنظيم العمل في البنك وعن تعيين موظفيه وفصلهم .

رأس مال البنك :

قدر رأس مال البنك عند انشاءه بمبلغ ١٠ مليار دولار ، وقد قسم إلى ١٥٠ ألف سهم أي بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ ألف دولار لكل سهم . وحتى نهاية ١٩٧١ ارتفع رأس مال البنك الى ٢٧ مليار دولار وازداد عدد اعضاء البنك الى ١٢٠ عضوا . وقد حددت الاتفاقية الانصبة التي يجب أن يساهم بها كل عضو بما لتقدير حصته في صندوق النقد الدولي . في عام ١٩٦٧ بلغت حصة القطر العربي السوري في البنك ٤ مليون دولار .

ووفقا لنظام البنك يتم تسديد المبالغ المكتتب بها في رأس المال وفقا لما يلي :

- ١ — دفع ٢٠٪ من حصة الدولة في الحال على أن يدفع ٢٪ من ثمن كل سهم بالذهب أو بالدولارلت الامريكية ، و ١٨٪ تدفع بالعملة الوطنية .
- ٢ — أما بقية رأس المال المكتتب فيه والبالغ ٨٠٪ فيدفع عند الطلب إذ تعتبر بمثابة ضمان لسلامة أموال المكتتبين في السندات التي يصدرها البنك للقيام بعملياته المصرفية .

الرسائل الحقيقية للبنك :

البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تخدم بالدرجة الاولى مصالح الاحتكارات
الاوربية والامريكية . فللولايات المتحدة ما يقارب من ٢٥٪ من أسهم البنك .
وتتمثل الاهداف الحقيقية للبنك بما يلي :

- ١ - الحفاظ على مواقع الاحتكارات الامبريالية في اقتصاديات اندول
النامية وبصورة خاصة الاحتكارات الامريكية .
- ٢ - الامتناع : - عن تقديم القروض للدول التي تسير في طريق التطور
الرأسمالي بحجة عدم استقرار الاوضاع السياسية .
- ٣ - توسيع أسواق التصريف امام منتجات الاحتكارات الامبريالية .
- ٤ - تكميل الدول النامية التي تستفيد من قروض البنك بالشروط السياسية
والاقتصادية .

بنك التسويات المالية

يعتبر بنك التسويات المالية من أقدم المنظمات المالية والنقدية الدولية . فقد
نشأت فكرة تأسيس البنك في سنة ١٩٢٩ عندما اجتمع الخبراء الماليون في باريس
لدراسة التعديلات التي أريد ادخالها على نظام دفع التعويضات الالمانية للدول
المنتصرة في الحرب العالمية الاولى ، ولوضع الحلول لمسألة تسوية القروض التي
قدمتها البنوك الامريكية لانكلترا وفرنسا وحلفائها . وقد أقر المجتمعون تفويض
البنك بكثير من الوظائف النقدية والمالية الموهود بها الآن الى صندوق النقد الدولي
والبنك الدولي للانشاء والتعمير وأههما : (١)

- ١ - التأثير على المستوى العالمي للاسعار لملاقاة حدوث الازمات .
- ٢ - التدخل في توزيع الائتمان بين الدول .
- ٣ - ضمان الديون الدولية .

(١) انظر الدكتور منيس أسعد عبد الملك . الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي .

٤ - جمع المعلومات والاحصاءات الخاصة بالمسائل النقدية ثم وضعها في متناول الاعضاء .

٥ - انشاء نظام لتسوية الديون عن طريق المقاصة .

٦ - تنظيم العلاقات بين البنوك المركزية على أساس منطقي علمي وتحديد اختصاصات هذه البنوك الداخلية وتهيئة الجو الملائم لتعاونها .

٧ - القيام بالتدابير والاحتياطات اللازمة لمنع تزيف الاوراق النقدية .

٨ - اعانة الدول عند اضطراب تقدمها على البقاء على قاعدة الذهب .

كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية التالية :

١ - شراء وبيع الذهب لحسابه أو لحساب البنوك المركزية للدول الاعضاء .

٢ - يقدم القروض للبنوك المركزية ، ويحصل منها على القروض .

٣ - شراء وبيع العملات الاجنبية والاوراق المالية وغيرها .

٤ - استلام الودائع من البنوك المركزية ، وايداع موارده النقدية فيها .

رأس مال البنك :

قدر رأس مال البنك عند انشائه ببلغ ٥٠٠ مليون فرنك سويسري ، قسم الى ٢٠٠ الف سهم أي بقيمة اسمية قدرها ٢٥٠٠ فرنك سويسري . وبلغ رأس المال المدفوع ١٢٥ مليون فرنك سويسري أو ٢٥٪ من قيمة رأس المال الاساسي للبنك . وقد ساهمت في رأس ماله الدول السبع التي تبنت هذا المشروع وهي : انكلترا وبلجيكا والمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية^(١) .

(١) اعتبارا من عام ١٩٥١ تنازلت اليابان عن حقوقها في البنك والنف احتراكمها .

نظام البنك وإدارته :

تشكل إدارة البنك من مجلس المحافظين ومجلس المديرين :

— مجلس المحافظين : يجتمع هذا المجلس مرة واحدة في العام لقرار سياسة البنك والمصادقة على أرباحه أو خسائره . وهو يتألف منحكام المصارف المركزية للدول المؤسسة .

— مجلس المديرين : ويتكون من :

١ — مدراء البنوك المركزية للدول الاعضاء .

٢ — ممثل واحد عن الدوائر المالية والتجارية والصناعية لكل دولة من الدول الاعضاء .

٣ — وما لا يزيد عن ٩ ممثلين من الدول الاخرى التي اکتبت باسهم البنك .

يتولى مجلس المديرين مسؤولية ادارة شؤون البنك ، وينتخب رئيسا له كل ٣ سنوات .

نشاط البنك :

قام البنك بنشاط ملحوظ خلال الازمة الاقتصادية الكبرى وخاصة في عام ١٩٣١ واستطاع بتدخله أن يخفف من حدتها . فبعد امتناع ألمانيا عن دفع تمويلات الحرب للدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى وما ترتب على ذلك من اضطراب في التسويات النقدية الدولية ، قام البنك بالتعاون مع البنك المركزي الأمريكي والانكليزية والفرنسية بتقديم قروض قصيرة الاجل للبلدان الاوربية بما قيمته ذلك ألمانيا لمساعدتهم على تذليل مصاعبهم الاقتصادية . كما ساهم البنك في التحضير للمؤتمر الاقتصادي والمالي الدولي الذي عقد في لندن في عام ١٩٣٣ . وقد أقرت في حينه التوصيات المتعلقة بتقوية دور وفعالية البنك لتذليل الصعوبات المالية بين الدول الاعضاء . بعد الحرب العالمية الثانية ، وبصورة خاصة ، بعد

تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تقلصت وظائف
بنك التحويلات المالية واقتصرت على القيام بالعمليات المصرفية القصيرة الأجل ،
والاستمرار في مزاولة عمله كبنك مركزي للبنوك المركزية .

هيئة التمويل الدولية

أنشأت هيئة التمويل الدولية في شهر تموز ١٩٥٦ كهيئة تابعة للبنك الدولي .
ولقد كان الغرض الأساسي من إنشاء الهيئة المذكورة هو تحقيق النمو الاقتصادي
بتشجيع قيام المشروعات الانتاجية الخاصة في الدول الاعضاء فيها وبخاصة في
الدول النامية .

وتحقق الهيئة هذا الغرض عن طريق :

— استثمار اموالها في المشروعات الانتاجية الاهلية بالتعاون مع المستثمرين
الافراد — وبدون ضمانات من الحكومات — في الاحوال التي لا تتوفر
فيها رؤوس أموال كافية وبشروط معتدلة .

— والسعي الى ربط فرص التوظيف برؤوس الاموال الخاصة (الاجنبية
والحكومية) والخبرة الادارية .

— وبالمعاونة على توظيف رؤوس الاموال الخاصة الخارجية والداخلية —
لاستثمارها في المشروعات الانتاجية .

ويشترط لمضوية الهيئة أن تكون الدولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء
والتعمير . في عام ١٩٧١ بلغ عدد الدول المنضمة للهيئة ٩٦ دولة ، كما بلغ
رأس مالها ١٠٨ مليون دولار أمريكي .

يتولى ادارة الهيئة مجلس المحافظين الذي يتكون من محافظي البنك الدولي
ومناوئيمهم الذين يمثلون في الوقت نفسه الدول الاعضاء في الهيئة . ومجلس
الادارة يتألف من المديرين التنفيذيين في البنك والذين يعينون بحكم وظائفهم
في الهيئة طالما أن دولهم اعضاء فيها . ويتولى رئاسة مجلس المديرين في الهيئة
رئيس البنك الدولي بحكم وظيفته .

مؤسسة التنمية الدولية

تم انشاء مؤسسة التنمية الدولية في عام ١٩٦٠ كمؤسسة تابعة للبنك الدولي وتهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة في الدول النامية عن طريق منحها قروضا بشروط اكثر مرونة واقل عبئا على ميزان المدفوعات من شروط منح القروض التقليدية .

يتخذ التمويل الذي تقدمه المؤسسة شكل القروض ، ويتم التمويل إما في الاموال المكتسب بها أو من الموارد الاضافية المقدمة للمؤسسة . ويكون التمويل الذي تقدمه المؤسسة للاغراض التي ترى لها أولوية كبيرة من تحقيق التنمية في ضوء احتياجات كل دولة . ولا تفرض المؤسسة شروط اتفاق تمويلها ، وتتخذ التدابير التي تكفل عدم استخدام التمويل الا في الاغراض المقدم من اجلها . تبلغ مدة القرض ٥٠ سنة ، ويبدأ الاستهلاك بعد ١٠ سنوات بمعدل $\frac{1}{8}$ سنويا من قيمة القرض في فترة العشر سنوات التالية ، ثم بمعدل $\frac{3}{8}$ سنويا للفترة الباقية . ويحدد سعر الفائدة بمعدل $\frac{3}{8}$ من المبالغ المسحوبة والتي لم تسدد بعد .

العضوية في مؤسسة التنمية مشتقة من العضوية في البنك ، ويلغ عدد الاعضاء في المؤسسة في الوقت الحاضر ١٠٨ دولة .

يتولى ادارة المؤسسة مجلس محافظين ومجلس مديرين تنفيذيين ويشغلون نفس الوظائف في البنك . ويتولون سلطاتهم في المؤسسة بحكم وظائفهم . ويكون مدير البنك مديراً للمؤسسة بحكم منصبه ، كما يكون رئيس المؤسسة رئيساً للمديرين التنفيذيين للمؤسسة .

عند انشاء المؤسسة تم تحديد الاكتتابات بمبلغ ١ مليار دولار ويكتسب كل عضو في رأس مال المؤسسة بنسبة حصته في رأس مال البنك . ويتم دفع الاكتتاب على النحو التالي : تدفع المجموعة الاولى التي تضم الدول المتقدمة اقتصاديا قيمة اكتتاباتها بالعملات الحرة ، وتشمل المجموعة الثانية الدول النامية حيث تدفع ١٠٪ من قيمة اكتتاباتها الاصلية بالذهب أو بعملة حرة قابلة للتحويل ، ويسدد الباقي بالعملة الوطنية .

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الجات) :

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية من أكبر الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، الهدف منها وضع أسس لتنظيم السياسة التجارية بين الدول الاعضاء ، وحل الخلافات الناشئة بينهم في المسائل التجارية ، بالإضافة الى كونها المؤسسة المعنية بالمفاوضات وتخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء .

للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة أهمية كبرى إذ يعتبر أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف للتعريفات الجمركية والتجارة . وقد تم التصديق على ذلك الاتفاق الدولي في تشرين الثاني ١٩٤٧ ، واصبح سارياً منذ أول كانون الثاني سنة ١٩٤٨ .

ويتألف الاتفاق العام من ٣٥ مادة وجداول للتعريفات التفضيلية للسدول المتعاقدة . وقد تضمن بوجه خاص أحكاماً جمركية كثيرة كفرض الضرائب الداخلية على البضائع المستوردة والاغراق . وينقسم الاتفاق إلى ثلاثة أقسام ، ويشمل القسم الأول التعريفات والمعاملات التفضيلية ، والقسم الثاني قيود التجارة الخارجية التي لا تدخل في نطاق التعريفات الجمركية ، والقسم الثالث الاجراءات والاحكام الأخرى . وتنص المادة ١٤ على الاستثناء من أحكام التمييز ، والمادة ٣٥ على وقف تطبيق الاتفاق العام بين الأطراف المتعاقدة .

إدارة الجات :

تدير الجات أمانة عامة يرأسها أمين عام . وتجتمع الامانة العامة من وقت لآخر لمناقشة المسائل الخاصة بنشاط الجات . واجتماعها هذا يتم في دورات سنوية وأحياناً نصف سنوية . ويتألف جهاز الجات من لجان الثلاث الدائمة ، ولجان أخرى عديدة ذات صفة مؤقتة .

المبادئ الأساسية للجات :

أولاً : قاعدة عدم التمييز في التجارة الدولية . بمعنى أن الدول الاعضاء يجب

أن تسنح بعضها البعض تخفيضات بالنسبة للتعريفات الجمركية ، لا تقل عن تلك الممنوحة لأي دولة أخرى وهو المبدأ المشهور باسم شرط الدولة الأكثر رعاية .

ثانياً : إن الاستثناء الوحيد على تطبيق هذه القاعدة يتعلق بإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة ، ولحماية الدولة لنفسها ضد المنافسة الخارجية ، أو للمحافظة على ما لدى الدولة من العملات الأجنبية على أن يكون في صورة فرض رسوم جمركية ، دون الالتجاء إلى القيود الكمية مثل نظام الحصص ، ذلك فضلاً عن أن هذه الرسوم الجمركية يجب تخفيضها عن طريق المفاوضات بين الدول الأعضاء .

ثالثاً : يجب اتباع أسلوب المفاوضات عند وجود خلاف بين الدول الأعضاء ، أو تعرض المصالح التجارية لأحدهم لقرار ، على أن يتم ذلك بطريق مباشر مع الدول المعنية أو مع مجموعة الدول الأعضاء .

رابعا : يجب على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الجماعية التي قد تشمل اقتراح وتنفيذ إجراءات مختلفة بالنسبة للتجارة العالمية مثل برامج التوسع التجاري (مفاوضات لتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء) طالما أنها تحقق أهداف هذه الاتفاقية .

دور المفاوضات التجارية في تخفيض التعريفات الجمركية :

إن أسلوب المفاوضات الذي كان سائداً وحتى عهد قريب يقضي بالدخول في مفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية على كل بند من بنود التجارة . وقد تمت معظم هذه المفاوضات على أساس ثنائي وسلعة بسلعة . لذلك كانت المفاوضات ذات فائدة مباشرة بالنسبة للدول المشتركة فيه على اعتبار أن كل منها يحاول تخفيض الرسوم الجمركية على البنود التي تعنيه أساساً في تجارته مع الدول الأعضاء في الجات التي لم تشترك في هذه المفاوضات .

في عام ١٩٦٣ اقترح مجلس وزراء الأطراف المتعاقدة على تعديل طريقة المفاوضات وجعلها تجري بصفة أساسية على مجموعة من بنود التجارة الخارجية

وقد اتفق على أن يكون التخفيض جماعيا ، وبالتالي أصبحت تخفيضات التعريفات الجمركية أكثر انتشارا عن ذي قبل .

في عام ١٩٦٤ انشئ المركز الدولي للتجارة في نطاق سكرتارية الاتفاقية ، وذلك لتزويد البلاد النامية بالمعلومات المتعلقة بأسواق التصدير والتسويق، ولماوتها على تنمية الوسائل الفنية لتشجيع الصادرات ، ولتدريب العاملين اللازمين لهذا الغرض .

ولقد عقدت الاطراف المتعاقدة عدة مؤتمرات رئيسية للتفاوض كان من نتائجها أن خففت التعريفات أو ثبتت بصدد عشرات الآلاف من المواد التي تدخل السوق العالمية . وافتتح المؤتمر السادس المعروف باسم (حلقة كينيدي) في جنيف ١٩٦٤ لتخفيض الحواجز التجارية على جبهة عريضة ، وانهى عام ١٩٦٧ . وقد تميزت هذه المفاوضات باتساع نطاقها وشمولها للسلع الزراعية ، وكذلك للقيود غير الجمركية على التجارة ، وبعرضها لمشكلة دور الدول النامية في التجارة الدولية .

برنامج الجات لمساعدة الدول النامية :

بالرغم من أن سياسة الجات تقوم على عدم التمييز في التجارة الدولية ، إلا أنها تخضع بشكل اساسي لمصالح الاحتكارات الامبريالية . فقد عارضت دول السوق الاوربية المشتركة الغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من البلدان النامية ، ومساعدة صادرات الاخيرة من المواد المصنعة ونصف المصنعة عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، ومساعدة الدول النامية على تنويع انتاجها وتدعيم الامكانيات التصديرية بهدف زيادة عائدات هذه الصادرات ، والغاء القيود الكمية على صادرات الدول النامية ، وعدم فرض قيود جديدة على صادرات الدول النامية سواء كانت هذه القيود تعريفات جمركية أو قيودا كمية . وكانت في معارضتها ترى بأن هذه الاجراءات تهتم فقط بتحرير التجارة ورفع الحواجز على صادرات الدول النامية . وقدمت اقتراحا بديلا في هذا الشأن بهدف الى زيادة عائد صادرات هذه الدول بطريقة مجزية وعلى اساس مستقر . وافساح المجال

لزيادة صادرات هذه الدول من السلع نصف المصنعة والمصنعة على أساس اعطاء
معاملة تفضيلية لصادرات هذه السلع في اسواقها •

دورة كيندي :

تعد دورة كيندي من الانجازات المهمة التي تمت في إطار الاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة ، فقد توصل مندوبو خمسين دولة من الدول الاعضاء في
« الجات » بشهر أيار ١٩٦٧ الى الاتفاق على تخفيض تعرفة الجمارك فيما بينهم
خلال خمسة أعوام قادمة بنسبة الثلث • وقدر أن التجارة الخارجية لهذه المجموعة
تمثل نحو ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية • ومن هنا تعتبر دورة كيندي أكثر
المحاولات التي جرت منذ الحرب الثانية طموحا وشمولا في العمل على تخفيف
العوائق التجارية وتوسيع نطاق التجارة الدولية •

وقد جرى تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء خلال المؤتمرات
الاربعة التي عقدت تحت اشراف « الجات » فيما بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ على
أساس ملاحظة السلع التي يجري عليها التخفيض سلعة فسلعة • كما كان يتبع
أسلوب المباحثات الثنائية بين الوفود المختلفة • وفي تلك الفترة أدركت معظم
دول العالم ، وعلى رأسها الولايات المتحدة - أثر تكوين عدد من التكتلات
الاقتصادية - وخاصة السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ، على التجارة
الدولية وموازن مدفوعات الدول التي بدأت تتأثر تجاه معاملاتها التجارية مع
المجموعات الاقتصادية المشار اليها ، وسعت نحو تطبيق اسلوب جديد في التخفيضات
الجمركية عرف بالتخفيض الجمركي على أساس مجموعات كاملة من السلع ، وذلك
في دورة دبلون التي تمت في جنيف (١٩٦٠ - ١٩٦١) • ثم نشأت فكرة عقد
دورة جديدة لتخفيضات جمركية شاملة لجداول سلمية بواقع ١٠٪ وذلك باقتراح
من الرئيس الأمريكي الراحل كيندي الذي خوله الكونغرس الأمريكي في تشرين
الاول ١٩٦٢ سلطات كاملة للتفاوض بموجب ما عرف بقانون التوسع التجاري •

والواقع انه كان وراء دورة كيندي عدد من الدوافع أهمها :

١ - رغبة أوروبا الغربية في إقامة جسر آخر لتحرير التجارة الدولية •

٢ - نظرة الولايات المتحدة الأمريكية الى السوق الاوربية المشتركة باعتبارها وحدة اقتصادية تشكل قوة استيرادية لا يمكن تجاهلها • فبعد أن ساهمت الولايات المتحدة ، خلال العقد السادس من القرن العشرين ، في تحرير التجارة بين دول غرب أوروبا لم يكن من المقبول أن تلجأ هذه الدول - بعد أن حققت قدراً كبيراً من التحرر التجاري - الى اغلاق أسواقها أمام صادرات الولايات المتحدة التي لم تمد تستطيع منافسة المنتجات الاوربية بسبب التفصيل الجمركي ، فضلاً عن أن زيادة حجم التبادل التجاري بين المجموعة الاوربية والولايات المتحدة قد يساهم في رأب جانب من عجز ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة زيادة الفائض التجاري •

٣ - احتمال أن يؤدي تحرير التجارة الدولية الى اتساع أسواق الخامات والمنتجات الأولية والزراعية ، وكذلك أسواق المنتجات الصناعية من الدول نامية •

وقد واجهت دورة كيندي بعض المشاكل الجوهرية منذ البداية • وبهنا منها الآن ما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالسوق الاوربية المشتركة التي يمكن اجمالها على النحو التالي :

١ - تسبب اعتراض فرنسا على انضمام بريطانيا - حتى تاريخ الاتفاق على التخفيضات الجمركية بموجب الدورة - للسوق الاوربية المشتركة في عدم تنفيذ الولايات المتحدة لقرارها الخاص بانهاء التعريفات الجمركية نهائياً ، وعلى نطاق واسع على بعض السلع المتبادلة بينها وبين السوق ، وهو القرار الذي اتخذته بناء على افتراض الاتجاه نحو قبول بريطانيا عضواً بالسوق المشتركة^(١) •

٢ - فشل دولة السوق الاوربية المشتركة في التوصل الى اتفاق بشأن قوائم التخفيضات الجمركية الخاصة بالسلع الزراعية في الموعد المحدد لذلك (أيلول

(١) تم توقيع دخول ائتكترا وبعض الدول الاخرى اعضاء بالسوق الاوربية المشتركة في ٢٢ شباط ١٩٧٢ وعلى أن يكون ذلك ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٧٣ •

١٩٦٥) ، والذي يرجع الى صعوبات التوصل الى تطبيق سياسة زراعية موحدة فيها بينها ، وقد أدى ذلك الى تعثر الاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن ضمان حد أدنى لاسعار التعريفات الزراعية التي تفرضها الولايات المتحدة على صادراتها من الحبوب الى دول السوق المشتركة .

ولا شك أن الصعوبات المتقدمة تحد من تيار التبادل التجاري فيما بين مجموعة دول السوق المشتركة والولايات المتحدة ، وهي من الدوافع الاساسية التي ساهمت في بدء مفاوضات دورة كيندي .

المؤتمر الاول للتنمية والتجارة (جنيف - ١٩٦٤)

انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف خلال المدة من ٢١ آذار الى ١٦ حزيران ١٩٦٤ ، وكان انعقاده ثمرة الجهود الذاتية التي بذلتها الدول النامية ليكون الخطوة الاولى في السبيل الى انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، يتسم بالعدالة والديناميكية ، ويستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية .

وكان من دواعي عقد المؤتمر اعتبارات عديدة أهمها الاحوال الدولية ذاتها التي تمثل - من وجهة نظر اقتصادية - في شدة التباين بين الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد النامية ، بالاضافة الى قصور ببيان العلاقات الاقتصادية الدولية عن الوفاء بمقتضيات التنمية السوية .

ولعل ما في الاعتبارين السابقين من عمق المشاكل التي تواجهها الدول النامية ما يفسر تنوع المشاكل التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر والتي يمكن اجمالها في نقاط ثمان على النحو التالي :

- ١ - التوسع في التجارة الخارجية ، وأثر ذلك في التنمية الاقتصادية .
- ٢ - المشاكل الدولية للمنتجات الاولى .
- ٣ - التجارة في المنتجات المصنعة ونصف المصنعة .
- ٤ - تحسين ظروف التجارة غير المنظورة للبلاد النامية .

- ٥ - تمويل التوسع في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .
- ٦ - التنظيمات الاقتصادية الاقليمية .
- ٧ - القواعد التي يتعين مراعاتها في ميدان العلاقات التجارية الدولية ، والسياسات التجارية المؤدية الى التنمية .
- ٨ - التنظيمات الدولية والاساليب والاجهزة اللازمة لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتوسع في التجارة الدولية .

وقد أسند الى خمس لجان تفرعت عن المؤتمر دراسة هذه المسائل . حيث انطوى المؤتمر على مواقف سلبية من جانب الدول الرأسمالية الصناعية لها تأثير على مدى اطراد تحسن العلاقات الاقتصادية الدولية انصافاً للدول النامية ، ومن أبرز هذه المواقف ما يلي :

١ - التوجس من أن يتمخض نجاح المؤتمر عن زعزعة أسس الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وهي عبارة عن تنظيم ، تمسك هذه البلاد بأهذاب الابقاء عليه .

٢ - التحرر من أن يجبر المؤتمر على الدول الرأسمالية التزامات يكون من شأنها اضعاف موقفها في الدورة التي أزمعت (الجات) عقدها عقب انفضاض المؤتمر (دورة كيندي) .

٣ - خشية الدول المنضمة الى السوق الاوربية المشتركة من أن يؤدي اتخاذ توصيات بخصوص التنظيمات الاقليمية القائمة بين الدول المتقدمة الى احراج مركزها ازاء السياسات التي تنتهجها ، حيث لا تتفق هذه السياسات مع ما يستهدفه المؤتمر من قيام التجارة الدولية بدور أساسي في تنشيط خط التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من التأثير السلبي لهذه المواقف ، فإن المؤتمر الاول للتجارة والتنمية ترتب عليه نتائج حميدة يعتد بها . ويمكن ايجازها فيما يلي :

أولاً - يعد المؤتمر نقطة تحول بارزة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية

ولا يعني ذلك أنه قد تمنى بفضله إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجهها الدول النامية ، ذلك أن هذه الدول ترى أنه لم يأت للمؤتمر أن يحرز من التقدم بما يرتفع الى مستوى احتياجاتها الأساسية .

ثانيا - نجح المؤتمر في بلورة المشاكل التي تعترض سبيل انشاء نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك بتهيئة الفرصة للمواجهة الصريحة بين البلاد المتقدمة والنامية . بل تخطى ذلك نحو الانجاز المادي فأحال تلك المشاكل لاجهزة تتولى متابعتها ودراسة امكانيات إيجاد حلول لها . ويعد نجاح المؤتمر بارزا في ذلك ، خاصة بمد فشل مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ في اخراج «منطقة التجارة الدولية» الى حيز الوجود .

ثالثا - ولعل أبرز ما تمخض عنه المؤتمر من نتائج يتمثل في تنظيم جهود البلاد النامية في إطار مجموعة السبع والسبعين دولة ، بما يتمتع عنه تفشتها على الرغم من اتفاق مصالحتها من حيث المبدأ . وضمانا لتحقيق توصيات المؤتمر ، والتي تتصل أساسا بتمكين البلاد النامية من زيادة صادراتها ، وتميز أسباب الموارد المالية والمعمونة الفنية من البلاد المتقدمة اليها ، فضلا عن العمل على وضع قواعد يتعين مراعاتها في ميدان العلاقات التجارية الدولية . فقد أوصى بإنشاء جهاز دولي دائم - في إطار الامم المتحدة - يتألف من ثلاث هيئات هي :

١ - مؤتمر التجارة والتنمية الذي ينعقد بصفة دورية كل ثلاث سنوات على الأكثر .

ب - جهاز تنفيذ يطلق عليه مجلس التجارة والتنمية ويتألف من خمسة وخمسين عضواً منهم ٣١ عضواً ينتمون الى الدول النامية ، و ١٨ عضواً للبلاد العربية ، و ٦ أعضاء لبلدان اوروبا الشرقية .

ج - سكرتارية دائمة مستقلة تضخ خدماتها في تناول المؤتمر والمجلس واللجان المنبثقة عنه .

مؤتمر الجزائر لمجموعة السبع والسبعين

قدمت مجموعة الدول النامية ال ٣١ من أعضاء مجلس التجارة والتنمية خلال

الدورة الرابعة للمجلس أنه من المناسب عقد اجتماع على مستوى الوزراء لمجموعة السبع والسبعين دولة نامية للتحضير للمؤتمر الثاني للتجارة والتنمية الذي عقد في (نيودلهي) ، وقد استمد هذا المؤتمر أهية انعقاده من اعتبارين أساسيين :

أولاً - إن ما تحقق من توصيات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية لا يبلغ شيئاً مذكوراً ، لقد اتخذت بعض البلاد المتقدمة من التدابير ما يتنافى مع بعض أسس السياسة التجارية الدولية التي وضعها المؤتمر .

ثانياً - استمرار تدهور المركز الاقتصادي للبلاد النامية منذ انقضاء المؤتمر الأول للتجارة والتنمية بصفة عامة منذ بداية « عقد التنمية » .

وتتلخص أهداف المؤتمر الرئيسية في تمكين الدول النامية الـ ٧٧ من :

١ - الوصول الى وجهة نظر موحدة تجاه الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية .

٢ - الاتفاق على الموضوعات ذات الصلة العاجلة بالنسبة للدول النامية والاجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر الأول المتعلقة بها .

٣ - الاتفاق على خطة عمل يمكن أن تلقى قبولا عاما من المجتمع الدولي بما فيه الدول المتقدمة التي يقع عليها العبء الأول في تحقيق توصيات المؤتمر الأول .

٤ - اختيار بعثة وزارية لمقابلة رؤساء الدول المتقدمة لاطلاعهم على وجهات نظر الدول النامية .

وقد تقدم المؤتمر ببرنامجه عمل^(١) يتصل أساسا بما يلي :

أ - المشكلات والسياسة السلعية .

ب - زيادة الصادرات من السلع المصنعة وشبه المصنعة .

ج - تمويل التنمية .

(١) « ميثاق الجزائر » لمجموعة الدول السبع والسبعين .

د - التجارة غير المنظورة بما فيها النقل الجوي •

هـ - المسائل العامة للسياسة التجارية •

و - توسيع التجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية •

ز - اجراءات خاصة تتخذ لمصلحة أقل الدول النامية تقدماً •

وإذا أمعنا النظر في التوصيات العديدة التي أقرها المؤتمر بخصوص المسائل المتقدمة لألفينا أن أغلبها لا يخرج عن تأكيد التوصيات التي اتخذها المؤتمر الأول للتجارة والتنمية لتعزيز فاعليتها بضوء ما تكشفته عنه تطورات السنين التي تعاقبت على انعقاده ، وأهم من ذلك - في تحليل هذه التوصيات - ما توخته اللجان المختلفة التي انبثقت عن المؤتمر لوضع توصياتها - قدر الاستطاعة - بقلب برامج محددة تتطلب تدابير معينة وتخضع لبرنامج زمني مقرر خشية أن يزلق المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية • وكان جدول أعماله المؤقت موضع دراسة المؤتمر ، الى جدول العموميات لا تخرج من ورائه بطائل في تحسين الظروف المحيطة بتجارها وتميز الجهود التي تبذلها في ميدان التجارة والتنمية •

وقد اسفرت النظرة الفاحصة الى اعمال مؤتمر الجزائر الى أنه قد تحقق بفضلها - الى حد كبير - ما استهدفه من الاغراض الخاصة المتوخاة من توحيد اتجاه الرأي بين البلاد النامية بخصوص المسائل المدرجة بجدول الاعمال المؤقت للمؤتمر الثاني للتجارة والتنمية • ونجح المؤتمر ان يتقدم للمجتمع الدولي بوثيقة تتضمن ما تعتبره البلاد النامية « الحقوق الاقتصادية » التي ينبغي أن يتمتع بها العالم المتقدم •

المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية (نيودلهي - ١٩٦٨)

تشكلت للقيام بأعباء المؤتمر خمس لجان رئيسية تتشابه اختصاصاتها الى حد كبير بأعمال المؤتمر الاول ومؤتمر الجزائر • فهي تغطي مشاكل المنتجات الاولى ، ومشاكل التجارة في السلع المصنعة ونصف المصنعة ، وتمويل التنمية ، ومشاكل التجارة غير المنظورة ، والمبادئ التي ينبغي أن تحكم التجارة الدولية والسياسات

التجارية المؤدية للتنمية ، وموضوع العلاقات التجارية بين الدول التي تختلف في النظم الاقتصادية ، وأثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين البلاد المتقدمة على التجارة الدولية للبلاد الأخرى وخاصة البلاد النامية ، وكذلك مسألة تحسين البنيان المرفه لتسيير العمل الدولي .

وفضلاً عن هذه اللجان ، فقد تشكلت ثلاث مجموعات اختصت أولها بمشكلة الغذاء العالمية ، وأيضاً مسألة انتقال التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية . وعهد إلى الثانية بموضوع الاندماج الاقتصادي بين البلاد النامية ، وتناولت اللجنة الثالثة مشكلة البلاد المعزولة عن البحر . ويمكن إبداء الملاحظات التالية على أعمال المؤتمر :

١ - على الرغم من اتساع آفاق المناقشات التي دارت في اللجنة الأولى بخصوص مشاكل في المنتجات الأولية ، وما كان قد اتفق عليه في الاجتماع الخامس لمجلس التجارة والتنمية من ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بخصوص ثلاث سلع هي : الكاكاو والسكر والمطاط ، فإن المؤتمر لم يتمخض إلا عن التوصية بمقعد مؤتمر للكاكاو قبل نهاية حزيران ١٩٦٨ لعله يوفق إلى عقد اتفاق دولي للكاكاو ، ولم يتجاوز الأمر بالنسبة للسلع الأخرى مجرد التوجيه بإجراء دراسات ، أو المتابعة والتقدم بتقارير ، أو إنشاء لجان استثمارية دولية .

٢ - وعلى الرغم أيضاً من تسليم البلاد الرأسمالية الغربية بمبدأ وجوب منح صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة تفضيلات جمركية ، مع التحفظ بأن يكون ذلك لمدة محددة ، فلم يتمخض المؤتمر في نهاية الأمر إلا عن إحالة الموضوع إلى لجنة خاصة تتولى تحديد المعالم الجوهرية للنظام المنشود ، مع وضع برنامج زمني لدخوله حيز التنفيذ ، وذلك فضلاً عن العاكس الذي اتخذته تلك الدول إزاء ماهية السلع التي ينبغي أن تتمتع بالتفضيلات الجمركية بإصرارها على استبعاد السلع الزراعية المجهزة ونصف المجهزة من مفعول التفضيلات مع ما هو معلوم من أن هذه السلع تشكل جانباً من صادرات الدول النامية ، في حين يسمح للبلاد النامية بتفضيل جمركي على صادراتها من العقول الالكترونية ،

وهي سلع لا يرى أحد ، لا من الدول النامية ، ولا من الدول المتقدمة أن البلاد النامية مؤهلة على تصديرها قبل أجيال وأجيال .

٣ - مع التسليم بأن تمكن البلاد النامية من تحقيق معدل مناسب للنمو الاقتصادي يقتضي تعزيز مداخلها الوطنية ، حتى ولو بلغت المستوى المرغوب من الاستثمار ، بالموارد الأجنبية فإن المؤتمر لم يسفر في هذا الشأن سوى التوصية بأن يعمل كل بلد من البلدان المتقدمة على تزويد البلاد النامية بما لا يقل عن ١٪ من ناتجه القومي الإجمالي ، وذلك في صورة مدفوعات فعلية ، وإن لم يحدد القرار موعداً معيناً لبلوغ هذه النسبة . ومن ناحية أخرى فقد تحللت الدول الاشتراكية من هذا الالتزام باعتبار أن الدول الغربية الرأسمالية الاستعمارية هي المسؤولة عن تعميق البلاد النامية من إستغلالها ونهب ثرواتها طوال فترة التسلط الاستعماري عليها .

٤ - لقد حقق المؤتمر نجاحاً ملموساً فيما يتعلق بالتجارة بين البلاد النامية والدول الاشتراكية ، حيث تمهلت الأخيرة بأغلب ما جاء في مطالب الدول النامية في هذا الشأن حيث كانت قد أفردت لها وضعاً خاصاً في « ميثاق الجزائر » ومن الالتزامات التي أقرتها الدول الاشتراكية تجاه مطالب الدول النامية هذه ما يلي :

- تحديد أهداف كمية في الخطط طويلة الاجل للبلاد الاشتراكية لاستيراد المنتجات الاولى من البلاد النامية مع تنوع ببيان السلع المستوردة والهيكل الجغرافي للاستيراد .

ب - عقد الاتفاقات التجارية - الطويلة الاجل - مع البلاد النامية بما يتسنى معه زيادة حجم التبادل التجاري ، وتأمين استقرار العلاقات التجارية .

ج - إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية (أو على الأقل تخفيضها) مع توفير ظروف ملائمة للاستيراد من البلاد النامية ، وتشجيع استهلاك منتجاتها في الداخل .

د - العمل على تسوية المدفوعات مع البلاد النامية على أساس متعدد الاطراف وذلك الى اقصى حد ممكن .

٨ - سداد القروض التي تزود بها البلاد النامية بالصادرات التقليدية ، أو بالسلع التي تنتجها المشروعات التي أسهمت هذه القروض في انشائها .

و - التزام البلاد الاشتراكية بتفضيل الاستيراد من البلاد النامية ، حيث تتوفر السلع بشروط تنافسية ، ومع التمهيد بأن تشكل السلع المصنعة نصف المصنعة نسبة متزايدة من واردات البلاد الاشتراكية من هذه السلع .

الانتقادات الموجهة للجات :

١ - إن الاتفاقية بالأصل قامت لخدمة المصالح التجارية للدول الرأسمالية عن طريق تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع المصنوعة .

٢ - إن الهدف الرئيسي من تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنوعة يكمن في اتفاق الدول الامبريالية على أن تلعب دورا كبيرا في التداول البضائي التجاري ، حيث أن التخفيض يؤدي الى توسيع الاسواق الخارجية وضرب الشركات الصغيرة والمتوسطة والسيطرة الاقتصادية على أكثر الدول النامية .

٣ - إن الاتفاقية وإن كانت تراعي بعض مصالح الدول النامية في نصوصها الاساسية إلا أن التطبيق العملي لهذه النصوص يأتي بنتائج مغايرة .

٤ - أنه مع تزايد اشتراك الدول النامية في عضوية الجات ، ومرور أكثر من ٢٥ عاماً على انشائها . فإن الدول الصناعية المتقدمة ما زالت قادرة على توجيه سياسة الجات بما يخدم مصالحها الاقتصادية .

منطقة الاسترليني

تعتبر منطقة الاسترليني من أكبر التكتلات النقدية في العالم سواء بالنسبة لمساحتها أو لعدد سكانها ، حيث تبلغ مساحتها حوالي خمس مساحة العالم وبهش فيها حوالي ألف مليون انسان وتبلغ حصتها في التجارة الدولية ١٨٪ . ويقف على رأس التكتل بريطانيا التي تحتل مركزا تجاريا قائدا حيث تحقق فوائد اقتصادية كبيرة على اعتبار أن البلدان الاعضاء في المنطقة تعتبر المورد الرئيسي للمواد الاولية

وسوقاً لتصرف البضائع الانكليزية المصنعة • وتبلغ نسبة صادرات وواردات انكلترا في منطقة الاسترليني حوالي ٢٠٪ من اجمالي تجارتها الخارجية ، بالإضافة الى اهمية المنطقة أمام رؤوس الاموال الانكليزية التي تحقق دخولا متزايدة من جراء الاستثمارات الخارجية •

تتصف الآلية النقدية في منطقة الاسترليني بما يلي :

أولاً - ثبات سعر الصرف بين العملات الوطنية للدول الاعضاء مع الجنيه الاسترليني •

ثانياً - إتباع نظام تفضيلي للمبادلة بين العملات الوطنية المرتبطة بالاسترليني •

ثالثاً - حفظ قسم كبير من الموجودات الذهبية والاحتياطيات النقدية الاجنبية في بنك انكلترا ، والحصول بالمقابل على سندات بالجنهيات الاسترلينية • وهذا يؤدي الى تحقيق ارباح طائلة نتيجة للدور الذي تقوم به المؤسسات النقدية كمصارف ودائع لبلدان المنطقة •

يعتبر نظام الاحتياطيات بالاسترليني من الاذرع المهمة لاستمرار الاستغلال النقدي الذي تمارسه انكلترا على الدول الاعضاء • فهي لا تحتاج الى عملات اجنبية من أجل التبادل التجاري مع بلدان المنطقة ، وتحصل على احتياجاتها من الذهب والعملات الاجنبية لتمويل صفقاتها التجارية مع البلدان الاخرى •

وليس لمنطقة الاسترليني جهازاً ادارياً ، وانما تدار من قبل الاجهزة النقدية الذاتية في داخل كل بلد عضو على أساس « الممارسة التجارية التقليدية » و « اتفاقية جتتمالية » • إلا أن بنك انكلترا يلعب دوراً كبيراً في وضع وتوجيه وتنفيذ السياسة النقدية للدول الاعضاء • وتنسيق السياسة النقدية بين بعض البلدان الاعضاء في المنطقة يتم عن طريق المؤتمرات التي تعقدها رابطة الكومنولث البريطانية ومؤتمرات وزراء المال لهذه الدول •

يلاحظ في السنوات الاخيرة ضعف التأثير البريطاني على بلدان المنطقة بسبب حصول أغلبها على الاستقلال السياسي • والدوافع المالية الانكليزية التي تحاول

بشتى الوسائل الابقاء على منطقة الاسترليني مضطرة بأن تقدم بعض التنازلات للبلدان الاعضاء • وبصورة خاصة وافقت بريطانيا على تكوين وتراكم الذهب والعملات الاجنبية في البنوك المركزية للدول الاعضاء •

منطقة الفرنك الفرنسي

منطقة الفرنك الفرنسي — تكتل نقدي تنزعه فرنسا • تأسست كتلة الفرنك في فترة ما قبل الحرب ولم تأخذ دورها بصورة جدية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٥٠ تم التوصل الى اتفاق يقضي ببقاء منطقة الفرنك وترك أمر الانتساب اليها « طوعا واختيارا » • كما تم الاتفاق على انشاء لجنة نقدية بفرض تنسيق السياسة النقدية والتسليفية بين البلدان الاعضاء •

تضم منطقة الفرنك في الوقت الحاضر ٢٨ دولة تبلغ مساحتها حوالي ١١٠٥ مليون كم^٢ وعدد سكانها ١٢٥ مليون انسان • وقد انسحب من هذه الكتلة كل من سورية ولبنان والصومال وفيتنام الجنوبية وغيرها •

وكما هو الحال في منطقة الاسترليني ، تتمتع فرنسا بمزايا هامة في التجارة الخارجية لبلدان الكتلة • ويجري انجاز الحسابات التجارية عن طريق ارتباط مالي خاص للبلدان النامية الاعضاء مع السلطات النقدية الفرنسية • وتحفظ الدول الاعضاء بأرصدها الذهبية وعملياتها الاجنبية لدى الخزينة الفرنسية مقابل الحصول على سندات بالفرنك الفرنسي • كما تحدد أيضا سعر الصرف بين العملات الوطنية مع الفرنك الفرنسي • وبدون موافقة الاجهزة النقدية الفرنسية لا تستطيع الدول الاعضاء أن تعقد صفقات تجارية مع العالم الخارجي ، والحسابات بين البلدان اعضاء المنطقة تجري بالفرنك الفرنسي •

مع تصاعد حركات المد الثوري في المستعمرات الفرنسية السابقة ، عمدت بعض البلدان المستقلة — الاعضاء في المنطقة — الى اتخاذ تدابير جدية ومستقلة في مجال السياسة النقدية والتجارية • فقد أسست مصارف الاصدار الوطنية الخاصة بها ، وأصبحت تحتفظ بأرصدها من الذهب والعملات الاجنبية في خزائنها الوطنية بعد أن كانت تودعه في الخزينة الفرنسية •

منطقة الدولار

يخضع عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريقين أولهما سيطرة رؤوس الأموال الأمريكية في هذه البلدان ، وثانيهما ارتباطها بكتلة اقتصادية تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكانا هاما فيها .

وليس لمنطقة الدولار أي أساس رسمي قانوني بسبب عدم وجود اتفاق بين حكومات المنطقة على انشائها . إلا أن التشريع النقدي في كثير من هذه الدول ينظر الى منطقة الدولار على أنها كتلة نقدية . فبعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب في الثلاثينيات من هذا القرن ربطت بلدان القارة عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي . لذلك نجد أن النظام النقدي والحسابات الخارجية للدول الأعضاء تعتمد على الدولار كملة أساسية .

تسم منطقة الدولار بالصفات التالية :

أولا : الحفاظ بشكل أو بآخر على العلاقة الثابتة بين الدولار والعملات الوطنية .

ثانيا : عدم وجود رقابة نقدية حكومية على تسوية الحسابات الخارجية مع الحكومات الأجنبية .

ثالثا : إن القسم الأكبر من مجموع الاحتياطات الوطنية بالعملات الأجنبية مودعة بالدولار في البنوك الأمريكية ، وتتم تسوية الحسابات الدولية لهذه البلدان عن طريق هذه البنوك .

إن تغفل رؤوس الأموال الأمريكية في اقتصاديات دول المنظمة ضمن للاحتكارات الأمريكية الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة . وسوقا صالحة لتصريف المنتجات المصنعة . وطبقا لذلك فإن التجارة الخارجية لبلدان منطقة الدولار تعتمد بصورة رئيسية على الولايات المتحدة الأمريكية . ولكي تتحرر هذه الدول من السيطرة الاقتصادية الأمريكية عليها أن تضرب مواقع الاحتكارات الأجنبية وتؤمها لكي توجهها الوجهة الصحيحة لتحقق عمليات التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي .

سوق الدولارات الاوربية

(سوق العملات الاوربية)

منذ منتصف الخمسينات حدثت تطورات هامة وملموسة بما يسمى « سوق الدولارات الاوربية » في مجال الائتمان الدولي . والمقصود بهذا السوق هو إجمالي العمليات المتحققة بالدولارات الامريكية خارج الولايات المتحدة الامريكية . أو بعبارة أخرى ، مجموعة الودائع بالدولار الامريكي التي تحتفظ بها البنوك الاوربية ، ومن بينها فروع البنوك الاوربية في اوربا ، والتي تستخدم في منح الائتمان بالدولار لمن يرغب به . ويتحقق القسم الاكبر من العمليات البعارة بالدولارات الاوربية في اسواق لندن وباريس وفرانكفورت ولوكسمبورغ وميلانو وغيرها .

تتم عملية جذب الدولارات عن طريق المصارف المتخصصة في التعامل بالدولارات الاوربية من خلال الفائدة المرتفعة على الدولارات المودعة بالمقارنة مع الفائدة التي تدفعها المصارف الامريكية على الودائع العاجلة . من جهة أخرى تأخذ المصارف المتخصصة في هذه العمليات فائدة أقل مما تأخذها المصارف الامريكية على القروض التي تقدمها للمستثمرين . وتغطي المصارف التي تتعامل في الدولارات الاوربية الخسارة التي قد تقع فيها هذه المصارف من جراء الاختلاف في سعر الفائدة عن طريق الارباح الوفيرة التي تحققها .

إن العوامل المباشرة التي تؤدي إلى توسيع سوق الدولارات الاوربية هي :

أولا : تفاقم أزمة ميزان المدفوعات الاميركي منذ عام ١٩٥٨ وزيادة المعجز فيه بشكل ملموس مما أدى إلى زيادة الارصدة الاجنبية بالدولارات الاوربية في اوربا الغربية وبلدان أخرى .

ثانيا : إن فرض القيود على تصدير رؤوس الاموال الخاصة إلى خارج الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٦٣ قد حولت السوق الدولية للقروض والسندات من الولايات المتحدة إلى بريطانيا وغيرها من بلدان اوربا الغربية .

ثالثا : سياسة الولايات المتحدة الامريكية نفسها لتقوية مواقع الدولار
الامريكي كعملة احتياطية دولية أساسية .

رابعا : سماح حكومات دول أوروبا الغربية بحرية تحويل العملات والارباح
ورؤوس الاموال منذ منتصف الخمسينات .

في الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٩ واستنادا إلى تقديرات بنك
التسويات المالية زادت الموارد النقدية المستخدمة في سوق الدولارات الاوربية من
٩ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار . وقفزت إلى ما يزيد قليلا عن ٣٠٠ مليار منها
إجمالي ٧٣٪ دولارات أمريكية .

مع بداية العمليات المتعمقة بالدولارات الامريكية شكلت الصفقات قصيرة
الاجل الحصة الرئيسية في قروض اسواق الدولارات الاوربية . أما في الاعوام
الاخيرة وبسبب انتقال السوق الدولية للقروض طويلة الاجل من الولايات المتحدة
إلى أوروبا الغربية ، وتزايد أهمية ودور هذه القروض ، فقد احتلت القروض
متوسطة الاجل الدور الرئيسي الذي كانت تقوم به القروض قصيرة الاجل .
ويسمي الاقتصاديون الرأسماليون هذه القروض بـ « القروض الاوربية » . وقد
ساعد على انتشار هذا النوع من القروض عدم وجود قيود قانونية على منحه .
وفي السنوات الاخيرة خضع اصدار القروض الاوربية بشكل أو بآخر للإشراف
والتوجيه والادارة .

التطورات الأخيرة في نظام بريتون وودز^(١)

إن الأحداث الثلاثة ذات التاريخ في حياة الدولار الأمريكي التي وقعت في فترة لا تتجاوز عاما ونصف في أوائل السبعينات ، هي انتهاء قابلية هذا الدولار للتحويل في ١٥ آب ١٩٧١ ، والتخفيض الأول في قيمته في ١٨ كانون الأول ١٩٧١ ، والتخفيض الثاني في قيمته في ١٣ شباط ١٩٧٣ ، قد تسببت في انزال الدولار الأمريكي عن عرشه الذي تربع عليه في قمة النظام النقدي الدولي (نظام بريتون وودز) طوال ربع قرن من الزمان ، وذلك بالنظر الى أنه كان نقطة الارتكاز في هذا النظام الذي أتى به اتفاق صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية لعالم مابعد الحرب العالمية الثانية . وقد كان من الطبيعي ان يستتبع نزول الدولار عن عرشه في قمة نظام بريتون وودز تفكك هذا النظام نفسه ووضع نهاية له . وهكذا انتهى نظام استقرار سعر الصرف ، وهو جوهر نظام بريتون وودز ، وحل محله نظام آخر أميل الى حرية سعر الصرف وقد عرف باسم « تعويم العملات » . هذا وكان قد ثار جدل مشهور في مجال العلاقات النقدية الدولية ابتداء من السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية حول أفضلية أو مزايا كل نظام ثبات سعر الصرف ، ونظام حرية سعر الصرف أو ثقله . ويستوي في معرض هذا الجدل أن يكون ثبات سعر الصرف واجبا إلى اتباع قاعدة الذهب أم إلى اتباع نظام نقدي دولي آخر مؤداه تثبيت أسعار صرف عملات دول العالم المختلفة بالنسبة إلى بعضها . وقد تحمس لنظام ثبات سعر الصرف أغلب الاقتصاديين ، ومن أبرزهم راجنار نيركس ، وكذلك المسؤولون عن الشؤون النقدية والبنوك المركزية في دول العالم المتقدم ، في حين تحمس لنظام حرية سعر الصرف عدد من الاقتصاديين أشهرهم ميلتون فريدمان وجيمس ميد .

والواقع أنه توجد طريقتان للنظر إلى التوازن الاقتصادي النقدي في علاقات الدولة بالعالم الخارجي ، وعلاقة سعر الصرف بهذا التوازن : إما أن يثبت سعر صرف عملة الدولة ، ويؤخذ على أنه هو نقطة المركز الثابتة التي إن حدث اختلال في علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي فإن التوازن فيها إنما يعود مرة

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور أحمد جامع ، القاهرة - ١٩٧١ (طبعة أولى) .

أخرى بمراعاة كاملة لنقطة المركز هذه ، وأما أن يترك سعر الصرف هذا يتقلب بحرية ، بحيث أنه إذا حدث اختلال في العلاقات المذكورة فإن عودة التوازن فيها إنما يتم بواسطة تغيير هذا السعر نفسه ، وذلك في الاتجاه الكفيل بإعادة التوازن .
ونعرض فيما يلي لوجهتي النظر هاتين الواحدة بعد الأخرى .

الدفاع عن ثبات سعر الصرف :

يستند هذا الدفاع ، من ناحية أولى ، إلى ما يتجده ثبات سعر الصرف من تحقيق التوازن التلقائي في ميزان مدفوعات الدولة ، وبالتالي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله ، وذلك على النحو الذي رأيناه عند دراسة نظام ثبات سعر الصرف . وإذا كان من شأن تغليب التوازن الخارجي في ظل هذا النظام أن يضطر الدولة إلى اتباع سياسة الانكماشية في الداخل في حالة تحقيق عجز في ميزان مدفوعاتها ، أو سياسة توسعية في حالة تحقيق فائض فيه و كان كلا من هذه السياسة وتلك هما في الواقع ظاهرتان مؤقتتان و ضرورتان لإعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة . وهما ظاهرتان مؤقتتان و ضرورتان لأنهما تحدان نفسيهما بنفسيهما . فالسياسة الانكماشية لأنها تؤدي إلى تخفيض مستوى الأسعار في الداخل بالمقارنة مع الأسعار العالمية سيترتب عليها زيادة صادرات الدولة ونقصان وارداتها ، مما يعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاتها بعد أن كان مختلا بالعجز ، وبالتالي تضع هذه السياسة الانكماشية نهاية لنفسها بنفسها . كذلك فإن السياسة التوسعية لأنها تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار في الداخل بالمقارنة مع الأسعار العالمية سيترتب عليها نقصان صادرات الدولة وزيادة وارداتها مما يعيد التوازن أيضا إلى ميزان المدفوعات بعد أن كان مختلا بالفائض ، وبالتالي تضع هذه السياسة التوسعية بدورها نهاية لنفسها بنفسها . وهكذا فإنه بدلا من النظر إلى سياسات الانكماش والتوسع على أنها شروط يجب مكافحتها ، فإنه يجب النظر إليها على العكس بأنها مجرد فترات انتقالية قصيرة الاجل لازمة لاتمام عملية التوصل إلى وضع التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة . ولا يعني تغليب التوازن الخارجي للدولة على الإطلاق التضحية بتحقيق الاستقرار أو التوازن الداخلي للاقتصاد القومي ، وإنما يعني على العكس وجوب السماح باحداث تغييرات

قصيرة الاجل في هذا الاقتصاد لاجل التوصل الى وضع للاستقرار والتوازن فيه ، يتفق مع وضع التوازن في العلاقات الاقتصادية للدولة بالعالم الخارجي . ويستند الدفاع عن ثبات سعر الصرف ، من ناحية ثانية ، الى أن تحرك سعر الصرف يتقلب بحرية من شأنه ادخال عنصر من المخاطرة وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية لا بد وأن يعرقل من حركة التبادل الاقتصادي الدولي ، ومن إتمام التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية على النطاق العالمي بأسره . فكما سبق أن ألمحنا عند دراسة تخفيف تقلب سعر الصرف ، فإن المصدر لسلعة ما في ظل حرية سعر الصرف لن يتمكن من معرفة مقدار ما سيتلقاه على وجه التاكيد من نقد وطني نتيجة لهذا التصدير اذا كان ثمن السلعة مقوما بالنقد الأجنبي وكان التحصيل سيتم بعد فترة معينة . كذلك فإن المستورد لسلعة ما لن يستطيع أن يعرف على وجه اليقين مقدار ما سيتعين عليه دفعه ثمنا للسلعة المستوردة اذا كان ثمن الشراء مقوما في شكل نقد أجنبي ، وكان الدفع سيتم بعد مرور مدة محددة . ذلك أن كل شيء إنما يتوقف على مستوى سعر الصرف في وقت التعاقد بالمقارنة بهذا المستوى نفسه في وقت التحصيل أو الدفع . فلو ارتفع سعر الصرف في الوقت الاخير عنه في الوقت الاول فسيلحق المصدر ضرر نتيجة لهذا ، لانه سيحصل في مقابل مقدار حصيله البيع بالنقد الاجنبي على مبلغ من العملة الوطنية أقل من ذلك الذي كان سيحصل عليه وفقاً لسعر الصرف الذي كان سائداً وقت التعاقد . وبالعكس ستتحقق مصلحة لهذا المصدر في حالة انخفاض سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت تحصيل ثمن البيع . أما بالنسبة الى المستورد فإن انخفاض سعر الصرف في وقت السداد عنه في وقت التعاقد سيلحق ضرراً به ، لانه سيفطر إلى دفع مبلغ بالعملة الوطنية سداداً لثمن السلعة المستوردة أكبر من ذلك الذي كان سيدفعه وفقاً لسعر الصرف الذي كان سائداً وقت التعاقد . وبالعكس ستتحقق مصلحة لهذا المستورد في حالة ارتفاع سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت سداد الثمن المذكور . والواقع أن تقلب سعر الصرف هو أمر أخطر من تقلب أي سعر آخر لان سعر الصرف وان كان في نهاية الامر ثمناً ، إلا أنه ثمن من نوع خاص جداً ، ويفوق في مغزاه أي ثمن آخر . فلو تغير ثمن سلعة كالتحاس مثلاً فإن العلاقة بين الوحدة من هذا المعدن والوحدة النقدية هي وحدها التي ستأثر بهذا التغير

في الشن • لكن تغير سعر صرف الليرة السورية مثلاً إنما يعني تغير العلاقات التائمة كافة بين كل السلع والخدمات السورية من جهة ، وكل السلع والخدمات التي تنتجها بقية الدول من جهة أخرى • ومن هنا كانت خطورة الآثار المترتبة على ترك أسعار صرف عملات الدول المختلفة تتقلب بحرية •

ويستند الدفاع عن ثبات سعر الصرف ، من ناحية ثالثة وأخيرة ، إلى أن نشاط المضاربين سيشكل عامل اضطراب وعدم استقرار في سوق الصرف الاجنبي، من شأنه مضاعفة ما قد يحدث من اختلال بين عرض العملة الوطنية والطلب عليها بواسطة المتعاملين في هذا السوق • ففي حالة اتجاه سعر الصرف إلى الانخفاض نتيجة زيادة عرض العملة الوطنية على الطلب عليها ، وعدم وجود ضمان بتدخل السلطات العامة لمنع انخفاضه بعد حد معين سيعمد المضاربون ، الذين يتوقعون استمرار سعر الصرف بالانخفاض في المستقبل ، إلى بيع العملة الوطنية وشراء العملات الاجنبية بنية تحقيق الارباح في المستقبل عندما ينخفض سعر العملة الوطنية الى حد كاف ، ويقومون عندئذ بتحويل مالدبهم من عملات أجنبية الى عملة وطنية • وبهذا يبرز نشاط المضاربين اتجاه سعر الصرف الى الانخفاض والابتعاد به أكثر فأكثر عن مستواه السابق • ويحدث العكس في حالة اتجاه سعر الصرف الى الارتفاع ، اذ يبرز هذا الاتجاه نشاط المضاربين الذين يعمدون في هذه الحالة الى شراء العملة الوطنية وبيع العملات الاجنبية • ولا يقتصر الامر في ظل حرية الصرف على ما تسببه حركات رؤوس الاموال قصيرة الأجل بضية المضاربة على هذا النحو من مضاعفة ما قد يحدث من تقلب في سعر الصرف انخفاضاً وارتفاعاً ، بل ان المعاملات الاقتصادية المادية نفسها قد تتأثر بجو المضاربة السائد • فعندما ينخفض سعر الصرف ويتوقع المتعاملون في الداخل والخارج استمرار هذا الاتجاه الى الانخفاض ، سيعجل المقيمون بمشترياتهم من الخارج ، وسيقلل غير المقيمين من مشترياتهم من الدولة مما يزيد من عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها ، ويقوي بالتالي من الانخفاض في سعر الصرف • وهكذا تؤدي المضاربة من كل نوع في ظل حرية الصرف الى مضاعفة ما قد يحدث من تقلب مبدئي في سعر الصرف والابتعاد بهذا السعر أكثر فأكثر عن مستواه السابق •

الدفاع عن حرية سعر الصرف :

لقد استند أنصار حرية سعر الصرف أو تقلبه في دفاعهم عن هذا النظام ، من ناحية أولى ، إلى ما يترتب على نظام ثبات سعر الصرف من إجبار الدولة على إخضاع اقتصادها القومي ومستوى الدخل والعمالة فيها لحالة ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجي ، مما يحرمها من كل حرية في اتباع السياسة النقدية المناسبة لوضع الاقتصاد القومي والكفيلة بتحقيق استقراره عند مستوى العمالة الكاملة . ففي ظل حرية الصرف يمكن لعرض النقود في الاقتصاد القومي أن يتبع أوضاع هذا الاقتصاد نفسها بما يتناسب مع كل وضع ؛ وذلك بغض النظر عما إذا كان هناك فائض أو عجز يتحقق في ميزان المدفوعات . أما مهمة علاج هذا العجز أو الفائض فيتكفل بها ما يحدث من تغير في سعر الصرف ارتفاعا وإنخفاضاً مما يعيد التوازن الى الميزان مرة أخرى ، وذلك على النحو الذي رأيناه عند دراسة توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام حرية سعر الصرف .

وعلى خلاف الحال في ظل ثبات سعر الصرف حيث يقع الضغط كله تقريباً على دولة العجز وحدها لاتباع سياسة انكماشية قاسية تهدف الى إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها المختل ، كما سبق أن رأينا ، فإن عودة التوازن في ظل حرية الصرف إنما يتم بتكاتف دولتي العجز والفائض معاً في الوقت نفسه . وبالاختصار فإن نظام حرية سعر الصرف إنما يسمح لقوى السوق بالعمل التلقائي لإعادة التوازن الى علاقات الدولة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن طريق التغيرات في سعر الصرف ، وذلك في الوقت نفسه الذي يكفل فيه أكبر قدر من الحرية لكل دولة لكي تتابع أهدافها في الاستقرار الاقتصادي والعمالة الكاملة في الداخل .

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف ، من ناحية ثانية ، الى أنه يمكن علاج المخاطرة والعدم اليقين للصيقين بنظام حرية الصرف ، وذلك إذا ما وجدت سوق منظمة لعمليات الصرف الآجلة يمكن للمتاملين فيها أن يتجنبوا آثار ما قد يحدث من تقلب بأسعار الصرف في الفترة الواقعة ما بين إبرامهم لمقود البيع أو الشراء من الخارج ، ووقت التحصيل أو الدفع الفعلي لأثمان البيع أو الشراء .

وفي مثل هذا السوق يمكن للمصدر الذي يتعاقد اليوم على بيع سلعة ما

بشأن مقوم بنقد أجنبي سيحصل عليه بعد فترة معينة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يبيع به هذا النقد عندما يحصل عليه . كما يمكن للمستورد الذي يتعاقد اليوم على شراء سلعة ما بشأن مقوم بنقد أجنبي سيتم دفعه بعد مدة محددة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يشتري منه به هذا النقد عندما يحين وقت الدفع . وبهذا يتمكن كل من المصدر والمستورد من تأمين نفسه ضد مخاطر احتمال تغير سعر الصرف ما بين وقت التعاقد ووقت التحصيل أو الدفع . إلا أنه يلاحظ في الواقع أن سوق عمليات الصرف الآجلة لا تتوافر دائماً بالنسبة إلى كل العملات، حتى وإن توافرت فهي مكلفة لمن يلجأ إليها ، وبالتالي فإنها تشكل عبء إضافية أمام التبادل التجاري الدولي .

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف ، من ناحية ثالثة وأخيرة ، إلى أن نشاط المضاربين لا يتحتم أن يشكل عامل اضطراب أو عديم استقرار في سوق الصرف الأجنبي ، من شأنه زيادة الابتعاد بسعر الصرف أكثر فأكثر عن مستواه السابق في حالة حدوث ابتعاد أولي عن هذا المستوى . فإذا تمكن المضاربون من التوصل إلى تقدير سليم لمدى انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف الذي يتعين حدوثه حتى يمكن التوصل إلى توازن جديد لميزان المدفوعات ، وبالتالي حالة استقرار جديدة في سوق الصرف الأجنبي ، فسيميلون إلى العكس من اتجاه الريح عندما يقترب سعر الصرف من المستوى الكفيل بتحقيق توازن ميزان المدفوعات من جديد ، مما يجعل العودة هذا التوازن وبالتالي باستقرار سوق الصرف الأجنبي .

ففي حالة زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها وميل سعر الصرف إلى الانخفاض واعتقاد المضاربين أنه مؤقت ، وانه انخفاض مناسب فعلاً لسعر الصرف ، فسيمدون عندئذ إلى بيع العملات الأجنبية الغالية نسبياً ، ويشترون العملة الوطنية الرخيصة نسبياً أيضاً مما يوقف اتجاه سعر الصرف إلى الانخفاض ويحدث العكس في حالة ميل سعر الصرف إلى الارتفاع . وهكذا يمكن لحركات رأس المال قصيرة الأجل بواسطة المضاربين أن تكون عامل استقرار في سوق الصرف الأجنبي وليس عامل اضطراب . إلا أنه يلاحظ في الواقع أنه لا يمكن التأكيد مقدماً من أن

تقديرات المضاربين لاتجاه الغير في سعر الصرف ، وكذلك هل هي تقديرات سليمة تماما .

ويتضح مما تقدم انه لا يمكن في الحقيقة الادعاء بان أيًا من نظامي الصرف هو نظام أمثل يجمع المزايا كلها ويخلو من العيوب جميعها . فالواقع هو أن لكل من ثبات سعر الصرف وحرية مزايا لا يمكن انكارها . ومع هذا فإن الاتجاه العام لدى الغالبية العظمى من الاقتصاديين ، وكذلك لدى المسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسات النقدية في الدول المتقدمة ، يميل الى تفضيل ثبات سعر الصرف على تقلبه مع عدم اعتبار هذا الثبات مرادفًا للجمود المطلق . والذي نراه شخصيا هو أن نظاما لسعر الصرف أميل إلى الثبات منه السى التقلب بحرية سيسهل أكثر من إجراء المدفوعات الدولية ، وبالتالي سيسهم أكثر في تقوية التعادل الاقتصادي الدولي .

وقد استلزم الامر مرور بضع سنوات حتى يتمكن صندوق النقد الدولي ، بوصفه الحارس الامين على نظام استقرار سعر الصرف ، من التكيف مع الوضع الجديد للعلاقات النقدية الدولية ، ومن تعديل اتفاق انشائه بما يتلاءم مع هذا الوضع الجديد . وقد تم بمقتضى التعديل الثاني لاتفاق الصندوق الذي دخل حيز التنفيذ في أول نيسان ١٩٧٨ ، وعرف باسم « اتفاق جاميكا » .

وأخيرا فقد واكب هذه التطورات في نظام بريتون وودز وضع نهاية للدور النقدي الذي كان الذهب يقوم به في النظام النقدي الدولي لعالم مابعد الحرب العالمية الثانية . وسندرس كل هذا في الابحاث الثلاثة الآتية :

البحث الاول : تمويل العملات

البحث الثاني : التعديل الثاني لاتفاق الصندوق (اتفاق جاميكا)

البحث الثالث : نهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي

البحث الاول

تعويم العملات

نحن نعلم أنه في ظل استقرار سعر الصرف الذي أتى به نظام بریتون وودز تكون أسعار صرف العملات المختلفة ثابتة ، وذلك نتيجة لتعريف الوحدة الواحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار الأمريكي المعروف هو نفسه في شكل وزن محدد من الذهب ، وهو ما يطلق عليه سعر التعادل للعملة ، ولا يمكن لسعر التعادل هذا ان يتقلب ارتفاعاً أو انخفاضاً الا في حدود ضئيلة بلغت $\frac{1}{2}\%$ في كانون الاول ١٩٧١ . وهناك التزام على البنك المركزي لكل دولة بالمحافظة على سعر التعادل هذا للعملة الوطنية وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف ببيع العملات الأجنبية — أساساً للدولار — أو بشرائها بحسب الحاجة على النحو الذي يثبت سعر صرف العملة الوطنية على أساس سعر التعادل وفي الحدود المسوح بها لتقلبه . ولا يتغير سعر التعادل رسمياً إلا وفقاً لقواعد محددة بكل دقة ، وذلك في حالة معاناة الدولة من اختلال أساسي ومستمر في ميزان مدفوعاتها .

لكن استقرار سعر الصرف هذا ، وهو جوهر نظام بریتون وودز ، قد شهد تحولاً عميقاً وجذرياً في السنوات الاولى من السبعينات عندما تخلت البنوك المركزية ، سواء اكان ذلك في خطوات فردية أم في خطوات مشتركة ، عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها في السوق ، فيرتفع سعر صرف العملة في حالة الزيادة النسبية للطلب عليها على عرضها ، وينخفض في حالة الزيادة النسبية لعرضها عن الطلب عليها .

فكان سعر صرف العملة قد أصبح في ظل الاوضاع الجديدة للعلاقات النقدية الدولية في أوائل السبعينات طافياً أو عائماً على سطح الماء ، ويمكن لمستواه بالتالي

أن يرتفع أو أن ينخفض بحسب ظروف عرض العملة والطلب عليها ، بعد أن كان هذا المعر ثابتا من قبل .

ولهذا فقد اشتهر النظام النقدي الدولي الجديد باسم « تعويم العملات » ، أو « التعويم » اختصارا ، وهو لا يمدو في الواقع أن يكون نظام حرية سعر الصرف بصفة أساسية .

ويفرق بين التعويم النقي والتعويم غير النقي . ويكون التعويم نقيا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين . ويكون غير نقي عندما يتدخل لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حداً معيناً . كذلك يفرق بين التعويم المستقل أو الفردي والتعويم المشترك أو الجماعي . ويكون التعويم مستقلا عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أية عملة أو عملات أخرى ، ويكون مشتركا إذا ما حدث مثل هذا الارتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها ، فترتفع هذه الاسعار سوياً أو تنخفض كذلك .

نيسان ١٩٧٢ : التعويم الاوربي (الثعبان داخل النفق) :

على الرغم من أن اتفاق صندوق النقد الدولي قد سمح لسعر صرف عملة الدولة العضو فيه بالتقلب بنسبة ١٪ ارتفاعا أو انخفاضاً عن سعر التعادل ، أي عن سعر تعادلها بالدولار الأمريكي ، فإن مجموعة دول أوروبا الغربية ، ومن بينها دول الجماعة الاقتصادية الاوربية قد اتفقت على انقاص هامش التقلب هذا الى (٠.٧٥ ٪) فقط ، وذلك من أول كانون الثاني ١٩٥٩ ، تاريخ بدء عمل الاتفاق النقدي الاوربي الذي حل محل اتحاد المدفوعات الاوربي . ومعنى هذا أنه يمكن في لحظة معينة أن يبلغ الفارق ما بين سعري صرف عملتين ١ ٪ . وذلك في حالة ما إذا انخفض سعر صرف إحدى العملاتين عن سعر تعادلها بالدولار بمقدار ٢/٣ ٪ ، وارتفع سعر صرف العملة الاخرى عن سعر تعادلها بالدولار بمقدار ٢/٣ ٪ . أيضا فانه

يمكن ما بين لحظتين معينتين أن يبلغ هامش أو حدّ التقلب ما بين سعري صرف عملتين معينتين $\frac{3}{4}$ وذلك في حالة ما إذا ارتفع سعر صرف إحدى العملتين في لحظة ما بمقدار $\frac{1}{4}$ عن سعر تعادلها بالدولار بعد أن كان منخفضاً عنه بمقدار $\frac{1}{4}$ في لحظة سابقة ، وقد حدث العكس تماماً بالنسبة الى العملة الاخرى ما بين هاتين اللحظتين ، فانخفض سعر صرفها بمقدار $\frac{1}{4}$ عن سعر تعادلها بالدولار بعد أن كان مرتفعاً عنه بمقدار $\frac{1}{4}$ عنه .

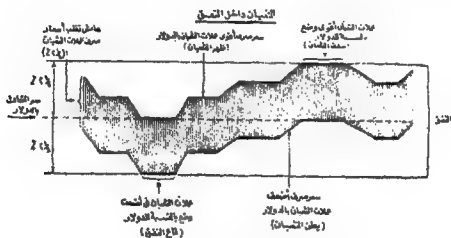
وفي ١٨ كانون الاول ١٩٧١ سمح اتفاق (واشنطن) أو (سميثونيان) بزيادة نسبة تقلب أسعار صرف العملات إلى $\frac{1}{2}$ ($\frac{20}{100}$) ارتفاعاً وانخفاضاً عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار التي تم التوصل إليها بمقتضى هذا الاتفاق . ومعنى هذا أنه يمكن أن يبلغ الفارق في لحظة معينة ما بين سعري صرف عملتين $\frac{1}{4}$ ، وأن يبلغ هامش التقلب ما بين لحظتين معينتين ما بين سعري صرف عملتين $\frac{1}{2}$. وقد رأت الجماعة الاقتصادية الاوربية أن مثل هذه الهوامش أو الحدود لتقلب أسعار صرف عملاتها فيما بينها هي اكبر مما يمكنها أن تسمح به ، لأنها تسبب في عرقلة التبادل بين دولها فضلاً عن أنها لا تتفق مع ما تنشده من إقامة سوق موحدة للتجارة متحررة من المقبات على قدر الامكان . ولهذا ، وأيضاً رغبة في تشجيع التعاون والتنسيق النقديين بين دول هذه الجماعة ، والشروع في تكوين منطقة نقدية مستقلة تجميعها ، فقد اتفقت الجماعة الاقتصادية الاوربية في ٧ آذار ١٩٧٣ في (بروكسل) من حيث المبدأ على تقليل هوامش تقلب أسعار صرف عملاتها بمرحله ، بحيث لا يتجاوز الفارق الموجود في لحظة معينة بين سعري صرف أقوى عملة وأضعف عملة $\frac{1}{2}$ بعد أول تموز التالي على الأقل .

وفي ١٠ نيسان ١٩٧٣ عقد محافظو البنوك المركزية في الجماعة الاقتصادية الاوربية اتفاقاً في مدينة (بال) بسويسرا ، عرف باسم « اتفاق بال » ، يقضي بان يتم تنفيذ هامش التقلب الجديد ($\frac{1}{2}$) من يوم ٢٤ نيسان ١٩٧٣ ، وبهذا أصبحت نسبة التقلب المسموح بها بين سعري صرف أية عملتين من عملات دول الجماعة (الست في ذلك الوقت : فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) مساوية لنسبة التقلب المسموح بها بمقتضى اتفاق (واشنطن) في

كانون الاول ١٩٧١ ما بين سعر صرف أية عملة من هذه العملات وسعر تعادلها بالدولار ، أي $\frac{1}{2}$ ٪ . كذلك أصبح هامش التقلب المسبوح به ما بين سعر صرف أية عملة من هذه العملات وسعر التعادل المركزي ، ويقصد به سعر الصرف المحدد لهذه السلة بأية عملة أخرى من العملات المذكورة وفقا لسعر تعادل كل منها ، هو $\frac{1}{8}$ ٪ (١.٢٥ ٪) ارتفاعا أو انخفاضاً عن السعر المذكور .

وقد انضمت كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى هذا التنظيم النقدي الجديد في أول مايو ١٩٧٢ ، ثم انضمت النرويج في ٢٣ أيار من العام نفسه . لكن انجلترا والدانمرك وايرلندا ما لبثت ان خرجت من التنظيم في ٢٣ حزيران من العام نفسه ، ثم عادت الدانمرك اليه في ١٢ تشرين الاول من العام نفسه . وفي ١٤ شباط ١٩٧٣ انسحبت إيطاليا من التنظيم .

وسنعرض بعد قليل ما حدث بعد هذا التاريخ من تطورات في التنظيم . وقد عرف التنظيم النقدي الجديد الذي أتى به « اتفاق بال » باسم قد يبدو غريبا للوهلة الاولى : الثعبان الاوربي ، وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق . أما إطلاق اسم الثعبان على النظام فراجع إلى حركته من يوم لآخر صهـ : ١ وهبوطا ويبدو كأنه يتلوى كثعبان . وأما أنه داخل النفق فراجع إلى أنه توجد حدود عليا وحدود دنيا لحركته هذه وهو يتلوى ، فكأنه يتلوى داخل نفق . ولنوضح الامر بالرسم التالي :



وفي هذا الرسم تشكل المساحة المظللة منطقة الثعبان . وواضح أن ارتفاع الثعبان ، أي المساحة الرأسية بين رأسه ويطنه ، هو ارتفاع ثابت بمرور الوقت مهما كان من حركته وهو يتلوك صعوداً وهبوطاً . ويمثل ارتفاع الثعبان هذا هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملات الثعبان وهو $\frac{1}{2}\%$ — كما سبق أن ذكرنا — أي الحدود القصوى التي يمكن لسعر صرف أقوى عملة بالدولار أن يتعد بها عن صرف أضعف عملة من هذه العملات بالدولار أيضاً . وبالطبع فإنه عند ظهور الثعبان نجد أقوى عملة ، كما أن عند بطنه نجد أضعف عملة من عملات الثعبان وذلك كما هو موضح بالرسم . أما بين هاتين العملتين ، أي فسي جسم الثعبان ، فتجد بقية العملات . لكنه ليس من المحتم أن يكون هامش التقلب الفعلي بين أسعار صرف عملات الثعبان في كل وقت من الأوقات هو $\frac{1}{2}\%$ ، فهذه هي الحدود القصوى المسموح بها فحسب ، والتي أظهرناها وحدها في الرسم .

ومن الممكن أن يقل ذلك الهامش في وقت ما عن هذه النسبة ، وهنا يقل ارتفاع الثعبان بالتالي . ولا يوجد في الرسم تصوير لمثل هذا الموقف . وإذ فاق من التصور أن يتلاشى هذا الارتفاع كلية ، يلتصق ظهر الثعبان بيطنه وتكون أمام خط وليس منطقة وذلك في كل وقت تكون فيه أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار هي بالضبط أسعار تعادلها بالدولار ، أو تختلف فيه أسعار صرف تلك العملات عن أسعار تعادلها بالدولار ولكن بنسبة واحدة . ولا يوجد في الرسم تصوير لمثل هذا الموقف أيضاً . وبالنظر إلى أن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار إنما ترتفع مما أو تنخفض مما ، وذلك في حدود النسبة القصوى المسموح بها ، كهامش لتقلب هذه الأسعار أو لابتعادها عن بعضها ، وهي $\frac{1}{2}\%$ ، فقد عرف هذا التنظيم النقدي أيضاً بالتعويم المشترك أو بالتعويم المتناسق . أما خروج إحدى العملات أو انسحابها من الثعبان فيحدث عندما لا تستطيع أضعف عملة أن تحافظ على وجودها داخل منطقة الثعبان ، عند بطنه بالطبع ، أي عندما تعجز عن أن تحافظ على نسبة $\frac{1}{2}\%$ كفارق بين سعر صرفها بالدولار وسعر صرف أقوى عملات الثعبان بالدولار ، عند ظهره بالطبع . وهنا تخرج أضعف عملة من بطن الثعبان في اتجاه النزول ، ويزيد الفارق عن بين سعر صرفها بالدولار وسعر صرف أقوى عملة في الثعبان عن $\frac{1}{2}\%$ هذا عن الثعبان .

أما عن النفق ، فانه يمثل المجال الذي يمكن لاسعار صرف عملات الثعبان أن تتحرك داخله ، أي الهامش الذي يمكن لاسعار صرف هذه العملات بالدولار أن تتقلب في حدوده . وفي منتصف النفق نجد سعر تعادل العملة بالدولار كما هو موضح بالخط الأفقي المتقطع في الرسم . ويمكن لسعر صرف العملة أن يرتفع عن سعر التعادل هذا ، ولكن بنسبة $\frac{1}{4}\%$ كحد أقصى ، وهنا نصعد إلى سقف النفق . كما أنه يمكن لذلك السعر أن ينخفض عن سعر التعادل ، ولكن بنسبة $\frac{1}{4}\%$ كحد أقصى : وهنا نزل إلى قاع النفق . ومعنى هذا أن ارتفاع النفق هو $\frac{1}{4}\%$ ، بمعنى أنه يمكن لسعر صرف العملة بالدولار في وقت ما أن يختلف عن سعره في وقت آخر بمقدار $\frac{1}{4}\%$ ، وذلك إذا ما كان هذا السعر مرتفعا عن سعر التعادل بمقدار $\frac{1}{4}\%$ في وقت ما ، أي كان عند سقف النفق ، ثم أصبح منخفضا عنه بمقدار $\frac{1}{4}\%$ في وقت آخر ، أي أصبح عند قاع النفق ، أو على العكس . وهذا الهامش لتقلب أسعار الصرف هو ما اتفق عليه في واشنطن في كانون الاول ١٩٧١ . وهذا عن النفق .

أما عن الثعبان داخل النفق فيعني أن ارتباط أسعار صرف عملات الثعبان ببعضها بحيث لا يجاوز الفرق بين سعر صرف أضعفها وسعر صرف أقواها بالدولار $\frac{1}{4}\%$ إنما يتم بمراعاة أن يكون الحد الأقصى لانخفاض سعر صرف أضعفها عن سعر تعادلها بالدولار هو $\frac{1}{4}\%$ ، وان يكون الحد الأقصى لزيادة سعر صرف أقوى عملات الثعبان هو بالضبط سعر تعادلها بالدولار . وهنا تكون عملات الثعبان في أضعف وضع بالنسبة للدولار ، ويكون جسم الثعبان بأكمله في النصف الأسفل من النفق ، كما هو موضح بالرسم . أما في الحالة الثانية فسيكون سعر صرف أضعف عملة من عملات الثعبان هو بالضبط سعر تعادلها بالدولار . وهنا تكون عملات الثعبان في أقوى وضع بالنسبة للدولار ، ويكون جسم الثعبان بأكمله في النصف الأعلى من النفق كما هو مبين بالرسم أيضا . ومن الواضح أنه في الحالات كافة يكون الثعبان داخل النفق كما يظهر في الشكل .

وحتى تحافظ دول الثعبان على بقاء أسعار صرف عملاتها بالدولار داخل النفق ، أي في حدود $\frac{1}{4}\%$ من أسعار تعادلها بالدولار ارتفاعا أو انخفاضا ، فإن

بنوكها المركزية تتدخل في أسواق الصرف مشترية للدولار وبائعة لعملاتها ، أو بائعة للدولار ومشتريه لعملاتها بحسب الحال . لكنه لكي تحافظ هذه الدول على أسعار صرف عملاتها داخل الثعبان نفسه ، أي في حدود $\frac{1}{2}\%$ ما بين سعر صرف أقوى عملة بالدولار وسعر صرف أضعف عملة به ، فإن بنوكها المركزية تتدخل ، وفقا لاتفاق (بال) ، بائعة ومشتريه لعملاتها هي ذاتها ، حيث يعرض البنك المركزي للعملة القوية مقادير من عملته في السوق مقابل العملة الضعيفة ، كما يضع مقادير أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة ، تمكنه من بيعها في السوق مقابل عملته الضعيفة . وبذلك يمنع سعر صرف العملة الضعيفة عن الانخفاض عن الحد الأدنى لها من التقلب المسموح به ، أي الانخفاض عن بطن الثعبان . وفي الوقت نفسه يمنع سعر صرف العملة القوية عن الارتفاع عن الحد الأقصى لهذا الهامش ، أي الارتفاع عن ظهر الثعبان . وتتم تسوية الارصدة الدائنة للبنوك المركزية لدول العملات القوية لدى البنوك المركزية لدول العملات الضعيفة خلال فترة شهر . ومن الممكن أن تمتد هذه الفترة إلى ثلاثة شهور . وقد سمح لدول العملات الضعيفة أن تستخدم الدولار في تسديد ديونها تلك .

أذار ١٩٧٣ : الثعبان الاوربي (الثعبان خارج النفق) :

بعد أن انتهت أزمة شباط ١٩٧٣ النقدية باقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية بنسبة 10% في ١٢ شباط هذا على النحو السابق الاشارة اليه عند الكلام عن انتهاء قابلية الدولار للتحويل وتخفيض قيمته ، لم تستقر الاوضاع النقدية الدولية تماما ، بل استمرت حركات رؤوس الاموال في اتجاه اليابان وسويسرا والدول الاوربية الاعضاء في تنظيم الثعبان . وبلغ من عنف هذه الحركات أن اضطرت البنوك المركزية للدول الاوربية الى شراء 376 مليار من الدولارات في يوم واحد هو يوم الخميس اول آذار ١٩٧٣ بنية تدعيم الدولار الأمريكي وعدم السماح لقيمه بأن تنخفض عن سعر التعادل بأكثر من $\frac{1}{2}\%$ كما يقضي بهذا اتفاق واشنطن أو سميثونيان . وترتب على هذا أن أعلنت كل من سويسرا واليابان تعويم عملتيهما ، ومعنى هذا الكف عن التدخل

في أسواق الصرف الأجنبية فيها بشراء الدولار منعا لبعده من الانخفاض عن $\frac{1}{2}\%$ عن سعر التبادل .

أما دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وكانت قد بلغت تسعا في ذلك الوقت ، فقد اجتمع وزراء مالياتها واقتصادها في بروكسل ليلة الاحد - الاثنين ١١ - ١٢ آذار ١٩٧٣ ، واتفقت الدول الست الاعضاء في تنظيم الثعبان وهي (ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والدانمرك ولوكسمبورج) بالإضافة الى الترويج على اعفاء بنوكها المركزية من التزامها بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبية لتدعيم سعر الدولار الأمريكي بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن $\frac{1}{2}\%$ عن سعر التبادل ، وفي الوقت نفسه اتفقت هذه الدول على الاستمرار في الإبقاء على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها عند نسبة $\frac{1}{2}\%$ كحد أقصى ، أي الاستمرار في التعويم المشترك أو الجماعي لعملاتها . ومعنى هذا أن النفق قد انتهى ، وبقي الثعبان . ومن هنا سمي التنظيم الجديد بالثعبان خارج النفق . أما بقية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وهي إيطاليا وفرنسا وأيرلندا فقد استمرت في تعويم عملاتها بصفة مستقلة أو فردية كما كانت الحال من قبل ، أي أنها استمرت خارج تنظيم الثعبان . وفي ١٦ آذار ١٩٧٣ انضمت السويد الى تنظيم الثعبان خارج النفق .

وفي اليوم نفسه (١٦ آذار ١٩٧٣) أخذت الدول العشر الغنية علماً بقرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالتعويم المشترك لعملاتها دون أي ارتباط بالدولار . وقد اتفقت هذه الدول ، على الرغم من هذا ، على أن التدخل الرسمي لتدعيم الدولار قد يكون مفيداً في بعض الأحيان . والواقع هو أنه ظهر بوضوح من التعليقات الرسمية المصاحبة لقرار ١١ آذار ١٩٧٣ أن انتهاء ارتباط التعويم المشترك لعملات دول الثعبان بالدولار الأمريكي لا يعني الحرية المطلقة لاسعار صرف تلك العملات كي تتحدد عند أي مستوى تفرضه قوى العرض والطلب بالنسبة للدولار الأمريكي . فكما صرح الدكتور (كلازين) رئيس البنك المركزي الألماني (البوند سبنك) فإنه ليس من شأن قرارات بروكسل منع البنوك المركزية بتاتا من التدخل في أسواق الصرف الأجنبية في بلادها . وهكذا يمكن أن تتدخل هذه

البنوك بشراء الدولار الأمريكي تدعيماً لسعره وذلك في كل حالة يزداد عرضه الى درجة من شأنها رفع أسعار عملاتها الى حد يحتمل أن يهدد بتجاوز ما يمتدق ان الاقتصاديات القومية لهذه الدول قادرة على تحمله . وهنا تكون امام تعويم غير نقسي .

وفي ٣ نيسان ١٩٧٣ أنشأت الجماعة الاقتصادية الاوربية الصندوق الاوربي للتعاون النقدي الذي بدأ العمل في أول حزيران التالي ، وتولى ادارته بنك التسويات الدولية في بال بسويسرا . وتولى هذا الصندوق تنظيم عمليات تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الاجنبية في دول الثعبان الاوربي بغية الابقاء على هامش التقلب المحدد لاسعار صرف عملاتها ، أي $\frac{1}{2}\%$ ارتفاعاً أو انخفاضاً عن سعر التعادل المركزي . وقد استخدم البنك بصفة أساسية كلفة مقاصة ما بين دول الجماعة الاعضاء في تنظيم الثعبان ، ووصلت أصوله الى ما قيمته ثمانية مليار دولار من عملات الدول الاعضاء في تنظيم الثعبان ، منها ما قيمته ٤٣٣ مليار دولار من العملات القوية ، وذلك فضلاً عن ملياري من الدولارات الامريكية .

والحقيقة هي أن التعويم المشترك لعملات دول الثعبان الاوربي لم يرس في طريقه دون مشكلات ، فقد تعرضت بعض هذه العملات لانخفاض أسعارها عن سعر التعادل المركزي في حين تعرض البعض الآخر ، على العكس ، لارتفاع أسعارها عن سعر التعادل المركزي . وهذا أمر مفهوم ، إذ طالما أن دول الثعبان لا تحقق معدل النمو الاقتصادي نفسه فيها ، ولا تشهد معدل التضخم ذاته من هام الى آخر ، فانه سيكون من المحتم أن تتجه أسعار عملات بعض هذه الدول الى الانخفاض عن أسعار التعادل المركزي والبعض الآخر الى الارتفاع عنه ، ومن ثم تحدث حركات لرؤوس الاموال ومضاربات على العملات التي تميل أسعارها الى الارتفاع ، ولن تكفي بضعة مليارات من الدولارات لمواجهة مثل هذه المضاربات ان حدثت على نطاق واسع ومتكرر وفي الاتجاه نفسه . هذا من ناحية .

ومن ناحية ثانية ، فقد حدثت عدة تغييرات في أسعار صرف أو قيم بعض

عملات دول الثعبان منذ آذار ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٨ . فقد رفعت قيمة المارك الألماني في ١٦ آذار ١٩٧٣ مع بدء عمل تنظيم الثعبان خارج النفق بنسبة $\frac{3}{5}$ حتى يمكن التخفيف من حركة الارتفاع المنتظرة لأسعار صرف عملات دول الثعبان . ثم رفعت قيمة هذا المارك مرة أخرى في ٢٩ حزيران التالي بنسبة $\frac{1}{5}$. وفي ١٥ أيلول التالي رفعت قيمة الفلورين الهولندي بنسبة $\frac{1}{5}$ ، وفي ١٥ تشرين الثاني التالي رفعت قيمة الكرونة النرويجية بنسبة $\frac{1}{5}$. وفي ١٧ تشرين الأول ١٩٧٦ رفعت قيمة المارك الألماني مرة ثالثة بنسبة $\frac{1}{2}$ ، في حين خفضت قيمة الكرونة السويدية والكرونة النرويجية بنسبة $\frac{1}{1}$ لكل منهما ، وخفضت قيمة الكرونة الدانمركية بنسبة $\frac{1}{4}$. وفي نيسان ١٩٧٧ خفضت قيمة كل من الكرونة النرويجية والكرونة الدانمركية مرة ثالثة بنسبة $\frac{1}{3}$. وفي شباط ١٩٧٨ خفضت قيمة الكرونة النرويجية بنسبة $\frac{1}{8}$. وفي ١٦ تشرين الأول رفعت قيمة المارك الألماني بنسبة $\frac{1}{2}$ مقابل كل من الكرونة الدانمركية والكرونة النرويجية . وتمكس هذه التغيرات المتواصلة كلها في أسعار صرف عملات دول الثعبان ارتفاعا وانخفاضاً بصفة أساسية النتائج المتباينة التي تمكنت كل دولة من هذه الدول تحقيقها على المستوى الاقتصادي .

ومن ناحية ثالثة وأخيرة ، فقد ترك الفرنك الفرنسي تنظيم الثعبان الأوروبي في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٤ ، وأصبح معوماً تعومياً مستقلاً أو فردياً وانخفضت قيمته عن سعر التعادل المركزي بنسبة تتراوح ما بين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{5}$ ، وعاد الفرنك وانضم الى التنظيم في ١٠ تموز ١٩٧٥ على أساس سعره الذي كان سائداً وقت تركه . لكن الفرنك الفرنسي عاد وترك التنظيم مرة أخرى بعد خمسة عشر شهراً في ١٥ آذار ١٩٧٦ وانخفضت قيمته بنسبة تتراوح ما بين $\frac{1}{5}$ و $\frac{1}{6}$ عن سعر التعادل المركزي ، وظل الفرنك الفرنسي خارج التنظيم حتى نهاية ١٩٧٨ . كذلك تركت السويد التنظيم في ٢٩ آب ١٩٧٧ وخفضت قيمة عملتها في الوقت نفسه بنسبة $\frac{1}{10}$ من سلة من العملات تحتوي على ١٥ عملة تقرر أن ترتبط بها الكرونة السويدية منذ ذلك التاريخ . وفي ١٢ كانون الأول قررت النرويج ترك تنظيم الثعبان وربط عملتها بسلة من عملات الدول الأكثر أهمية في مجال معاملاتها التجارية ، ويحتل الدولار مركز الصدارة في هذه السلة .

أما الأسباب التي كانت الدول تختار لاجلها أن تترك تنظيم الثعبان وبالتالي ترك سعر صرف عملتها مقوماً بصفة فردية أو مستقلة فهي الرغبة في السماح لسعر الصرف هذا بأن ينخفض إلى مستوى أدنى من الحد الأدنى الذي يسمح به تنظيم الثعبان (وهو $\frac{1}{2}\%$ من سعر التعادل المركزي) مما يشجع صادراتها على حساب صادرات الدول الأخرى التي ما زالت باقية في التنظيم وذلك نتيجة للانخفاض النسبي لسعر صرف عملة تلك الدولة مقوماً بعملة هذه الدول ، مما يعني ارتفاعاً نسبياً في أسعار صرف عملات هذه الدول مقومة بعملة تلك الدولة . ومن جهة أخرى فقد تدفع الدولة التي تترك تنظيم الثعبان بالرغبة في الاحتفاظ باحتياطياتها النقدية من العملات الأخرى والذهب وعدم استخدامها في تدعيم قيمة عملتها حتى لا ينخفض سعر صرفها عن الحد الأدنى الذي تسمح به قواعد التنظيم . ومن أسباب ترك تنظيم الثعبان أيضاً رغبة الدولة في وقف استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي في عملية المحافظة على سعر صرف عملتها في حدود هامش التقلب المسموح به ، وعدم انخفاضه عن الحد الأدنى لهذا الهامش ، فقد خسرت فرنسا مثلاً ما قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات من احتياطياتها من النقد الأجنبي في آذار ١٩٧٦ قبل أن تقرر ذلك التنظيم .

وهكذا يمكن القول أن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف العملات المختلفة ، سواء كان تعويماً مستقلاً أم مشتركاً ، وذلك على النقيض تماماً مما يحتمه اتفاق صندوق النقد الدولي .

وإذا كان لا بد من ذكر تاريخ معين لنهاية نظام (بريتون وودز) الذي أُمي به هذا الاتفاق فإن هذا التاريخ هو بلا شك ١١ آذار ١٩٧٣ لانه هو التاريخ الأهم في حياة نظام تعويم العملات . أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار سعر الصرف ، وهو جوهر نظام (بريتون وودز) ، فلم تعد سوى نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر . ذلك أن سعر الصرف الواقعي للعملة قد أصبح يتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها : إما استقلالاً عن غيرها من العملات في حالة التعويم المستقل أو الفردي ، وإما بالارتباط بغيرها من العملات في حالة التعويم المشترك أو الجماعي . وبعد أن كانت أسعار

التبادل النظرية لل عملات هذه تحدد في شكل وزن معين من الذهب ، أصبحت تعدد في شكل وحدات من حقوق السحب الخاصة ، وذلك بعد أن انتهى الدور النقدي للذهب كما سنرى فيما بعد . وبعد أن كانت الوحدة من حقوق السحب الخاصة نفسها تعرف في شكل وزن معين من الذهب أصبحت تحدد اعتبارا من أول تموز ١٩٧٤ على أساس سلة تحتوي على ١٦ عملة رئيسية . ومعنى هذا ببساطة أن قيم العملات المختلفة قد أصبحت مرتبطة في ظل التخويم ببعضها مع البعض ، وليس بأي شيء ثابت القيمة ، مما جعل بعض الخبراء في شؤون العلاقات الدولية يذهبون إلى أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تعريف قيمة أية عملة ، وكل ما يمكن هو ملاحظة هذه القيمة في سون الصرف الأجنبي في وقت ما . وهذا صحيح .

والآن ، وبعد بضع سنوات من التجربة العملية لنظام تعويم العملات فإنه يلاحظ أنه لم يحدث إبطاء لحركة التبادل الاقتصادي الدولي ، ولا تشجيع لنشاط المضاربين بالعملات على النحو الذي كان يخشاه خصوم نظام حرية سعر الصرف لكنه يلاحظ ، من الناحية المقابلة ، أنه لم يتحقق أيضا ما كان يؤكده أنصار هذا النظام من قدرته على تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات للدول المختلفة ، وضمان استقلال الدولة في رسم سياستها الاقتصادية والنقدية ووضع حد للمضاربة . ويسدو كما يرى (بوتفريد هابرلر) ، أنه لا مفر في الأجل الطويل من السماح بقدر كبير من مرونة سعر الصرف طالما ظل من المسير لتحقيق قدر كاف من التناسق ما بين السياسات الاقتصادية والنقدية للدول المختلفة .

أذار ١٩٧٩ : النظام النقدي الأوروبي :

اتخذ المجلس الأوروبي ، الذي يتكون من الرؤساء التسعة لدول وحكومات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية عقب اجتماع في بروكسل في ١٠ كانون الأول ١٩٧٨ ، قرارا بإنشاء « النظام النقدي الأوروبي » بهدف إقامة تعاون نقدي أوثق بين دول الجماعة يمكنه أن يؤدي إلى تكوين منطقة من الاستقرار النقدي فسي أوروبا ، وتقارب أكثر في السياسات والتطورات المالية في هذه الدول ، مما يدعم في النهاية التكامل الاقتصادي الذي يربط ما بينها . وقد دخل هذا النظام حيز

التنفيذ في يوم الثلاثاء ١٣ آذار ١٩٧٩ عقب الاجتماع الذي عقده المجلس في باريس يومي ١٢ و ١٣ آذار ، وحل بذلك محل تنظيم الثبان الاوربي كإطار لربط عملات دول الجماعة ببعضها ، ولتخفيف تقلبات أسعار صرف عملاتها ، ولزيادة مساندتها لبعضها البعض .

وكان الهيكل الاساسي للنظام النقدي الاوربي قد عرف من قبل في ملحق للبيان الصادر عن اجتماع المجلس الاوربي في مدينة (برين) في ألمانيا الاتحادية في ٧ تموز ١٩٧٨ . وقد أخذ رئيس الجمهورية الفرنسية (فاليري جيسكار ديستان) ومستشار ألمانيا اتحادية (هيلموت شميت) بزمام المبادرة في إقامة النظام النقدي الاوربي وادخاله حيز التنفيذ . وكانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة من اعضاء الجماعة الاقتصادية الاوربية التسعة التي لم تنضم للنظام الجديد . وكان رئيس وزراء بريطانيا قد ذكر أن أسباب هذا الموقف البريطاني ترجع الى رغبة بريطانيا في تغيير السياسة الزراعية المشتركة للجماعة التي تمنح إعانات كبيرة للمزارعين الفرنسيين والألمان بحيث تتوافر مبالغ يمكن توجيهها لمساعدة الدول الأقل رخاء داخل الجماعة ، ومنها بريطانيا . وفضلا عن هذا فإن بريطانيا ترغب في أن يقرن النظام النقدي المقترح بإصلاحات أوسع في نظام الجماعة من شأنها نقل الجزء الأكبر من العبء المالي للموازنة العامة الى الدول الاعضاء الأكثر ثراء ، وليست بريطانيا من عداها .

ورغبة في إقامة نظام دائم وفعال لاسعار الصرف يضم عملات دول الجماعة الاقتصادية الاوربية كافة ، فقد أوجد النظام النقدي الاوربي « وحدة العملة الاوربية » التي تعتبر محور النظام الجديد . وتتكون هذه العملة على النحو نفسه تماما الذي تكوّن منه وحدة الحساب الاوربية التي وجدت في نيسان ١٩٧٥ ، وهي تقوم بإداء أدوار مختلفة في وجوه أنشطة الجماعة . ووحدة العملة الاوربية هي القاسم المشترك لاسعار صرف عملات دول الجماعة ، وهي وحدة الحساب في التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل ، ومتوسطة الاجل التي تمنحها هذه الدول لبعضها ، أو تلقاها من بعضها بغية التدخل في اسواق الصرف الاجنبية ، وهي التي تستخدم في تسوية الحسابات الناجمة عن هذا التدخل ما بين البنوك المركزية

وبعضها في تلك الدول عن طريق « الصندوق الاوربي للتعاون النقدي » الذي سيستمر في الوجود خلال فترة انتقالية مدتها سنتان ثم يحل محله « صندوق النقد الاوربي » . وستخلق العملة الاوربية خلال فترة الانتقال بواسطة الصندوق ، مقابل تقديم الدول الاعضاء في النظام النقدي الاوربي للذهب والدولار الامريكي ويمكن أن تخلق فيما بعد مقابل العملات الوطنية لهذه الدول .

وتتكون وحدة العملة الاوربية ، وكذلك وحدة الحساب الاوربية ، من سلة من مقادير محددة وثابتة من عملات الدول التسع الاعضاء في الجماعة . وقد بلغت قيمة هذه السلة على أساس قيم هذه العملات في أسواق الصرف الاجنبية في ٢٨ حزيران ١٩٧٤ وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة ، أي ١٢٠٦٣٥ دولارا أمريكيا . فكانت وحدة الحساب الاوربية قد بدأت بقيمة مساوية تماما لقيمة وحدة من حقوق السحب الخاصة وقت أن بدأ الكف عن تحديد هذه القيمة على أساس الدولار الأمريكي ، وتحديد بها بدلا من هذا على أساس سلة من ١٦ عملة رئيسية ، وذلك على النحو الذي سبقت دراسته . لكن قيمة كل من الوحدتين إنما تتطور بالطبع بشكل مستقل عن الاخرى ، وذلك لاختلاف ماهية العملات المشتركة في تحديد قيمة كل منهما ، ومقدار كل عملة . ففي أول آذار ١٩٧٩ مثلا بلغت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة ٢٢٨٨٠٠ دولارا أمريكيا ، فسي حين بلغت قيمة وحدة العملة الاوربية ١٣٥٢١٩ دولارا .

وقد تعدد المقدار الثابت من كل عملة من عملات الدول التسع الذي تضمنته سلة العملة الاوربية على أساس الوزن ، أو النسبة المئوية ، الذي أعطى لكل عملة في هذه السلة . واستند هذا الوزن ، أو للنسبة المئوية ، بدوره الى نصيب كل دولة في المبادلات الاقتصادية داخل الجماعة ، والى قيمة ناتجها القومي الاجمالي ، واخيرا الى نصيبها في نظام المساندة النقدية قصيرة الاجل داخل الجماعة الذي انشئ في شباط ١٩٧٠ . وفيما يلي جدول يوضح تكوين سلة العملة الاوربية .

أما كيف حسبت القيمة الاصلية لوحدة العملة الاوربية بكل عملة من عملات الدول التسع الاعضاء في النظام النقدي الاوربي على النحو الوارد في الممود الاخير من الجدول ، مثلا ان هذه الوحدة تساوي ٢٢٥١٠٦٤ مارك ألماني ، فهو

سلة العملة الأوروبية

العملة	المقدار الثابت من العملة في السنة	النسبة المئوية أو السطحي السنة في ١٨ حزيران ١٩٧٢	النسبة المئوية أو السطحي السنة في ١٣ آذار ١٩٧٩	قيمة وحدة العملة الاسمية من عملات العمل التسع
المارك الألماني	٠.٨٢٨	٢٧٣	٣٣٠	٢٥١.٦٤
الفرنك الفرنسي	١١٥	١٩٥	١٩٨	٥٧٦٨٣١
الجنيه الاسترليني	٠.٨٨٥	١٧٥	١٣٣	٠.٦٦٣٢٤٧
الليرة الإيطالية	١.٠٩٠	١٤٥	٩٥	١١٤٨١٥
الفلورين الهولندي	٠.٢٨٦	٩٠	١٠٥	٢٧٢٠.٧٧
الفرنك البلجيكي	٢٨٠	٨٢	٩٦	٣٩٤٥٨٢
وفرلنك لوكسمبورج	٢١٧	٣٠	٣١	٢٠.٨٩٢
الكرونة الدانمركية	٠.٠٧٥٩	١٥	١٢	٠.٦٦٢٦٣٨
الجنيه الأيرلندي				

إن أخذ المقدار الثابت من العملة محل البحث في الاعتبار ، أي مبلغ ٨٢٨ر. من المارك الألماني ، ثم أضيف الى هذا المبلغ ما يساوي كل مقدار من العملات الثماني الأخرى ، مثلاً ١١٥ فرنك فرنسي ، و ٨٨٥ر. من الجنيه الاسترليني وهكذا ، بالعملة محل البحث ، أي بالمارك الألماني ، وذلك وفقا لسعر الصرف السائد ما بين هذه العملات يوم ١٣ آذار ١٩٧٩ ، تاريخ بدء العمل بالنظام النقدي الأوروبي . وبهذه الطريقة تصب قيمة الوحدة من العملة الأوروبية بكل عملة من العملات التسع في أي يوم من الأيام بعد ذلك التاريخ ، مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار الصرف السائدة بين هذه العملات في ذلك اليوم .

وسيترب على كل زيادة في قيمة أية عملة ببقية العملات في إطار العملات التسع ، أي ارتفاع أسعار صرف تلك العملة ببقية العملات ، أن تنخفض قيمة وحدة العملة الأوروبية بتلك العملة عن قيمتها الأصلية بها والتي تعددت فسي يوم ١٣ آذار ١٩٧٩ ، على النحو الذي رأيناه حالا . وسيؤدي هذا الى زيادة نسبة المقدار الثابت من العملة محل البحث الذي يدخل في تكوين سلة العملة

الاوربية الى قيمة الوحدة من هذه العملة الاخيرة بالعملة محل البحث ، وبالتالي الى زيادة النسبة المثوية للعملة الاوربية ، أو وزنها بعبارة اخرى ، عن النسبة المثوية أو الوزن الاصلي وهو الذي تحدد يوم ١٣ آذار ١٩٧٩ على أساس اسعار الصرف التي كانت سائدة في ذلك اليوم فيما بين العملات التسع . والعكس صحيح . ولا توجد مراجعة تلقائية لاوزان العملات التسع في سلة العملات الاوربية عندما تغير أسعار صرف العملات التسع بالنسبة لبعضها . ومع هذا فإن الاوزان الاصلية في السلة ستراجع ، إذا اقتضت هذه الضرورة ، خلال الستة شهور الاولى من بدء عمل النظام ، أي اعتبارا من ١٣ آذار ١٩٧٩ ، وكذلك كل خمس سنوات بعد هذا . ولم تعدت مراجعة للاوزان المذكورة خلال الستة شهور المشار اليها . ومن الممكن ايضا ، بناء على طلب من الدولة ، أن تبديل الاوزان الاصلية التي تكونت على أساسها سلة العملات الاوربية اذا تغير وزن أية عملة ، أي نسبتها المثوية فسي السلة ، بـ ٢٥٪ أو أكثر سواء اكان ذلك ارتفاعا أم انخفاضاً .

ولكل عملة من العملات التسع المشتركة في النظام النقدي الاوربي معدل مركزي بالعملة الاوربية ، أي سعر للوحدة من العملة محل البحث معبر عنه بشكل وحدات من العملة الاوربية ، أي سعر صرف للعملة بالعملة الاوربية بعبارة اخرى . وبطبيعة الحال فإن المعدل المركزي هذا انما يشتق من قيمة الوحدة من العملة الاوربية بالعملة محل البحث ، أي من سعر صرف العملة الاوربية بالعملة محل البحث . وهكذا يكون المعدل المركزي للمارك الألماني مثلا $1 + 3.983$ من الوحدة من العملة الاوربية . ويكون المعدل المركزي للفرنك الفرنسي $1 + 5.79831 = 172464$ من الوحدة من العملة الاوربية وهكذا . واستنادا الى المعدلات المركزية للعملات التسع تتحدد ثمانية معدلات مركزية ثنائية لكل عملة من بينها يربط كل معدل منها ما بين قيمة العملة وقيمة عملة اخرى من العملات الثماني الباقية . وبهذا يكون المعدل المركزي الثنائي للعملة هو سعر صرف العملة بشكل وحدات من كل عملة محددة اخرى . وهكذا يكون هناك معدل مركزي ثنائي للمارك الألماني بالفرنك الفرنسي ، وبالجنينة الاسترليني ، وبقيّة العملات الثماني الاخرى . كما يكون هناك معدل مركزي ثنائي للفرنك بالمارك الألماني ، وبالجنينة الاسترليني ، في بقية العملات الثماني الاخرى . واذاً ،

وبالطبع ، يكون المعدل المركزي الثنائي للمارك الألماني بالفرنك الفرنسي هو ٢٣٠٩٥ (٣٩٨٣٠ - ١٧٢٤٦٤) ، ويكون المعدل المركزي الثنائي للفرنك الفرنسي بالمارك الألماني هو ٤٣٢٩٩٥ (١٧٢٤٦٤ - ٣٩٨٣٠) .

ويسمح بتقلب أسعار الصرف الواقعية ما بين العملات التسع بحرية وذلك في حدود $\frac{1}{2}\%$ ارتفاعا أو انخفاضاً عن المعدلات المركزية الثنائية . وهكذا يمكن لسعر صرف المارك الألماني بالفرنك الفرنسي أن يتقلب ما بين ٢٣٦٢١ كحد أعلى و ٢٢٥٨١ كحد أدنى . كما يمكن لسعر صرف الفرنك الفرنسي بالمارك الألماني أن يتقلب ما بين ٤٤٢٨٥٠ كحد أعلى و ٤٢٣٣٥٠ كحد أدنى . وبالنسبة للدول الاعضاء في النظام الجديد التي لم تكن عضواً في تنظيم الثعبان فباستطاعتها أن تختار كون هامش التقلب بالنسبة لسعر صرف عملتها هو $\frac{1}{6}\%$ ارتفاعاً أو انخفاضاً عن المعدلات المركزية الثنائية للعملة ، على أن تحاول هذه الدول انقاص هذه النسبة حالما تسمح اوضاعها الاقتصادية بهذا . وقد استخدمت إيطاليا هذا الخيار فعلاً . أما إذا تجاوزت تقلبات أسعار صرف الواقعية $\frac{1}{2}\%$ (أو $\frac{1}{6}\%$ بالنسبة لليرة الإيطالية) من المعدلات المركزية الثنائية فانه يجب أن تتدخل السلطات النقدية في الدولة صاحبة الشأن في أسواق الصرف الأجنبية بحيث تبقى تقلبات أسعار الصرف تلك في حدود $\frac{1}{2}\%$ ارتفاعاً أو انخفاضاً . ويحدث التدخل فسي أسواق الصرف الأجنبية - كقاعدة عامة - بعملات الدول المشتركة في هذا التدخل . وحالما تصل أسعار الصرف الواقعية الى حدود هامش التقلب المسموح به ، فإن التدخل يصبح إجبارياً وبلا حدود بالنسبة لحجمه أو مقداره . أما داخل هذا الهامش وقبل الوصول إلى حدوده العليا أو الدنيا فانه لا يستبعد التدخل في أسواق الصرف الأجنبية ، لكنه يكون في هذه الحال غير ملزم ، ويمكن أن يتم بعملات الدول المشتركة في التدخل أو بعملات أخرى ، وهو يخضع كقاعدة عامة لتنسيق مسبق ما بين البنوك المركزية لهذه الدول .

وبالإضافة الى حدود التدخل المشار إليها ، فقد وضع نظام « لئوشرات التبادل » يطبق على أسعار صرف العملات المشتركة في النظام ، ويستخدم كإنداز مبكر لبيان ما إذا كان سعر صرف إحدى العملات يتطور في اتجاه مغاير لاتجاه تطور أسعار صرف بقية العملات في المتوسط . وسيتحقق أو يظهر هذا المؤشر

للتباعد عندما يختلف سعر الصرف الواقعي للعملة عن معدلها المركزي بالعملة الاوربية بنسبة $\frac{1}{2}\%$ (0.5%) من الحد الاقصى المسموح به لتقلب هذا السعر عن المعدلات المركزية الثنائية للعملة ، أي من $\frac{1}{2}\%$ أو من $\frac{1}{6}\%$ بالنسبة للسيرة الايطالية . ولما كانت العملة ذات الوزن الكبير في سلة العملة الاوربية مثل المارك ($\frac{33}{100}\%$) إنما تأخذ السلة كلها معها عندما يتغير سعر صرفها في اتجاه معين بشكل أكبر بكثير مما تأخذها معها عملة ذات وزن صغير بشل الكرونة الدانمركية ($\frac{31}{100}\%$) عندما يتغير سعر صرفها في اتجاه معين ، فقد استلزم الامر أخذ وزن العملة في الاعتبار عند حساب مؤشر التباعد الخاص بها وذلك حتى لا يظهر مؤشر التباعد للعملة ذات الوزن الكبير . وهكذا تصبح الصيغة النهائية لمؤشر التباعد هي $(0.5\% \times \frac{1}{2}\% \text{ أو } \frac{1}{6}\%) \times (100 - \text{وزن العملة في السلة الاوربية})$. وعندما يظهر مؤشر التباعد لعملة ما ، فإن السلطات النقدية في الدولة تتخذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الوضع ، وعلى الاخص في مجال السياسة النقدية ذات التأثير المباشر على حركات رؤوس الاموال وأسعار الصرف مثل تغيير أسعار الفائدة .

وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية المتبادلة ما بين البنوك المركزية في السدول الاعضاء بالنظام النقدي الاوربي والتي تستخدمها في تسخلها بأسواق الصرف الاجنبية . فقد تقرر زيادة الحجم الاجمالي للتسهيلات القائمة فعلا فيما بينها ، ومقداره ما قيمته من ١٠ مليار دولار الى ما قيمته ٢٥ مليار من العملة الاوربية من عملات هذه الدول منها ١٤ مليار قصيرة الاجل و ١١ مليار متوسط الاجل ، وذلك خلال الفترة الانتقالية ومدتها سنتان . وبالإضافة الى هذا فقد خلق مايزيد على ٢٣ مليارا من العملة الاوربية بواسطة الصندوق الاوربي للتعاون النقدي لمصلحة أعضاء النظام الجديد ، وذلك عن طريق ايداع كل منها لدى الصندوق في شكل ائتمان متبادل $\frac{20}{100}\%$ من أصولها من الذهب ، وكذلك $\frac{20}{100}\%$ من أصولها من الدولارات الامريكية مقابل ما تساويها هذه الاصول من العملة الاوربية . ويحدد هذا الائتمان كل ثلاثة شهور . وتستخدم البنوك المركزية للدول الاعضاء العملة الاوربية المصدرة بواسطة الصندوق على هذا النحو كوسيلة لتسوية

المدفوعات ما بين تلك البنوك الناتجة عن التدخل في أسواق الصرف الاجنبية . ويمكن أيضا أن تتنازل البنوك المركزية بعضها مع البعض عن مقادير من العملة الاوربية مقابل أصول احتياطية أخرى ، وأن تستخدم هذه العملة في معاملاتها مع الصندوق .

وتتفق القواعد الاساسية المنظمة للتسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل عمليات تدخل البنوك المركزية للدول الاعضاء بالنظام النقدي الاوربي في أسواق الصرف الاجنبية للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود هامش التقلب المسموح به ، ولتسوية الارصدة المترتبة على هذه العمليات مع تلك القواعد التي كانت سارية في ظل تنظيم الثعبان وذلك مع بعض التعديلات .

فبالنسبة للتسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل يلتزم البنك المركزي بوضع مصلته الوطنية في خدمة عمليات التدخل هذه وذلك بدون حدود قصوى لمقدارها . واقصى موعد لتسوية الرصيد المدين الناتج عن عمليات التدخل المشار إليها هو آخر يوم عمل يسبق اليوم السادس عشر من الشهر التالي للشهر الذي حدث فيه التدخل . وإن لم تتم هذه التسوية ، فيمكن للبنك المركزي المدين أن يطلب ائتمانا من البنك المركزي الدائن لمدة ثلاثة شهور تمنح تلقائيا وبدون شروط بناء على هذا الطلب ، وهي قابلة لأن تمتد الى ثلاثة شهور أخرى كما كانت الحال في تنظيم الثعبان ، ثم لمدة ثلاثة شهور ثالثة وفقا للنظام الجديد . ولكل دولة عضو في النظام حصة مدينة تستطيع الافتراض في حدودها ، وحصة دائنة تلتزم بالافتراض في حدودها أيضا . والحصة الاخيرة هي ضمما الحصة الاولى وذلك لضمان استمرار عمل النظام بكفاءة مهما كان من أمر توزيع الاختلال الذي يمكن أن يحدث ما بين دول النظام .

أما التسهيلات الائتمانية متوسطة الاجل فلا توجد بالنسبة لها حصص مدينة ، وإن كان يمكن أن توجد حصص دائنة لكل دولة . لكنه لا يمكن للدولة كقاعدة عامة أن تقترض أكثر من نصف مجموع الحصص الدائنة . وعلى العكس من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل ، فإن التسهيلات الائتمانية متوسطة الاجل تخضع لبعض الشروط المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة التي تتلقى

الائتمان . وأجل هذه التسهيلات يتراوح ما بين عامين وخمسة أعوام . وبنهاية الفترة الانتقالية سيحل الائتمان الذي يمنحه صندوق النقد الاوربي محل هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية . وتسجل الحسابات الدائنة والمدينة للبنوك المركزية والناجئة عن عمليات التدخل بأسواق من الصرف الاجنبية في دفاتر الصندوق الاوربي للتعاون النقدي بالعملة الاوربية .

وخلال الشهرين الاولين للنظام النقدي الاوربي بعد بدء تطبيقه في ١٣ آذار ١٩٧٩ لم تحدث اضطرابات تذكر في أسواق الصرف الاجنبية لا بالنسبة لعملات دول النظام ولا بالنسبة للدولار الامريكي . وكانت أقوى الصلات التسع هي الليرة الايطالية والكرونة الدانمركية والجنيه الاسترليني ما يعكس المستوى المرتفع لاسعار الفائدة التي سادت الدول الثلاث في تلك الفترة . أما أضعف العملات فكان الفرنك البلجيكي مما استدعى القيام ببعض عمليات التدخل للإبقاء على سعر صرفه في حدود هامش التقلب المسموح به . وفي ٣ أيار ظهر « مؤشر التباعد » الخاص بهذا الفرنك ، ولهذا تدخل البنك الوطني البلجيكي ، ورفع سعر الخصم الرسمي الذي يطبقه من ٦ الى ٧٪ .

وفي ٢٥ أيلول ١٩٧٩ قرر وزراء مالية الدول الاعضاء في النظام بعيد ١٥ ساعة متصلة من المناقشات رفع سعر المارك الالماني بنسبة ٣٪ ، وخفض قيمة الكرونة الدانمركية بنسبة ٣٪/٣ محاولة فهم لتحقيق استقرار أكبر لقيمة العملات المشتركة فيه . وهذا هو أول تعديل في قيم العملات منذ بدء العمل بالنظام . ولم يترتب على هذا القرار اضطراب يذكر في أسواق الصرف الاجنبية لانه كان من المتوقع منذ بداية الصيف أن ترفع قيمة المارك الالماني بسبب انخفاض معدل التضخم في المانيا ، والتوقعات المواتية بالنسبة لمعدل نمو الاقتصاد الالماني عام ١٩٧٩ والتي تقدره بما لا يقل عن ٤٪ .

وكما ذكر بيان انشاء النظام النقدي الاوربي ، فإن دول النظام ستعمل على ضمان نجاحه على الدوام ، وذلك عن طريق اتباع سياسات مؤدية الى قدر أكبر من الاستقرار سواء اكان داخل الدولة أم خارجها ، وذلك بالنسبة لدول العجز ولدول الفائض على السواء ، ويشمل التحدي الاساسي الذي تواجهه

دول هذا النظام في قدرتها على التقرب بين السياسات الاقتصادية والتي تتبعها كل دولة بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي المنشود من جهة ، وتقوية الامكانيات الاقتصادية للدول الاقل رخاء في الجماعة الاقتصادية الاوربية من جهة أخرى .
والاياام وحدها هي التي ستحكم على مدى نجاح النظام النقدي الاوربي في تحقيق أهدافه سواء أكانت قريبة أم بعيدة المدى .

★ ★ ★

البحث الثاني

التعديل الثاني لاتفاق الصندوق

(اتفاق جاميكا)

لم يكن قرار الولايات المتحدة يوم ١٥ آب ١٩٧١ ، المتضمن انهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب هو نقطة البداية في أزمة النظام النقدي الدولي فسي السبعينات من هذا القرن فحسب ، بل كان هو أيضا نقطة البداية في تحرك صندوق النقد الدولي في اتجاه ادخال تعديلات على اتفاق انشاءه بغية مراعاة الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية بعد أن أخذ هذا الواقع ، من ذلك اليوم على وجه الخصوص ، يتعد شيئا فشيئا وبسرعة متزايدة عن أحكام هذا الاتفاق ، أي عن النظام الذي أقيم في بريثون وودز في تموز ١٩٤٤ . وبالفعل فقد انتهى الامر في اول نيسان ١٩٧٨ بأقرار عدد من التعديلات التي ادخلت على اتفاق الصندوق مكونة التعديل الثاني لاحكامه . وكان التعديل الاول قد تم ٢٨ تموز ١٩٦٩ عندما أنشئت حقوق السحب الخاصة كما سبق أن رأينا .

مراحل التعديل الثاني لاتفاق الصندوق :

بدأ الامر بموافقة مجلس محافظي الصندوق على قرار في أول تشرين الاول ١٩٧١ ، بعد شهر ونصف فقط من إنهاء قابلية الدولار الأمريكي للتحويل ، خلال الاجتماع السنوي للصندوق يطلب فيه الى المديرين التنفيذيين للصندوق أن يقوموا بدراسة اصلاح النظام النقدي الدولي من وجوه كافة ، ومن بينها دور عملات الاحتياطي الدولية ، وحقوق السحب الخاصة ، ومشكلة القابلية للتحويل ، وأحكام اتفاق الصندوق المتعلقة بأسعار الصرف ، والصعوبات الناشئة عن تيارات رؤوس الاموال الباعثة على عدم الاستقرار . وبناء على طلب المحافظين فقد أعد المديرون التنفيذيون للصندوق تقريرا عن اصلاح النظام النقدي الدولي

نشر قبيل الاجتماع السنوي للصندوق لعام ١٩٧٣ وقد شرحوا فيه الاهداف التي يتعين أن يسعى الى تحقيقها أي نظام تقدي دولي آخذاً في الاعتبار وضع الدول النامية ومصالحتها الى جانب غيره من الاعتبارات .

وكان مجلس المحافظين قد وافق في ٢٨ تموز ١٩٧٣ على انشاء « لجنة إصلاح النظام النقدي الدولي والمسائل المتعلقة به » على مستوى الوزراء عرفت باسم « لجنة العشرين » لأنها كانت تتكون من عشرين عضوا يمثلون المناطق والدول التي من حق كل منها تعيين مدير تنفيذي في الصندوق . وقد يعين كل عضو في اللجنة مساعدين له وفائبين عنه . وتولت لجنة النواب اعداد العمل الذي سيعرض على لجنة العشرين . التي عقدت اجتماعها الافتتاحي أثناء الاجتماع السنوي لعام ١٩٧٣ في ٢٨ ايلول في واشنطن ، وانتخبت وزير مالية اللوكسمبرغا رئيسا لها .

وفي البداية كان هدف لجنة العشرين هو وضع تصور لاصلاح شامل للنظام النقدي الدولي في فترة عامين . لكن ما حدث من اضطرابات اقتصادية وتقديية عنيفة عندما بدأت اللجنة عملها قد أجبرها على تغيير هدفها الاول والتركيز بدلا من ذلك على اعداد خطوات محددة على طريق تطوير النظام النقدي وإصلاحه . وفي الاجتماع الثاني للجنة في ٢٦ - ٢٧ آذار ١٩٧٣ طلبت اللجنة من لجنة النواب 'عداد مشروع' للخطوات الرئيسية للإصلاح على أساس أن يظل نظام اسعار الصرف المنشود مستندا الى اسعار مستقرة للتبادل ، لكنها قابلة للتعديل ، مع الاعتراف بأن التعويم قد يكون مفيدا في بعض الحالات .

لكن اسعار التبادل لم تعد هي النظام الذي يحكم اسعار صرف عملات الولايات المتحدة والدول الاوربية ، حيث كانت فترة التعويم الشامل للملات قد بدأت فعلا في ذلك الوقت . وعقدت لجنة العشرين اجتماعا ثالثا في واشنطن في ٣٠ - ٣١ تموز ١٩٧٣ ، ثم اجتماعا رابعا في نيروبي خلال الاجتماع السنوي للصندوق لعام ١٩٧٣ وقد حددت فيه يوم ٣١ تموز ١٩٧٤ موعدا نهائيا لانجاز عملها . وعقدت اللجنة اجتماعا خامسا في روما في ١ كانون ثاني ١٩٧٤ عقب ما حدث من تضاعف لاسعار البترول قررت فيه وجوب اعطاء أولوية لبعض وجوه

الاصلاح النقدي ذات التأثير في مصالح كل من الدول المتقدمة والدول النامية وتطبيقها على وجه السرعة مع ترك بقية وجوه الاصلاح ذات الطابع طويل المدى لدراسات وقرارات لاحقة . وعقب الاجتماع الاخير للجنة العشرين في ١٢ - ١٣ تموز ١٩٧٤ في واشنطن نشرت اللجنة تقريرها عن « الخطوط الرئيسية للاصلاح » . وقد اقترحت كخطوة عاجلة انشاء « لجنة وقتية » لمجلس المحافظين لاصلاح النظام النقدي الدولي ، ولتقديم النصيحة في موضوع ادارة النظام النقدي وتطويره .

وبالفعل أنشئت اللجنة الوقتية المشار إليها بقرار من مجلس المحافظين خلال الاجتماع السنوي للصندوق بأيلول ١٩٧٤ في واشنطن . وكانت تتكون هي الاخرى من عشرين عضوا على الاساس نفسه الذي اتبع في تكوين لجنة العشرين وانتخبت في أول اجتماع لها وزير مالية كندا رئيسا لها . وقد طلب المحافظون في قرارهم المشار إليه الاستمرار في دراسة مشروع بتعديل بعض أحكام اتفاق الصندوق . وفي الاجتماع الثاني للجنة في ١٥ - ١٦ كانون الثاني ١٩٧٥ في واشنطن واصلت اللجنة دراسة موضوع عملها . ولم تستطع اللجنة خلال اجتماعها الثالث في ١٠ - ١١ تموز ١٩٧٥ أن تتوصل الى اتفاق محدد في المسألتين الجوهريتين الخاصتين بدور الذهب في النظام النقدي الدولي ، وبالنظام الجديد لأسعار الصرف وذلك على الرغم من تقدمها في حصر المسائل التي ينبغي أن يتركز حولها الاصلاح المنشود في النظام النقدي الدولي . لكن اللجنة ، تمكنت باجتماعها الرابع في فترة الاجتماع السنوي لمحافظي الصندوق في أيلول ١٩٧٥ في واشنطن من إحراز تقدم ملموس في موضوع تقليل دور الذهب في النظام النقدي الدولي ، ولم يتبق أمامها الا موضوع النظام المقترح لأسعار الصرف .

وبفضل اجتماع رؤساء دول وحكومات ست دول صناعية غربية في رامبويه بفرنسا من ١٥ - ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٥ حدث تقارب مابين وجهات نظر فرنسا والولايات المتحدة بالنسبة لموضوع اسعار الصرف في اطار الاصلاح المنشود للنظام النقدي الدولي . وكانت فرنسا تحبذ نظاما أميل الى ثبات سعر الصرف ، في حين كانت الولايات المتحدة تريد حرية سعر الصرف . وقد مهد هذا التقارب

لنجاح الاجتماع الخامس للجنة الوقتية الذي تقرر ان يعقد في ٧ - ٨ كانون الثاني ١٩٧٦ في كينجستون بجاميكا . فعلى أساس هذا التقارب أعدت فرنسا والولايات المتحدة مشروعا بتعديل المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي تنظم أحكام سعر الصرف وقد وافق عليه وزراء مالية الدول العشر في اجتماعهم في ١٩ كانون الاول ١٩٧٥ ، وعلى أساس هذا المشروع تمكنت اللجنة الوقتية في اجتماع كينجستون المشار اليه من التوصل الى اتفاق حول تعديل بعض أحكام صندوق النقد الدولي عرف باسم « اتفاق جاميكا » قصد به أن يكون الخطوة الاولى في « اصلاح تطوري » للنظام النقدي الدولي . وقد تولى اعلان هذا الاتفاق وزير مالية بلجيكا الذي انتخب رئيسا للجنة في بداية الاجتماع .

وقد صرح رئيس اللجنة بعد الاجتماع بأنها قد توصلت الى اتفاق كامل حول المسائل التي عرضت عليها كافة ، وأرجع هذا النجاح الى الارادة السياسية لكل الوفود المشتركة في الاجتماع . وأعرب وزير مالية ألمانيا الاتحادية عن اعتقاده بأن الاتفاق سيسمح باستقرار أسعار الصرف ، وأنه يكشف عن قدرة الصندوق كمؤسسة على اتخاذ قرارات بناءة ، وعلى التوصل الى حلول وسطية . أما وزير المالية الأمريكي فقد ذهب الى حد مقارنة النتائج التي توصلت اليها اللجنة الوقتية باتفاق صندوق النقد الدولي ذاته الذي تم التوصل اليه في برنتون وودز بتموز ١٩٤٤ . وجدير بالذكر أنه بالإضافة الى الاتفاق حول الاصلاح النقدي المنشود الذي تم التوصل اليه في جاميكا فقد توصلت اللجنة الوقتية الى اقتراح بزيادة مجموع حصص الاعضاء في الصندوق بحوالي ٣٢٪ لتصل الى ٣٩ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في اطار التعديل العام السادس للحصص على ألا تسري الزيادة ، في حالة الموافقة عليها من قبل الدول الاعضاء ، إلا بعد سران التعديل المقترح في اتفاق الصندوق .

وفي ٣١ آذار ١٩٧٦ أرسل المديرون التنفيذيون التعديل المقترح لاتفاق الصندوق الى المحافظين لاتخاذ قرار بالموافقة عليه بالبريد ، وتمت هذه الموافقة في ٣٠ نيسان ١٩٧٦ . وبعد هذا استلزم الامر التصديق على التعديل المقترح من قبل ثلاثة أخماس (٦٠٪) الدول الاعضاء في الصندوق ، أي ٨٠ عضوا من

١٣٣ ، التي تمتلك أربعة أخماس (٨٠٪) من مجموع القوة التصويتية ، فهذه هي الاغلبية اللازمة لتعديل أحكام اتفاق الصندوق كما هو معروف . وعقب تلقي الصندوق تبليغ كل من بلجيكا وهولندا في ٣٠ آذار ١٩٧٨ تم تحقق الاغلبية المطلوبة ، وتعد التعديل الثاني لاحكام اتفاق صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول الاعضاء فيه كافة ، حتى تلك التي لم توافق عليه مثل فرنسا ، وذلك اعتبارا من أول نيسان ١٩٧٨ .

ويمثل هذا التعديل الثاني لاتفاق الصندوق مراجعة مركبة لعدد من المواد بغية تحديثها تسهيلا لعمل الصندوق في ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على العلاقات النقدية الدولية في عالم السبعينات ، وأيضا تمكينا له من التكيف مع الظروف المستجدة وتطوراتها المتوقعة . وقد انصب التعديل على أمرين رئيسيين : أولهما إدخال أحكام جديدة ومررة في موضوع أسعار الصرف ، وثانيهما إنهاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي . وبعد هذا هناك أمور ثانوية في التعديل تتعلق بالتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة بهدف زيادة مكالتها باعتبارها أصلا احتياطيا دوليا ، وتسهيل العمليات المالية للصندوق والتوسع فيها ، واتاحة الفرصة في المستقبل لانشاء مجلس من محافظي الصندوق والوزراء وغيرهم ممن فيمتهبتواهم ، وأخيرا تناول التعديل تحسينات عديدة في الاطار التنظيمي للصندوق . وسنعرض الآن للموضوع الرئيسي الاول الذي انصب عليه التعديل الثاني لاتفاق الصندوق . أما الموضوع الرئيسي الثاني فهو تناول دراسة المطلب التالي والاخير في البحث العالي .

النظام الجديد لاسعار الصرف :

على الرغم من أن مؤتمر جاميكا في كانون الثاني ١٩٧٧ لن ينال أبدا الشهرة نفسها التي سبق أن نالها مؤتمر بريتون وودز في تسو١٩٤٤ ، إلا أنه يحتل مع ذلك مكانة هامة للغاية في تاريخ النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . نتيجة لما أدى اليه مؤتمر جاميكا من تعديل ثان لاتفاق صندوق النقد الدولي أدخل تعديل كبير على ركن جوهري من الاركان التي اقيم عليها

هذا النظام النقدي الدولي ، ألا وهو تحديد أسعار صرف عملات الدول وفقاً لنظام استقرار سعر الصرف ، أو لنظام أسعار التبادل . أما النظام الجديد لتحديد أسعار الصرف فقد كان على العكس من النظام السابق تماماً : قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الاجنبي ، أو نظام حرية سعر الصرف ، أو نظام التعميم سواء أكان فردياً أم مشتركاً .

وهكذا عدلت المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم الدول بتحديد أسعار صرف عملاتها وفقاً لنظام أسعار التبادل تعديلاً شاملاً بما يسمح بتحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام حرية سعر الصرف ، أو التعميم . ولم يكن هذا الأسبغ للمشروعية على ما لم يكن مشروعاً من قبل إلا إقراراً بسيطاً من جانب الصندوق لأمر واقع منذ سنوات طويلة ، لكن هذا لم يمنع الصندوق ، وهو يعدل المادة الرابعة المشار إليها من أن يأتي بأحكام تعبر عن الأمل البعيد في رؤية نظام أسعار التبادل وقد عاد مرة ثانية إلى الحياة .

وهكذا بدأت المادة الرابعة من الاتفاق بعد تحويلها بالتأكيد على أن الغاية الرئيسية للنظام النقدي الدولي هي تقديم إطار من شأنه تسهيل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين الدول ، والأسهام في تحقيق نمو اقتصادي متصل ، وأن الهدف الأساسي هو إتاحة الفرصة لوجود الظروف الضرورية لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي . ولهذا يتعهد كل عضو بالتعاون مع الصندوق ومع غيره من الأعضاء لأجل ضمان ترتيبات منظمة للصرف ، والسعي لإيجاد نظام مستقر لأسعاره . ويلتزم العضو بأن يتمتع عن استخدام أسعار الصرف والنظام النقدي الدولي بنية عرقلة حدوث تعديلات لأبد منها في ميزان المدفوعات أو لكسب مزايا نسبية غير عادلة في مواجهة غيره من الأعضاء . ومعنى هذا منع الدولة من الالتجاء إلى التعميم غير النقي .

ويمكن للدولة وفقاً للمادة الرابعة بعد تعديلها ، أن تحدد قيمة عملتها على أساس حقوق السحب الخاصة أو وفقاً لمليار آخر غير الذهب . كذلك يمكن أن تشترك مجموعة من الدول في ترتيبات تعاوية من شأنها المحافظة على قيم عملاتها

بالنسبة لبعضها مع البعض أو بالنسبة لعملة أو عملات أخرى ، أي في تعويم مشترك بتعبير آخر . ويمكن للصندوق بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية أن يقرر ترتيبات عامة للصرف إذا اقتضت ذلك تطورات النظام النقدي الدولي ، دون المساس بحقوق الأعضاء في تقرير ترتيبات خاصة بها طالما كانت متفقة مع الغاية الرئيسية لهذا النظام . وسيقوم الصندوق بالسهر على مراقبة النظام النقدي الدولي بنية التأكد من حسن سيره وضمانة تنفيذ كل عضو لتعهداته في هذا الخصوص . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة الرابعة على أنه يمكن للصندوق أن يقرر بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية أن الأوضاع الاقتصادية قد أصبحت تسمح بتطبيق ترتيبات للصرف مؤسمة على أسعار للتبادل مستقرة ولكن قابلة للتعديل . وسيستخدم الصندوق هذا القرار بمراعاة درجة الاستقرار التي يحققها الاقتصاد العالمي ، وسيأخذ في الاعتبار لأجل هذا حركات الأسعار ومعدلات نمو الاقتصاديات القومية لأعضائه من الدول . ومعنى هذا أن الصندوق يعني تماما الحقيقة الأساسية المتشكلة في أن نظمها مستقرة للصرف لا يمكن إلا أن تستند على أوضاع مستقرة للاقتصاديات القومية للدول . كذلك سيستخدم الصندوق هذا القرار بضوء تطور النظام النقدي الدولي ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمصادر السيولة الدولية . وسيراعي ، لأجل ضمان نجاح تطبيق نظام أسعار التبادل الذي سيتقرر أن تتعاون كل من دول الفائض ودول العجز في موازين المدفوعات في إتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة والمتقابلة لمعالجة الاختلال فيها . وسيقوم الصندوق حينئذ بإخطار أعضائه أن أسعار التبادل التي ستقام على هذا النحو للعملات ستحدد وفقاً لحقوق السحب الخاصة ، أو وفقاً لأي قاسم مشترك آخر يقرره الصندوق ، ولن يكون هذا القاسم المشترك لا الذهب ولا إحدى العملات . وسيتمكن للدولة العضو أن تغير سعر التبادل لعملتها فقط بهدف علاج اختلال أساسي أو منع ظهور هذا الاختلال . وستتعهد كل دولة بتطبيق نظام سعر التبادل بأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان ألا تتجاوز تقلبات سعر صرف عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي تطبق هذا النظام $\frac{1}{4}$ ٪ من سعر التبادل ، أو أي

هامش آخر لتقلبات سعر الصرف يحدده الصندوق بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية . وهناك أحكام أخرى عديدة توردها المادة الرابعة بعد تعديلها تفصل فيها بكل دقة أحكام نظام أسعار التعادل عندما يقرر الصندوق تطبيقه في المستقبل . لكن هناك شيء واحد لم تذكره هذه النصوص كلها ، ألا وهو تاريخ تطبيق نظام أسعار التعادل مرة أخرى .

★ ★ ★

البحث الثالث

نهاية دور الذهب

في النظام النقدي الدولي

تمهيد :

احتل الذهب في النظام النقدي ، سواء أكان النظام الداخلي أم الدولي ، على مر التاريخ الحديث للمجتمع الانساني مكانة لم يبلغها شيء آخر غيره في هذا النظام . ومن طبيعة الامور أن يتطور وأن يتغير دور الذهب في النظام النقدي بمرور الوقت ، وبتغير الظروف والاوضاع الاقتصادية سواء الداخلية أم الدولية .

وفي النظام النقدي الداخلي ، أي داخل الدولة ، كان الذهب مع الفضة ، هو الاداة التي سرعان ما استقر المجتمع على استخدامها كنقود منذ أواخر العهد البدائي ، بعد أن كان المجتمع يستخدم السلع الاستهلاكية ثم سلع الزينة كنقود ، وذلك بالنظر الى المزايا المعروفة للمعادن النفيسة والتي جعلها تتمتع بخصائص النقود الجيدة كافة ، وبعد أن كانت المعادن النفيسة كنقود تأخذ شكل سبائك مختلفة الوزن تدخلت السلطة العليا في المجتمع ، وتولت سك قطع منها متماثلة تماماً في وزنها وفي درجة نقاء المعدن فيها . وظل المجتمع يعرف للمسكوكات من الذهب والفضة ، ويتداولها كنقود لعدة آلاف من السنين لم تنتهي إلا بنشوب الحرب العالمية الاولى عندما كفت الدول عن سك النقود من الذهب واكتفت بدلا من ذلك بالنقود الورقية . وكان السبب في هذا هو الرغبة في الاقتصاد بالذهب وتوفيره والاحتفاظ به لاستخدامه في الأغراض الصناعية ، وفي تسوية المدفوعات الخارجية فحسب ، وعدم استعماله كأداة نقدية لتسوية المعاملات الاقتصادية داخل الدولة . وبعد أن كانت النقود الورقية قابلة للتحويل الى مسكوكات ذهبية ، انتهت هذه القابلية بنشوب الحرب العالمية الاولى ، وحلت محلها القابلية للتحويل

إلى سبائك ذهبية كاملة ، وذلك خلال العشرينات من القرن الحالي . وبنشوب
الازمة الاقتصادية الكبرى في آخر العشرينات وأوائل الثلاثينات انتهت كل قابلية
لتحويل النقود الورقية الى ذهب في أية صورة كانت ، وانتهى دور الذهب بصورة
كلية كنقود في النظام النقدي الداخلي .

أما في النظام النقدي الدولي ، أي ما بين الدول ، فقد تميز تطبيق قاعدة
الذهب في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بـثبات سعر الصرف ما بين
عملات مختلف الدول التي اتبعت هذه القاعدة . وكانت هذه العملات نفسها ذهباً
يتداول أو أوروباً نقدية قابلة للتحويل الى ذهب في صورة مسكوكات أو سبائك .
وهكذا كان الذهب هو محور الارتكاز للنظام النقدي الدولي في ظل قاعدة
الذهب . وعندما انتهى عهد قاعدة الذهب أوائل الثلاثينات ، ثم انتهت الحرب
العالمية الثانية ، ووجد نظام بريتون وودز في تموز ١٩٤٤ ، ولم يعد الذهب عملة
أو نقوداً تتداول ، فاته ظل للذهب على الرغم من هذا دور نقدي يؤديه في النظام
النقدي الدولي الجديد الذي أقيم في بريتون وودز ، أي نظام استقرار سعر
الصرف . وقد استند دور الذهب في النظام النقدي الدولي إلى أساسين جوهريين:

الاول - هو كون الذهب وحدة قياس قيم العملات الوطنية للدول الاعضاء
جميعها في صندوق النقد الدولي وذلك نتيجة لتعريف الوحدة من العملة الوطنية في
شكل وزن محدد من الذهب . وهذا من شأنه اقامة ثمن موحد للذهب النقدي تعبر
عنه هذه العملات المختلفة . ولا بد من احترام هذا السعر الموحد أو السعر الرسمي
للذهب في تعامل الدول مع بعضها أو مع الصندوق حتى يمكن لنظام استقرار سعر
الصرف أن يسير على نحو عادي وفعال .

الثاني - استمرار التزام الولايات المتحدة القائم منذ ٣١ كانون الثاني
١٩٣٤ بقبول طلبات الحكومات والبنوك المركزية الاجنبية والهيئات الدولية
بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب أو بالعكس ، وذلك على أساس سعر ثابت
هو ٣٥ دولاراً للأونصة . وقد أدى هذا الالتزام إلى ظهور عبارة « الاحتياطات
من الذهب والدولار » بصفة مضادة في البيانات الرسمية في كل دولة خارج

الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها كانت تنظر الى الدولار كأنه الذهب ، وأن تتعامل به على هذا الأساس .

وكان الأساس القوي الذي مكن الولايات المتحدة من الإبقاء على قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب ، بالإضافة الى سيطرة الاقتصاد الأمريكي داخل الاقتصاد العالمي ، هو المخزون الضخم من الذهب لديها والذي بلغ في نهاية عام ١٩٤٩ حوالي ٧٠٠ مليون أونصة قيمتها ٢٤٥ مليار دولار وتمثل حوالي ٧٠٪ من الذهب النقدي ، أي من حيازة الذهب لدى الحكومات والبنوك المركزية خارج المعسكر الاشتراكي بعبارة أخرى . وبهذا عرف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة قاعدة الدولار ، وأصبح هذا الدولار من الناحية العملية هو محور الارتكاز في النظام النقدي الدولي لذلك العالم . ويتعين التنبيه جيدا الى أن هذا الدولار هو القابل للتحويل الى ذهب وفقا لسعره الرسمي ، أي ٣٥ دولارا للأونصة الواحدة . ولأن الدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب على أساس سعره الرسمي الثابت كان هو محور الارتكاز للنظام النقدي الدولي الذي أقيم في بريتون وودز ، فقد ترتب على هذا كنتيجة منطقية مباشرة أن ارتبط النظام بالذهب ، وإن قام الذهب بدور في هذا النظام .

ولم يكن من المتصور ألا يتأثر الدور النقدي للذهب في نظام بريتون وودز بأزمة النظام النقدي الدولي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات نتيجة للأحداث التي عصفت بالدولار الأمريكي فائرت في حياته ، وبالتالي في مجرى العلاقات النقدية الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

الحدث الأول — هو انتهاء قابلية الدولار للتحويل بتاريخ ١٥ آب ١٩٧١
والحدث الثاني — هو تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب بتاريخ ١٨
كانون الأول ١٩٧١ .

والحدث الثالث — هو تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية بتاريخ ١٢ شباط
١٩٧٣ .

وهكذا طالما أن هذه الازمة قد انتهت بانهايار نظام بريتون وودز نفسه ،

١٠. انتهى الامر بالذهب الى فقد الدور الذي عرفه وأداه في نظام برتون وودز النقدي الدولي . وكف عن القيام بأية وظيفة « رسمية » في النظام النقدي الدولي السائد حالياً ، أي نظام ما بعد برتون وودز .

ومهمتنا الآن هي تحليل معالم الطريق التي سار فيها الذهب منذ أول الستينات والتي انتهت الى فقدان دوره في النظام النقدي الدولي « رسمياً » في أول نيسان ١٩٧٨ ، وهو تاريخ نفاذ التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي .

أولاً : إنشاء مجمع الذهب (تشرين الثاني ١٩٦١) :

لقد استمر الوضع من حيث ابدال النقود بالذهب بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٦٠ ، واستمرت سوق لندن بصورة خاصة تقدم الذهب لقاء النقود القابلة للابديل لا سيما الدولار الأمريكي . وبقي سعر الذهب في السوق الحرة ثابتاً عند سعره الرسمي ، أي ٣٥ دولاراً للأونصة ، وذلك دون تدخل من السلطات النقدية في أية دولة (١) . وكانت التوجعات الخفيفة لهذا السعر في الاسواق يجري تعديلها عن طريق عمليات التسوية التي كان يقوم بها مصرف انكلترا ، الذي يهض الذهب لتمويل أي سوق يرتفع فيها سعره ويشتريه من عارضيه في أي سوق يهبط فيها هذا السعر (٢) .

وقدم عام ١٩٦٠ ومعه بداية التغيرات الكبرى بالنسبة للدولار الأمريكي الذهب بوصفهما بالطبع النظام النقدي الدولي المستند اليهما . فقد استمر المعجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي ، وانتشر الرأي في أوروبا باحتمال حدوث انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي في المستقبل القريب ، ولأول مرة سجلت قيمة الدولارية زيادة عن قيمة رصيد الولايات المتحدة من الذهب (١٨٧ مليار

في الفترة (١٩٥٧-١٩٥٠) بلغ مقدار المعجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ١١ مليار دولار سددت ما قيمته ١٧ مليار دولار بالذهب (٥٠ مليون أونصة) . في الاعوام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ تخلت الولايات المتحدة من ٣٣ مليار دولار (٦٥ مليون أونصة ذهب) مقابل استردادها لارصدة دولارية . الدكتور فؤاد دهمان ، الاقتصاد السياسي ، ١٩٧٤ .

دولار مقابل ما قيمته ١٧ر٨ مليار دولار من الذهب) وقد أدت كل هذه الاعتبارات الى حدوث موجة قوية في ارتفاع سعر الذهب فأوصلته الى ٤١ دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة في تشرين الاول ١٩٦٠ . وقد اضطر مصرف انكلترا ان يطلب من جهاز الاحتياط الاتحادي الأمريكي (جهاز الاصدار في الولايات المتحدة الأمريكية) إقامة « جسر تموين » بالذهب بينهما أي أن يتولى مده بحاجته من الذهب . وفي نهاية العام المذكور كان مخزون الذهب في الولايات المتحدة قد انخفض الى ٥٠٠ مليون أونصة قيمتها ١٧ر٥ مليار دولار .

وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦١ سارعت الولايات المتحدة الى تجميع البنوك المركزية لسبع دول هي : انكلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولندا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وسويسرا مع بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك وجعلتهم يتفقون بصفة غير رسمية ، على إنشاء مجمع الذهب .

ويهدف هذا الاتحاد أو المجمع الى المحافظة على اسعار الذهب ضمن ما سماه مؤسسو هذا الاتحاد « الحدود المعقولة » ، وقد أخذ على عاتقه مهمة تثبيت أسعار الذهب عن طريق عرضه وشراؤه في السوق الحرة .

وقعلا فقد تمكن هذا الاتحاد في شهر شباط عام ١٩٦١ بعرضه للذهب قنني أسواق لندن من أن يحول دون ارتفاع سعره فلم يتجاوز سعر الأونصة الواحدة من الذهب الخالص منذ ذلك التاريخ وحتى ١٥/٣/١٩٦٨ مبلغ ٣٥ر٢٠ دولار .

وأما الذهب الذي كانت تحتاجه عمليات البيع هذه ، فقد أخذت تقدمه مصارف الاصدار المشتركة في هذا الاتحاد ، وتتحملة فيما بينها وفقاً لمعدل متفق عليه ، وكان جهاز الاحتياط الاتحادي في الولايات المتحدة هو الذي يتحمل الجزء الأكبر منه .

وبما أن هناك صلات وثيقة بين سوق الذهب في كل من باريس وزويخ وبروكسل ، وكذلك بين هذه الاسواق وسوق الذهب في لندن ، فان عمليات تثبيت السعر في بورصة الذهب بلندن كانت كافية لجعل هذا التثبيت يمتد الى هذه الاسواق الاخرى ، إذ أن أي ارتفاع في سعر الذهب في أحد هذه الاسواق الى ما فوق

٣٥٢٠ دولارا أمريكيا للونصة الواحدة كان يكفي لانتقال الذهب من لندن الى تلك السوق ، وهذا ما يؤدي لايجاد عرض فيها يقضي على هذا الارتفاع .

إلا أنه في نهاية عام ١٩٦٧ وفي مطلع عام ١٩٦٨ حدثت أزمة خطيرة . لأن طلبات كبيرة للذهب قد انهالت على أسواقه المختلفة ولا سيما على سوق لندن ، وكانت هذه الطلبات صادرة عن مدخرين وعن مضاربين ، فصد اتحاد الذهب في وجه هذه الظاهرة في بداية الامر ، وحال دون ارتفاع اسعار الذهب ، ولكنه فسي ١٥/٣/١٩٦٨ وجد من المناسب أن يتوقف عن تحمل هذه العملية كافة ، واجتمع ممثلو مصارف الاصدار التي يتألف منها المجمع في جلسة « طارئة » عقدت بذلك التاريخ في نيويورك ، ثم أصدروا في ١٧/٣/١٩٦٨ بيانا ، أقاموا بموجبه مايسمى « بالسوق المزدوجة للذهب » . وبهذا البيان المشترك ألغى مجمع الذهب ، وترك سوق لندن للذهب وشأنه .

ثانيا : السوق المزدوجة للذهب (آذار ١٩٦٨) :

لقد أعلنت الحكومة الامريكية بأنها ستستمر على بيع وشراء الذهب بسعر ٣٥٢٠ دولارا للونصة الواحدة ، ولكنها أكدت أنها لن تقبل التعامل في البيع أو الشراء الا مع السلطات النقدية ، أي مع مصارف الاصدار ، بل وأضافت أنها لن تبيع الذهب حتى الى مصارف الاصدار التي ترغب بشرائه ، وإذا كانت هذه المصارف تريد شراءه لبيعه الى الافراد في الاسواق ، أو للتعويض عن الذهب الذي باعته أو تبيعه في الاسواق .

وكذلك فقد تمهد حكام مصارف الاصدار التي يتألف منها الاتحاد بمسدم استعمال الذهب المتوفر لدى هذه المصارف لتموين السوق الخاصة ، أو لتلبية طلبات الافراد ، وقد قرروا في الوقت نفسه أن الاحتياطي الذهبي المتوفر لدى هذه المصارف ، هو احتياطي كاف للاستعمالات النقدية المصرفية ، لذلك فقد أعلنوا أنهم لن يشتروا الذهب في المستقبل من المنتجين .

وهكذا تم التفريق بين ما يمكن أن يسمى « الذهب النقدي » وبين ما يمكن

أن يسمى « الذهب الصناعي » ، فالذهب النقدي هو الموجود بتاريخ البيان فسي ١٧/٣/١٩٦٨ في أقية مصارف الاصدار ، ويمتاز بأن كميته محدودة ، وسعره مفروض وثابت بمعدل ٣٥٨٢٠ دولارا امريكيًا للأونصة الواحدة ، كما أن سعره بالنسبة للنقود الأخرى يحسب استنادًا الى هذا المعدل ، وإلى أسعار تلك النقود المصرح عنها الى صندوق النقد الدولي .

أما الذهب الصناعي ، فهو الذهب الذي كان بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٨ خارج أقية مصارف الاصدار ، وكميته تزداد حتمًا كل سنة بسبب ما تنتجه مناجم الذهب وتلقيه في الاسواق . وإن تداول الذهب الصناعي حر ، والمبادلات التي تجري عليه تتم بأسعار لا تخضع لأية ترتيبات أو تنظيمات خاصة بها ، أو لأي تدخل يشبهها أو يضبطها ، وبذلك أصبح الذهب الصناعي مجرد بضاعة كأي معدن أو إنتاج زراعي أو صناعي آخر ، ولا يخضع سعره حتى الى الرقابة والضوابط التي تضعها رابطات المنتجين ، كما هي الحال في سعر النيكل أو الألومنيوم . وإن هذا الذهب هو الذي تنجه اليه طلبات المدخرين للاحتفاظ به لمجرد كونه مالا ذا قيمة ، كما هو شأن الاحتفاظ بلوحات الرسم الفنية للفنانين أو مجموعات الطوابع ، أو المجوهرات ، أو غير ذلك من السلع التي تكون لها قوة شرائية كبيرة .

وإن استمرار هذا النظام الجديد ، وتقيد مصارف الاصدار فعلاً بتعهدا بأن لا تقدم على شراء الانتاج الجديد من الذهب ، ولا على بيع الذهب الموجود لديها الى الافراد ، يجعل أسعار الذهب الصناعي تتحدد نتيجة العلاقة التي ستقوم بين بائعي المنتجين له ، وبين طالبيه من مدخرين وصناعيين ومجار مضاربين .

لقد وقمت الولايات المتحدة بكل قوة وإصرار وراء الاحداث النقدية المتتالية التي أخرج بها الذهب شيئًا فشيئًا من النظام النقدي الدولي ، والتي أدت في آخر المطاف الى وضع نهاية — وبصفة رسمية — لدور الذهب في هذا النظام . ولم يدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ هذا الموقف سوى شيء واحد : هو حماية الدولار وكانت الوسيلة الى تحقيق هذه الغاية هي إزالة ارتباط الدولار بالذهب نتيجة لقابليته للتحويل إلى ذهب من ناحية ، والغاء كل سعر رسمي للذهب من ناحية

أخرى ، وبمعبر آخر لنصف الأساسين الذين يستند اليهما دور الذهب في النظام النقدي الدولي .

— ان الولايات المتحدة الامريكية لم تنقلب على الذهب وعلى دوره النقدي إلا في أواخر الستينات ، بعد أن وجدت أن رصيدها من الذهب لم يعد سوى ٣٠٠ مليون أونصة منه في آذار ١٩٦٨ ، أي حوالي ٢٥٪ من إجمالي الذهب النقدي في العالم .

— في ١٨ آذار ١٩٦٨ أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يقضي بإلغاء نسبة الاحتياطي النقدي وقدرها ٢٥٪ التي كان النظام الاحتياطي الفيدرالي يلتزم بها عند إصداره للأوراق النقدية .

— وفي التاريخ نفسه استطاعت الولايات المتحدة ان تنتزع من البنوك المركزية الغربية ما عدا بنك فرنسا ، موافقتها على عدم مطالبتها السلطات النقدية الامريكية بتحويل أرصدها من الدولارات الى ذهب إلا إذا كانت هناك حاجة ملحة الى هذا التحويل .

— وفي ١٥ آب ١٩٧١ أوقفت الولايات المتحدة التزاماتها بقبول طلبات الحكومات والبنوك المركزية الاجنبية والهيئات الدولية تحويل الدولارات فسيدها الى ذهب .

— وفي الفترة من آذار ١٩٦٨ وحتى نهاية عام ١٩٧٣ ارتفع سعر الأونصة إلى ٤٠ دولاراً ثم إلى ٤٢ دولاراً ، ثم هبط سعره الطبيعي في عام ١٩٧٠ ، ثم اتجه نحو الارتفاع في عام ١٩٧١ وبلغ ٤٤ دولاراً ، وفي عام ١٩٧٢ — ٦٠ دولاراً للأونصة . وفي عام ١٩٧٣ ، وعقب التخفيض الثاني للدولار الأمريكي في شباط ، وصل سعر الأونصة إلى ١٣٠ دولاراً في شهر حزيران .

— وخلال الفترة المذكورة اعلاه تجمدت الارصدة الذهبية التي تمتلكها السلطات النقدية الرسمية في كل دولة ، وكاد أن يتوقف تماماً كل دور للذهب فسي تسوية المدفوعات ما بين البنوك المركزية .

وفي يوم الاثنين ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ وضعت نهاية للسوق المزدوج للذهب ، وذلك عندما اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا في اجتماع عقده محافظو بنوكها المركزية في مدينة بال في سويسرا على إلغاء اتفاق ١٧ آذار ١٩٦٨ .

وبإلغاء السوق المزدوجة للذهب في تشرين الثاني ١٩٧٣ (هذا الإلغاء - من وجهة نظر - سوى تحصيل حاصل ، فقد تجاوزت الأحداث نظام السوق المزدوجة ولم يعد هناك سوق مزدوج في الواقع ، منذ آذار ١٩٦٨ ، ولا في القانون ، منذ آب ١٩٧١ ، أية سوق مزدوجة للتعامل بالذهب ما بين البنوك المركزية مع بعضها) وقد استردت كل بنك حريتها في بيع ما تشاء من احتياطياتها الذهبية الرسمية في السوق . وتجاهلت جميع بنوك أساسية من حقائق العلاقات النقدية الدولية في ذلك الوقت ، وهي أنه لم يعد هناك للذهب سوى سعر واحد هو سعر السوق الحرة .

ثالثاً : النهاية الرسمية للدور النقدي للذهب (نيسان ١٩٧٨) .

اتخذت أهم التطورات التي حدثت بالنسبة لوضع الذهب في النظام النقدي الدولي بعد إلغاء نظام السوق المزدوجة للذهب في تشرين الثاني ١٩٧٣ ، وقبل الشروع في إجراءات التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي اتجاهاً واحداً هم الابتعاد بسعر الذهب النقدي لدى البنوك المركزية عن سعره الرسمي ، والاقتراب به من سعر السوق تمهيداً لإلغاء السعر الرسمي كلية في وقت لاحق . وقد بلغت كميات الذهب التي تحتفظ بها البنوك المركزية خارج الدول الاشتراكية وبنك التسويات الدولية حوالي ١٢٠٠ مليون أونصة .

ففي ٢٣ نيسان ١٩٧٤ اتفق وزراء مالية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية على السماح للبنوك المركزية بتسوية حساباتها فيما بينها بالذهب المقوم بالسعر السائد في السوق . لكن في واقع لم تتم أية عمليات تسوية ما بين تلك البنوك على أساس الأساس .

وفي ١١ حزيران ١٩٧٤ اتفقت الدول العشر أعضاء « نادي باريس

السماح باستخدام المؤسسات الرسمية للذهب المقوم بسعر السوق كضمان للتقروض التي تعقدها فيما بينها . وقد وجد هذا الاتفاق تطبيقاً له بعد شهور قليلة عندما وافق البنك المركزي الألماني (البوندسبنك) على اقراض البنك المركزي الإيطالي مبلغ مليار دولار بضمان ٥١٥ طناً من الذهب يقدمه البنك الأخير مقومة على أساس ١٢٠ دولاراً للأونصة ، وهو سعر يقارب سعر السوق .

وفي ١٣ حزيران ١٩٧٤ أيضاً وافق صندوق النقد الدولي على تعديل أساس تقويم الوحدة من حقوق السحب الخاصة وجعلها تتحدد اعتباراً من أول تموز التالي على أساس مقدار معين من ١٦ عملة رئيسية ، وذلك بعد أن كان هذا الأساس منذ انشاء حقوق السحب الخاصة في أول كانون الثاني ١٩٧٠ هو ٨٨٨٩٧١ ر. من الغرام من الذهب .

وفي ٣١ آب ١٩٧٤ وقع الرئيس الأمريكي قانوناً بإلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على المواطنين الأمريكيين منذ عام ١٩٣٤ بالاحتفاظ ببيانات خاصة من الذهب ، وذلك ابتداء من ٣١ كانون الأول ١٩٧٤ . واعتباراً من هذا التاريخ أصبح من حق المواطنين في الولايات المتحدة امتلاك الذهب مثلهم في ذلك مثل المواطنين في بقية الدول . وقد كان رفع الحظر هذا من الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع سعر الذهب في سوق لندن في أواخر عام ١٩٧٤ إلى ١٩٥٫٢٥ دولاراً للأونصة في ٣٠ كانون الأول ١٩٧٤ . ولكن سعر الذهب قد هبط بعد هذا عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستبيع في كانون الثاني ١٩٧٥ حوالي ٦٠ طناً من الذهب .

وعقب اجتماع الرئيسين الأمريكي والفرنسي في جزر المارتينيك في ١٥-١٦ كانون الأول ١٩٧٤ ورد في البيان الرسمي عن الاجتماع أنه كإجراء لدعم الاطار المالي القائم فإنه قد يكون من المناسب لأية حكومة - إذا أرادت - أن تتخذ أسعار الذهب السائدة في السوق كأساس لتقويم حيازتها من الذهب . وبهذا نسفت الولايات المتحدة الأساس الجوهري الأول الذي استند اليه دور الذهب في النظام النقدي الدولي ، الا وهو السعر الرسمي للذهب ، وذلك بعد أن نسفت من قبل الأساس الجوهري الثاني الذي يستند اليه هذا الدور بانتهاء قابلية الدولار للتحويل

الى ذهب في آب ١٩٧١ ، وتم لها في النهاية تحرير الدولار الامريكي من كل ارتباط ومن ثم من كل ضغط .

وندرس الآن التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي الذي كرس رسمياً نهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي . ففي الاجتماع الثاني للجنة الوقتية في ١٥-١٦ كانون الثاني ١٩٧٥ في واشنطن وفي أعقاب اجتماع المارتنيك ، اتخذت اللجنة قراراً لا يزيد عن تكرار المعنى الذي توصل اليه فعلاً الطرفان الرئيسيان اللذان ظلّا يتنازعا المواقف المتضادة منذ منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات في موضوع تعديل النظام النقدي الدولي : الولايات المتحدة وفرنسا . فقد قررت اللجنة أن يكون اتجاه التحرك في موضوع الذهب هو إلى مجموعة كاملة من التعديلات تتضمن إلغاء السعر الرسمي للذهب . وحرية السلطات النقدية في الدولة بالتعامل به وفقاً لشروط معينة ، خلافاً لتلك الشروط المنصوص عليها في اتفاق صندوق النقد الدولي بغية تأكيد الانهاء التدريجي لدور الذهب في النظام النقدي الدولي .

وفي ٣١ آب ١٩٧٥ تمكنت الدول العربية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، كندا) من التوصل إلى اتفاق حول الذهب . كما أن الدول العشر قد اتفقت في الوقت نفسه على السماح للبنوك المركزية بالتعامل بالذهب فيما بينها وبين الصندوق على أساس سعر مشتق من السعر السائد في السوق وذلك بشرط مزدوج . فمن جهة لن يزداد الحجم الاجمالي من الرصيد الذهبي الذي تحتفظ به هذه الدول ، ويقدر بحوالي ٧٥٪ من الذهب النقدي في العالم خارج المعسكر الاشتراكي ، بالإضافة الى الصندوق عن ذلك الموجود في نهاية آب ١٩٧٥ . ومن جهة أخرى لن يترتب على التعامل بالذهب على هذا النحو اقامة أي سعر ثابت له . ويسري هذا الاتفاق حتى نهاية عام ١٩٧٨ . وفي ١٥-١٧ تشرين الثاني وبعد التقارب في وجهات النظر الامريكية والفرنسية ، تمت الصياغة النهائية للأحكام الجديدة للذهب التي سيتضمنها التعديل الثاني لاتفاق الصندوق . وفي أول نيسان ١٩٧٨ نفذ هذا التعديل على النحو السابق المشار اليه .

أما الاحكام الجديدة للذهب التي تضمنها التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي فهي :

١ - إلغاء السعر الرسمي للذهب ، وتقرير حرية الدول الاعضاء في التعامل به في السوق ما بين بعضها مع البعض دون الاستناد إلى أي سعر رسمي له .

٢ - إنهاء وظيفة الذهب كوحدة لتقويم حقوق السحب الخاصة ، وعدم إمكان اتخاذه كأساس لتقويم العملات الوطنية المختلفة للدول الاعضاء في الصندوق ، حتى لو أعيد نظام أسعار التعادل في وقت ما بالمستقبل .

٣ - إلغاء كل الاحكام المنظمة لاستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الاعضاء ، مثلاً تلك الخاصة بدفع ربع حصة الاعضاء الجدد ، أو الزيادة في حصص الاعضاء القدامى بالذهب ، ولن يتمكن الصندوق من قبول الذهب من أية دولة عضو في المستقبل مقابل العملات ، مثلاً عندما ترد ما سحبه من عملات الدول الاخرى ، فلن يقبل إلا بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية .

٤ - يتم استكمال التصرف في ثلث حيازة الصندوق من الذهب والبالغة ١٥٠ مليون أونصة ، أي في ٥٠ مليون أونصة : نصفها تباع بالمزاد بالسعر السائد في السوق ، ونصفها الآخر بالتوزيع أو بالرد إلى الدول الاعضاء لكل بنسبة حصتها في الصندوق في ٣١ آب ١٩٧٥ بالسعر الرسمي السابق ، أي بسعر ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للأونصة . وتوضع « الارباح » الناتجة عن بيع النصف الاول من ثلث حيازة الصندوق من الذهب (أي الفرق بين سعر البيع بالمزاد ، والسعر الرسمي السابق للذهب) في حساب خاص لإستخدامها في عمليات الصندوق المعتادة ، وكذلك في أغراض أخرى من ضمنها اعطاء مساعدات للدول النامية التي تصادف صعوبات في موازين مدفوعاتها .

٥ - يتجنب الصندوق أي تعامل له بالذهب لإقامة سعر ثابت في السوق .

٦ - وأخيراً ، فإنه يمكن للصندوق ، بأغلبية ٨٥٪ من القوة التصويتية ، أن يقوم بالتصرف في جزء أو في كل ما يتبقى من رصيده الذهبي .

وبهذا التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي تم إخراج الذهب
« رسمياً » من اطار النظام النقدي الدولي ، نظام ما بعد بريتون وودز .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اللجنة الوقتية كانت قد وافقت في اجتماع جاميكا
في كانون الثاني ١٩٧٦ على الشروع دون تأخير بالتصرف في ثلث حيازة الصندوق
من الذهب ببيع سدس الحيازة بالمراد لمصلحة الدول النامية ، وتوزيع السدس
الآخر على الدول الاعضاء ، أو رده إليها ، بالسعر الرسمي السابق للذهب على
أن يتم هذا التصرف على مدى أربع سنوات .

وفي أيلول ١٩٧٩ ، وبعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذ هذا البرنامج المزدوج
للتصرف في ثلث حيازة الصندوق من الذهب على مدى أربع سنوات ، كان
الصندوق قد باع ١٩٧ مليون أونصة من الذهب بالمراد بفترات دورية ، كل ستة
أسابيع في البداية ، ثم شهرياً اعتباراً من آذار ١٩٧٧ ، وقد بلغت أرباحها ٢٥٢٢
مليار دولار حول منها مباشرة الى الدول النامية (١٠٤ دول) مبلغ ٧٥٨٩٦ مليون
دولار ، وحصل صندوق الأمانة على البقية . وقد بلغت موارد هذا الصندوق خلال
فترة السنوات الثلاث المشار اليها ١٧٣١ ملياراً من وحدات حقوق السحب الخاصة
أي حوالي ٢٢٢ مليار دولار ، أتت بصفة رئيسية مما تبقى من أرباح بيع الذهب
بعد التحويل المباشر للدول النامية ، وكذلك من عائد استثمار موارد الصندوق ،
ومن بعض القروض التي عقدها ، وكذلك من تنازل بعض دول منظمة الاوبك
(وهي السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والعراق وفنزويلا)
عن نصيبها الكامل من الارباح للصندوق ، وكذلك من تنازل يوغسلافيا عن ثلث
نصيبها المباشر من الارباح .

ومن ناحية أخرى قام صندوق النقد الدولي حتى أيلول ١٩٧٩ ببرد ١٨٤
مليون أونصة من الذهب الى ١٣٦ من الدول الاعضاء لكل بنسبة حصتها في ٣١ آب
١٩٧٥ وذلك بالسعر الرسمي السابق للذهب . وقد تم هذا الرد على ثلاث دفعات
في كانون الثاني ١٩٧٧ ، وكانون الاول ١٩٧٧ ، وشباط ١٩٧٩ .

وكانت محصلة أهم التطورات في حياة الذهب بعد أن انتهى دوره النقدي

الرسمي في النظام النقدي الدولي وحتى ايلول ١٩٧٩ ، في ايه في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٨ انتهى العمل باتفاق ايلول ١٩٧٥ بين الدول العشر الذي قضى ، كما سبق أن رأينا ، بعد السماح بزيادة الحجم الاجمالي لرصيداها بالاضافة الى رصيدها صندوق النقد الدولي من الذهب . وبهذا أصبحت هذه الدول ، وغيرها ، حرة في إضافة ما تشاء من كميات من المعدن الاصفر النفيس الى رصيدها منه . وقد أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن عزمها لبيع ٣٠٠ ألف أونصة من الذهب بالمراد شهرياً ولمدة ستة أشهر في نيسان ١٩٧٨ وذلك بغية إظهار تصميم الولايات المتحدة على السير حتى النهاية في طريق انهاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي .

وفيما يتعلق بسعر الذهب ، فقد ارتفع من نهاية آذار ١٩٧٨ من ١٨٦٫٦ دولار للأونصة الى أكثر من ٤٠٠ دولار في أيلول ١٩٧٩ ، وارتفع إلى أكثر من ٨٠٠ دولار منذ كانون الاول ١٩٧٩ ، والاشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٠ ، ثم عاد وانخفض ليستقر عند حدود ٦٠٠ دولار للأونصة الواحدة .

والآن ماذا يمكن أن يقال كخاتمة في موضوع الذهب والنظام النقدي الدولي؟ ن نهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي ليست سوى نهاية رسمية ، أي هي في إطار صندوق النقد الدولي ، وبالنسبة للنظام النقدي الدولي حيث قام هذا الصندوق على تطبيقه وضمان حسن سيره ، أي نظام ما بعد بريتون وودز . لكن الذهب سيظل عنصراً له ثقله البالغ خارج صندوق النقد الدولي ونظامه دون أدنى شك . فالحكومات والبنوك المركزية في كل دولة في العالم تمتلك مقادير من الذهب تكون جانباً هاماً من احتياطياتها الدولية ، وهو أئمن جانب في واقع الامر ، وتستطيع الآن أن تتعامل بهذا الذهب بكل حرية مع من تريد بيعاً وشراء بالسعر الذي تشاء . ولهذا فانه من المنطقي أن تحافظ السلطات النقدية في كل دولة على قيمة احتياطياتها من الذهب ، وأن تهتم بسعره السائد في السوق أشد الاهتمام بعد أن لم يعد له أي سعر رسمي . ولا يتصور أن تعتمد هذه السلطات ببساطة على استخدام أرصدها او احتياطياتها من الذهب في تسوية مدفوعاتا الدولية لانها تعلم حتماً أنه هو المعدن النفيس النادر الذي لن يمكنها بسهولة تعويض ما تفقده منه ، لهذا فإنها لن تستخدم الذهب في تسوية هذه المدفوعات إلا كملجأ أخير .

وفي الحقيقة فإن الذهب سيظل في عالم اليوم — على ما هو عليه من اضطراب — يستع بمزايا لا يمكن أن تتحقق للدولار الأمريكي ولا حتى لحقوق السحب الخاصة . ف سعر الذهب هو الذي يرتفع بمرور الوقت نتيجة للتضخم الذي تعاني منه دول العالم كافة ، وإن يكن بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال ، وما يعنيه هذا من تدهور لقيمة النقود أو لقوتها الشرائية . وإن حدثت أزمة عالمية خطيرة ، وهو ما ليس بالأمر المستبعد الحدوث ، فمن المتصور أن تجد الدولة أرصدها من الدولارات وقد جمدت ، أو ما تمتلكه من حقوق سحب خاصة وقد حرمت من استخدامها ، لكنه لا يمكن لأحد أن ينتزع من الدولة ما تحتفظ به لديها من الأرصدة الذهبية ، ولا أن يقيد من حريتها في استخدامها في أسواق العالم .

وفي الحقيقة أيضاً فإن انتهاء دور النقدي للذهب في الإطار الرسمي للنظام النقدي الدولي في مرحلة ما بعد برتون وودز في الوقت نفسه الذي يستمر فيه الذهب مكوناً الأصل الاحتياطي الأثبت قيمة لدى السلطات النقدية كافة في العالم لا يمكنه إلا أن يشكل أساساً من أسس عدم استقرار النظام النقدي الدولي الذي يعيشه العالم في الوقت الحاضر بظله .



المراجع المختارة

١ — باللغة العربية :

- ١ - د. جامع ، أحمد : العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة - ١٩٧٩ .
- ٢ - د. أحمد ، عبد الرحمن : مقدمة في الاقتصاد الدولي (بيروت - ١٩٧٤) .
- ٣ - بيرسليجين ، ف - إي : المالية والائتمان في الاتحاد السوفييتي، دار التقدم - موسكو .
- ٤ - د. بساطة ، نديم : الاقتصاد السياسي ، جامعة حلب - كلية التجارة ، ١٩٦٥ .
- ٥ - تادرس ، هنري : ميزان المدفوعات (القاهرة - ١٩٦٥) .
- ٦ - د. جاسم ، محمد علي : العلاقات الاقتصادية الدولية (بغداد - ١٩٦١) .
- ٧ - د. حسنين، حسن كمال : اصول التجارة الدولية (القاهرة - ١٩٦٥) .
- ٨ - حمدي ، محمد مفلوم : النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية .
- ٩ - د. دهمان ، فؤاد : الاقتصاد السياسي (دمشق - ١٩٧٤) .
- ١٠ - دونيو ، جان فرنسوا : السوق المشتركة الاوربية (لبنان - ١٩٧٣) .
- ١١ - د. راضي، عبد المنعم علي: أسعار الصرف والازمات النقدية المعاصرة (القاهرة - ١٩٧٣) .
- ١٢ - سول ، جورج : المذاهب الاقتصادية الكبرى (القاهرة - ١٩٥٦) .

- ١٣- د. شافعي ، محمد زكي : مقفلة في العلاقات الاقتصادية الدولية (بيروت - ١٩٧٠) .
- ١٤- د. عبد الملك ، منيس اسعد : الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي (القاهرة - ١٩٦٨) .
- ١٥- مرودي ، يحيى : الاقتصاد السوري الحديث (الجزء الثاني) ، دمشق ١٩٧٤ .
- ١٦- د. فية ، حيدر : التجارة الدولية وميزان المدفوعات (دمشق - ١٩٦٦) .
- فاينر ، جيكونب : التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.
- ١٧- فيكتوروف ، فادب : اقتصاد سورية الحديث « مشكلاته وآفاقه » (دار البعث - ١٩٧٠) .
- ١٨- د. فلالدة ، نجيب : التعريف الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية (الاسكندرية - ١٩٦٥) .
- ١٩- جيرالد ، م . ماير : التجارة الدولية والتنمية (القاهرة - ١٩٦٨) .
- ٢٠- د. مراد ، احمد : محاضرات في الاقتصاد السياسي (دمشق - ١٩٦٩) .
- ٢١- د. مراد ، احمد : محاضرات في الاقتصاد الدولي (دمشق - ١٩٦٩) .
- ٢٢- د. ، موسي ، فؤاد : العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية - ١٩٥٨) .
- ٢٣- مصري ، يحيى : اسلوب اعداد ميزان المدفوعات (القاهرة - ١٩٧٤) .
- ٢٤- المبادئ الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكي العالمي (موسكو - ١٩٦٣) .

٢ — اللغة الانكليزية :

- CASSEL, G. : Money and Foreign Exchange after 1914.
London, 1922.
- CONAN, A. R. : The Sterling Area, 1962.
- DAY, A.C.L. : The Future of Sterling, 1964.
- P. T. ELLWORTH : The International Economy, 1964.
- S. ENKE & V. SALERA : International Economics, 1947.
- HALM, G. N. : Monetary Theory, 1948.
- MEADE, J. E. : The Balance of Payments, 1961.
- B. OHLIN : Inter-regional and International Trade, 1933.
- TRIFFIN, R. : Exchange Control and Equilibrium, 1948.
- The Theory of Foreign Exchange, 1949.

٣ — باللغة الروسية :

- ١ - اوبينسكي ، إي.ي : السياسة التجارية في البلدان النامية
(موسكو — ١٩٦٧) .
- ٢ - بومبولوف ، و.ت : نظريات في التقسيم الاشتراكي للعمل
(موسكو — ١٩٦٧) .
- ٣ - تشيچوف ، ل.يا : المنظمات المالية والنقدية الرأسمالية
(موسكو — ١٩٦٨) .
- ٤ - سينين ، م.ف : التكامل الاشتراكي (موسكو —
١٩٦٩) .
- ٥ - فومين ، ب.س : النظريات الاقتصادية ونماذج العلاقات
الاقتصادية الدولية (موسكو —
١٩٧٠) .
- ٦ . العلاقات الاقتصادية الدولية ، موسكو — ١٩٦٩ .
- ٧ - تخطيط الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي ، موسكو — ١٩٦٧

فهرس المحتويات

مقدمة

- ١ الفصل الاول : طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية
- ٣ - اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية من الداخلية
- ٦ - أساس التجارة الدولية
- ٧ - التخصص والتقسيم الدولي في الإنتاج والتبادل
- ٨ - أسباب التخصص
- ١٢ الفصل الثاني : صلة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي
- ١٩ الفصل الثالث : نظريات التجارة الخارجية
- ١٩ - نظرية التكاليف المطلقة
- ٢٢ - نظرية التكاليف النسبية
- ٢٧ - حالة تعادل التكاليف النسبية
- تطبيق نظرية التكاليف النسبية مع وجود أكثر من سلعتين
- ٢٨
- تطبيق نظرية التكاليف النسبية على أكثر من بلدين (التجارة المتعددة الأطراف)
- ٢٩
- نظرية التكاليف النسبية مع ادخال عامل النقود بدلا من وحدات العمل
- ٣٠
- نفقات النقل والرسوم الجمركية وأثرهما على نظرية التكاليف النسبية
- ٣٣
- نظرية التكاليف النسبية في حالة تغير نفقات الإنتاج
- ٣٤
- انتقاد نظرية التكاليف النسبية
- ٣٥

- ٣٧ - نظرية استخدام فكرة نفقة الاختيار
- ٣٩ - نظرية الطلب المتبادل
- ٤٦ - النظرية الحديثة في التجارة الدولية
- ٥١ - آثار التجارة الدولية
- ٥٣ - انتقاد النظرية الحديثة
- ٥٥ **الفصل الرابع : الربح من التجارة الدولية**
- ٥٥ - مدى الاستفادة من التجارة
- ٥٧ - معدل التبادل الدولي والرفاهية الاقتصادية
- ٥٨ - معدل التبادل السلمي ومعدل التبادل الحقيقي
- ٦٠ - معدل التبادل الصافي ومعدل التبادل الإجمالي
- ٦١ - كيفية تحديد معدل التبادل الدولي
- ٦٢ - معدل التبادل الدولي للبلاد الزراعية والبلاد الصناعية
- ٧٠ **الفصل الخامس : ميزان المعاملات الدولية**
- ٧٠ - ميزان المدفوعات
- ٨٢ - العجز والفائض في ميزان المدفوعات
- ٨٧ - نظرية المراحل
- ٩٠ - كيف تتم عمليات الدفع الدولية
- ٩٢ **الفصل السادس : نظم الصرف**
- ٩٤ - سوق الصرف الخارجي
- ٩٧ - تقلبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب
- ١٠١ - أسعار الصرف في ظل نظام العملات الورقية المستقلة
- ١٠٢ - نظرية تعادل القوى الشرائية
- ١٠٨ - نظرية القوى الانتاجية

- ١٠٩ — تلطيف تقلبات سعر الصرف
- ١١١ — تحديد سعر الصرف في ظل الرقابة على الصرف
- ١١٢ — اسباب ظهور سياسة الرقابة على النقد
- ١١٢ — مميزات الرقابة على الصرف
- ١١٣ — اهداف الرقابة على الصرف
- ١١٥ — تخفيض القيمة الخارجية للعملة
- ١١٨ — الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة
- ١٢٠ — الاجراءات الخارجية للرقابة على الصرف
- ١٢٢ **الفصل السابع : التوازن في ميزان المدفوعات**
- ١٢٣ — الاختلال في ميزان المدفوعات
- ١٢٤ — توازن ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب
- ١٢٩ — توازن ميزان المدفوعات في ظل قاعدة النقود الورقية الانزامية
- ١٣٠ — اثر الاسعار وتغيرات الدخول
- ١٣١ — دور حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل في اعادة التوازن
- ١٣٢ — توازن ميزان المدفوعات في ظل الرقابة على الصرف
- ١٣٣ — اثر اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على مستوى الدخل القومي
- ١٣٥ — دور جهاز الثمن في تحقيق التوازن الدولي
- ١٤٢ — الميول الحديثة للاستهلاك والاستيراد والادخار
- ١٤٤ — الآثار المضاعف للفائض
- ١٤٤ — نظرية المكرر أو المضاعف
- ١٥٨ **الفصل الثامن : السياسة التجارية**
- ١٦٢ — سياسة الحماية

١٧١	- سياسة الحرية
١٧١	- سياسة الحصر الحكومي
١٧٢	- السياسة التجارية في الجمهورية العربية السورية
١٨٢	الفصل التاسع : العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان
١٨٢	الراسمالية المتطورة صناعيا
١٨٢	- الاحتكارات الدولية
١٨٥	- تصدير رأس المال في عصر الإمبريالية
١٩٤	الفصل العاشر : العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية
١٩٤	- أهمية العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية
١٩٨	- التقسيم التقليدي للعمل
٢٠٢	الفصل الحادي عشر : العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان
٢٠٢	الاشتراكية
٢٠٢	- التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل
٢٠٥	- التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية
٢٠٦	- تشكيل الاسعار في السوق الاشتراكية العالمية
٢٠٨	- البنك الدولي للتعاون الاقتصادي
٢١٠	الفصل الثاني عشر : التكتلات الاقتصادية الدولية
٢١٢	- السوق الأوروبية المشتركة
٢٢٢	- السوق العربية المشتركة
٢٢٣	- المناقطة الأوروبية للتجارة الحرة
٢٣٥	- مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)
٢٤٢	الفصل الثالث عشر : التعاون الاقتصادي الدولي
٢٤٢	- صندوق النقد الدولي
٢٤٨	- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
٢٥٢	- بنك التسويات المالية
٢٥٥	- هيئة التمويل الدولية

٢٥٦	— مؤسسة التنمية الدولية
	— الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية
٢٥٧	(البجات)
٢٦٩	— منطقة الاسترليني
٢٧١	— منطقة الفرنك الفرنسي
٢٧٢	— منطقة الدولار
٢٧٣	— سوق الدولارات الاوروبية
٢٧٥	— التطورات الاخيرة في نظام بريتون وودز :
٢٨٢	— البحث الاول : تمويل العملات
	— البحث الثاني : التعديل الثاني لاتفاق
٣٠٣	الصندوق (اتفاق جاميكا)
	— البحث الثالث : نهاية دور الذهب في
٣١١	النظام النقدي الدولي

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٩	١١	مستوردان	مستورداتها من
٢٩	١٢	الأ	الأخر
٣٦	٢٠	البلد ميها	البلد فيها
٣٩	٣	نستتحد	نستتحدد
٤٣	١٨	الناشيء	الناشيء
٥١	٤	التجارة	التجارة
٥٩	١٨	لقا	لقاء
٦١	١٢	احيايا	احياناً
٦٩	٢	القياسة	القياسية
٨٤	٢٦	الموخذات	الموجودات
٩١	٩	الدلارات	الدولارات
٩٢	٢٢	- ٩٣ -	- ٩٢ -
٩٥	١٦	لدولار	الدولار
١٠٢	١	تين	بين
١١٣	١٨	بادرجة	بالدرجة
١١٥	١٥	ه إمادة	ه - إمادة
١٢٩	٧	مستصويات	مستويات
١٦٨	٢٥	يبيع بسعر مرتفع	يبيع بسعر منخفض
		في السوق التي	في السوق التي
		تقل فيها مرونة	تكون فيها مرونة
		الطلب ، وهذا	الطلب شديدة ،
		الاحتكار يسمى	بينما

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٨٢	١١	الجديدر	الجديدة
١٨٦	١٢	صراح	صراع
١٨٨	١٤	سمر	شمير
١٩٥	١٧	التناقص	التناقض
٢٠٨	٦	البناء	البنك
٢٤٦	٢	مؤقا	مؤقتاً
٢٤٧	١٢	النعدي	التقدي
٢٤٩	١	الاقتصاد له	الاقتصادية
٢٧٦	١١	وغان	وان
٢٨٠	٤	منه به	منه



صدر بإشراف لجنة الإنجاز

سعر المبيع للطالب (١٤٠) ل.س